جروب معين التاريخ لأهل التأريخ

أبحاث المؤتمر الثالث للدراسات العثمانية في مصر

جروب
معين التاريخ
لأهل التأريخ

أشرف على التحرير

د. دانيال كريسليوس   د. محمد حسام الدين إسماعيل

القاهرة
٢٠٠٤



الطبعة الأولي
١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م



٥٥ شارع محمود طلعت من شارع الطيران - مدينة نصر
القاهرة - ت : ٢٦١٠١٦٤

رقم الايداع	٢٠٠٤/١٨٣٤٠
الترقيم الدولي I.S.B.N	977-344 - 098-2

المحتوى

TABLE OF CONTENTS

مقدمة

دأبت هيئة فولبرايت مشكورة على دعم مؤتمر غير دوري للدراسات العثمانية وذلك للأهمية التي يحظي بها هذا الموضوع من الباحثين والمهتمين من المصريين والعرب والأجانب على السواء، وقد أثمر هذا الدعم عن مؤتمرين عقد الأول منهما في كلية الآداب جامعة القاهرة سنة ١٩٩٢ ونشرت أبحاثه في عدد خاص من مجلة الكلية، وفي سنة ١٩٩٦ عقد المؤتمر الثاني تحت عنوان دراسات في تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني ونشرت أبحاثه بنفس العنوان. ونظراً لما أثير في هذين المؤتمرين من قضايا ومناقشات فقد أصبح عقد حلقة أخرى للبحث في هذا الموضوع ضرورة ملحة.

ولما كانت حركة البحث في تاريخ مصر العثمانية قد شهدت نشاطاً واسعاً في العقد الأخير من القرن المنصرم، وطرحت كثيراً من القضايا الجديدة التي تحتاج إلى نقاشات واسعة ومعمقة حول التاريخ الإنساني والحضاري لتلك الفترة، وانطلاقاً من ذلك رأت هيئة فولبرايت بالقاهرة بعقد المؤتمر الثالث بعنوان "دراسات جديدة في تاريخ مصر العثمانية" في الفترة من ١٥–١٧ إبريل ٢٠٠٣م.

وهذا الكتاب الذي بين أيديكم يتضمن الأبحاث التي ألقيت في هذا المؤتمر، وقد قام مركز البحوث الأمريكي باستضافة المؤتمر بمقر المركز، وقد حرصت هيئة تحرير الكتاب على مراجعة الأبحاث التي وصلتها ونشر الصالح منها فقط، حتى يخرج الكتاب بصورة علمية سليمة.

وبهذه المناسبة تتقدم هيئة التحرير بالشكر والتقدير إلى هيئة فولبرايت، وعلى رأسها الأستاذة الدكتورة آن رضوان المديرة التنفيذية لهيئة فولبرايت، والأستاذة نيفين جاد المولى مديرة البرامج، وإلى مركز البحوث الأمريكي وخاصة الأستاذ الدكتور جيري بكارك، على ما قدموه من دعم مادي ومعنوي لعقد هذا المؤتمر ونشر بحوثه.

ونحي روح أ. د. أحمد فؤاد متولي الذي رحل أثناء إعداد البحوث للنشر، بعد أن أعطانا من فكره الكثير في ندوات هيئة فولبرايت.

المحررون

القبارصة وحياتهم الاقتصادية والاجتماعية فى مصر العثمانية

(٩٢٣-١٢١٣هـ/١٥١٧-١٧٩٨م)

ا.د/ صلاح احمد هريدي

كلية الآداب بدمنهور – جامعة الإسكندرية

تتناول هذه الدراسة إلقاء الضوء على أهمية موقع قبرص الجغرافى بالنسبة لمصر، وكيف أثر هذا الموقع فى تواجد القبارصة فى مصر وخصوصاً الإسكندرية، ثم بدءوا بعد ذلك فى التواجد، وشاركوا فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه الفترة.

تقع جزيرة قبرص وسط الركن الشمالى الشرقى للبحر المتوسط، بين خطى عرض ٣٤,٣٤ شمالاً، وخطى طول ٣٥,٣٢ شرقاً. وهى ثالثة جزائر ذلك البحر الهادى بعد صقلية وسردينيا، وتاريخها يشبه تاريخ صقلية بالذات فى كثير من المراحل. وتبلغ مساحة قبرص نحواً من٤٨٥٣ ميلاً مربعاً، مما جعل الجغرافيين العرب يعتبرونها من أعظم جزائر بحر الروم. ثم أنه تكاد تكون على مسافة متعادلة بين أسيا الصغرى وبلاد الشام، مما جعل مصايرها مرتبطة أشد الارتباط بهذين البلدين، بل إن وقوعها بين ثلاث قارات جعلها منذ القدم قنطرة بين الشرق والغرب. ومن هنا يظهر الفرق الواضح بين الجزائر التى توجد مبعثرة وسط المحيطات الواسعة، بعيداً عن طرق الملاحة والمؤثرات الحضارية المختلفة إلا أحياناً قليلة، وتلك التى توجد فى بحار ضيقة وعلى مقربة من شواطئ القارات وما يجرى فيها من تيارات سياسية، أو تجارية، أو ثقافية، إذ لا يقتصر الأمر فى ذلك الصنف الثانى على التأثر بهذا أو ذلك من المؤثرات، بل تكون بمثابة المحطة التى تستقر فيها تلك المؤثرات قبل أن تنتقل عنها إلى ما وراءها من البلاد. وتاريخ قبرص ورودس ومالطة وكريت وصقلية وسردادينيا مصداق لكل ذلك ؛ ولعل تاريخ قبرص بوجه خاص هو المثل التوضيحى للدلالة على ما لهذا النوع من الجزائر من أهمية فى تاريخ الحضارات. ففى تلك الجزيرة اصطدم الجنس السامى بالجنس الأري

وبين ربوعها التقى الشرق بالغرب على مر القرون، وفى رقعتها الضيقة اجتمع الإسلام والمسيحية[1].

على أن موقع قبرص الجغرافى بين الشرق والغرب لم يكن المصدر الوحيد لأهميتها فى التاريخ ؛ بل إن ثروتها الطبيعية جلبت لها شهرة واسعة من قديم الزمان، وأول هذه معدن النحاس الذى اشتق اسمه من اسم الجزيرة فى معظم اللغات الأوروبية بل واللغة العربية أيضاً. يضاف إلى ذلك كروم قبرص الممتازة ونبيذها الجيد الذى مازال يتمتع بشهرة عالمية واسعة. ثم إن الجزيرة فضلاً عن ذلك تنبت بها الحبوب والخضر والقطن والفاكهة وقصب السكر، ويستخرج منها الملح والأخشاب وعسل النحل، والشمع، وزيت الزيتون، والميعة، والمصطكى[2].

وظلت قبرص تحوز اهتمام المسلمين منذ الفتوحات الإسلامية الأولى حتى عهد السلطان إينال المملوكى ظلت جزيرة قبرص محطاً بحرياً على الطرق التجارية بين شرق وغرب البحر المتوسط بل أنها كانت تستخدم فى كثير من الحالات مركزاً احتياطياً تبقى فيه السفن التجارية فى فترات النزاع بين الجانب والسلطات المملوكية فى مصر والشام، واستمرت منذ عام ١٤٥٣م تتاجر مع موانئ صور وصيدا ببيروت وطرابلس واللاذقية مع أن الجزيرة كانت تخضع للسلطات المملوكية سياسياً، وحربياً وتجارياً، إلا أن الإدارة المالية فيها كانت تخضع لبنك سان جورج الجنوبى مما جعل لجنوة شبه إشراف مالى على الجزيرة وبخاصة على ميناء فاماجوستا. وظل هذا الإشراف قائماً حتى استطاع الملك جيمس الثاني العودة إلى الجزيرة بتأيد من السنطان إينال، واسترداد الإشراف الفعلى المالي والتجاري على الميناء[3].

وتبدو أهمية قبرص لوقوعها على الطريق التجاري البحري إلى الشام وآسيا الصغرى وهى ملجأ التجار إذا حاق بهم أي ضرر في بلاد السلطنة المملوكية أو العثمانية، بل إن القبارصة قاموا فى أوقات عصيبة بالنسبة للأوروبيين بنقل متاجر الشرق من صور وصيدا وبيروت والإسكندرية وإنطاكية إلى جزيرتهم حيث ينتظرها البنادقة، والجنوبيين

---

[1] – سعيد عبد الفتاح عاشور، قبرص والحرب الصليبية، ص٢, ٣.

[2] – سعيد عبد الفتاح عاشور، قبرص والحرب الصليبية، ص٣.

[3] – نعيم زكي فهمي، طرق التجارة الدولية، ص٥٠.

وغيرهم. وميناؤها فاماجوستا مزدحم دائماً بالسفن وبه وبباقي الموانى فنادق[1] ووكالات[2] مليئة بالمتاجر والتجار من عرب وترك وجنويين وبنادقة وفلورنسيين وغيرهم. وفاماجوستا من أشهر موانئ شرق البحر المتوسط تصلها التجارة من وسط آسيا براً ثم بحراً، وكذلك من حلب وديار بكر والإسكندرية ووسط الشام والعراق. وتمتلئ أسواقها بالحرير والكتان والقطن وجوز الهند واللبان والجلد والنحاس والفواكه والعنب "الفص الطازج" والمجفف والمطاط والصابون والشب من طرابيزون وبروسة والحرير والسجاد من قونية والفراء وعاج إفريقيا والأحجار الكريمة من الشرق الأقصى ويدفع القبارصة ١٪ رسوم جمارك[3] فى حين يدفع الأجانب ٤٪ واتخذت البندقية الجزيرة أكبر مركز يجمع لمتاجرها شرق البحر المتوسط بعد أن ساءت العلاقات بينها وبين السلطات العثمانية، وحصلت من السلطات المملوكية على حق حكم الجزيرة مع دفع الجزية السنوية، وبذلك ضمنت البندقية حرية تجارتها وحماية مخازنها فى شرق البحر المتوسط[4].

وكان للقبارصة فندق بالإسكندرية قبل سقوط القسطنطينية عام ١٤٥٣م[5]، حيث كانوا يتاجرون فى العبيد ويعقدون صفقات بيعة فى فندقهم. واتصفت فنادق الإسكندرية بمبانيها المربعة ولبعضها أكثر من طابق، كما أن لكل فندق حوشاً داخلياً سماوياً ويفتح عليه الطابق الأرضى حيث توجد المخازن، وتستخدم كمخازن كذلك. وفى الحجرات العليا حجرات متعددة لإقامة التجار وتحيط بالفندق حديقة يزرع بها التجار أشجاراً من أوطانهم تعطى منظراً فريداً فى بلادهم، لذا كان المبنى كله يعتبر قطعة من الوطن الأم يجدون فيه

---

[1] - فندق اسم الفندق مأخوذ من الكلمة اليونانية Pandokeion ونقلت إلى اللغة الإيطالية لتدل على المبنى الذى بأسفله مخازن وأعلاه حجرات نوم لسكنى الأجانب. (نعيم زكي فهمي، طرق التجارة الدولية، ص٢٨٨، هامش ٤٩). ويذكر صبحي لبيب، التجارة الكاريمية وتجارة مصر فى العصور الوسطى: وتعرف فى مصر باسم فندق، وفى بعض الأحيان وكالة، وفى سوريا باسم الخان، ص١٤، نقلاً عن نعيم زكى فهمى، طرق التجارة الدولية، ص٢٨٨.

[2] – الوكالة هى نفس اللفظ الذى يطلق على الفندق فى مصر.

[3] - الهيئة المختصة بتنظيم فرض الضريبة وتحصيلها على التجار فى داخل البلاد والواردة إليها والمصدرة منها. ليلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة فى مصر، ص٤٤٤.

[4] - نعيم ذكى فهمى، طرق التجارة الدولية، ص١٨٢– ١٨٤.

[5] - نعيم ذكى فهمي، طرق التجارة الدولية، ص٢٨٨-٢٩٠.

الحرية والأمن والحماية لهم ولسلعهم. ويحرم عليهم شرب الخمور جهاراً وان سمح لهم ذلك فى الفندق.

وكانت قبرص تتخذ دائماً كمنفى للأمراء المماليك طوال العصر العثماني، وظهر ذلك واضحاً فى أزمة جركس محمد الكبير عام ١٧١٩م، عندما اشتد الصراع بين الأمراء المماليك تم نفى محمد جركس إلى هناك[1].

أما حياتهم الاقتصادية فيشهد قطاع التجارة الكثير من المنازعات فى هذا الميدان ؛ والتى تعطينا صورة عن طريق التعامل البسيطة وطريقة التقاضي، والأحكام التى كانت تصدر أو الطرق التى كانت تتبع لتسوية الخلافات بطريقة ودية، وأرشيف المحاكم الشرعية ملئ بهذه الصور المعبرة عن أنماط وأساليب هذا العصر العثماني. حيث أننا نجد أنهم تاجروا فى تجارة الشمع الأصفر، وحدثت مشكلة بخصوص توريد كمية تزن أربعمائة أقة[2] ولم يتم إلا توريد النصف، ولكن سوى هذا النزاع بأن تعهد المورد بتوريد الكمية الباقية[3] والخروب[4] والبطارخ والصابون والخمور[5] والنحاس[6] والكتان والجلود والسمك[7] والزبيب والعبيد والجوراي[8].

وفى مجال الاستيراد والتصدير فقد شاركوا في إنشاء شركات مع بعض الأوروبين المقيمين فى الإسكندرية لاستيراد الخروب[9] البطارخ والصابون والخمور[10] والنحاس[11] كما قاموا بتصدير الكتان والجلود والسمك[1].

---

[1] – أحمد شلبى عبد الغنى، أوضح الإشارات، ص٢٩٩.

[2] – أقة وحدة وزن عثمانية تزن ٤٠٠ درهم كل درهم ٣٢٠٧ جم تساوى ١٢٨٢٨ كجم. فلتر هنتس، المكاييل والاوزان الإسلامية، ص٤٤.

[3] – محكمة الإسكندرية، سجل رقم ٥، مادة٣٧٠، ص بدون رقم، بتاريخ غرة شعبان عام ٩٩٦ هـ/٩مايو ١٥٨٨م.

[4] – سجل رقم ١٤، مادة ٥٩٨، ص١٧٧، بتاريخ ٢٠ شعبان عام ٩٧٨ هـ/١٥٧٩ م.

[5] – سجل رقم ٣١ ، مادة ١٠٣١ ، ص ٩١ ، بتاريخ ٢٠ جماد ثاني عام ٩٨١هـ/١٥٨٣م.

[6] – سجل رقم ١٨ ، مادة ٥٠٢ ، ص ١٧٣ ، بتاريخ ١٠ جماد ثاني عام ٩٧٣هـ/١٥٦٥ م.

[7] – سجل رقم ٣١، مادة ١٠٣١، ص٩١، بتاريخ ٢٠ جماد ثاني عام ٩٨١هـ/١٥٨٣م.

[8] – جومار، وصف مدينة القاهرة وقلعة الجبل، ص٢٥٥.

[9] – سجل رقم ١٤، مادة ٥٩٨، ص١٧٧، بتاريخ ٢٠ شعبان عام ٩٧٨هـ/١٥٧٩م.

[10] – سجل رقم ٣١، مادة ١٠٣١، ص ٩١، بتاريخ ٢٠ جماد ثاني عام ٩٨١هـ/١٥٨٣م.

[11] – سجل رقم ١٨، مادة ٥٠٢، ص ١٧٣، بتاريخ ١٠ جماد ثاني عام ٩٧٣هـ/١٥٦٥م.

ويشهد القطاع المالي مجالاً آخر إلا وهو مجال الاقتراض ووسائله وكيفية تسوية مثل هذه الأمور، حيث اقترض الأمير حسن بك قابودان السويس من الأمير مصطفى جورجي[٢] القبرصي أوجاق[٣] مستحفظان[٤] مبلغاً وقدره ٣٧٥٠٠ نصف فضة[٥]، كما اقترض بعضهم من بعض المجوهرات، واتفق عند السداد يقوم الدائن برد المجوهرات إليه[٦]، وفي أحيان أخرى يقدم الراهن أواني نحاسية، ففي مثل هذه الحالة يسدد جزءاً من المال ويسدد الباقي على حسب الاتفاق[٧]. ولم يكن الرجال وحدهم فى عملية القروض، بل شاركهم فى ذلك بعض النساء القبرصيات[٨].

وتحدث بعض المشاكل فى هذا المجال، حيث اقترض بعض القصابين ٢٠ إلى ٢٥ ديناراً[٩] واتفق على دفع المبلغ على أقساط محددة[١٠]، وحالة أخرى حيث اقترض بعض

---

[1] – سجل رقم ٣١، مادة ١٠٣١، ص ٩١، بتاريخ ٢٠ جماد ثاني عام ٩٨١هـ/١٥٨١م.

[2] – جوربجي أو شوربجي حرفيا من رجال الشوربه، أو ممونوا الشربة، وهو المسئول عن طعام الأورطه، لان القوات الاقطاعية لم تكن فقط لا تقبض فقط رواتب من الدولة، بل أيضاً لا تلقى منها منونتها اليومية، ويبدو أن الألقاب المخلوعة على كثير من رتب سلك الضباط توضح أن المهمة الرسمية لأصحابها هى مواجهه هذه المشكلة قبل كل شئ. هاملتون جب، هارولد بوون، المجتمع الإسلامي والغربي، ج٢، ص١٧٦.

[3] – أوجاق كلمه تركية, وتستعمل فى العربية الوجاق, وتعنى فى الأصل الموقد, ولكنها أطلقت على الطائفة من الجند, فأصبحت تعنى فرقه من الجند، فأصبحت تعنى فرقة من الجند

Stanford J. Shaw, *Ottonman Egypt in the Age of the French Revolution* (Princeton: 1964), 170.

[4] – مستحفظان وهى كلمة مستحفظ فى اللغة الفارسية، والمستحفظ من يقوم بالدفاع عن القلاع والحدود من الانكشارية، وكانت تخصص لهم العلوفات

Shaw, *Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution*, 170.

[5] – سجل محكمة بولاق، رقم ٥٦، ص١٣١، مادة ٣٨٦، بتاريخ مستهل شعبان عام ١٠٩١هـ/١٦٨٠م. والنصف فضة فالفضة تساوي ٤٠ : ١ من القرش، وقد أطلق الأتراك على الفضة اسم بارة فارسية، ويرادف اسم البارة والفضة فى عصر الجبرتي اسم نصف فضة ومؤيدي. عبد الرحمن فهمي، النقود المتداولة أيام الجبرتي، ص٥٧٣.

[6] – سجل الإسكندرية رقم ١٦ ، مادة ٩٥٥ ، ص ٣٥٤ ، بتاريخ ٦ ذي الحجة ٩٦٥هـ/١٥٥٧م.

[7] – سجل رقم ٢٠، مادة ٧٢، ص٢٣، بتاريخ ٤ ربيع الثاني عام ٩٢٢هـ/١٥٨٤م.

[8] – سجل رقم ١٧، مادة ٤٣، ص١٤، بتاريخ ١٣ رجب عام ٩٨٩هـ/ ١٥٨٧م.

[9] – سجل رقم ٢٣، مادة ٥٨٧، ص ١٦٨، بتاريخ ١٩ شعبان عام ٩٤٤هـ/ ١٥٨٥م والدينار الذهبي يساوي خمسة وعشرين بارة، ولكن عقب انهيار النقد عام ١٥٨٤م أصبح كل خمس وثمانين بارة تساوي دينار شريفي، ولكن في عام ١٠٠٩هـ/١٦٠٠م أصبح الدينار الذهبي يساوي نصف فضة. سجل رقم ٣٢، مادة ٥٥٤، ص٢٠٤، بتاريخ ٢٤ محرم عام ١٠٠٩هـ/١٦٠٠م.

[10] – سجل رقم ٣٢، مادة ٥٥٤، ص٢٠٤، بتاريخ ٢٤ محرم عام ١٠٠٩هـ/١٦٠٠م.

الرجال من بعض النساء، وعندما تطالبه بذلك يدعى بأنه قام بالتسديد لزوجها، وتثبت الأحداث كذبه ويسجن نتيجة لذلك[١].

أما احترافهم لبعض الحرف، لابد من الإشارة السريعة إلى تكوين نظام الحرف في تلك الفترة، فقد كان قائماً على التكوين الدينى والعرقى للطوائف، فمع استثناءات قليلة كان أعضاء الطائفة ينتمون إلى نفس المجتمع المحلي الديني أو العرقي، وإذا مارس قليلة أهل دين واحد نفس الحرفة، فإنهم يشكلون طائفة وكان التجار أيضاً يشكلون طوائف عنى حسب بلادهم، ونوع تجارتهم وعبادتهم الدينية[٢].

وقد احترفوا القياطونيون[٣] وجزارين[٤] واسكافيين[٥]، وقد لوحظ عند احترافهم هذه الحرفة، أنه كان يتبع التدرج الحرفى من صبى إلى أسطى، حيث يلتحق أبنائهم كصبية لدى البعض ففى مثل هذه الحالة يكتب عقد الالتحاق لدى الأسطى ويتعهد فيه أن يراعى الصبى ويقيم عنده ويعامله بشفقة وإحسان[٦]، وعملوا أيضا كخبازين[٧]، وخصوصاً فى مدينة الإسكندرية[٨]، وكان للأوربيين خبز معين أشرف على صناعته نائب قنصل البندقية بالمدينة، وهى عادة من قديم الزمان، لأن له صناعة خاصة وأدخل فى صناعته حمص وقلودان[٩].

---

[١] – سجل رقم ١٧، مادة ٤٣، ص١٤، بتاريخ ١٣ رجب عام ٩٨٩هـ/١٥٨٧م.
Gabriel Baer, *Egyptian Guilds in Modern Times* (Jeruslem:1964), 27.
وللمزيد من التفصيلات انظر: ليلى عبد اللطيف أحمد، دراسات فى تاريخ ومؤرخي مصر الشام، ص ١٢٨ ؛ صلاح هريدي، الحرف والصناعات فى عهد محمد علي، ص١٥.

[٢] – ليلى عبد اللطيف أحمد، دراسات فى تاريخ ومؤرخي مصر الشام، ص ١٢٨ ؛ صلاح هريدي، الحرف والصناعات فى عهد محمد علي، ص١٥.

[٣] – سجل رقم ٢٧، مادة بدون رقم، ص ٩٦، بتاريخ ١٢ شوال عام ٩٩٨هـ/١٥٨٩م.

[٤] – سجل رقم ٢٣، مادة بدون ٥٨٧، ص١٦٨، بتاريخ ١٩ شعبان عام ٩٩٤هـ/١٥٨٥م.

[٥] – سجل رقم ٨، مادة ٣٨، ص١٥، بتاريخ ٥ جماد الثانية عام ١٠٠١ هـ/١٣ فبراير عام ١٥٩٣م.

[٦] – سجل رقم ٨، مادة ٣٨، ص١٥، بتاريخ ٥ جماد الثانية عام ١٠٠١ هـ/١٣ فبراير عام ١٥٩٣م.

[٧] – سجل رقم ١٦، مادة ١١٩٠، ص٤٣٥، بتاريخ غرة صفر عام ١٠١٤هـ/١٦٥٠م.

[٨] – سجل رقم ٢١، مادة ٣٩٢، ص١٤٥، بتاريخ ٣ شعبان عام ١٠٠٠هـ/١٥٩١م.

[٩] – سجل رقم ١١، مادة ٩٨٢، ص ٢٤٣، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة عام ٩٨٧ هـ/١٥٧٧م.

أما حياتهم الاجتماعية فى تلك الفترة، فقد تمثلت فى المعاملات اليومية مع بعضهم البعض، وبينهم وبين بعض الجنسيات الأخرى وظهر ذلك بشكل واضح، فى الزواج والطلاق والميراث، والخلافات العامة ... الخ.

أما الزواج فقد تم بين بعضهم البعض ، وبينهم وبين الجنسيات الأخرى، فقد تزوج الزينى حمزة بين محمد الحصار الكبير الأشرفي[١] من تركية ابنة عبد الله البيضا القبرصية الجنس، على الصداق عشر دنانير ذهب، دفع المقدم ست والباقى لاتطالبه بها طالما أنها على عصمته واتفق على ذلك[٢].

وبالنسبة لتركاتهم فقد يوصى أحدهم المنضمين لأوجاق القابيقول[٣] لميراثه الشرعي لأبن أخيه، ويعين أحد أفراد أوجاق عزبان[٤] وصيا عليه، حيث انحصرت ثروته بعد خصم مصاريف الكفن والجنازة ومصاريف القسمة العسكرية، والتى شملت ٣٠٢٩ نصف فضة،

---

[١] - **الحصار الكبير الأشرفي** وكانت تعرف بقلعة ترسانة عزبان الإسكندرية وهو موضع لبناء السفن وترميمها. وكان يشرف عليها قابودان الإسكندرية. وعرفت باسم الحصار الأشرفي الكبير. عفاف مسعد العبد، دور الحامية العثمانية فى تاريخ مصر، ص٧٩.

[٢] - سجل رقم ١٦، مادة ٢٩٠، ص١٢٠. بتاريخ ٣٠ رجب عام ١٠٠١هـ/١٥٩٢م.

[٣] - **قابي قول** قابى أو قابى فى التركية بمعنى بوابة أو باب وقول بمعنى عبد، واستعمال كلمة قبو، بمعنى الإشارة إلى بلاط ملكي، فارس الأصل وهذا راجع إلى العادة التي جرت بوجوب جلوس العاهل فى البوابة الكبرى أمام قصره، لكي يتلقى العرائض، ويقيم العدالة. وإلى جانب الكلمة التركية قبو توجد أيضاً الكلمة العربية باب والفارسية در فى مصطلحات عثمانية بهذا المعنى. ولم يحدث سوى فى أوقات متأخرة أن استعمل، الباب العالي، للإشارة إلى مقر الحكومة كشئ منفصل عن بلاط السلطان ورغم أن لفظ قبو ليرى كان يصح أن يشمل كل شخص فى وضع العبيد ممن يقومون على خدمة السلطان ؛ فإنه استعمل بوجه خاص للإشارة إلى القوات التي تتقاضى أجوراً تميزاً لها عن القوات الإقطاعية. هاملتون جب وهارولد بوون، المجتمع الإسلامي والغربي، ج٢، ص٦٤، هامش ١.

[٤] - **عزبان والعزب** فرقة من الجنود حرم عليها الزواج وهى سابقة عن نشأة الإنكشارية عند العثمانيين، كانت هذه الفرقة تعمل فى البحر منذ النصف الأول من القرن الخامس عشر. وكانت منها بلوكات مشاة تعمل في البر. ولكن شهرة قواتها البحرية كانت أكبر ، ويطلق على قائد الفرق البحرية كلمة رئيس، وإذا رقى سمي قبطاناً. وكانت من فرق العزب قوات تعمل فى الولايات التابعة للدولة العثمانية وتاتمر بأمر أمرائها وقد عهد إلى أفراد هذه الفرقة فى مصر مهمة حماية القلاع فى القاهرة وحماية الباشا الحاكم، وكانت تلي طائفة المستحفظان فى الأهمية. ولما كانت هاتان الطائفتان تسكنان فى القلعة فى القاهرة، فقد تمكنتا من التحكم بالسياسة فى القاهرة وغالباً ما اصطدمتا مع بعضهما البعض. سميرة فهمي، إمارة الحج فى مصر العثمانية، ص ٢٥، هامش ١.

والمبلغ المتبقى ٦٩٩٩ نصف فضة للوارث[١]. وقد يكون المستفيد من الوصية زوجته وابن، ويحدد الوصى عليهما وهو جوريجي سردار[٢] مستحفظان سابقاً، وفى مثل هذه الحالة يتم صرف مبالغ معينه حتى يتم تصفية التركة[٣]. وقد يتوفى البعض دون أن يكون له وارث، ففي مثل هذه الحالة يكون المستفيد الوحيد من الميراث هو شقيقه[٤].

وقد انضم بعضهم إلى الأوجاقات العثمانية بحكم أنهم رعايا عثمانيين منذ انضمام قبرص للدولة العثمانية فى عام ١٥٧٦م[٥]، وبموجب ذلك انضموا إلى أوجاق مستحفظان بالسويس[٦] وقابى قول بدمياط وجوربجية فى الحصار الأشرفى الكبير بالإسكندرية[٧].

وهكذا سلطت هذه الدراسة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للقبارصة فى مصر خلال تلك الفترة. ففى المجال الاقتصادى تعرضت الدراسة لكافة أنواع السلع التى تعاملوا فيها وقيامهم فى هذا المجال، وتكوين شركات خاصة بالتجارة أو الاستيراد والتصدير والمنتجات التى تعاملوا معها فى هذا المجال.

ومن جانب آخر سلطت الدراسة الأضواء على جوانب التعامل الاقتصادى بين الأفراد، ومن أهم الظواهر التى أبرزتها الدراسة ظاهرة الاقتراض التى فعلت أغراضه سواء أكانت أغراضاً اقتصادية لتمويل صفقات تجارية أو لأغراض أخرى، ثم عرضت للمشاكل المصاحبة لتسديد هذه القروض وضماناتها.

وفى الجانب الاقتصادي أيضاً تعرضت الدراسة لأنواع العملات التى سكت خلال هذه الفترة مثل العثمانلي[١] والدينار الذهبي الجديد، والدينار الذهبى البندقي، والريال[٢] والقرش[٣]

---

[١] – القسمة العسكرية، سجل رقم ١٨٦، ص٣٦٦، ٣٦٧، مسلسل ٥٣٩، بتاريخ ٣ شوال عام ١١٠٤هـ/١٦٩٢م.

[٢] – سردار والسر من الفارسية بمعنى الرأس، ودار بمعنى صاحب، والسردار القائد، ولقد كان السلاطين العثمانيون يقودون الجيش بأنفسهم، ثم صاروا يعهدون بذلك إلى الصدر الأعظم، إذا خرج صحب معه طوائف من الانكشارية والجيجية والطوبجية أي المشاة والسواري، ورؤساء الفرسان، وطوائف من الدفتردارية ورجال الخزنة والقبودان. أحمد السعيد سليمان، تأصل ما ورد فى تاريخ الجبرتي من الدخيل، ص٢٧.

[٣] – سجل رقم ٦٥ ، مادة ٤٩٥ ، ص ٢٧٣ ، بتاريخ غرة محرم عام ١٠٣١هـ/١٦٢٠م.

[٤] – سجل رقم ١٦، مادة ١١٩٠، ص٤٣٥، بتاريخ ١٣ صفر عام ١٠١٤هـ/١٦٠٥م.

[٥] – جلال يحيى، محمد نصر مهنا، مشكلة قبرص، ص٧٢-٧٤.

[٦] – محكمة بولاق، سجل رقم ٥٦، ص١٣١، مسلسل ٣٨٦، ، بتاريخ مستهل صفر عام ١٠٩١هـ/١٦٨٠م.

[٧] – القسمة العسكرية، سجل قم ٨٦، ص٣٦٦، ٣٦٧، مسلسل ٥٣٩، بتاريخ ٧ شوال عام ١١٠٤هـ/١٦٩٢م.

وأنصاف الفضة والأكروسة[4] بالإضافة إلى الأوزان مثل الرطل[5]، والأقة، والقنطار[6] والإردب[7] والكيلة[8] والمقاسات مثل الأمتار.

---

[1] - **العثمانلي** اسم لعملة فضية، سكت في عهد السلطان عثمان الثاني (١٠٢٨-١٠٣٢هـ/١٦١٨-١٦٢٢م) وسكت بمعرفة بكير أفندي بناء الفرمان الصادر في غرة محرم ١٠٢٨هـ/١٦١٨م بعد سبعة أشهر من جلوس السلطان. ليلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة في مصر العثماني، ص٤٥٠.

[2] - **الريال** واللفظ مقتبس من Royal بمعنى ملكي، وقد كان الأسبان أول من تداولوا هذا النقد في الأسواق التجارية، وهو عبارة عن النقد الفضي المسيحي بيزو وأطلق الريال في العالم العربي منذ القرن السابع الميلادي. على نقود فضية كبيرة فرنسية وأسبانية وهولندية وألمانية ونمساوية. عبد الرحمن فهمي، النقود المتداولة أيام الجبرتي، ص٥٧٨.

[3] - **القرش** في الأصل تعريب جروشن الألمانية، وهي تعن البياستر paister أي النقد الأسباني الفضي الذي تم ضربه وتداوله في مطلع القرن السادس عشر الميلادي، ثم استقر التعامل التجاري مع بلدان الشرق العربي في مصر، ضرب هذا النقد في تركيا لأول مرة في عهد السلطان سليمان الثاني (١٦٨٦-١٦٩٠م)، وفي مصر ضربت القروش في عهد على بك لأول مرة (١١٨٣هـ/١٧٦٩م).عبد الرحمن فهمي، النقود المتداولة أيام الجبرتي، ص٥٢٥.

[4] - **الاكروسة** تعادل أربعة وثلاثون ونصف فضة. سجل رقم ٢٤٢، مادة ٢٣٢، ص١٨٤، بتاريخ ٢٥ شعبان عام ١٠١٦هـ/١٦٠٧م.

[5] - **الرطل** ويلفظ أيضاً رطل ورطل وعند الأوربيين في العصور الوسطى روتولو وما شاكل ذلك، ومن اليونانية لترون Litron وهو أكثر وحدات الوزن استعمالاً في الشرق العربي. ويعطينا هـ. سوفير ٢ قائمة بأوزان الرطل مشفوعة ب ١٦٥ مستنداً متفرقاً، لكنها كلها تقريباً محوله على أساس الوزن المنخفض للدرهم ٣٠٨٩٨ بدلاً من ٣١٢٥ جم. وأني أدرج فيما يلي أوزان الرطل. وبما أن الرطل يساوى أساساً ١٢ أوقية، يساوى كذلك ١/١٠٠ من القنطار فإن ما يرد تحت كلمتي أوقية أو قنطار يدخل ذلك أيضاً. للمزيد من التفصيلات انظر: فالتر هنتس، المكاييل والأوزان الإسلامية، ص٣٠-٣٢.

[6] - **القنطار** وحدة من وحدات الوزن، وكان حجمه يختلف تبعاً للزمان، كذلك المكان الذي كان يستخدم فيه عملية الوزن، وفي أواخر العصر المملوكي، كان يتراوح وزن القنطار ما بين ٩٦،٤٥ كيلو جرام وفي سنة ١٦٦٥م وصل وزنه على ١٢٠ كيلو جرام. سميرة فهمي، إمارة الحج في مصر العثمانية، ص١٢٠.

[7] - **الإردب** يستخدم في وزن الحبوب والأشياء الصلبة، وكان حجمه الحقيقي يختلف تبعاً للحبوب الموزونة وكذلك المكان الذي كان يستخدم فيه عملية الوزن، وفي القرن الخامس عشر، كان يقدر ب٩٠ اترا، وفي سنة١٦٦٥م وصل وزنه إلى ١٢٠ كيلو جرام. سميرة فهمي، إمارة الحج في مصر العثمانية، ص١٢٥.

[8] - **الكيلة** وهي تستخدم لكيل الحبوب، وتتألف ٢٠أقة (تساوي ٢٥كجم) في استانبول، وقد اختلف عدد الأوقات التي يتكون منها وزنها الحقيقي من مكان لأخر من أجزاء الإمبراطورية.

Shaw, *Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution*, 170.

وقد ضم المجال الاقتصادى الحرف والصناعات التى عملوا بها واحترفوها وتخصص كل فئة منهم فى حرفة معينة أو صناعة معينة.

وتعرضت الدراسة من خلال الوثائق للوظائف والدواوين العثمانية التى كانت موجودة خلال هذه الفترة مثل أغا الحوالة[1]، وكان يشرف على بيت المال وتصدير الأرز والبارود وبلوك الجوالي[2]، وقابودان الثغر[3] وجوربجي وسردار مستحفظان والقابي قول وجاويش عزبان، وكوميليان[4] والمتفرقة[1]، وتفكجيان[2]، والجراكسة[3].

---

[1] - **أغا الحوالة** كلمة أغا من المصدر أغمق، ومعناها الكبير والمتقدم فى السن، وقيل أنها من الفارسية آقا وجرى العرب على إضافة تاء إليها إذا وقعت مضافاً، وتطلق فى التركية على الرئيس والقائد وشيخ القبيلة، وعلى الخادم الخصي الذي يؤذن له بدخول غرف النساء. أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي، ص١٧٠. أما **الحوالة** بمعنى تحويل المبلغ، وترد فى الوثائق بمعنى الشخص المحول إليه تحصيل مبالغ أو ضرائب نقدية أو عينية. ليلى عبد اللطيف، الإدارة فى مصر فى العصر العثماني، ص٤٤٥. وتذكر الوثائق بأنه كان يشرف على تصدير البارود إلى الدولة العثمانية. سجل رقم ٤٧، مادة ٢٢٩، ص١٢٠، بتاريخ ٢١ رمضان عام ١٠٨٩هـ/١٦٨٦م.

[2] – **بلوك الجوالي** بلوك، البلوك أو البلك من المصدر التركي يولمك، أي أن يقسم، وكلمة بلوك القسم أو الجزء، وكان الأوجاق ينقسم إلى وحدات صغرى باسم البلوكات، وكان رئيس كل وحدة يعرف باسم البلوكباشي. أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي، ص١٤٤. وكان كل أوجاق ينقسم إلى عدد من الوحدات تعرف باسم البلوكات، ويحمل كل بلوك رقماً منسوباً إلى الأوجاق الذي ينتمي إليه، مقروناً باسم الأوجاق. عفاف مسعد العبد، دور الحامية العثمانية فى تاريخ مصر، ص١٥٤. **والجوالي** مفردها جالية تطلق على أهل الذمة وذلك لأن سيدنا عمر بن الخطاب أجلاهم عن جزيرة العرب ثم لزم هذا الاسم كل من لزمته الجزية، وان لم يجلوا عن أوطانهم. قاسم عبده قاسم، أهل الذمة فى العصور الوسطى، ص ٦٨.

[3] – **قابودان الثغر** يختلف نظام إدارة الموانئ عن نظام الإدارة فى مصر العثمانية، حيث اعتبرت هذه الموانئ أقاليم إدارية خاصة، تمتعت بإدارة مستقلة عن باشا مصر، فكان الباب العالي يرسل إلى مصر ثلاثة قبودانات أحدهم للإسكندرية والثاني لدمياط ورشيد والثالث للسويس. ويحمل هؤلاء القبودانات رتبة الباشوية، بالإضافة إلى حملهم رتبة الصنجقية، مثل كتخدا الباشا، فيعتبرون من صناجق مصر الأربعة والعشرين، وبذلك يكون لهم الحق فى كافة الامتيازات المقررة لبكوات الصناجق من مرتب نقدي سالیانه. ومرتب عيني (جراية وعليق) تصرف لهم من خزينة مصر، ولكنهم لم يكونوا أعضاء فى الديوان العالي مثل البكوات الصناجق، لا دخل لهم بإدارة مصر، بل كانت مهمتهم الأساسية حفظ القلاع وربط البنادر والحكم بين الرعايا، بالعدل والشفقة وعوائدهم على طرف الميري من أصل السالیانات المترتبة وعلى جانب التجارة المحضرة بالبنادر . محمد شفيق غربال، مصر عند مفترق الطرق، ص١٤ ؛ ليلى عبد اللطيف، الإدارة فى مصر فى العصر العثماني، ص٣٨٥– ٣٨٧.

[4] – **كوميليان** وتنطق الجنوليان، وقد ذكرت فى بعض المصادر العربية باسم جمليان أي أصحاب الجمال ويرجع ذلك لاستخدام أصحابها الجمال. ابن اياس، بدائع الزهور، ج٥، ص٢٤١. وقد اشتركت هذه الفرقة مع السلطان سليم

أما الجانب الثاني للدراسة، فيتعرض لحياتهم الاجتماعية، ومظاهر هذه الحياة، وأهمها ظاهرة الزواج سواء أكان هذا الزواج من بعضهم البعض أم مـن الأهـالي، وتعرضـت لإجراءات الزواج المختلفة وتقاليده كالمقدم والمؤخر وشروط الزواج التى تـدون بالعقـد ...الخ

ملحق رقم (١)

سجل محكمة إسكندرية الشرعية ، سجل مبيعات رقم ٥ مـادة ٣٧٠، ص بـدون رقـم، بتاريخ غرة شعبان عام ٩٩٦هـ/٩مايو عام ١٥٥٨م.

أدعى المعلم عبد القادر بن محمد بن محمد بن يوسف الصـروج علـى بيـرو ينـي القبرصي على أن اشتري منه ثلاثون شوالاً مملوءة بالشمع الأصفر الخام وذكـر لـه أن زنتهم أربعماية أقه وصلها منه من كل أقه بعشرة أنصاف ويطالبه بذلك ويسـأل سـؤاله

الأول فى فتح مصر، وبعد الفتح قامت بالدور الرئيسي بالاشتراك مع فرقة التفنكجيان فى تأييد السلطة العثمانية وفـى إخماد القبائل العربية والعصابات المملوكة التي ظلت تقاوم بعد هزيمة الجيش المملوكي. ليلى عبد اللطيـف. الإدارة فى مصر فى العصر العثماني، ص٢٢٤.

[1] – المتفرقـة واختصت المتفرقة أساساً بخدمة الديوان والباشا، لذا عرف فى الوثائق باسم متفرقة (ديوان مصر) كما أشارت إليها المراجع العربية باسم المتفرقة الديوانية. وقد أسست المتفرقة فى مصر لأول مرة بعد إعلان قانون نامة بثلاثين عاماً، فى عام ٩٦٢هـ/١٥٥٤م، من المماليك الذين كانوا يعملون من قبل فى خدمة الباشا، ومن الجند الـذين كانوا يحرصون القلاع الرئيسية لمصر، وقد أسس هذا الأوجاق لمواجهة النفوذ المتزايد للأوجاقات الأخرى، ولتقويـة مركز الباشا بالنسبة لهم، وكان هذا الأوجاق خليطاً من المشاة والفرسان. واختصت هذه الفرقة بالدفاع عنـد حـدود مصر وثغورها، وكان أهم أعمالها إمداد القلاع المحيطة بمصر بالجند، وإن كانت الفرق الأخرى قد شاركها فى هـذا الاختصاص، فقد كان الجزء الأكبر منه يقع على المتفرقة نفسها، ذلك بالإضافة للاشتراك فى الإمـدادات المطلوبـة للسلطان، والحملات التي توجه داخل مصر المتمردين والثائرين على السلطة. ليلى عبد اللطيف، الإدارة فى مصـر فى العصر العثماني، ص٢٠٣، ٢٠٤.

[2] – تفنكجيـان وأفراده من حاملي البنادق الفرسان، وقد اشترك أفراده مع السلطان سليم فى فتح مصر وساهموا بعد ذلك فى توطيد السلطة العثمانية بعد رحيله، وكونوا أحد الفرق العسكرية.

Stanford J. Shaw, *The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, 1517-1798* (Princeton: 1962), 189-191.

[3] – الجراكسة عرف هذا الأوجاق، باسم جماعة مستحفظان قلعة مصر، كما أشارت بعض المصـادر المعاصرة باسم وجاق الينكجرية. مرعى بن يوسف، نزهة الناظرين فيمن ولى مصر من الخلفـاء والسـلاطين، ص٤٨٢. وكانـت مختصة بحراسة مدينة القاهرة. ابن إياس، بدائع الزهور،ج٥، ص٢٢٤.

فشهد فأجاب بالإنكار وطولب المدعى بالبيان كل من المعلم على بن خطاب ابــن شــيفه وشهاب الدين أحمد الفلاس وسالهما الأشهاد له بم يعلماه في الوفا وشهادتهما لدى مولانـــا الحاكم المشار إليه طبق دعواه ولزم بدفع وخرجا على ذلك ثم عادا واعترفا كل منهما أن زنة الشمع المذكور مايتا أقية وثمانون أقة وقبض عن ذلك من المدعى وقــبض المــدعى الشمع المذكور ونفسه كل منهما لا يستحق على الآخر.

ملحق رقم (٢)

سجل رقم ١٦، مادة ٢٩٠، ص١٢٠، بتاريخ ٣٠ رجب عام ١٠٠١هـــ/٢مــايو عــام ١٥٩٢م.

الزوج الزيني حمزة بن محمد من الحصار الكبير الأشرفي، الزوجة تركية ابنة عبــد الله البيضا القبرصية الجنس الصداق من الذهب الجديد عشرة دنانير الحال بها من ذلك خمسة دنانير مقبوضة بيدها القبض التام الشرعي باعترافها بذلك ست دنانير الإذن الأبقى ذكرها فيه والباقي رضيت أن لا تطالبه بذلك مادامت في العصمة الزوج معتقها محمــد ريــس تربو بذلك من جماعة الترسخانة بالأشهاد لديه لذلك رضاها بشهادة الريس مصلى عبد الله وجماعة الترسخانة شهدا على الزواج تزويجاً شرعياً وقبله الزوج المذكور ليقع عليه قبولاً شرعياً عنها.

ملحق رقم (٣)

محكمة بولاق، سجل رقم ٥٦، ص ١٣١، بتاريخ مستهل صفر عام ١٠٩١هــ/١٦٨٠م

لدى الحنفي أقر فخر الأعيان الأعز الفخام أرباب المعالي والمقــام الجنــاب الكــريم العاليي حاوي كمالات المفاخر والمعالي مولانا الأمير حسن بــك ميــر اللــوا الشــريف السلطان بمصر المحروسة والقابودان ببندر السويس المعمور حالاً إقراراً شرعياً فى كمال صحته وسلامته وطواعيته وجواز الاشهاد عليه شرعاً انه عنده فى ذمته بحــق صــحيح شرعي ووجه صريح مرعى لفخر الأكابر والأعيان والجانب العــالي حــاوي المفــاخر والمعالي الأمير مصطفى جوربجي بن المرحوم حسن مــن أعيــان جوربجيــة طائفــة مستحفظان مصر المحروسة الشهير بالقبرصلي دام مجده مبلغاً قدره من الفضة الأنصاف

العددية سبعة وثلاثين ألف نصف وخمسامية نصف فضة ما يعدل كاملهـا كيسـاً واحـداً ونصف القدر الذي لزم ذمة مولانا الأمير حسن بك المقر الموصى إليه للأمير مصطفى جوربجي المشار إليه يدل قرض شرعي اقترضه وتسلمه منه يـوم تاريخـه الاقتـراض والتسلم الشرعيين على الوجه الشرعي، وصدقه على ذلك وقبله منه لنفسه الأمير مصطفى جوربجي المشار إليه تصديقاً وقبولاً شرعيين، وتصادقا على ذلك تصادقاً شـرعياً وثبـت الأشهاد بذلك جميعه لدى مولانا الحاكم المشار إليه بشهادة شهوده ثبوتـا شـرعيا وحكـم بموجب ذلك شرعياً واشهد على نفسه بذلك. به شهد في مستهل صفر سنة إحدى وتسعين وألف.

القاضي محمد الشافعي — الشيخ عبد الرحمن الخلوى

ملحق رقم (٤)

القسمة العسكرية، سجل رقم ٨٦، ص٣٦٦-٣٦٧، مسلسل ٥٣٩، بتاريخ ٧ شوال عام ١١٠٤هـ/ ١٦٩٢م.

دفتر مبارك إن شاء الله تعالى يتضمن علم ضبط وتحديد ما وجد من مخلفات المرحوم فخر أمثاله إسماعيل باشا ابن المرحوم أحمد القبرصلي من طايفة القابيقولية المتوفى قبل تاريخه بثغر دمياط المحروس والمنحصر ارثه الشرعي في ابن أخيه فخر أمثاله سيدى على ابن محمد الغايب عن الثغر المذكور الواقع ضبط ذلك وتحديد المخلفات بثغر دمياط بحضرة كل من السادة الأشراف نخبة آل بنى عبد مناف السيد محمد الدسنى نقيب السادة الأشراف بالثغر حالاً نايب القسمة العسكرية بالثغر المذكور وفخر أمثاله سيدى يوسف ابن محمد من طايفة عزبان وهو الموصى المختار من قبل المتوفى قبل وفاته على تركته ليصرف منها ما يحتاج إليه، وما بقى منها بحوزة لوارثه المذكور وفخر أمثاله خليل بشة القابيقولي وفخر أمثاله إبراهيم سيدى أحمد جاويش طايفة القابيقولية بالثغر وبحضرة أرباب الخبرة، كل ذلك بعد الإذن الكريم من حضرة سيدنا فخر قضاة الإسلام كمال ولاة الأنام معتمد السادة الموالى العظام مولانا السيد مصطفى أفندي القسام العسكري بمصر لمحروسة حالا الموقع خطه الكريم في آخرة على العادة بلغة الله تعالى الحسنى وزيادة تحريراً آخر سابع شوال سنة أربع وماية وألف.

(١) ما وجد وتحرر بمعرفة المذكورين أعلاه على الحكم الآتى بيانه (أكلمة، والحفه، قمصان وطشوت، وابريق، طناجر، صحون، نحاس وجواد أسود، نقدية ما يعادل (١٠٠٢٨) نصف فضة.

(٢) وضع منها المصاريف اللازمة من (تجهيز وتكفين المتوفى، ومصروف حجة الوصاية، أجرة دلالين، أجرة صراف يوم البيع، ورسم القسمة، وعادة سردار القابي قول....الخ. من المصاريف ما عادل ٣٠٢٩ نصف فضة.

(٣) الباقي بعد ذلك للوارث المذكور تحت يد سيدى يوسف العرض المذكور ٦٩٩٩ نصف فضة.

(٤) والخير يكون إن شاء الله تعالى.

مسجد سليمان باشا بالقلعة

(دراسة فى التكوين المعماري)

دكتور/ علي غالب أحمد غالب
قسم العمارة – كلية الهندسة بشبرا – جامعة الزقازيق

١ – تمهيد

أدى دخول العثمانيين إلى مصر وتحول القاهرة من عاصمة للسلطنة المملوكية إلى مجرد عاصمة لإحدى ولايات الدولة العثمانية إلى تغيرات اجتماعية وسياسية واقتصادية عميقة انعكست بدورها على العمارة في مصر في تلك الفترة[١].

ونتيجة للتأثير العثماني ظهرت في عمارة مساجد القاهرة أنماط جديدة لتصميم المساجد إضافة إلى ما كان موجوداً في عمارة عصر المماليك[٢].

ويتناول البحث دراسة التكوين المعماري لمسجد سليمان باشا بالقلعة، أول ما بني من مساجد العصر العثماني في القاهرة، بهدف التوصل إلى أسلوب عمل المعماري في تحديد نسب وأبعاد عناصر المبني، الأمر الذي يساعد في الوصول إلى فهم أعمق وأدق للجوانب المختلفة للعمل المعماري في تلك الفترة.

٢ – الوصف المعماري للمبني

مسجد سليمان باشا والمعروف أيضا باسم سارية الجبل[٣] المبني عام ٩٣٥هـ/١٥٢٨م (أثر رقم ١٤٢)[٤] هو أول ما أنشئ من مساجد الفترة العثمانية في القاهرة (شكل رقم ١). بناه الوالي سليمان باشا الخادم داخل أسوار الجزء الشمالي للقلعة ليؤدي فيه الجنود الإنكشارية المقيمون بالقلعة الصلاة[٥].

وجاء تصميم المسجد طبقاً لأساليب العمارة العثمانية مشيراً إلى قوة التيار الجديد الوافد على عمارة القاهرة (شكل رقم ٢).

---

١ – أندريه ريمون، فصول من التاريخ الاجتماعي، ص١١.

٢ – علي غالب، أنماط تصميم مساجد القاهرة في الفترة العثمانية.

3 – Behrens-Abouseif, Doris. *The Minarets of Cairo*, p. 158.

٤ – فهرس الآثار الإسلامية، ص٩.

5 - Behrens-Abouseif, Doris. *The Minarets of Cairo*, p. 158.

قاعة الصلاة مغطاة بقبة مركزية تحيط بها من ثلاث جهات أنصاف قباب ليصبح المسقط الأفقي على شكل حرف T مقلوب. وفي جانب الشمالي الغربي منه فناء مكشوف تحيط به قباب صغيرة ضحلة ترتكز على عقود مدببة ترتكز على أكتاف من الحجر. ويشغل الركن الشمالي من الفناء ضريح يرجع إلى العصر الفاطمي وأعيد بناؤه مع المسجد وتغطيه ست قباب صغيرة تقطع الأروقة المحيطة بالفناء. وحوائط المسجد من الداخل مكسوة بالرخام الملون طبقاً لأساليب عمارة عصر المماليك بينما الأسقف مكسوة بزخارف ملونة وآيات من القرآن الكريم كما هو معهود في العمارة العثمانية.

ومئذنة المسجد تقع على يسار المخل المؤدي مباشرة إلى قاعة الصلاة على الطراز العثماني ولها شرفتان.

ويلاصق مبني المسجد من الجهة الشرقية مبني الكتاب ويتكون من قاعتين متتاليتين كل منهما مغطاة بقبة على جانبيها أنصاف قباب وتفتحان على فناء مكشوف في الجهة الشمالية الغربية.

ويبدو في تصميم المسقط الأفقي لمبني المسجد بعض الاضطراب في التكوين فمثلا لجأ المعماري إلى وضع المدخل الرئيسي للمبني في الجناح الغربي لقاعة الصلاة بجوار المئذنة ليؤدي مباشرة إلى قاعة الصلاة ومن أجل ذلك اضطر إلى عمل حائط في فراغ نصف القبة بالجانب الغربي للقبة الرئيسية. كما أن المدخل الموصل بين قاعة الصلاة والفناء الداخلي لا يقع على محور المبني.

ويلاحظ كذلك أن وضع الضريح الذي يقطع الأروقة المحيطة بالفناء أدي إلى أن تكون القباب الصغيرة المحيطة بالفناء بمقاسات مختلفة.

والأمثلة العثمانية المشابهة لتصميم مسجد سليمان باشا موجودة منذ القرن ٩هـ/١٥م، مثل جامع روم محمد في اوسكودار (٨٧٤هـ/١٤٦٩م) (شكل رقم٣)[١] وجامع عتيق باشا في استانبول (٩٠٢هـ/١٤٩٧م) (شكل رقم٤)[٢] غير أن القباب الصغيرة على جانبي القبة الرئيسية استبدلت في مسجد سليمان باشا بأنصاف قباب مماثلة للموجودة أمام المحراب، كما استبدل المدخل ذي القباب الخمس بفناء مكشوف تحيط به قباب صغيرة ضحلة.

---

[1] - Goodwin, *A History of Ottoman Architecture,* p. 114.

[2] - Behrens-Abouseif, Doris. *The Minarets of Cairo*, p. 117.

٣ – التحليل

يهدف البحث إلى محاولة التوصل إلى الأساليب التي اتبعها المعماري لتحديد أبعاد ونسب العناصر المعمارية المكونة للمبني. إذ أن تحليل النسب في الأعمال المعمارية يشكل حلقة هامة في إدراك طريقة عمل المعماري الذي يحدد صورة المبني. ففي المنطق الداخلي المحدد لتكوين المبني والمعتمد على خبرة البناء المتوارثة على مدى قرون عديدة تتضح عملية إبداع محددة تقودنا إلى داخل فكر المعماري. فلا شك في أن المعماري كان يعتمد على أسس واضحة في عمله لتحديد الشكل المعماري، ترتكز على إلمامه بأنواع المباني ومواد البناء وطرق الإنشاء وعلم الهندسة Geometry.

ويقول فيتروفي[1] في القرن الأول قبل الميلاد:

"A ground plan is made by the proper successive use of compasses and rule, through which we get outlines for the plane surfaces of buildings."

وجدير بالذكر هنا ملاحظة العلاقة بين أسلوب التصميم وأسلوب التنفيذ. فاستعمال البرجل والمسطرة في التصميم يقابله استعمال الحبل في التنفيذ. فعند شد الحبل وتثبيت طرفيه يعمل عمل المسطرة في رسم الخطوط المستقيمة، وعند تثبيت أحد الطرفين وتحريك الطرف الآخر يعمل عمل البرجل في رسم الخطوط المنحنية.

ويضع الفارابي في كتابه "إحصاء العلوم" في القرن العاشر الميلادي رئاسة البناء ضمن فروع الهندسة العملية، أو كما يسميها "الحيل الهندسية"، وعلى حد تعبير الفارابي فإن "الهندسة العملية تنظر في خطوط وأسطح الخشب إذا استخدمها النجار أو الحديد إذا استخدمها الحداد أو الحجر إذا استخدمها البناء"[2].

وفي كتاب "الحيل الروحانية والأسرار الطبيعية في دقائق الأشكال الهندسية" يورد الفارابي العديد من أساليب إقامة الأشكال الهندسية المنتظمة باستخدام البرجل والمسطرة[3].

وعلى أثر الفارابي يضع أبو الوفا بوزجاني "كتاب أبي الوفا فيما يحتاج إليه الصانع من أعمال الهندسة"[4].

---

[1] - Vitruvius, *The Ten Books on Architecture*, p. 14.

[2] – نصر الفارابي، إحصاء العلوم، ص٣٥.

[3] – الفارابي، كتاب الحيل الروحانية والأسرار الطبيعية في دقائق الأشكال الهندسية.

[4] – البوزجاني، كتاب أبي الوفا فيما يحتاج إليه الصانع من أعمال الهندسة.

وبهذا فإن هندسة اقليدس النظرية التي تبحث في خطوط وأسطح وأجسام مجردة قد وجدت تجسيدا عمليا له في مؤلفات علماء المسلمين في العصور الوسطي فربطوا بذلك بين المؤلفات النظرية والممارسة العملية لعصرهم.

ومن أجل التوصل إلى أساليب عمل المعماري في تلك الفترة يجب أن نوضح أن التحليل الهادف المقنع يجب أن يكون على أساس دراسة أشكال معمارية إنشائية محددة لا على أساس دراسة توافق الأشكال الهندسية المجردة بصرف النظر عن طبيعتها ووظيفتها.

وحتى يمكن ضمان أكبر قدر من الثقة في نتائج التحليل يجب مراعاة ما يلي:

١-يجب أن تتم الدراسة على أساس رسومات دقيقة موثوق بها. وقد استعنت في هذا البحث بالرسومات المنشورة في كتاب "أسس التصميم المعماري والتخطيط الحضري" الصادر عن منظمة المدن والعواصم الإسلامية وهي على درجة كبيرة من الدقة.

٢-إن كل أساليب البناء الهندسي للشكل المعماري تتحدد بمستوى معارف المعماري في العصور الوسطي وعلوم ذلك العصر وإمكانياته التقنية فيما يتعلق بالتكوينات الهندسية والحسابات الرياضية.

٣-بساطة تحقيق مراحل البناء الهندسي للشكل المعماري سواء على الرسم أو في أثناء تنفيذ عمليات البناء على الطبيعة.

٤-عند دراسة المبني يتم في البداية تحديد مقاس ابتدائي يكون هو أساس المراحل التالية للعمل ويكون الحلقة الأولى في سلسلة متتابعة الحلقات تكون العمليات التالية لبناء الشكل المعماري للمبني.

٥-وفي هذا نعود مرة أخري إلي فيتروفي حيث يقول[1]:

"Symmetry is a proper agreement between the members of the work itself, and relation between the different parts and the whole general scheme, in accordance with a certain part selected as standard."

٦-يجب أن تتفق عمليات التكوين الهندسي للشكل المعماري مع المنطق الإنشائي وتتابع عملية البناء على الطبيعة.

٧-يختتم تحليل المبني بتحديد النسب الإجمالية له.

٨-الأبعاد الرأسية تؤخذ مباشرة من المسقط الأفقي دون اللجوء إلى عمليات هندسية إضافية.

---

[1] - Vitruvius, *The Ten Books on Architecture*, p. 14.

٤ – تحليل المسقط الأفقي

٤-١- المرحلة الأولى: قاعة الصلاة (شكل ٥-١)

- القبة المركزية بقاعة الصلاة هي مركز التكوين المعماري للمبني كما أنهـا أصـعب العناصر من الوجهة الإنشائية، لذا من الطبيعي أن تكون هي المقاس الابتدائي الذي يبـدأ المعماري بتحديده ثم يقوم بتحديد أبعاد ونسب بقية عناصر المبني.
- طول ضلع المربع المقامة عليه القبة ٧,٧م وبالرجوع إلى قباب عصر المماليك نجـد أن هذا المقاس لا يتفق مع أي منها[١]. كما أنه لا يعطي عدداً صـحيحاً بالنسـبة لمقـاس الذراع المستخدم في أعمال البناء في عصر المماليك ولا أي من المقاسات التي أوردهـا هنتس في كتابه عن المكاييل والأوزان الإسلامية[٢]، ولكنه يساوى تماماً ٢٥ قدماً يونانياً إذ أن ٢٥ × ٠,٣٠٨ = ٧,٧م.
- الدائرة المرسومة من مركز القبة ونصف قطرها يساوى نصف قطر المربع المقامـة عليه القبة المركزية تحدد مراكز أنصاف القباب المحيطة بها.
- سمك الحوائط الخارجية لقاعة الصلاة تحدده الدائرة المرسومة مـن مركـز أنصـاف القباب بنصف قطر يساوى نصف قطر المربع المقامة عليه القبة.
- سمك الحائط الفاصل بين قاعة الصلاة والفناء الداخلي يحدده قطر المستطيل المكـون من القبة المركزية ونصف القبة أمام المحراب.
- نتيجة لذلك فإن طول الحائط الخارجي لجزء المحراب يساوى قطر المربـع المقامـة عليه القبة المركزية والطول الإجمالي لقاعة الصلاة من الخارج يسـاوى ضـعف قطـر المربع.
- نسب الأبعاد الإجمالية لقاعة الصلاة (الطول: العرض) تسوى ٤ : ٥.

٤-٣- المرحلة الثانية: الفناء الداخلي (شكل ٥- ب)

- طول ضلع الجزء المكشوف من الفناء الداخلي يساوى قطر المربع المقامة عليه القبـة المركزية طول ضلع صف القباب الصغيرة المحيطة بالفناء والملاصقة لقاعـة الصـلاة يساوى ثلث قطر المربع المقامة عليه القبة المركزية.

---

[١] – علي غالب، أنماط تصميم مساجد القاهرة في الفترة العثمانية.

[٢] – فالتر هنتس، المكاييل والأوزان الإسلامية.

- القبة المقامة في الركن الشرقي للفناء مقامة على مستطيل بنسبة ١ : ٢.
- سمك العقود المقامة عليها العقود حول الفناء يحدده قطر المربع المقامة عليه القباب.
- طول ضلع القباب الموجودة في الجانبين الشرقي والغربي للفناء يساوى ربع قطر المربع المقامة عليه القبة المركزية.
- القباب الموجودة في الجانب الشمالي مقامة على مستطيل طوله يساوى طول ضلع المربع المقامة عليه القبة المركزية.
- الضريح عرضه من الداخل يساوى طول ضلع المربع المقامة عليه القبة المركزية.
- عرض الضريح من الخارج يتناسب مع طوله بنسبة ١ : ٦١٨, ١ أي النسبة المعروفة باسم النسبة الذهبية Golden section .

٤-٣- المرحلة الثالثة: الكتاب (شكل ٥ – ج)

- المسافة بين الحائط الخارجي لمبني الكتاب وبروز جزء المحراب تساوي ١: ٦١٨, ١ بالنسبة لطول حائط بروز جزء المحراب من الخارج الذي يساوى بدوره قطر المربع المقامة عليه القبة المركزية.
- الدائرة المرسومة من الركن الشرقي لبروز جزء المحراب بطول يساوى المسافة حتى الجانب الشمالي من قاعة الصلاة، تحدد الجد الجنوبي الشرقي لمبني الكتاب.
- الدائرة المرسومة من الركن الشرقي لقاعة الصلاة بطول يساوى ضعف قطر المربع المقامة عليه القبة المركزية، تحدد الحد الشمالي الشرقي لمبني الكتاب.
- الطول الكلي لمبني الكتاب من الخارج يساوى ضعف طول ضلع المربع المقامة عليه القبة المركزية.
- طول ضلع المربع المقامة عليه القبة في مبني الكتاب يساوى نصف قطر المربع المقامة عليه القبة المركزية في قاعة الصلاة.
- الدائرة المرسومة من مركز قبة الكتاب بنصف قطر يساوى نصف قطر المربع المقامة عليه القبة تحدد مراكز أنصاف القباب على الجانبين.

٥ – تحليل القطاع (شكل ٦)

- ارتفاع الإزار الموجود أسفل أنصاف القباب بقاعة الصلاة يساوى عمق فراغ أنصاف القباب.

- ارتفاع بداية العقود المحيطة بفراغ القبة المركزية يساوى طول ضلع المربع المقامة عليه القبة.
- ارتفاع بداية رقبة القبة يساوى قطر المربع المقامة عليه القبة.
- ارتفاع مركز القبة عن خط بداية القبة يساوى ربع طول ضلع المربع المقامة عليه القبة.

٦ – تحليل الواجهة (شكل ٧)

- ارتفاع حوائط قاعة الصلاة يساوى طولها من الخارج أي يساوى قطر المربع المقامة عليه القبة.
- ارتفاع الجدار المحيط بالقبة المركزية يساوى ربع قطر المربع المقامة عليه القبة المركزية.
- ارتفاع قاعدة المئذنة يساوى ارتفاع حوائط قاعة الصلاة.
- ارتفاع الجزء الأول من المئذنة يساوى ثلاثة أمثال قطرها.
- ارتفاع الجزئين الثاني والثالث من المئذنة معا يساوى ارتفاع الجزء الأول منها.
- نسبة الجزء الثالث من المئذنة إلى الثاني تساوى ١ : ٦١٨, ١ أي النسبة الذهبية.

الخلاصة

نتيجة لتحليل المبني وعلاقات عناصره المعمارية يمكن استخلاص النتائج التالية:

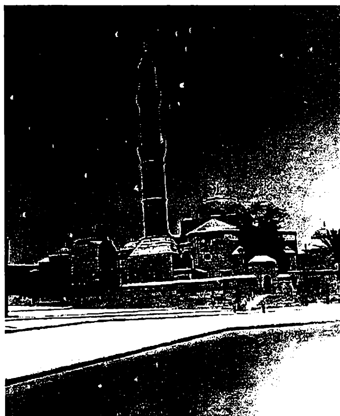
١–وحدة القياس المستخدمة في بناء مسجد سليمان باشا تساوى ٣٠٨, .م أي تساوى قدم يوناني تماما، وهذا يبدو منطقيا إذا تذكرنا أن العمارة العثمانية هي وريثة العمارة البيزنطية وأن وحدة القياس المستخدمة في العمارة البيزنطية هي القدم اليوناني.

٢–لم تقتصر التأثيرات العثمانية على عمارة مصر الإسلامية على إدخال أنماط جديدة من تصميم المساجد وعناصرها المعمارية والزخرفية، بل تعدي الأمر ذلك إلى إدخال وحدات قياس جديدة تستخدم في أعمال البناء.

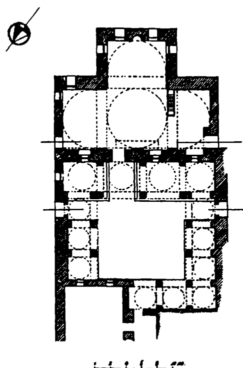
٣–طول ضلع المربع المقامة عليه القبة المركزية بقاعة الصلاة بالمسجد كان هو المقاس الابتدائي الذي يرجع إليه المعماري لتحديد أبعاد ونسب كافة عناصر المبني.

٤–رغم وجود بعض الارتباك في التصميم إلا أن المعماري، بفضل ما لديه من ذخيرة كبيرة من بدائل هندسية متعددة، نجح في المحافظة على تناسب المبني بتحديد أبعاد العناصر المختلفة للمبني منسبة إلى المقاس الابتدائي.

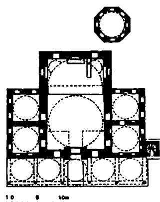
٥-أن البناء الهندسي للشكل المعماري كان هو وسيلة المعماري لتحقيق كافة متطلبات عناصر المبني الوظيفية والإنشائية والجمالية.



شكل رقم ١، مسجد سليمان باشا

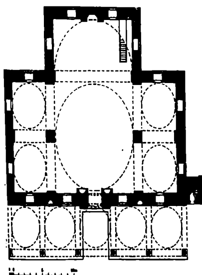


شكل رقم ٢، مسقط أفقي لمسجد سليمان باشا، عن سامح

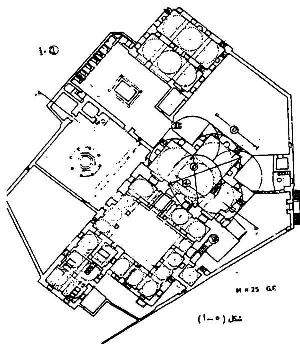


شكل رقم ٣، مسقط أفقي لمسجد روم محمد باشا في أوسكودار، عن جودوين

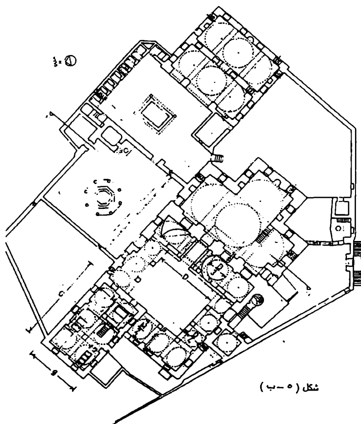
مسجد سليمان باشا



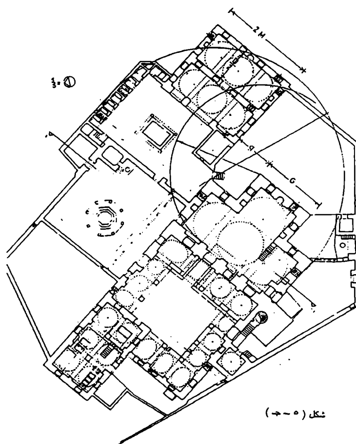
شكل رقم ٤، مسقط أفقي لمسجد عتيق باشا في استانبول، عن جودوين



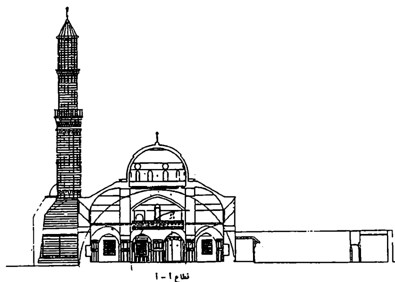
شكل رقم ٥ – أ



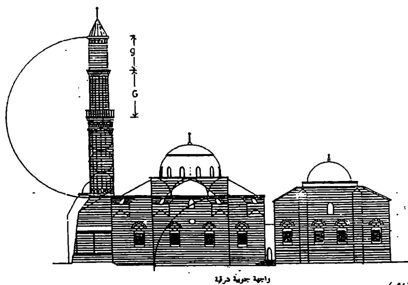
شكل رقم ٥ – ب



شكل رقم ٥ – جـ



شكل (٦)



شكل (٧)

عمائر الباشوات في مدينة رشيد والتغيرات الاقتصادية في القرنين ١٦ و١٧م

د. محمد حسام الدين إسماعيل عبد الفتاح

كلية الآداب – جامعة عين شمس

كان دخول العثمانيون إلى مصر وما تبعه من تحولها من مقر سلطنة دولة المماليك، كان له أكبر الأثر في تحول مدينة رشيد من مدينة ذات طابع عسكري[1] إلى مدينة تجارية كبيرة، بل أكبر مدينة تجارية في هذا العصر وحتى القرن ١٩م.

فقد تضافرت العوامل الطبيعية والسياسية معاً في ازدهار تلك المدينة وجعلها ميناء تجاري هام على ساحل النيل، وحلقة الوصل بين الإسكندرية الميناء الرئيسي لمصر وداخل البلاد، بل وحلقة الوصل بينها وبين استانبول عاصمة الدولة العثمانية.

فقد اضمحل خليج الإسكندرية الذي كان يربطها بنهر النيل في أواخر العصر المملوكي وانعدمت فائدته الملاحية، فاصبحت البضائع المستوردة والمصدرة تخرج وتدخل ميناء الإسكندرية عن طريق رشيد، بالإضافة إلى أن ميناء رشيد كان أقرب المواني المصرية إلى استانبول عاصمة الدولة العثمانية.

لعل من أهم النتائج التي كشفت عنها دراستنا لوثائق هذه المدينة ذلك العدد الضخم من الوكائل المنتشرة في جميع أرجاء المدينة، وخاصة في جهتها الشمالية والشمالية الشرقية، والتي بدأت في العصر العثماني ببناء الباشوات لتلك العمائر، والتي تدلنا على حرصهم على مساعدة تلك المدينة في مهمتها الجديدة كميناء ترانزيت لنقل البضائع بين ميناء

---

1 – أنظر عن مدينة رشيد قبل العصر العثماني، الحموي، معجم البلدان، ج٣، ص٤٥ ؛ ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص٩١ ؛ النويري، نهاية الأرب، ج٣٠، ص٢٤ ؛ المقريزي، السلوك، ج٤، ق٢، ص٧٢٠ ؛ ابن تغري بردي، النجوم، ج١٤، ص١٨٠، ٢٨٩، ٢٩٠، ج١٥، ص٣٣٤ ؛ ابن تغري بردي: حوادث الدهور، ج١، ص٢٩٨، ج٢، ص٣٢٦، ٣٦٥، ٣٧٩ ؛ ابن تغري بردي، المنهل، ج٦، ص٢٣ ؛ العيني، عقد الجمان، ص٤٨٤-٤٨٥ ؛ الجوهري، نزهة النفوس، ج٣، ص٣٧٣ ؛ ابن اياس، بدائع الزهور، ج٢، ص٢٩٠، ج٣، ص١٥٥-١٥٦ ؛ سعيد عاشور، مصر في العصور الوسطى، ص ٤٠٤ ؛ سعيد عاشور، العصر المماليكي، ص١٧٧، ١٨١ ؛ محمد طاهر الصادق وجليلة القاضي ومحمد حسام الدين إسماعيل، رشيد، ص٣٧-٤٥.

الإسكندرية وداخل مصر والعكس عن طريق نهر النيل، حيث يطل العديد منها مباشرة على النيل في القرن ١٦ و١٧م (شكل رقم ١) حتى يمكن إتمام عمليات شحن أو تفريغ البضائع بسهولة[1]، أما في القرن ١٨م فقد طرح النيل أرضاً جديدة جعلت منشآت الباشوات العثمانيين التجارية داخل المدينة بعيداً عن الساحل (شكل رقم ٢)، وينسب العديد من هذه الوكالات إلى أصحابها، بينما ينسب بعضها الآخر إلى أنواع التجارة التي خصصت لها، وتشير أسماء تلك الوكالات إلى امتلاك العديد من باشوات مصر في العصر العثماني لوكالات برشيد، ربما لقيامهم بدور تجاري، أو احتكارهم لتجارة معينة، أو للعائد المادي الكبير الذي تدره تلك الوكالات في ميناء تجاري هام مثل رشيد للصرف منها على منشآتهم الدينية والخيرية، ونذكر من تلك الوكالات ما يأتي:

١ ـ وكالتا وقف سليمان باشا

بنى سليمان باشا الخادم الذي تولى حكم مصر مرتين أولهما سنة ٩٣١-٩٤١هـ/ ١٥٢٥-١٥٣٥م، والفترة الثانية سنة ٩٤٣-٩٤٥هـ/١٥٣٦-١٥٣٨م، وقد تضمنت وثيقة وقفه[2] المؤرخة بأول رجب سنة ٩٣٦هـ/١ مارس ١٥٣٠م وصفاً لوكالتين أنشأهما بحري الثغر، وقد وصفتهما الوثيقة كما يلي:

"(ص٢٢س١٠) .. وجميع بناء المكان/ الكائن بثغر رشيد المحروسة بالجهة البحرية منها الذي أنشأه وعمره مولانا الواقف/ المنوه باسمه الكريم أعلاه .. على أربع قطع أرض حاملة متلاصقة/ جارية في إيجاره بمستندات شرعية ثابتة .. المشتمل بناء المكان/ المذكور بدلالة المستند الآتي ذكره فيه على وكالتين ومسجد ومنار وصهريج ومزملة/ وميضأة ومنافع وحقوق فالوكالة الأولى وهى القبلية تشتمل على بابين متقابلين/ مربعين يغلق على كل منهما زوجا باب خشباً نقياً مطبقاً بالجميز بعتبة سفلى صواناً/ وعليا حجراً مشهراً مبني كل منهما بالحجر الفص الطراوي النحيت يدخل من كل منهما إلى دهليز (ص٢٣) معقود بالحجر الفص النحيت بكل من الدهليزين المذكورين مسطبتان متقابلتان/ فأحد البابين المذكورين بالواجهة الشرقية على بحر النيل المبارك والثاني بالواجهة/

1 – أنظر خريطة القرن ١٦م.

2 – وثيقة رقم ١٠٧٤-أوقاف.

الغربية مبنية بالحجر الفص النحيت الطراوي بها صحف وحرمدانات حجراً أحمر وماوردة/ حجراً يتوصل من البابين المذكورين إلى ساحة الوكالة المذكورة ومن الشرقي إلى بحر النيل/ المبارك ومن الغربي إلى الشارع الأعظم بدايرها إحدى وعشرون حاصلاً بأبواب/ مقنطرة وأعتاب حجراً صواناً وأكتاف وقناطر مبنية بالحجر يغلق على كل منها فردة باب/ خشباً نقياً معقودة الحواصل المذكورة بالطوب الأجر وبها خمسة بيوت راحة يتوصل/ إليها من ساحة الوكالة المذكورة وثلاث مدارات سلم حجراً أحمر نحيتاً يصعد منها إلى علو/ الوكالة المذكورة يتوصل منها إلى خمسة وعشرين مسكناً مركبة على الحواصل المذكورة والدهليزين/ مبنية بالطوب الآجر بكل منها مرحاض ومطبخ وأسطوانة ومنافع ومرافق وحقوق/ يغلق على كل منها بابان أحدهما بأوله والثاني على بقية منافعه وحقوقه وبصدر كل/ مسكن منها ثلاث شبابيك بعضها مطل على البحر وبعضها مطل على الشارع المذكورين أعلاه/ وبالجهة الغربية من الوكالة المذكورة من جهتها القبلية ركبة مبعضة ذرعها مقبلاً/ مبحراً اثنان وعشرون ذراعاً ومشرقاً مغرباً أحد عشر ذراعاً بذراع البناء مشتملة الركبة/ المذكورة على واجهة غربية مبنية بالحجر الفص النحيت بها خمسة حواصل بأبواب مقنطرة/ وأعتاب حجراً صواناً يغلق على كل منها فردة باب خشباً نقياً يعلو كل باب منها شباكان/ حديداً برسم النور معقودة الحواصل الخمسة المذكورة بالطوب الأجر والمؤن يعلو الواجهة (ص٢٤) المذكورة صحف وحرمدانات وماوردة حجراً يعلو الحواصل الخمسة المذكورة خمسة/ مساكن مبنية معقودة بالطوب الآجر والمؤنة مطلة على الشارع الأعظم يشتمل كل منها/ على ما اشتملت عليه المساكن المذكورة أولاً يصعد إلى المساكن الخمسة المذكورة من عقد سلم/ بالشارع القبلي الآتي ذكره فيه يغلق عليه فردة باب خشباً نقياً مفروش أرض دهليزي/ الوكالة المذكورة وساحتها وحواصلها والخمسة حواصل المذكورة بالحجر الأحمر النحيت/ ومساكنها الداخلة فيها والخارجة عنها ومجازاتها بالبلاط الكدان وذرع هذه/ الوكالة مع الركبة المذكورة مقبلاً مبحراً من الجهة الشرقية من جانب البحر خمسة وخمسون/ ذراعاً ومن الجهة الغربية كذلك ومن الجهة القبلية مشرقاً مغرباً كذلك ومن الجهة/ البحرية مشرقاً مغرباً أربعة وأربعون ذراعاً كل ذلك بذراع البناء وعدة الحواصل/ الداخلة في الوكالة

المذكورة والخارجة عنها ستة وعشرون حاصلاً وعدة المساكن/ الداخلة فيها والخارجة عنها ثلاثون مسكناً المحصور كامل هذه الوكالة وركبتها/ بحدود أربعة الحد القبلي ينتهي إلى شارع فاصل بين ذلك وبين وقف ابن وهيبة/ وفيه عقد باب السلم الذي يصعد منه إلى المساكن الخمسة والحد البحري ينتهي/ إلى شارع فاصل بين ذلك وبين الوكالة الثانية الآتي ذكرها فيه معقود طرفاه بالطوب/ الآجر من الجهة الشرقية والغربية مركب على كل طرف منهما مسكن من حقوق الوكالة الثانية/ الآتي ذكرها فيه والحد الشرقي ينتهي إلى بحر النيل المبارك وفيه إحدى بابي الوكالة/ المذكورة والحد الغربي ينتهي إلى الشارع الأعظم وفيه إحدى بابي الوكالة المذكورة (ص٢٥) وأبواب الحواصل الخمسة والوكالة البحرية وهى الثانية تشتمل على ما اشتملت عليه الوكالة/ القبلية المذكورة أعلاه من البابين والدهليزين والمساطب والساحة والمدارات الثلاثة/ والإحدى وعشرين حاصلاً وأبوابها المقنطرة وأعتابها الصوان وما يغلق على كل منها/ من درف باب خشباً وعلى بيتي راحة برسم الوكالة المذكورة وعلى ثلاثة وعشرين مسكناً/ مركبة على الحواصل والدهليزين بطرفي الشارع المذكور مبنية بالطوب الآجر يشتمل/ كل منها على ما اشتملت عليه مساكن الوكالة القبلية من جميع الأوصاف المذكورة أعلاه/ من غير زيادة ولا نقص مفروش أرضها وأرض دهاليزها وحواصلها ومساكنها وأسطواناتها/ ومجازاتها بالحجر النحيت ويشتمل المسجد المذكور الملاصق للوكالة البحرية من جهتها الشرقية/ مبحراً على باب مربع يغلق عليه زوجا باب خشباً نقياً وعلى عمودين رخاماً يعلوهما ثمان/ قناطر مبطن القناطر ست مقالي معقودة بالطوب الآجر وبه خلوتان وثلاث شبابيك/ نحاساً مطلة على بحر النيل المبارك ومدار سلم يصعد منه إلى منار المسجد المذكور ومشتملة/ الميضأة المذكورة أعلاه على خمس بيوت أخليه برسم الراحة بأبواب مقنطرة معقودة بالطوب/ وساحة بها فسقية ماء عذب يجرى إليها من بحر النيل المبارك برسم الطهارة يدخل إليها/ من باب مقنطر يغلق عليها فردة باب بالشارع الآتي ذكره فيه ويشتمل الصهريج المذكور/ ومزملته على باب مربع يغلق عليه فردة باب خشباً نقياً يدخل منه إلى دهليز مفروش أرضه/ بالحجر الأحمر يتوصل منه إلى المزملة المذكورة مفروش أرضها بالرخام الملون بها فسقية برسم/ الماء العذب وشباك نحاساً كبيراً وعتبة رخاماً ومسقاه

رخاماً وخزانة مسبل جدرها (ص٢٦) بالبياض وبجانب المزملة من جهتها البحرية حاصل بباب يغلق عليه فردة باب/ خشباً معقود الحاصل والمزملة والصهريج بالطوب الأجر مركب بإعلا المزملة والحاصل/ وبظهر الصهريج ثلاث مساكن تشتمل على ما اشتملت عليه المساكن الأول المذكورة أعلاه/ من غير زيادة ولا نقص اثنان منها مطلان على الشارع محصور كامل الوكالة (البحرية) المذكورة/ والمسجد والميضأة والصهريج والمزملة والحاصل المذكور والمساكن الثلاثة المذكورة أعلاه/ بحدود أربعة الحد القبلي ينتهي إلى الشارع المعقود طرفاه المذكور أعلاه والحد/ البحري ينتهي إلى شارع فاصل بين ذلك وبين دار بيد ورثة الخواجا قاسم ابن الجمال/ وفيه باب المسجد والمطهرة وباب عقد السلم المتوصل منه إلى المساكن الثلاثة المذكورة/ والحد الشرقي ينتهي إلى بحر النيل المبارك وفيه إحدى بابي الوكالة المذكورة والحد/ الغربي ينتهي إلى الشارع الأعظم وفيه الباب والآخر للوكالة المذكورة وباب المزملة والحاصل/ وجملة الحواصل الداخلة في الوكالة المذكورة والخارجة عنها اثنان وعشرون حاصلاً وجملة/ المساكن الداخلة في الوكالة المذكورة والمساكن الثلاثة الخارجة عنها ستة وعشرون مسكناً/ لتتمة عدة حواصل الوكالتين المذكورتين والركبة والحاصل الخارج عن الوكالة البحرية/ ومساكنها ومساكن الركبة والمساكن الثلاثة الخارجة عن الوكالة البحرية مايه وأربعة/ وذرع الوكالة البحرية والمسجد والميضأة والصهريج والمزملة والحاصل والمساكن/ الثلاثة الخارجة عنها مقبلاً مبحراً من الجهة الشرقية والغربية ستون ذراعاً ومشرقاً/ مغرباً من الجهة القبلية أربعة وأربعون ذراعاً كل ذلك بذراع البناء حسبما تضمن ذلك (ص٢٧) المستند الموعود به أعلاه الورق الشامي المحضر لشهوده المؤرخ بالرابع من شهر ربيع/ الأول الشريف سنة تاريخه ..".

ذكر المؤرخون أن سليمان باشا أوقف على التكية التي بناها بالقاهرة وعلى المسجد الذي بناه ببولاق "أوقافاً كثيرة من جملتها سوق الكتان الذي ببولاق ورشيد"[1]، وقد كشفت لنا الوثائق بعد ذلك أن تلك الوكالة خصصت لتجارة الكتان، حيث أطلق عليها "وكالة

---

1 - أحمد شلبي بن عبد الغني، أوضح الإشارات، ص١٠٧-١٠٨.

الكتان"، وورد ذكرها في وثائق مبايعات كتان خاصة بسماسرة هذا الصنف من التجارة ترجع إلى سنة ١٠٠٣هـ/٢٢ يونيه ١٥٩٥م[1].

وقد ظلت هذه الوكالة قائمة حتى الربع الأخير من القرن ١٩م، إذ وردت ضمن حدود وكالة أخرى في وثيقة مؤرخة في ١٦ فبراير سنة ١٨٨٢م[2].

٢ ـ وكالة وقيسارية الوزير علي باشا

تقع هذه الوكالة بالجهة البحرية من الثغر ضمن أعيان عديدة تشكل وقف هذا الوزير – تولى الوزير علي باشا الذي على مصر في شعبان سنة ٩٥٦هـ/أغسطس–سبتمبر ١٥٤٩م–، فبالإضافة إلى الوكالة المذكورة كان هناك ربع وساحة وقيسارية وبعض البيوت، "*جدد في رشيد عمارة كبيرة من خانات وحوانيت*"[3]، وقد ورد بوثيقة إيجار هذه الوكالة أنها تشتمل على حواصل وطباق وحوانيت ومفاعد، وأن القيسارية المجاورة للوكالة المذكورة تشتمل إجمالاً على حوانيت داخلها وخارجها ومقاعد وساحة تتقدمها من الجهة الشرقية، وقد بلغ إيجار هذه المنشأة سنة ٩٩٩هـ/١٥٩١م ٥٨٠ دينار[4]، كما بلغت القيمة الايجارية لأحد حوانيت هذه الوكالة لمدة ستة أشهر ١٥ نصف فضة[5]. وتشير إحدى وثائق القرن ١١هـ/١٧م إلى أن مصطبة خارج باب تلك الوكالة كانت تؤجر للتجار، كما أن جدران مجاز الوكالة كانت به خزائن تؤجر[6]، وقد اتبع أسلوب بناء الخزائن بمجاز الوكالة وتأجيرها للتجار في وكائل القاهرة أيضاً[7].

---

1 – ٢١، ١٤٣، ٤٥٩.

2 – محفوظات،١٩،١٧٣،٢٨.

3 – البكري، المنح الرحمانية في الدولة العثمانية، ص١٦٤ ؛ الروضة المأنوسة في أخبار مصر المحروسة، ص٨٧ ؛ علي باشا مبارك: الخطط ج١١، ص٧٥.

4 – ١٨ ، ١٣٩، ٤٨٠، بتاريخ ٨ شعبان سنة ٩٩٩هـ/١ يونيو ١٥٩١م.

5 – ١٨، ٦٦، ١٤٠، بتاريخ ١ رجب سنة ٩٩٩هـ/٢٥ إبريل ١٥٩١م.

6 – ٥٠ ، ٦٨، ١٩٩، بتاريخ ١١ صفر سنة ١٠٤٢هـ/٢٨ أغسطس ١٦٣٢م.

7 – وعلى سبيل المثال وكالة سليمان أغا السلحدار بالقاهرة، وثيقة رقم ١٧٦٨–أوقاف، بتاريخ ١٢ محرم سنة ١٢٥٢هـ/٢٩ إبريل ١٨٣٦م.

وقد تبقى من هذه الوكالة واجهتها الرئيسية التي تحوي البوابة الرئيسية والحوانيت على جانبيها، وسلم مطلع الربع، وواجهة بعض الوحدات السكنية (شكل رقم ٣).

٣ ـ وكالة داود باشا

تولى داود باشا بن عبد الرحمن حكم مصر أحد عشر عاماً متصلة، اعتباراً من ١٧ محرم سنة ٩٤٥هـ/١٦ يونيو ١٥٣٨م-ربيع الأول سنة ٩٥٦هـ/إبريل ١٥٤٩م، وأنشاء في مصر والحجاز العديد من المنشآت المعمارية المختلفة الأنماط[1]، ومن منشأته المندثرة الوكالة التي نحن بصدد دراستها، فقد وجدنا له حجتي وقف[2] الأولى كتبت في حياته عند امتلاكه لمبنى الوكالة، وتصفه كالآتي:

"(ص١٤س٩) .. جميع البناء القائم على الأرض المحتكرة الكائن بثغر رشيد المحروس/ بالحارة البحرية بالقرب من مقام سيدنا الشيخ نور الدين علي المحلاوي المشتمل بدلالة مكتوب أصله الشاهد لمولانا/ الواقف المشار إليه فيه بملك ذلك الفصل المسطر بظاهر المكتوب المذكور المؤرخ بثامن شهر ربيع الأول سنة ست وخمسين وتسعمائة/ الثابت المحكوم فيه من قبل سيدنا الشيخ يحيى القرافي المالكي المشار إليه فيه على منافع ومرافق وحقوق. شرعية المحصور بحدود/ أربعة دل عليها المكتوب المذكور فيه الحد القبلي ينتهي إلى الشارع الفاصل بين ذلك وبين المكان المعروف بعمارة المرحوم/ المغفور له سليمان باشا طاب ثراه والحد البحري ينتهي بعضه إلى الشارع المسلوك وبعضه إلى صهريج هناك وإلى أماكن/ بيد ملاكها والحد الشرقي ينتهي إلى بحر النيل المبارك والحد الغربي ينتهي إلى الشارع المسلوك بعضه وباقيه إلى (ص١٥) حواصل بيد ملاكها .."[3].

---

[1] - أحمد شلبي بن عبد الغني:أوضح الإشارات، ص١٠٩-١١١.

[2] - وثيقة رقم٣٢٧-دار الوثائق، بتاريخ ١٥ شوال سنة ٩٥٧هـ/٢٧ أكتوبر ١٥٥٠م ؛ وثيقة رقم ١١٧٦-أوقاف، بتاريخ ١٥ شوال سنة ٩٧٢هـ/١٦ مايو ١٥٦٥م، وتذكر هذه الوثيقة التي كتبت بعد موت داوود باشا، حيث نتعرف منها أن أحمد أغا كتخدا داوود باشا اشترى أماكن أخرى وهدمها جميعاً وأنشاء وكالة جديدة ووقفها بموجب وصية داوود باشا له قبل وفاته من مبلغ ١٠ آلاف دينار تركها لتعمير أوقافه، ص١٠٢-١٠٥.

[3] - هذا المكان مذكور بنفس الأوصاف في الوثيقة رقم١١٧٦-أوقاف، ص٣٦-٣٧.

تذكر لنا الوثيقة الثانية أن ناظر الوقف الشهابي أحمد أغا كتخدا داوود باشا قد اشترى الأماكن المجاورة للوكالة ولم تذكر تفاصيل لها، وهدمها وبنى وكالة جديدة، ونصها كما يلي: "(ص١٠٤س١٣) ثم اقتضى رأى الشهابي أحمد الكتخدا المشار إليه أنه اشترى (ص١٠٥) لجهة الأوقاف المذكورة أبنية قائمة أو أماكن كاملة واستأجر/ أراضي محدودة مدداً متطاولة معدودة ثم أزال أعيان/ الأبنية التي كانت بمكاتيب أصولها مبنية وأنشأ وعمر على الأرض/ التي كانت حاملة لها والتي أضيفت إليها بالتواجرات الشرعية/ بثغر رشيد المحروس بالجهة التي ستعين في هذا الكتاب/ جميع بناء المكان الكائن بثغر رشيد المحروس بالجهة/ البحرية منه المشتمل بدلالة المكتوب الشرعي الشاهد بثبوت/ إنشائه وعمارته لدى سيدنا ومولانا العبد الفقير إلى الله/ تعالى الشيخ الإمام العلامة النمدة بدر الدين على الرشيدي/ الشافعي خليفة الحكم العزيز بثغر رشيد المحروس المؤرخ المكتوب/ المذكور مع ما به من الحكم بموجب ذلك في رابع عشري شهر/ الله المحرم الحرام الذي هو الأول من شهور سنة ستين وتسعمائة/ المشمول في أعلاه بالاتصال والقبول والإمضاء من قبل الحاكم (ص١٠٦) .. على وكالة كاملة/ يتوصل إليها من بابين أحدهما شرقي والآخر غربي يغلق على كل/ منهما درفتان من الخشب النقي مشتملة الوكالة المذكورة على/ ثمانية عشر حاصلاً من داخلها في ذلك بالصف القبلي خمسة/ حواصل وبالصف البحري أربعة حواصل وبالصف الشرقي ستة/ حواصل وبالصف الغربي ثلاثة حواصل يغلق على كل من أبواب/ الحواصل المذكورة درفة باب خشباً نقياً مفروش أرض الحواصل/ المذكورة وأرض الوكالة بالحجر الأحمر المنقوش وتشتمل أيضاً على/ مرحاضين وسلم معقود ثاني يتوصل من كل منهما إلى اثنى عشر[1] (ص١٠٧) طبقة مركبة على غالب الحواصل المذكورة أعلاه من ذلك بالصف/ القبلي أربع طباق وبالصف البحري خمس طباق وبالصف الشرقي/ ثلاث طباق تشتمل كل طبقة على بيت يغلق عليه/ درفة باب خشباً نقياً يشتمل على مطبخ ومرحاض يغلق/ عليهما أيضاً درفة باب خشباً نقياً مفروش أرض ذلك بالبلاط/ معقود كل من الحواصل والطباق بالطوب الآجر والجبس ويشتمل/ المكان المذكور أيضاً على حانوتين يغلق على كل منهما درفتا/ باب من الخشب

[1] – ورد بين السطر ١٢ و١٣:سلم أول وسلم معقود.

النقي وثلاثة حواصل مفروش أرضها بالحجر يغلق على كل منها درفة[1]/ باب خشباً نقياً وعلى مزملة مركبة على صهريج معد لوضع/ الماء مفروش أيضاً بالرخام الملون بها شباك نحاس من الجهة/ البحرية وشباك نحاس آخر من الجهة الغربية وتشتمل أيضاً على/ ستة أروقة منها أربعة علو الحانوتين والثلاثة حواصل بمجاز/ الباب الغربي والمزملة المذكور ذلك أعلاه يشتمل كل من الأربعة/ أروقة المذكورة على منافع ومرافق وحقوق فالرواق القبلي (ص١٠٨) والبحري منها على ثلاثة أواوين ودورقاعة وبسطة ومرحاض/ ومطبخ ومنافع ومرافق وحقوق ويشتمل كل من الرواقين الباقين/ من الأربعة على إيوانين ودورقاعة وبسطة ومطبخ ومرحاض/ ومنافع ومرافق وحقوق وأما الرواقان الباقيان من الستة/ فانهما مركبان على واجهة الوكالة التي من الجهة الشرقية/ فيشتمل كل رواق منها على ثلاثة لواوين ودورقاعة/ وبسطة ومرحاض ومطبخ ومنافع ومرافق وحقوق مفروش/ أرض ذلك جميعه بالبلاط مكمل بالأبواب والأخشاب/ على العادة ويشتمل البناء المذكور أيضاً على رصيف/ شرقي الوكالة المذكورة مفروش أرضه بالحجر يتوصل/ منه إلى بحر النيل المبارك ويحيط بذلك جميعه ويحصره/ ويشتمل عليه حدود أربعة الأول منها وهو القبلي/ ينتهي إلى الشارع المسلوك المتوصل سالكه مشرقاً لبحر (ص١٠٩) النيل المبارك الفاصل بين ذلك وبين وقف مولانا/ المرحوم سليمان باشا طاب ثراه وفيه عقدا سلم/ يتوصل من كل منهما إلى رواق من الأروقة المذكورة أعلاه/ والحد الثاني منها وهو البحري ينتهي إلى شارع مسلوك/ يتوصل سالكه مشرقاً إلى بحر النيل المبارك أيضاً الفاصل/ بين ذلك وبين المكان المعروف قديماً بأولاد القيش/ وفيه عقدا سلم أيضاً يتوصل من كل منهما إلى رواق/ من الأروقة المذكورة وفيه أيضاً باب يتوصل منه/ إلى مزملة الصهريج المذكورة والحد الثالث منها وهو/ الشرقي يتوصل منه إلى بحر النيل المبارك وينتهي/ إليه وفيه باب الوكالة الشرقي المذكور أعلاه والحد/ الرابع منها وهو الغربي ينتهي إلى الشارع الأعظم وفيه/ باب الوكالة الغربي المذكور أعلاه وعقدا سلم (ص١١٠) يتوصل منه إلى رواق من الأروقة المذكورة أعلاه وأبواب/ الحانوتين والثلاثة حواصل المذكورة أعلاه بحد ذلك ..".

---

[1] – هذا السطر يبدو أنه قد نسيه الناسخ فوضعه بالعكس بين السطور.

٤ ـ وكالة محمد باشا (وكالة القزلار ـ وكالة الباشا)

أنشأ هذه الوكالة محمد باشا الصوفي الذي تولى حكم مصر من سنة ١٠٢٠-١٠٢٤هـ/١٦١١-١٦١٥م[١]، ومما يؤسف له ألا يصلنا وصفاً معمارياً لها بوثيقة وقفه نظراً لتلفها الشديد[٢]، غير أنه وصلتنا وثيقة أخرى[٣] بعد أن آلت ملكيتها لمصطفى أغا ابن عبد الرحيم أغا دار السعادة[٤] مع حوش آخر بالمدينة نفسها يستفاد منها الوصف المعماري التالي: "(س١٧٢) .. جميع الوكالة الكائنة بثغر/ رشيد المحروس إنشاء المرحوم الوزير الأعظم محمد باشا المشتملة بدلالة حجة الشراء المسطرة من محكمة باب الخرق المذكورة على قصرين اثنين وحواصل تسعة/ وأربعين حاصلاً من داخل الوكالة وخارجها وخمس مقاعد بجانب الحوانيت وتسعة وثلاثين حانوتاً بجانبيها تجاه وكالة أولاد فحيمة وبيت قهوة بالجانب الشرقي/ وحانوت بجانب وكالة أولاد فحيمة وصهريج بأرضية الوكالة علوه مصلاة وخمسة وسبعون طبقة علو الوكالة المذكورة ورقعة الجلود وما لذلك جميعه من/ المنافع والحقوق المحصور ذلك بحدود أربعة الحد القبلي ينتهي إلى الوكالة الجديدة المعروفة بأولاد فحيمة والحد البحري ينتهي إلى وكالة المرحوم سليمان باشا/ والحد الشرقي ينتهي إلى مجرى الحوت بالبحر الأعظم والحد الغربي ينتهي إلى السوق القديم المعروف بأولاد فحيمة وجميع الحوش الكبير الكائن بالثغر المذكور/ المحدود بحدود

---

1 - أحمد شلبي بن عبد الغني، أوضح الإشارات، ص١٣٣-١٣٤.

2 - وثيقة رقم ١٠٨٨-أوقاف، بتاريخ ١٩ ذي القعدة سنة ١٠٢٤هـ/١٠ ديسمبر ١٦١٥م.

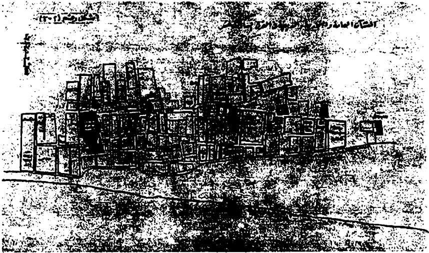
3 - وثيقة رقم ٣٠٣- أوقاف، بتاريخ ١٥ ذي الحجة سنة ١٠٣٢هـ/٢١ أكتوبر ١٦٢٣م.

4 - أغا دار السعادة هو في التركية "دار السعادة أغاسي"، وهو أكبر موظفي القصر، ويعرف باسم أغا البنات "قيزلر أغاسي"، ولا يكون إلا أسود خصياً يشرف على الحرم الهمايوني وهو الجناح الذي تسكنه النساء، وقد عظم نفوذه من بداية القرن ١٧م إلى منتصف القرن ١٨م، وكانت لأغوات دار السعادة نظارة أوقاف الحرمين الشريفين ابتداء من سنة ٩٩٥هـ/١٥٨٧م، وفي سنة ١٠٠٦هـ/٩٧-١٥٩٨م ألحق بعض الأوقاف به، وفي سنة ١١٢٨هـ/١٧١٦م ألحقت أوقاف السلاطين بنظارته، ثم تنظر الأغا أيضاً نيابة عن السلطان نفسه على الأوقاف التي يتنظر عليها السلطان بحكم سلطنته، وفي سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م أنشئت مديرية أوقاف الحرمين ثم تحولت في سنة ١٢٥٢هـ/٣٦-١٨٣٧م إلى نظارة أوقاف الحرمين وحلت محل نظارة أغا دار السعادة إلى أن ألغي هذا المنصب بإلغاء السلطنة العثمانية. أحمد السعيد سليمان، تأصيل، ص١٨-١٩.

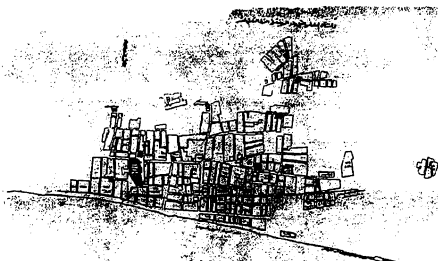
أربعة الحد القبلي ينتهي إلى الشارع المسلوك والحد البحري ينتهي إلى وقف البراي علي والحد الشرقي ينتهي إلى الشارع/ أيضاً والحد الغربي ينتهي إلى الزقاق الملغي ..".

وقد كانت هذه الوكالة موجودة إلى وقت قريب، حيث كانت مسجلة في عداد الآثار الإسلامية بهذه المدينة تحت أسم "وكالة الباشا"، ولكنها أخرجت من عداد الآثار في الأربعينات من هذا القرن لنفقد الوكالة الأثرية الثانية في الوجه البحري بعد وكالة السلطان الغوري بمدينة المحلة الكبرى.

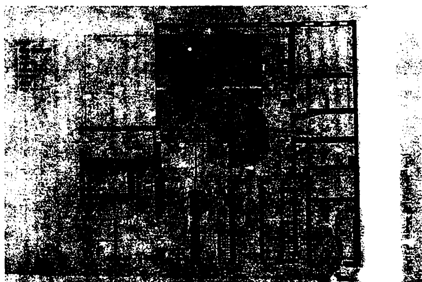
ومما لا شك فيه أن هناك العديد من الوكالات الأخرى التي أنشأها وزراء آخرون بمدينة رشيد في تلك الفترة، نظراً لأهمية المدينة التجارية، وازدياد أهميتها كميناء تجاري في العصر العثماني كما أشرنا، وننتقل إلى وكالات أخرى بنيت على يد الطبقة الثانية في الدولة في هذه الفترة، ونعني بها طبقة أمراء المماليك، ورؤساء الأوجاقات العسكرية.



شكل رقم ١، يوضح خريطة مدينة رشيد في القرن ١٦م من خلال الوثائق



شكل رقم ٢، يوضح خريطة مدينة رشيد في القرن ١٨م من خلال الوثائق



شكل رقم ٣، يوضح المسقط الأفقي للدور الأرضي لوكالة علي باشا، بمعرفة الباحث

رحلة النابلسي في شرق الدلتا

دكتور/ محمد موافي
المجلس الأعلى للاثار – القاهرة

يقول ابن خلدون "الرحلة لا بد منها في طلب العلم، ولاكتساب الفوائد والكمال بلقاء المشايخ ومعاشرة الرجال"[1]، فالرحالة دائماً مرآة عصرهم، فهم يصفون ما يرونه من حياة الشعوب الاجتماعية وعمرانهم وحياتهم الاقتصادية، وكيف يتكسبون من تجارتهم وصناعاتهم، ولا يتعرضون لنقد الحكام.

كان المبعث الرئيسي للرحالة، وخاصةً في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين، هو الحج وزيارة الأماكن المقدسة.

ومن أبرز رحالة القرن السابع عشر، الشيخ عبد الغنى بن إسماعيل بن عبد الغنى بن إسماعيل بن أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن ابن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة – الشهير بالنابلسي – الدمشقي الحنفي القادري النقشبندي[2].

وُلِدَ الشيخ عبد الغنى في الخامس من ذي الحجة ١٠٥٠هـ/مارس ١٦٤١م أثناء غياب والده عن مصر[3]، وتُوفي في دمشق يوم ٢٤ شعبان ١١٤٣هـ/فبراير ١٧٣٠م[4].

بدأ النابلسي رحلته يوم الخميس غرة المحرم ١١٠٥هـ/سبتمبر ١٦٩٣م[5]، وختمها في الخامس من صفر ١١٠٦هـ/سبتمبر ١٦٩٤م، أي استغرقت الرحلة كلها ٣٨٨ يوماً.

أما المدة التى قضاها في شرق الدلتا فهى أربعة عشر يوماً بدأت منذ خروجه من الشام يوم الخميس ١١ ربيع ثان ١١٠٦هـ/نوفمبر ١٦٩٣م، إلى أن دخل ضواحي القاهرة عند

---

[1] – ابن خلدون، المقدمة.
[2] – عمر رضا كحاله، معجم المؤلفين، ج٥، ص٢٧١ – ٢٧٣.
[3] – عبد الغنى النابلسي، الحقيقة والمجاز، ص٧، ١٨.
[4] – عمر رضا كحاله، المرجع السابق، ج٥، ص٢٧١ – ٢٧٣.
[5] – النابلسي، الرحلة، ص ٦.

سبيل علام يوم الرابع والعشرين من ربيع ثان، وقد عرضت هذه الرحلة في المخطوط من ص (١٧٠ – ١٨٠).

وهذه الرحلة من إفراز القرن السابع عشر الذي يتفق مع القرن الثامن عشر في أنه لا يقدم شيئاً جديداً في تطور الأدب الجغرافي باللغة العربية عند مقارنته بالعصور السالفة له، ويمكن إجمال القول بأن الأدب الجغرافي في جميع البلدان العربية في هذين القرنين قد اقتصر اقتصاراً تاماً على نمطين فقط، الأول منهما هو النمط الوصفي لجغرافية المنطقة، والثاني نمط الرحلات السياحية[١].

وقد طبّق النابلسي هذين النمطين في رحلته بوصفه للبلدان التى زارها فيها بحديثه عن جغرافية المكان، إن كان صحراء ذكر الرمال والجبال والجفار والوديان، وإن كان عمراناً ذكر المنشآت ووصفها وصفاً معمارياً فنياً دقيقاً، وذكر الخطط والشوارع والحارات وذلك باعتماده على رؤيته، وفي حال عدم معرفته – لم يتكهن – واعتمد على المصادر كالمقريزي الذي نقل عنه فقرات كاملة في حديثه عن رمل الغرابي والعريش وغيرهما[٢]، ومحمد كبريت المدني[٣].

أما المنهج الآخر، فقد غلب عليه الإحساس الصوفي الديني عند زيارته لأضرحة ومقابر الأولياء، بإظهار فضائلهم والترحم عليهم، وزيارة منازل الصالحين ومجالستهم وإضفاء المحاسن عليهم وذكرهم بسيرة حسنة، كما صلى في مساجد كثيرة وحضر دروس العلم فيها، ونام بعض الليالي فيها.

والنابلسي في إتباعه لهذين المنهجين قد تأثر بالمعاصرين والأسبقين له، ففي الأدب العربي تأثر بالمتنبي بعرض مقاطع كثيرة من شعره، واعتماده على المعاجم اللغوية كالصحاح للجوهري، وديوان الأدب للفارابي، والقاموس المحيط للفيروز آبادي والمصباح المنير للفيومي[٤].

---

١ – كراتشكوفسكي، تاريخ الأدب الجغرافي العربي، القسم الثاني، ص٦٩٩.

٢ – المقريزي، الخطط.

٣ – سيأتي التعريف عنه فيما بعد بالتفصيل.

٤ – النابلسي، الرحلة، ص١٢.

وفي العلوم الدينية الإسلامية اعتمد على الأحاديث والفتاوى الفقهية من صحيح البخاري وشرحه للعيني وسنن أبي داود والنهاية لابن الأثير، ومصباح الزجاجة في شرح سنن ابن ماجه للسيوطي، وشرح شمائل الترمذي لابن حجر، وشرح الجامع الصغير للسيوطي، وغيرهم[1].

وعند دراسته لجغرافية البلدان التي زارها، فقد أخذ من ابن عساكر في تاريخ دمشق، والسيوطي في حسن المحاضرة، والمقريزي في الخطط، وأخذ من معاجم البلدان لصفيّ الدين عبد المؤمن في مراصد الإطلاع، ومعجم ما استعجم لأبى عبيد البكري والمشترك لياقوت الحموي.

وفي كتب الزيارات اعتمد على كتاب الإشارات إلى أماكن الزيارات لابن الحوراني، والزيارات للهروي، والروض المعطار في أخبار الأقطار[2]، ولم يغفل كتب أصحاب دواوين الإنشاء كالقلقشندى في صبح الأعشى، والماوردي في الأحكام السلطانية وغيرهما.

وقد تأثر النابلسي بالمقري[3] في نفح الطيب المشهور عن الأندلس الذي اهتم فيه بالأدب الجغرافي، عارضاً أسلوبه بالنثر الموشى بالمحسنات اللفظية، إلا أن المقري زاد في مبالغته بالألفاظ. وأصل المقري من تلمسان بشمال إفريقيا، ولكنه ألَّفه في القاهرة بعد إلحاح وتشجيع أصدقائه الدمشقيين الذين كانوا يمثلون له السند الوحيد في هذا الصدد، ومن هنا نجد صلة وثيقة تربط بين أدب الرحلات في بلاد المغرب وبلاد الشام.

---

[1] – النابلسي، الرحلة، ص١٢.

[2] – النابلسي، الرحلة، ص١٣.

[3] – المقري، ٩٩٢–١٠٤١هـ/١٥٨٤–١٦٣١م، هو أحمد بن محمد بن يحيى بن عبد الرحمن بن أبى العيش بن محمد المالكي الأشعري، التلمساني، نزيل فاس، ثم القاهرة، المشهور بالمقري، أبو العباس، شهاب الدين، مؤرخ أديب، وُلِدَ في تلمسان، وتُوفي بالقاهرة في جمادى الآخرة. من مؤلفاته: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، فتح المتعال في وصف النعال نعال النبي صلى الله عليه وسلم، أزهار الرياض في أخبار عياض، روض الأس العاطر الأنفاس في ذكر من لقيته من أعلام مراكش وفاس. عمر رضا كحاله، معجم المؤلفين، ج٢، ص٧٨.

شرق الدلتا

الدلتا[1] هى تلك البقعة من أرض مصر، حيث تقع بين البحر الأبيض المتوسط وبين فرعي النيل اللذين يصبان بالقرب من مدينتي رشيد ودمياط، وكان النيل يصب قديماً في البحر الأبيض المتوسط، عن طريق سبعة أفرع كبيرة.

وقد أطلق الإغريق عليها اسم الدلتا وذلك لقرب الشبه بينها وبين الحرف الهجائي عندهم، والذي يشبه المثلث، لأنهم تصوروا أن الدلتا مثلثة الشكل قاعدته ترتكز على البحر الأبيض المتوسط، ورأسه تنتهي عند ممفيس[2]، وضلعيه الشرقي والغربي هما الفرع البيلوزي الذي يمكن تحديد مصبه عند الطرف الشرقي لبحيرة المنزلة[3]، والفرع الكانوبي الذي كان ينتهي بالقرب من أبى قير.

وقد أُطْلِقَ على هذا الجزء بحرياً، لأن كل ما سفل عن القاهرة إلى البحر الأبيض المتوسط – حيث مصب فرعي رشيد ودمياط – فهو الوجه البحري. كما أن كل ما يقع على يمين فرع دمياط فهو المسمى بشرق الدلتا، حيث امتدادها إلى البحر الأبيض المتوسط شمالاً وأرض الجفار جنوباً، والبحر الأحمر نهاية الضلع الشرقي. ومن هذا الموقع الشرق لدلتا مصر، جاءت لنا تسمية إقليم الشرقية.

كانت منطقة شرق الدلتا قبل العصر المماليكي، وخاصة على وجه التحديد قبل الروك الناصري ٧١٥هـ/١٣١٦م، غير محددة المعالم حيث كانت الشرقية ممتدة إلى الزمالك (الجزيرة الوسطى) والمطرية ومصر الجديدة (هليوبوليس) وعين شمس، كما كانت ميت غمر من توابع إقليم الشرقية، ولكن شرق الدلتا بعد الروك الناصري أكثر تحديداً، فظهرت

---

[1] – دلتا، أو "دال النهر" وهى أرض فيضية مروحية الشكل تتكون عند التقاء مصبات الأنهار بمياه البحار الهادئة. يوسف توني، معجم المصطلحات الجغرافية، مادة دلتا.

[2] – زهير الشايب، في كتاب وصف مصر، القسم الأول، ص١٣.

[3] – بحيرة المنزلة لم يكن في شمال شرق الدلتا قبل القرن السادس الميلادي بحيرة في البقعة التي تحتلها بحيرة المنزلة، وإنما كانت منطقة زراعية خصبة، وكانت ثروتها ثلاثة أفرع من النيل تصب في البحر الأبيض المتوسط ولا تزال تُعرَف آثار فتحاتها باسم البواغيز. الاصطخري، المسالك والممالك، ص٤١، ٥٢ ؛ كتاب الأقاليم، ص٢٩ ؛ أبو الفدا، تقويم البلدان ؛ الدمشقي، نخبة الدهر في عجائب البر والبحر، ص١٢١ ؛ عبد المنصف محمود، على ضفاف بحيرات مصر، ج١، ص٨٩.

أقاليمها الشرقية والدقهلية ودمياط والقليوبية، وتحددت لنا الجزيرة الوسطى والمطرية وعين شمس وهليوبوليس من ضواحي القاهرة، وهو ما ذكره ابن دقماق[1].

واستمرت شرق الدلتا على حاله في الروك الأخير وهو الناصري سنة ٧١٥هـ/١٣١٦م إلى أن زالت دولة المماليك في سنة ٩٢٣هـ/١٥١٧م، على يد السلطان سليم بن عثمان، وانتصاره على آخر سلاطين المماليك، السلطان طومان باي في معركة الريدانية ٩٢٣هـ/١٥١٧م، وقد أمر السلطان سليم دفترداره (المشرف على الشئون المالية) بعمل مسح للأراضي المصرية، وفي ٢٥ محرم سنة ٩٢٣هـ عين الدفتردار الشرفي يونس الأستادار وجعله متحدثاً على جهات بلاد الشرقية[2].

وقد نص قانوننامة مصر الذي ظهر عام ٩٣١هـ/١٥٢٥م على مسح قرى مصر، وإعداد قوائم تفصيلية عما تحويه كل قرية من الأموال السلطانية، ورسم الكشوفية، ورسم الشياخة، وأموال الوقف والرزق والأملاك، لاختلاف طبيعة كلٍ منها في التعامل بالنسبة للأموال المقررة للدولة "الميري"[3].

واستمرت شرق الدلتا دون مسح حتى نهاية العصر العثماني، الذي تميز بالتبعية للسلطان العثماني في اسطنبول، إلا إنها قُسِّمَت إلى عدة ولايات عُرِفَت باسم الصنجيقات[4].

واستمرت شرق الدلتا على حاله منذ الفتح العثماني لمصر، وحتى مجئ محمد علي باشا الذي قام سنة ١٢٢٨هـ/١٨١٣م، بمسح الأراضي بغرض زيادة عدد الأفدنة، وذلك بتغييره مقياس المساحة وإنقاص طول القصبة[1].

---

[1] – ابن دقماق، الانتصار لواسطة عقد الأمصار، ج٢، ص٥١ وما بعدها ؛ القلقشندي، صبح الأعشى، ج٣، ص٤٠٢. ويعرف لنا شهاب الدين في كتابه "التعريف بالمصطلح الشريف"، ص ١٧٤، ١٧٥، الوجه البحري فيقول: كل ما سفل عن الجيزة إلى حيث مصب النيل في البحر الشامي بدميلط وهو أعرض من الوجه القبلي. انظر أيضاً: ابن فضل الله العمري، التعريف بالمصطلح الشريف.

[2] – ابن إياس، بدائع الزهور، ج٥، ص١٦١، ١٦٢.

[3] – أحمد فؤاد متولي، قانون نامة مصر، ص٣٧.

[4] – الروزنامجي، ترتيب الديار المصرية، ص ١٦ وما بعدها ؛ سجلات محكمة الباب العالي، سجل (٥)، وثائق أرقام ٢٨٢، ٤٥٧، ٢٨٣، ٤٨٧ ؛ عراقي يوسف، الوجود العثماني في مصر، ص٢٦٢.

بداية الرحلة في المخطوط*

بسم الله الرحمن الرحيم، والله المعين، في كل حين القسم الثاني

في الإقبال على البقاع المصرية، والتيمن بهاتيك الأماكن الحسنة الاحسانية. ثم لم/ نزل سايرين. مع رفقتنا من جماعتنا لا مع احد غيرهم من المسافرين. إلى أن وصلنا/ إلى أول منزل من حكم منازل السفر إلى مصر المحروسة. دار الكمالات والربوع المأنوسة/ وهو القلعة الصغيرة المسماة بخان يونس[2]. وقد نبه السيد محمد كبريت في رحلته[3]/ على ذلك وهو به في غربه السفر يونس. حيث قال. من نظمه العذب الزلال

من غزة[4] سرنا لخان يونس	وهو بواد للنزيل مونس
وليس فيه يا أخي خان	بل قلعة يزهو بها البنيان
وإنه من ملحقات مصر	فيما حكاه أهل هذا العصر

وفي داخل خان يونس المذكور. جامع لطيف يصعد إليه بدرج من الحجارة وفيه/ محراب ومنبر معمور. وقد وجدنا مكتوبا على ذلك المنبر. هذين البيتين فتفاءلنا/ بذلك واستبشرنا في إقبالنا على مصر والله أكبر.

جميع الأرض فيها طيب عيش	وجنات وروضات انيقه
ولكن كلها في غير مصر	مجازيٌ وفي مصر حقيقه

---

[1] – الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج٤، ص٢٨٦ – ٢٩٣ ؛ الرافعي، عصر محمد علي، ص٥٢٩.

* تبدأ الرحلة في المخطوط ص١٧٠.

[2] – خان يونس قلعة خان يونس تقع على الحدود الشمالية لشبه جزيرة سيناء. أحمد شلبي بن عبد الغني، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات، ص ١٢٨.

[3] – السيد محمد كبريت: انظر المقدمة.

[4] – غزة بفتح أوله، وتشديد ثانيه وفتحه، وتقع في أقصى الشام من ناحية مصر. الحموي، معجم البلدان، ج٤، ص١٠٤ ؛ سليم عرفات المبيض، غزة وقطاعها، ص٢٥٠.

ورأينا هناك أيضاً في الحايط مكتوبا في النظام. هذين البيتين في مدح الإمام/ الشافعي[1] المدفون في مصر عليه رحمه الملك العلام. فتفاءلنا بزيارته واستبشرنا/ بهـا وبحصـول السلامه في هذا السفر التام/

إن المذاهب خيرها واضحها	ما قاله الحبر الإمام[2] الشافعي
فاخترت مذهبه وقلت بقوله	وجعلته يوم القيامة شافعي

ورأينا هناك أيضاً مكتوباً في الحايط من المقال. قول من قال

أتينا لقبر[3] الشافعي نزوره	نظرنا إلى ذلك ومن تحتها بحر
فقلنا تعالى الله هذى إشارة	تدل بان البحر قد ضمه القبر

وذلك لان فوق قبة الإمام الشافعي رضي الله عنه التى على قبره في مصر في تربه/ القرافة سفينه من الخشب[4] يضعون فيها الحنطة لتأكله الطيور كما سنذكره في محلـه/ إن شاء الله تعالى ورأينا مكتوبا في الحايط أيضاً قول القائل. وان لم يكن تحته طايل./

أتينا خان يونس في وفاء	وقد بتنا به في وسط جامع
كريم في هواه وفيه انس	وأحسن ما به الأحباب جامع

وقد تذكرنا مواليا لنا سابقا فيه أربع معاني في لفظ واحد/

---

[1] - **الإمام الشافعي** هو الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيـد بـن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف، القرشي المطلبى الشافعي، يجتمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عبد مناف المذكور، وباقي النسب إلى عدنان المعروف. ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج٤، ض٥٥٨.

[2] - **الإمام** ورد هذا المصطلح على كثير من الآثار العربية بدلالات وظيفية مختلفة، وهو في جميع الحـالات مشـتق من أمّ أي تقدم وأصبح قدوة (القاموس المحيط). حسن الباشا، الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار، ج١، ص٩٢.

[3] - **القبر** القبر (ج قبور) والمقبرة مفرد (المقابر). الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية. ويقبره يدفنه ويجعـل لـه قبراً، وقد فسر قوله تعالى "ثم أماته فأقبره" أي فجعله ممن يوارى التراب، ولم يجعله يلقى على وجه الأرض لتنهشـه الكلاب والسباع والطيور. الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ج٢، ص١١١.

[4] - **سفينة من الخشب** اشتهرت قبة الشافعي بالعشاري فوقها، وهو مركب صغير مثلث في هلال القبة، تتـدلى منـه سلسلة حديدية، يقال: إنها أُعِدَت ليتسلقها من يريد الوصول إلى هذا المركب لوضع الماء والحبوب للطيور، على مـا يزعمون، وهذا المركب موضوع في هلال القبة منذ إنشائها. حسن عبد الوهاب، تـاريخ المسـاجد، ج١، ص١١٢-١١٣.

وليلة قد مضت بالأنس في جامع	درويش باشا[1] الذي كل إليها جامع
يا جامع الفكر فرط اللطف قد جامع	ويا خيال انجلت بكر المنى جامع

وجامع درويش باشا هى عندنا في دمشق الشام. وقد بتنا فيه ليلة مع بعض إخواننا/ من السادة الكرام. ولنا في خان يونس من النظام. قولنا/

جئنا إلى الخان المضاف ليونس … والوقت يونس فيه من لم يونس

من غزه الفيحا إليه سيرنا … في رفقه من كل شهم مونس

حتى اطمأن بنا المقام على الحمى … وزهت به منا كرام الأنفس

لله ليلتنا باعلا جامع … فيه وأحسن دهرنا ذاك المسي

وتتابعت من ربنا ألطافه … ولقد نعمنا بالمقام الأقدس

فسقى الإله هناك ساحة فنزل … غرست به العلياء أطيب مغرس

قوم كرام في الأنام أعزة … لبسوا من الجدوى ثياب السندس

لا زالت البركات في أرض بها … هم نازلون لدى الجوار الأقصى

والله ينعم بالسرور وبالهنا … في ظل حصن الكمال مؤسس

طول المدا ما هبت النسمات في … سحر لنا من نحو بيت المقدس[2]

ثم بعد صلاة العشاء الآخرة. ودعنا حضرة الشيخ محي الدين ذي الكمالات الفاخرة./ وركبنا وسرنا على بركة الله تعالى مع جماعة من ذلك الخان. منهم رجل من عرب

---

[1] – جامع درويش باشا هو درويش باشا ابن رستم باشا الرومي، وقد شيد درويش باشا وإلى دمشق سنة ٩٨٢هـ/١٥٧٤م، مجموعة تتألف من جامع ومكتب ومدفن وسبيل بنيت وفق العمارة العثمانية من حيث التخطيط والزخرفة، كما أوقف عليهم حماماً وقيسارية وقهوة. الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، ج٣، ص١٥٠ ؛ محمد كرد عل، خطط الشام، ج٦، ص٦٢ ؛ عبد القادر الريحاوي، العمارة العربية الإسلامية خصائصها وآثارها في سورية، ص٢٢٦.

[2] – بيت المقدس تقع مدينة القدس في بلاد الشام، وهى هضبة غير مستوية، ويحيط بها كثير من الجبال، وتعتبر من أشهر المدن في التاريخ القديم والحديث، وكانت تحت سيطرة المسلمين منذ أن فتحها عمر بن الخطاب سنة ١٥هـ/٦٣٦م، وقد كانت القدس في العهد العثماني مركزاً لوحدة إدارية كبيرة تُعرَف باسم سنجق القدس، وهو مؤلف من خمسة أقضية، وهى قضاء القدس، وقضاء يافا، وقضاء الخليل، وقضاء غزة، وقضاء بئر السبع، وكان لواء القدس يمثل في السلطان العثماني سنة ١٩٠٨م، ولما خسرت الدولة العثمانية الحرب سنة ١٩١٤م انتقلت القدس إلى الإنجليز سنة ١٩١٧م. السيوطي، إتحاف الاخصا، ج٢، ص١٧٥ – ١٨٨.

البوادي/ اسمه حسب الله[1] يدلنا على الطريق فنسير بسيره مع الإخوان. فلم نزل سايرين في ذلك/ الرمل السهل الصعب حتى وصلنا إلى المكان المسمى بالزعقه[2] بفتح الزاي وسكون العين/ المهملة بعدها قاف وهاء ساكنه وليس هناك لا قرية ولا خان ولا عمارة وإنما هى/ برية قفرة من الرمل وأشار إلى ذلك السيد محمد كبريت في رحلته حيث قال/

ثم أتينا بعده للزعقا أقبح به وادٍ تجافي الرفقا

ما فيه من خان ولا أنيس بل بير ماء مالح حبيس

وإنما رأينا هناك قبة بيضاء وعمارة عظيمة مدفون فيها الشيخ زويد بضم الزاي/ وفتح الواو وتشديد الياء المثناة التحتية مكسورة ودال مهملة رجل ولي صالح كان/ في أعراب البوادي ولهم عليه اعتقاد كثير حتى إنهم يضعون الودايع عنده من الذهب/ والفضة والحلي والمتاع وما يخافون عليه في الامتعه وباب مزاره دايما مفتوح/ ولا يقدر احد أن يأخذ منه شياء وقد جرب ذلك العربان وغيرهم ويحتمي بمزاره الخايف/ والقاتل فلا يجسر احدهم أن يهجم عليه ويأخذه فقرأنا له الفاتحة ودعونا الله تعالى/ ثم سرنا قليلا وجلسنا قريباً منه في مكان هناك وأكلنا ما تيسر من الزاد. وشربنا/ القهوة على المعتاد. ثم ركبنا وسرنا فلم نزل سايرين إلى أن طلع الفجر. وارتفع قيد/ الظلام والحجر. وكان ذلك اليوم يوم الجمعة اليوم المائة وهو الثاني عشر من شهر/ ربيع الثاني فلما اسفر الصباح وابيض وجه البطاح نزلنا في تلك البرية وآذن/ لنا المؤذن ثم أقام الصلاة وصلينا بالجماعة. وحصلنا على الأجر العظيم إن شاء الله تعالى في تلك الطاعة. رغبه في الحديث الشريف الذي أخرجه أبو داود السجستاني[3] في سننه عن أبي سعيد الخدري

---

[1] - لم أعثر له على ترجمة.

[2] - زعق الماء والطعام زعوقة كان مراً غليظاً لا يطاق شربه، وبذلك أخذت منها الزاعقة. المعجم الوجيز، ٢٨٨، كما ذكرها علي مبارك في خططه، ج١٠، ص٩٣ نقلاً عن النابلسي.

[3] - أبو داود السجستاني هو أبو داود سليمان بن الأشعث بن بشير بن شداد بن عمرو بن عمران الأزدي السجستاني، أحد حفّاظ الحديث، وقدم بغداد مراراً ثم نزل إلى البصرة وسكنها، وتوفي بها يوم الجمعة منتصف شوال سنة خمس وسبعين ومائتين. ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج٢، ص٤٠٤.

رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله/ عليه وسلم الصلاة في جماعة تعدل خمساً وعشرين صلاة فإذا صلاها في فلاة فأتم/ ركوعها وسجودها بلغت خمسين صلاة قال أبو داود قال عبد الواحد بن زياد في/ هذا الحديث صلاة الرجل في الفلاة تضاعف على صلاته في الجماعة وساق الحديث/ انتهى ثم ركبنا وسرنا مع الإخوان. إلى أن وصلنا قريب الظهر إلى بلاد العريش[1] بالأمان./ وهى آخر حدود الشام. وأول حدود مصر كما هو المشهور بين الأنام قال السيد محمد/ كبريت في رحلته

ثم أتينا بعد العريش وانه في ساحل وجيش

ما فيه إلا الرمل والبرغوث وليس فيه للغريب غوث

وفيه أيضاً قلعه[2] وزاوية وبعض دور في فناها خاوية

وذكر المقريزي[3] في كتابه الخطط قال ابن سعيد عن البيهقي كان دخول إخوة يوسف/ وأبويه عليهم السلام بمدينة العريش وهى أول ارض مصر لأنه خرج إلى تلقيهم حتى/ نزل بطوف سلطانها وكان له هناك عرش وهو سرير السلطنة فأجلس أبويه عليه/ وكانت تلك المدينة تسمى في القديم بمدينة العرش ثم سمتها العامة بمدينة العريش/ ونقل عن ابن الحكم[4] إن الجفار باجمعه كان أيام فرعون موسى في غاية العمارة بالمياه/ والقرى والسكان وان قول الله تعالى[5] ودمرنا ما كان يصنع فرعون وقومه وما كانوا/ يعرشون عن هذا الموضع وان العمارة كانت متصلة منه إلى اليمن ولذلك سميت العريش/ عريشا وقيل أنها نهاية التخوم من الشام ومن إليه كان ينتهي رعاة إبراهيم الخليل/ عليه السلام

---

[1] – بلاد العريش عريش بفتح أوله، وكسر ثانيه، ثم شين معجمة بعد الياء المثناة من تحت، وهو ما يستظل به. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج٤، ص١٠٤.

[2] – قلعة العريش تقع على الساحل الشمالي لشبه جزيرة سيناء، كان يرابط بها جماعتان من العسكر من الفرسان والمشاة، وكان القصد منها حفظ الطريق من العريش إلى حدود قطيه. عراقي يوسف، الأوجاقات العثمانية في مصر، ص ٢٤٠.

[3] – المقريزي أحمد بن على بن عبد القادر بن محمد بن إبراهيم تقي الدين المقريزي، ولد سنة ٧٦٩هـ وتوفي ٨٤٥هـ. إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، مج١، ص١٢٧.

[4] – ابن عبد الحكم، نفس المصدر السابق، ونفس المجلد، ص٥١٢.

[5] – القرآن الكريم، سورة الأعراف، آية رقم ١٣٧.

بمواشيهم وانه عليه السلام اتخذ به عريشا كان يجلس فيه حتى تحلب مواشيه/ بين يديه فسمي العريش من اجل ذلك وعن كعب الأحبار رضي الله عنه إن بالعريش قبور عشرة أنبياء عليهم السلام انتهى.

فنزلنا هناك في مكان عند باب القلعة[1]. وصلينا في ذلك/ الجامع داخل السور صلاة الجمعة. واجتمعنا بعد صلاة المغرب بالرجل الصالح الشيخ/ سليمان الخطيب[2]. واخبرنا انه يخطب في جامع آخر هناك فيه قبر الشيخ محمد الدمياطي[3]/ صاحب الولاية والتقريب. وذكر لنا انه تلميذ الشيخ نور الدين الدمياطي صاحب/ الدمياطية. فقمنا وذهبنا معه إلى زيارته بين العشائين[4]. ودخلنا إلى ذلك الجامع/ المعمور وزرنا قبره والقينا شقه البين. وقرأنا له الفاتحة ودعونا الله تعالى وحضرنا/ في ذلك الجامع مجلس الذكر ثم صلينا العشاء عندهم وعدنا إلى منزلنا وهناك في تلك/ البلاد مكان يقال له اليزك[5] بفتح الياء المثناة التحتية وفتح الزاي وفي أخره كاف/ وهو مكان مبارك يقال انه متصل بالغار الذي في بلاد الخليل عليه السلام ثم بتنا/ تلك الليلة حتى أصبح صباح يوم السبت الحادي والمائة وهو اليوم الثالث عشر من شهر/ ربيع الثانى فسرنا على بركة الله تعالى نحن والأخوان.

---

[1] – المقصود بالقلعة هنا قلعة العريش. انظر البحث ص٧، ح٣.

[2] – الخطيب وردت هذه الوظيفة في كثير من الكتابات على الآثار العربية، وفي الحجج الشرعية الخاصة بتعيين خطيباً ذي مذهب معين. القلقشندي، صبح الأعشى، ج١، ص٩٠ ؛ حسن الباشا، الفنون والوظائف، ج١، ص٤٧٨.

[3] – محمد الدمياطي محمد بن يوسف بن عبد القادر الدمياطي المصري الحنفي المفتي، الإمام المقدم على أقرانه، تُوفي في يوم الجمعة ١٧ ربيع ثان سنة ١٠١٧هـ. المحبي، خلاصة الأثر، ج٤، ص٢٧٠.

[4] – العشائين هما صلاة المغرب والعشاء. السيد سابق، فقه السنة، ج١، ص٧٥.

[5] – اليزك لفظ فارسي معناه طلائع الجيش. البدراوي زهران، في علم اللغة التاريخي، ص٢٢٨.

وواحد يدلنا على الطريق/ غير ذلك المسمى بحسب الله الذي معنا من العربان[1]. فلم نزل سايرين إلى أن وصلنا إلى/ بير المساعيد بفتح الميم بعدها سين مهمله فألف فعين مهمله فياء مثناة تحتيه فدال مهملة وهناك سبيل معمر بجدران الحجر فاستقينا منه وشربنا وسقينا الدواب/ وملأنا الركاوي ثم سرنا إلى أن وصلنا إلى قبر الساعي وهو قبر مشهور هناك عند/ السايرين في ذلك الطريق فقرأنا له الفاتحة ثم سرنا إلى أن مررنا على محل البرقات بفتح الباء الموحدة والراء وهى منزلة من منازل القافلة منزلنا هناك وصلنا/ صلاة الظهر وسرنا إلى أن دخل وقت العصر وصار ظل المثلثين فنزلنا وصلينا صلاة/ العصر فنسى رجل من جماعتنا الطبل الذي كان معنا وسرنا حتى كان قبيل الغروب/ فتذكرناه فرجع حسب الله البدوي ومعه الرجل الآخر الذي كان معنا دليلاً على/ الطريق ثم سرنا وكان الزمان لنا في غاية الرطوبة والصفا حتى رأينا في الطريق/ رجلاً من الصالحين عليه سيماء الولاية فسألناه عن أحوال الطريق فقال لنا لا حر ولا/ شر فكان الأمر كذلك كما قال لا حر وشر حتى كان معنا ثلاث ركاوي من الماء/ فما شربنا منها إلا القليل وعملنا منها القهوة وفضل من ذلك الماء ثم سرنا ونزلنا في مكان هناك من البرية وأكلنا ما تيسر من الزاد. وأطعمنا الخيل واتكلنا على/ رب العباد. وصلينا صلاه المغرب ثم مكثنا حتى صلينا صلاة العشاء وكنا نرى/ نيران الأعراب من بعيد. تلوح بالليل في ذلك السهل الصعب من البيد. ثم سرنا قليلاً/ وإذا بالذي ذهب لأجل الطبل جاء به وأحسن قيلا. وجاء الذي ذهب معه فأسرع/ ترحيلا. ثم سرنا على بركه الله تعالى في ذلك الطريق. الذي كله رمل فالساير فيه/ غريق[2]. حتى مررنا على أم الحسن وهو مكان فيه خان. متهدم البنيان. من قديم/ الزمان. وقال السيد محمد كبريت في رحلته

ثم وصلنا نقطع القفارا نفر من طول السرى فرارا

---

[1] - العربان العرب بالضم هم سكان الأمصار والأعراب منهم سكان البادية، اي أن اللفظ ليس فيه ما يدل على همجية، وهذا ما يؤكده ابن خلدون في المقدمة، كما يذكر أيضاً بأن البدو هم أصل المدن والحضر قائلاً "فخشونة البدر قبل رقة الحضارة". ابن خلدون، المقدمة.

[2] - طريق البر شاق جداً وخصوصاً في المنطقة بين السويس والعقبة، وهى لا تقل عن ثلاثمائة كيلو متر كلها أرض رملية ناعمة تسوخ فيها أخفاف الجمال قبل أقدام الرجال، ولا يهتدون فيها إلى الطريق إلا بواسطة نواطير أشبه شئ بطواحين الهواء والتي أقيمت لهذه الغاية. محمد لبيب البتنوني، الرحلة الحجازية، ص ٣٢.

حتى أتينا بعد ذا أم الحسن وقيل بل أم الاسايا ذا المنن

ثم سرنا إلى أن وصلنا إلى مكان يسمى روس الادراب ثم سرنا فيه حتى وصلنا في نصف الليل/ إلى بير العبد وهى منزلة من منازل القافلة قال السيد محمد كبريت في رحلته

ثم أتينا بعد بير العبد في سفح وادٍ ماله من وفد

وماؤه من زعاق مالح ولم يكن فيه هواء صالح

ثم سرنا قليلاً ونزلنا هناك في مكان قريب منه وأكلنا ما تيسر وشربنا القهوة ثم ركبنا/ وسرنا إلى أن أصبحنا يوم الأحد الثاني والمائة وهو اليوم الرابع عشرين من شهر ربيع/ الثاني فنزلنا وصلينا صلاة الصبح بالجماعة. بعد الأذان والاقامه في تلك الفلاة/ تكميلاً للطاعة. ثم سرنا إلى إن طلعت الشمس ومضى نحو ساعة. فنزلنا واسترحنا حصة/ يسيره. ثم ركبنا وقد هون الله تعالى على كل منا عسيره. إلى أن وصلنا إلى منزله قطيه[1]/ بفتح القاف بعدها طاء مهمله ساكنه وهو مكان لخذ المكوس[2]. من كل من يمر في ذلك/ الطريق من الرئيس والمرؤس. فيأخذ الكاشف[3] من جهة الأجناد المصرية. خفارة[4] الأموال والخيل والدواب التى للتجار وغيرهم من البرية. ممن يمر في هاتيك البرية./ وقال السيد محمد كبريت في رحلته المنظومة. كاشفاً عن تلك الأموال المعلومة.

والظلم في قطية كل الظلم يضرب في الأمثال بل في النظم

---

[1] – قطيه تقع على بعد يوم من الفرما، وتكتب أيضاً قطيا، وهى قرية من نواحي الجفار بين مصر والشام، ولا يمكن لأحد الجواز من مصر إلى الشام إلا منها، ولها ميناء وهى الطينه على شاطئ البحر، وقد اندثرت هذه القرية. أبو الفدا، تقويم البلدان، ص١٠٨ ؛ ابن بطوطة، الرحلة، ص٢١٤ ؛ غرس الدين خليل بن شاهين الظاهري، زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، ص١٠٨.

[2] – المكوس مكس في البيع يمكس بالكسر مكساً، وماكس مماكسة ومكاساً، والمكس أيضاً الجباية، والماكس العشار، وفي الحديث لا يدخل صاحب مكس الجنة، والمكس ما يأخذه العشار. الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية.

[3] – الكاشف استخدمت هذه الكلمة بدلالة وظيفية بمعنى حاكم أو مفتش أو فاحص. ابن اياس، بدائع الزهور، ج٥، ص٢٨٧ ؛ محسن شومان، المقاطعات الحضرية، ص٧٤.

[4] – خفارة خفر الخفير المجير، وتخفرت استجدت، وهى الذمة. الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، باب الراء، فصل الخاء.

قد انشأ الظلم بها هناه وقام في مقامه الأوغاد[1]

وقد وجدنا القافلة التي خرجت من دمشق الشام نازلون هناك. والعربان يحيطون بهم كالجراد المنتشر أو الأسماك. ينتهشونهم بالأفواه والأيدي. وكل واحد/ منهم لا يعيد ولا يبدى. يأكلون ما يجدونه من طعامهم. ويأخذون ما يقدورن/ عليه من حلالهم وحرامهم. فتباعدنا عن القافلة ونزلنا مع جماعتنا في مسجد[2] هناك/ عند النخيل

وكانت مشايخ العربان يأتون إلينا يتبركون بنا وعرضوا علينا الذهاب إلى مصر معهم وإذا احتجنا إلى جمال يقدموها لنا فأبدنا إلا مرافقه القافلة ولم/ يطالبنا احد ولا طالب احد من جماعتنا لا الكاشف ولا احد من أعوانه ولا رأينا/ أحداً منهم ومكثنا هناك مع القافلة أربعة أيام وكان أصحابنا من القافلة والشاميين/ يترددون إلينا إلى ذلك المسجد ونتكلم معهم نهاراً وليلاً حتى أصبحنا في يوم الاثنين/ الثالث والمائة وهو اليوم الخامس عشر من شهر ربيع الثاني فتذكرنا مع إخواننا/ منن الله تعالى علينا ونعمه الوافية في هذا السفر المبارك من الحفظ والسلامة والعافية/ والأمن في الطرق المخوفة. والشفقة والمحبة والملاحظة لنا من الأنفس المعروفة/ وغير المعروفة. وتناسب الإشارات إلى ذلك. والتلويحات بما في هنالك./ فاستقبلنا في بيت المقدس أبو الوفا وأكرمنا عطاء الله ونزلنا في الرملة عند أبي الهدى/ وفي غزة عند الشيخ محي الدين وذهب معنا من بيت المقدس إلى غزة رجل من جماعة/ عطاء الله القاضي ابن خضر ثم رجع وعاد أيضاً مع ولدنا إلى غزه رجل ثم أصبحنا صباح/ يوم الثلاثا الرابع والمائة وهو اليوم السادس عشر من شهر ربيع الثاني فسرنا نحن/ والإخوان مع القافلة في كمال سرور وأمان.

وكان دليلنا من خان يونس/ إلى جهة مصر حسب الله حتى قلنا في ذلك

من العريش أتينا لقطية يوم ظله

والغيم مد رواقا من تحت ضوء الاهله

وكان سير طويلاً مع الصحاب الاجله

---

[1] – وغد الرجل الدنيء الذي يخدم بطعام بطنه. الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، باب الدال، فصل الواو.

[2] – مسجد المقصود بمسجد الحاج بقطيا هو المسجد الجامع بقلعة الطينة الذي أنشأه الغوري وجُدِّدَ في العصر العثماني. حاشية رمزي رقم ٢، في النجوم الزاهرة، ج٧، ص٧٧.

فتارة كان غيث وتارة هى بله

وكنت في ذاك أزهو براجل ما اجله

لم ألف ضيما لأني قد سرت في حسب الله

ومررنا على الرمل الكثير العسير السعي برمل الغرابي[1]. من كل رابية هـي كثيـب رابي./ فقطعنا ذلك بحمد الله تعالى نحن والإخوان. بالسهولة والأمـان. متمثلـين بقـول/ شمس الدين محمد بن يوسف بن عبد الله الخياط عليه رحمه الرحمان.

يا أهل مصر انتم العلا كواكب الإحسان والفضل

لو لم تكونوا لي سعودا لما وافيتكم اضرب في الرمل

وله أيضا وقد فاض إناء الغرام فيضا.

خلفت بالشام حبيبي وقد يممت مصراً لعنّا طارق

والأرض قد طالت فلا تبعدي بالله يا مصر على العاشق

ويناسبه قول البها زهير[2]. وقد سار على هذا السير.

(١٧٤) وبعدت ولم تبعد على عاشق مصر فوافاك مشغوفاً بك الحمد والشكر

وبعضهم يشير إلى الزعقة ورمل الغرابي

من زعقه الغراب بعد الملتقى فارقت مصر وبها أحبابي

وفي طريق الرمل صرت حائراً مروعا بزعقة الغراب

ونظمنا في ذلك الحين. وكنا في رمل الغرابي مارين.

عندنا رمل الغرابي	ضد ما عند الدواب
فتراه لون بازي[3]	وترى لون الغراب

---

[1] – رمل الغرابي اعلم أن هذا الرمل ممتد في الأرض ويسميه بعضهم الرمل الهبير، وذكر بعضهم أن رمل الغرابي وما يتصل به من حد العريش إلى أرض العباسه حادث. المقريزي، الخطط، ج١، ص١٨٢، ١٨٣.

[2] – البهاء زهير هو بهاء الدين أبو الفضل زهير المكي القوصي (نسبةً إلى بلدة قوص)، وكان جامعاً لفنـون شـتى، وعُرِفَ عنه الظرف والأدب، تُوفي في ٤ ذي القعدة سنة ٦٥٦هـ. علي مبارك، الخطط، ج١٤، ص١٣٤.

[3] – بازي نسبةً إلى طائر الباز (كالصقر).

وجبال من رمال	عاليات في السحاب
جبلتها السحب طينا	جبل ماء بتراب
فاقروا إن شئتم ما	جاء في نص الكتاب[١]
وقدور راسيات	وجفان كالجوابي[٢]
كلما الركب تدانى	كان رمل الركاب
تكتب الإقدام فيه	أحرفاً ذات انقلاب
ضاربات منه فالا	مثل أفعال المصاب
لترى ما سوف يأتي	عندها في الاغتراب
يا سقى الله هضابا	وحماها من هضاب
كلما نقطها الطـــــــــــــــل[٣] زهت تلك الروابي	
وإذا الريح أتاها	منه كانت في اضطراب
راسم كالماء موجا	هو في نقش عجاب
ابل الأحمال فيه	سفن البحر المهاب
وعلى الجملة فالرمـــــــــــــــل سهول في صعاب	

ولله در السيد محمد كبريت. حيث قال في رحلته المنظومة التي هى كعقود اليواقيت.

ثم قطعان رملة الغراب والسهل صعب عن ذي اغتراب

وذكر المقريزي في الخطط[٤] في سبب رمل الغرابي إن شداد بن هداد بن شداد بن عاد[٥]/ عدا إلى ارض مصر وغلب لكثرة جيوشه على ملك مصر اشمن بن مصر بن بصير بن/ حام بن نوح وهدم ما بناه هو وآباؤه وبنى لنفسه أهراماً ونصب أعلاماً زين/

١ - الكتاب القرآن الكريم.

٢ - سورة سبأ، ١٣. عبد الباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم.

٣ - الطل المطر الخفيف (ج) أطلال وطلول، المعجم الوجيز.

٤ - المقريزي، الخطط، ج١، ص١٨٢، ١٨٣.

٥ - عاد هى قبيلة وهم قوم هود عليه السلام، وشئ عادي أي قديم كأنه منسوب إلى عاد. الجوهري، تاج اللغة، باب الدال، فصل العين.

عليها الطلسمات[١] واختط موضع الإسكندرية وأقام هناك دهرا إلى أن نزل به ويقوضه/ وباء فخرجوا من الملاعيب[٢] والمصانع[٣] لحبس المياه التى تجمع من الأمطار السيول وكان/ سعه كل مصنع ميلا في ميل وغرسوا النخل وغيره وزرعوا أصناف الزراعات/ وامتدت منازلهم إلى العريش والجفار في أرض سهله ذات عيون تجرى وأشجار، مثمرة وزروع كثيرة فأقاموا بهذه الأرض دهرا طويلا حتى عتوا وبغوا وتجبروا/ وطغوا وقالوا نحن الأكثرون قوة الأشدون الأغلبون فسلط الله عليهم الريح/ فأهلكتهم ونسفت مصانعهم وديارهم حتى سحلتها رملا فما تراه من هذه الرمال/ التي بأرض الجفار وما بين العباسة حيث المنزلة التى تعرف اليوم بالصالحية[٤]/ إلى العريش من رمل مصانع العادية وسحالة صخورهم لما أهلكهم الله بالريح/ ودمرهم تدميراً وإياك وإنكار ذلك لغرابته ففي القرآن الكريم ما يشهد لصحته قال/ تعالى وفي عاد إذ أرسلنا عليهم الريح العقيم ما تذر من شئ أتت عليه إلا جعلته/ كالرميم أي كالشئ الهالك البالي وقيل الرميم نبات الأرض إذا يبس وديس وقيل/ الورق الجاف المتحطم مثل الهشيم والرميم والخلق البالي من كل شئ انتهى.

---

١ - الطلسمات الطلسم هى خطوط وأعداد يزعم كاتبها أنه يربط بها روحانيات الكواكب العلوية بالطبائع السفلية لجلب محبوب أو دفع أذى (ج) طلاسم. المعجم الوجيز.

٢ - الملاعيب الملاعب هى القنوات والمخرات التى تجرى فيها مياه السيول.

٣ - المصانع المباني التي تجمع فيها المياه الجارية في الملاعيب لتحفظها في أوقات السيول، ويمكن استخدامها فيما بعد. وقد وردت في سورة الشعراء (١٢٩) كلمة مصانع "وتتخذون مصانع". حسنين محمد مخلوف، كلمات القرآن.

٤ - الصالحية اختطها الملك الصالح نجم الدين أيوب في سنة ٦٢٤هـ بأرض السايح في أول الرمل بين مصر والشام لتكون منزلاً للعساكر إذا خرجوا من الرمل –الجفار– فصارت من المدن الحصينة الأمامية لتلقى غزوات الصليبيين والدفاع عن الأطراف الشرقية للبلاد المصرية البرية، وقد تم ذلك عندما علم الصالح نجم الدين بقدوم الفرنج عن طريق البر، وقد سميت هذه البلدة باسم الملك الصالح. المقريزي، الخطط ج١، ص١٨٤ ؛ السلوك، ج١، ص٣٤٢.

ثم جئنا/ إلى بير الدويدار[1] بضم الدال المهملة وفتح الواو وياء مثناة تحتية ساكنه وفتح الدال/ (١٧٥) المهملة بعدها/ ألف وراء وهى بئر كبير والآن قد غلب عليه الرمل فردمه لكن حوله/ حفر صغار فيها ماء يغلب عليه الملوحة قال السيد محمد كبريت في رحلته

ثم إلى بير الدويدار الردى جئنا وما أقبحه من مورد

ونزلنا هناك حصة من الزمان. نحن ومن معنا من الإخوان. وأكلنا ما تيسر من الزاد/ ثم ركبنا وسرنا على بركه رب العباد. ولم نزل في ذلك الرمل الكثير سايرين. إلى إن مررنا/ على المكان المسمى باللواوين. وهى لواوين كثيرة. مثل الصنعة الكبيرة. كل واحد/ بجانبه بركه من الماء المالح. فقطعنا اللواوين ثم بتنا هناك في البرية بمكان لذلك/ صالح. وقلنا من النظام. في ذلك المقام.

في لواوين صالحيه مصر قد نعمنا بضوء بدر التمام

وشهدنا بدايع اللطف لما نزلت من خزاين الأنعام

ورأينا بتلك جنات قرب قيل عنها لنا ادخلوا بسلام

في قفار لا ماء للشرب فيها غير ماء مر يزيد أوامى

ينزل القفل عندها فتراه حذرا يختش هجوم الحرامى

وعلينا بها من الله امن كان في ظل واهب علام

فبتنا هناك في عناية الله تعالى ببركة الصالحين. وقد نزلنا هناك وحدنا بعيداً/ عن منزل القافلة وكان الله تعالى لنا نعم الحافظ والمعين. وليس معنا خيمة غير خيمة/ السماء. ولا اناء لطبخ الطعام غير اناء طبخ القهوة بالماء. وهكذا كان سفرنا/ من حين خروجنا من دمشق الشام. وقد تعاهدنا مع الإخوان على ذلك ونحوه/ عند المجاوزة والإقدام. فمن نكث عهدنا تخلف عنا ومن وفي لنا معنا انتقام./ وفي الباطن ما لا يسعد الظاهر من الكلام. ثم لما صار نصف الليل ركبنا نحن/ والإخوان. وسرنا مع القافلة بحماية الله تعالى والأمان. حتى أصبح صباح/ يوم الأربعاء الخامس ومائه وهو اليوم السابع عشر من شهر

---

[1] – الدويدار تتألف هذه الكلمة من مقطعين الأول "دواة" العربية هى ما يكتب منه، "دار" الفارسية بمعنى ممسك، والمعنى الكلي ممسك الدواة أو الموكل بالدواة. ابن خلدون ذكر "دويدار" محرفة عن دوادار، وقد تأثر النابلسي بابن خلدون فأخطأ قبله، المقدمة، ص ٢٦٦، ٢٧٥ ؛ حسن الباشا، الفنون والوظائف، ج٢، ص٥٢٠.

ربيع الثاني فأشرفنا/ على تربه الصالحية ولم نزل سايرين إلـــى أن وصـــلنا إليهـــا قـــال المقريزي في الخطط/ الصالحية هذه البلدة اختطها الملك الصالح في أول الرمل الذي بين مصر والشام/ وانشأ بها قصوراً وجامعاً وسوقاً لتكون منزله العســـاكر إذا خرجـــوا مـــن الرمل وذلك/ في سنه أربع وأربعين وستمائة انتهى فنزلنا بها في مزار المـــولى الصـــالح الشيخ حسن/ الليفي الصامت العجمي وهو مكان كبير تحيط به جدران أربع وفي داخلـــه قبة صغيرة/ فيها قبره رضي الله عنه وعليه الهيئة والوقار. فقرأنا الفاتحـــة ودعونـــا الله تعالى / بالجهر والأسرار. وبتنا تلك الليلة هناك. وقلنا من النظم الذي هو مـــن الكلمـــات/ في أسلاك.

بمنزل صالحية مصر سر — هناك في ضريح مستطاب
يسمى الصامت المدعو فيما — هو المشهور بالحسن المهاب
نزلنا فيه في حصن حصين — نمتع بالطعام وبالشراب
وقد قلنا سروراً وابتهاجاً — مع الإخوان في أعلا الجناب
وكان نزولنا اهنى نزول — يروق لنا هناك وللدواب

وقال السيد محمد كبريت في رحلته

ثم رحلنا نقطع المسافة — ولم نكن نأمن من مخافة
حتى أتينا بعد جهة قاهر — لصالحيه القرين[1] الزاهر

حتى أصبح صباح يوم الخميس السادس ومأية وهو اليوم الثامن عشر من شهر ربيـــع الثاني/ فقلنا في المفاخرة من النظام. بين صالحية مصر وصالحية دمشق الشام.
لصالحية مصر صالحيتنا، قالت مقاله إيضاح وتبيين

(١٧٦) أنا وأنت كلانا في اسمه شبه — والاسم يجمع بين الخلق في الطين
وصالحيتكم بيداء مقفرة — وما بها غير نخل ذي العراجين[2]

---

[1] – القرين قرية من قرى الصالحية بمحافظة الشرقية، تقع شرقي مدينة الزقازيق بنحو ٢٠ كيلو متر، ويمر بها فـــي وسطها الطريق السلطاني الموصل إلى الشام، ومبانيها من اللبن الرملي. علي مبارك، الخطط، ج١٤، ص٩٨.

[2] – العراجين (ج) عرجون، وهو العذق من النخل كالعنقود من العنب. المعجم الوجيز.

وماؤها برك نزازه[1] وقفت	كأنها حفر الأمطار في الحين
والرمل يمشى به الساري إلى ركب	فلا يطيق له شيئا بتهوين
مراحل أربع من دون بلدتكم	وصالحيتنا ذات البساتين
عن البلاد كمرئ العين من قصر	قرب لها قد أطال الخط للعين
لكل نوع من الأثمار قد جمعت	فيها وزادت بأنواع الرياحين
والماء فيها نهور في حدايقها	يمشى على حسب ترتيب وتزيين
وبالقصور العوالي الساميات زهت	كجنة الخلد ذات اللطف واللين
والنيرب[2] الغض[3] فيها ماله شبه	فى حسنه مثل حضرات السلاطين
والربوة الرطبة الغراء قد دفعت	أنهارها سبع في تلك الميادين
ومجمع الأولياء والصالحين بها	لهم قبور سمت بالغر في الدين
وكم بها من نبي في حضرته	ناوٍ له كان يأتي وحى جبرين
وحاصل الأمر إن الفرق متضح	من غير شك بأنواع البراهين
فقل لمن رام يبدى الفخر بينهما	ماذا را من كدار الخوف يكفين

ثم بتنا تلك الليلة في أنواع الخيرات. وأجناس البركات وحتى أصبح صباح يوم الجمعة/ السابع ومائه وهو اليوم التاسع عشر من شهر ربيع الثاني مكثنا مع الإخوان./ في ذلك المكان. على كمال خير وسرور وأمان. إلى أن أصبح صباح يوم السبت/ الثامن ومائه وهو اليوم العشرون من شهر ربيع الثاني فذهبنا إلى جبانة/ الصالحية فزرنا ما فيها من قبور الصالحين من المسلمين والمسلمات من عموم البرية/ وذهبنا إلى جامع السلطان قايتباي[4] رحمه الله تعالى في داخل تلك القرية فدخلنا/ إليه وله ثلاثة أبواب. وعمارته

---

[1] – نزازه النزز الماء يتحلب من الأرض. المعجم الوجيز.

[2] – النيرب الشر والنميمة. القاموس المحيط: ج١، ص١٣٦.

[3] – الغض الطري الحديث من كل شئ. المعجم الوجيز.

[4] – جامع السلطان قايتباي أنشأ السلطان قايتباي في سنة ٨٨٣هـ/١٤٧٩م، سبيلاً وحوضاً وجامع بقرية القرين، وقد أشرف على البناء الأمير يشبك الجمالي، كما أوقف السلطان قايتباي على الجامع أطياناً هى الآن من أراضى كفر العزازي، وقد أنشأ ساقية بجوار المسجد، ويقول علي مبارك إن هذا المسجد قد تخرب حتى كاد ينمحي أثره فقام

عظيمة متينة لكنها ظاهرة الأيلولة إلى الخراب./ وليس له احد يصلى فيه. كما يظهر ذلك من نطق حالة بإشارة فيه. له منارة عظيمة/ تحتاج إلى مؤذن أحواله مستقيمة. وبالجملة فأهل تلك القرية حارتان متميزتان/ في الألفاظ والمعاني. فمنهم القيس الأحمر ومنهم الأبيض اليماني.

وهما لا يجتمعان/ كما قال أبو الطيب المتنبي[١]. فمن يمر هناك يقول الله ربى.

برغم شبيب فارق السيف كفه ... وكانا على العلات يجتمعان

كأن رقاب الناس قالت لسيفه ... رفيقك قيسي وأنت يماني

وقلنا في الغزل مما يناسب هذا على طريقة التضمين له.

إذا رمت تلقى فتنه بين جيدة ... ووجنته يا زايد الخفقان

فقل لبياض الجيد والخد أحمر ... رفيقك قيسي وأنت يماني

وقلت من هذا القبيل

أقول لا هيف فتنت عيوني ... بطلعته وتداعيا عياني

عجبت لخدك القيسي لما ... بدا يزهو على العنق اليماني

وقلت كذلك

وذي ترف في لحظه عصيبة ... علينا وفي الألفاظ فرط حنان

إذا نظرت عيني إليه تنزهت ... به وفوادي دايم الخفقان

عجبت لخد منه رق أديمه ... فأصبح قيسياً وكان يماني

وقلت كذلك

ألا يا من أقام حروب هجر ... ولم يعطف علينا بالأمان

(١٧٧) إلى كم مقلتاك بغير جرم ... على قلبي هما متعصبان

بعمارته بركات أفندي أبو ديب من عرب بنى واصل النازلين بهذا المكان. ابن إياس، بدائع الزهور، ج٢، ص١٧ ؛ علي مبارك، الخطط التوفيقية، ج١٣، ص٧.

[١] - أبو الطيب المتنبي أبو الطيب أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجُعفي الكندي الكوفي المعروف بالمتنبي الشاعر المشهور. ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج١، ص١٢٠.

الم تر خدك القيسي لما بدا يزهو على العنق اليماني

وأهل تلك القرية لهم مكان القيسي واليماني اللذين هما في بلاد الشام. الجدام والحرام/ وفي بلاد الخليل الداري والمجاور وهى العصبية الجاهلية. التى قاتلها ومقتولها/ في النار لا يغسل ولا يصلى عليه بحسب ما هو فيه من الحميه. ثم عدنا إلى منزلنا فجاء/ إلى عندنا أعيان[1] القافلة الشامية. وكان رئيسهم الحاج محمد الملقب بكوز العسل/ فتكلمنا معهم في السفرة فامتنعوا من الذهاب حتى يأتيهم من مصر الخبر. وقد أردنا/ السفر وحدنا مع جماعتنا فما مكنونا واخبرونا أن الطريق مخوف من العرب./ حتى طال الأمر علينا وعليهم وما اقترب. وكان معهم رجل من الأروام اسمه أمر الله أغا/ فقلنا في ذلك. اقتباسا من قوله تعالى أتى أمر الله فلا تستعجلوه[2] فكان بحسب ما هناك. / هذان البيتان

يا معشر القفل الذي فكرهم من خوفهم في سيرهم شتا

لم تقدروا في السير إن تعجلوا لان أمر الله فيكم أتى

وقلنا أيضاً كذلك

حلت معاني لما سرى لان فيهم كان كوز العسل

وحيث أمر الله معهم أتى لم يستطيعوا سيرهم بالعجل

ثم بعد الظهر جاءت الغز[3] من عسكر مصر طائفة قليلة. إغاثة للقافلة بعد مدة/ طويلة. فانكسرت صولة العرب. وانفرج الأمر وحصل الأرب. وكان لأهل/ القافلة غاية الفرح والطرب. ثم في أخر الليل سارت القافلة. وسرنا معها/ وعناية الله تعالى كافله. فلما أصبح صباح يوم الأحد التاسع ومائه وهو/ اليوم الحادي والعشرون من شهر ربيع الثانى مررنا على قرية الخطاطر بفتح الخاء/ المعجمه والطاء المهملة بعدها ألف وطاء مهمله مكسورة وراء وهى قرية عظيمة/ واسعة كبيرة بها النخل الكثير الذي لا يعد ولا يحصى ثم سرنا إلى أن وصلنا في وقت/ الضحوة الكبرى إلى القرين كزبير بصيغة التصغير

---

[1] – أعيان جمع عين، والعين هنا بمعنى كبير القوم. الفيروز آبادي، القاموس المحيط.

[2] – القرآن الكريم، سورة النحل، الآية رقم (١).

[3] – الغز كان الغز من بين القبائل التركية، التى تسكن في إقليم ما وراء النهر. عبد النعيم محمد حسنين، دولة السلاجقة، ص١١٢–١١٥.

فمررنا على قبر الشيخ قاسم ولى من/ أولياء الله الصالحين في قبة مستقلة وعليه عمارة فقرأنا الفاتحة ودعونا الله تعالى/ ثم سرنا فنزلنا عند قبر الشيخ مُساور بميم مضمومة وسين مهمله وواو مكسورة وراء/ وقد أخبرنا بعض أهل القرين إن الشيخ قاسم والشيخ مساور إخوان. وعلى قبر الشيخ مساور قبة قديمة البنيان. يقال أنها من عمارة الكاشف حمزة ويقال أن الشيخ/ مساور أصله من مكة ثم سكن بلدة القرين ومات بها وقد عمر السلطان قايتباي بالقرب/ منه بئرا عظيماً وهو إلى الآن يسمى ببئر قايتباي وحول قبة الشيخ مساور مقبرة كبيرة / تسمى بمقبرة الشيخ مساور وبقرب قبة قبر الولى الصالح الشيخ أبي العون توفي سنة/ خمس وسبعين وألف وله كرامات مشهورة فقرانا الفاتحة له ولمن دفن في تلك في المقبرة/ من المسلمين والمسلمات ونظمنا في القرين قولنا على البديهة.

عاج[1] بنا الركب على منزل	لمصر قد جاد بتكريمه
وهو قرين الخير تصغيره	كما يقولون لتعظيمه

ونظمنا كذلك على حسب ما هناك

قد سرينا مع الرفاق لمصر	منزلنا قطراً وربى يعين
هو في أصله قرين موافي	صغروه لنا فقالوا قرين

ثم تركنا منزل القافلة ونزلنا وحدنا مع جماعتنا في قبة الشيخ مساور المذكور. وحظينا/ بتلك المهابة وبهجة النور. وفي ذلك نقول على وجه التضمين. غب ذلك الحين.

ولقد نزلنا في القرين بصالح	من أولياء الله كان ملاذا
(٢٧٨) في قبة وضريحه فيها اسما	ونما بهاء الكواكب حاذا
وسألت عنه فقيل ذاك مساور	حكى اصل فاستزدت لذاذا
والنور يشرق من جوانب قبره	حتى يكاد يكون لي أخاذا
يا صدق قوله شاعر من قبلنا	أساور أم قرن شمس هذا

[1] – عاج عج وعج الريح: اشتد هبوبها، وعج الطريق: امتلأ بالناس فهو عاج وعجاج. المعجم الوجيز.

وهو بيت أبي الطيب المتنبي في مطلع قصيدة له في ديوانه

أساور أم قرن شمس هذا أم ليث غاب يقدم الاستاذا

ثم بتنا تلك الليلة هناك في أكمل حضور. وأتم نشأة وسرور. إلى أن أصبح صباح/ يوم الاثنين العاشر والمائة وهو اليوم الثاني والعشرون من شهر ربيع الثاني/ فسار القافلة وسرنا حتى مررنا على قربة كفر أبو حماد[١] بفتح الكاف وسكون الفاء/ وبالراء فقرأنا الفاتحة للشيخ أبى حماد وهو ولى من أولياء الله تعالى وعلى قبره/ قبة عظيمة ثم سرنا حتى وصلنا إلى بلدة بلبيس[٢] بضم الباء الموحدة ولام ساكنه/ ثم باء موحدة مفتوحة ثم ياء تحتيه ساكنه ثم سين مهملة على ما هو المشهور ويقال/ انابيس بحذف الباء الأولى واللام اسم امرأة في الملوك نزلت هناك فسميت بها/ فيكون بل بفتح الباء حرف إضراب قال في الخطط للمقريزي قال أبو عبيد البكري/ بلبيس بفتح أوله وإسكان ثانيه بعده باء مثل الأولى مفتوحه أيضاً وياء ساكنه/ وسين مهمله وهو موضع قرب مصر معروف انتهى فنزلنا هناك في زاوية عمرت/ من قبل نحو سنتين من تاريخ نزولنا بها[٣] على قبر الولي الصالح الشيخ داود الغجري/ بفتح الغين المعجمه وفتح الجيم وكسر الراء وياء النسبة فقرانا الفاتحة عند مزاره/ ودعونا الله تعالى وعليه قبة لطيفه. وعمارة شريفه. وهناك مسجد وماء جاري/ بدولاب الدواب من بشر هناك وبالقرب منه قبر الشيخ سعدون الجنزي بفتح الجيم/ وسكون النون ثم زاي وياء النسبة وهو رجل من أولياء الله الصالحين له قبة/ وعليه عماره.

وهناك أيضاً قبر الشيخ عبد الله نمرقنه[٤] بنون في أوله يقولها بعضهم/ مفتوحه والبعض مكسورة ثم ميم ساكنه وراء وقاف مكسورة أو مفتوحه ثم نون/ مفتوحة مشددة وفي أخره هاء ساكنة وهو رجل من المغازيين وهو الذي فتح البلاد/ ولم يزل يجاهد في

---

١ – كفر أبو حماد من القرى القديمة، وقد وردت في الروك الناصري باسم منيه الشباس، وأبو حماد نسبةً إلى الشيخ أحمد أبو حماد، صاحب المقام الكائن بها. محمد رمزي، القاموس الجغرافي، قسم ٢، ج١، ص٥٠.

٢ – بلبيس وهى مدينة بينها وبين الفسطاط عشرة فراسخ (ثلاثون ميلاً) على طريق الشام. محمد رمزي، القاموس الجغرافي، قسم ٢، ج١، ص٤٥.

٣ – من تاريخ نزولنا بها، أي سنة ١١٠٣هـ/١٦٩١م.

٤ – ذكرهما علي مبارك في خططه: ج٩، ص٧٦، ٧٧، أخذاً عن النابلسي ولم يرد ذكرهما في مصدر آخر.

الكفار حتى قتل وقطعت رجلاه وبعد أن قتل اخذ عظم رجله/ فضرب بــه رجــلاً فقتلــه وعظم رجله الأخر ضرب به رجلا أخر فقتله وعلى قبره/ قبة وعمارة فقرأنــا الفاتحــة ودعونا الله تعالى قم بتنا في مزار الغجري المذكور./ ونحن في أكمل أمان وأتم حضور. حتى انه ترأى لنا رحمه الله تعالى ونحن جالسون/ مع الجماعة في اليقظة وهــو جــالس معهم بين أيدينا وعلى رأسه طرطور فحصل لنا/ بمباسطة سرور وافى. وحضور شافي. وهم لا يشعرون به وكانت تلك الليلة/ مخوفه حتى إن أهل القافلة حذرونا من المبيت هناك لبعدنا عن منزلهم فوجدنا/ الأمان. ببركه الصالحين من أهل الإيمان. وقد قلنا من النظــام. في ذلك المقام.

سقى الله وادي النيل فيه فسيحوا وحفرات ماء جوفهن فسيح
ويا حبذا بلبيس والنخل راكع صفوفا بها أيان اقبل ريح
كقامات غيد رافعات كفوفها لنحو السماء الطل ثم يسيح
زمان الشتا حيث البخار كأنه دخان به فاحت مهامه فسيح
إذا سار فيه القوم غش ركابهم وتمحقه شمس الضحى فتريح
أتيناه والصبح المنير قد بدا كوجه حماه باللثام مليح
وتلك التلال الغر بين مياهه وغدراته عنها البلاد تزيح
فتمشى بها الأقدام فوق صراطها إلى حيث شاعت والغرام صريح
بلاد بها مصر الشريفة قد زهت على ما سواها والمقال صحيح
(١٧٩) غلال وجنات من النخل زخرفت بكل قوام ماس وهو رجيح
وكم من مولى ثم يظهر جهرة له ضم من طيب التراب ضريح
نزلنا على داود الغجري فى مقام حواه الكمال يتيح
وبتنا به في الأمن من كل طارق وما كفه بالمكرمات شحيح
عليه من الرحمن بلغ رحمة تحيى حماه بالندا فتبيح
ولازالت الأنوار تشرق حوله فيكشف وجه منه ثم صبيح
على أمد الأيام ما اطرب الثنا ولذ به في الصالحين مديح

وما ليله عزاء بالركب أسفرت عن الصبح حتى قام فيه طريح

ثم أصبحنا في يوم الثلاثاء الحادي عشر ومائه وهو اليوم الثالث والعشرون من شهر/ ربيع الثاني سرنا على بركه الله تعالى نحن والإخوان. مع القافلة ذات المشاة والركبـان. فمررنا في الطريق على قبة بعمارة حسنة ذكروا لنا أن فيها قبر الشيخ العراقي[١]/ صاحب كتاب السفينة العراقية وهو المسمى بالشيخ محمد بن عـراق وقـد ذكـره الشـعرواي/ والمناوي في طبقاتهما في ترجمة الشيخ محمد المنير فقال المناوي في ابن المنير انه كان/ سريع العطب لمن يؤذيه قال الشعراوي كان رضي الله عنه يحمل لأهل مكة والمدينة/ ما يحتاجون إليه من الزاد والسكر والصابون والخيط والإبر والكحل لكل واحد/ عنده نصيب فكانوا يخرجون يتلقونه من مرحله وكان سيدي محمد بن عراق ينكر عليه/ ذلك ويقول إن هذه الأشياء يحملها من الأمراء وتجار مصر من الحرام والشبهات فبلغه/ ذلك فمضى إليه حافياً مكشوف الرأس فلما وصل إلى خلوته بالحرم النبوي قبل العتبة/ ووقف غاضاً بسره وقال يا سيدي يدخل محمد المنير[٢] فلم يرد عليه سيدي محمد بن عراق/ فكرر عليه الكلام فلم يرد عليه شيأ فرجع منكسرا فلما حكى هذه الحكاية لسيدي على الخواص[٣]/ حين قـدم المنير مع الحاج المصري قال وعزة ربى قتله وعزة ربى قتله فانه ما ذهب / قط علـى هذه الحالة لفقير إلا وقتله فجاء الخبر بأن ابن عراق مات بعد خروج الحاج مـن المدينـة بعشرين يوماً انتهى فهذا هو الصحيح إن ابن عراق مات في المدينة ودفن هناك ولم أجـد ترجمه ابن عراق في طبقات الشعراوي[٤] ولا في طبقات المناوي فكأنما كانا/ لا يرضـيان

---

[١] – الشيخ العراقي هو محمد بن عراق، محمد بن علي بن علي بن عبد الرحمن الشيخ الإمام العارف بالله تعالى، كـان مـن أولاد أمراء الجراكسة، وهو صاحب كتاب السفينة العراقية، وُلِدَ في ٨٧٨هـ. الغـزي، الكواكـب السـائرة، ج١، ص٥٩.

[٢] – محمد المنير نسبةً إلى قرية المنير التابعة لمركز بلبيس محافظة الشرقية. محمد مـوافي، المنشـئات المعماريـة المملوكية في شرق الدلتا، ص٧٥.

[٣] – علي الخواص كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب ويتكلم على معاني القرآن الكريم والسـنة المشـرفة، دفـن بمسـجده بالحسينية بالقاهرة. علي مبارك، الخطط، ج٩، ص٣١.

[٤] – الشعراوي هو عبد الوهاب الشعراني، وُلِدَ في السابع والعشرين من شهر رمضان من شهور سنة ثمان وتسـعين وثمانمائة بناحية قلقشندة (قليوبية)، وتُوفي يوم الاثنين الثاني من شهر جماد الأول عام ثـلاث وسـبعين وتسـعمائة. علي مبارك، الخطط، ج١٤، ص٤٧.

بإنكاره على أولياء الله تعالى فلم يذكراه في طبقاتهما والله اعلم فقرأنا له/ الفاتحة ودعونا الله تعالى ثم نزلنا هناك وصلينا صلاة الصبح بالجماعة وحصلنا/ إن شاء الله على كمال الطاعة. ثم سرنا فمررنا على قبة أخرى يقال انه دفن / فيها الولى المشهور بالشيخ المنير بتشديد الياء التحتية قال الشيخ عبد الوهاب / الشعرواي في الطبقات سيدي الشيخ العارف بالله تعالى محمد المنير أحد أصحاب سيدي إبراهيم المتبولي[1] وكان يحج في كل سنه ويقدس بعد أن يصل إلى مصر ويقيم شهراً، واخبرني رضي الله قبل وفاته انه حج سبعاً وستين حجه هذا لفظه لي بجامع الأزهر[2]/ وهو معتكف أواخر رمضان وكان رضي الله عنه يكره الكلام في الطريق من غير/ سلوك ولا عمل ويقول هذا بطالة ومكث نحو ثلاثين سنه يقرأ في النهار ختمه وفي/ الليل ختمه وكانت عمامته صوف ابيض مات سنة نيف وثلاثين وتسعمائة انتهى / فقرأنا له الفاتحة ودعونا الله تعالى بالداعية الصالحة.

ثم لم نزل سايرين/ إلى أن أشرفنا على بلدة الخانكاة[3] وأصلها الخانكاة بالكاف الفارسية فالخان/ بمعنى السلطان وكاه بمعنى الوقت في لغة الفرس فكأنها في الأصل اسم للوقت/ الذي يكون فيه السلطان نازلاً في منزله جميع لوازمه مهيأة فيها ومن ذلك يسمون/ التكية[4] المشتملة على لوازم الفقراء والمسافرين خانكاة والعامة يقربونها ويقولون/ خانقاه

---

[1] - إبراهيم المتبولي إبراهيم بن علي بن عمر الأنصاري، المتبولي الأحمدي، أبو إسحاق، صوفي له الوصية المتبولية ٨٨٠هـ/١٤٧٥م، وكان يبيع الحمص بالقرب من جامع الأمير شرف الدين بالحسينية من القاهرة، له ضريح بقرية بركة الحاج. عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين ، ج١، ص٥٠.

[2] - جامع الأزهر بدئ العمل في المسجد الجامع الأزهر يوم السبت ٢٤ جمادى الأولى سنة ٣٥٩هـ/٤ إبريل ٩٧٠م، وتم البناء في شهر رمضان من سنة ٣٦١هـ، وأقيمت به أول صلاة للجمعة في اليوم السابع من ذلك الشهر (٢٢ يونيه ٩٧٢م)، ومرت عليه عدة تجديدات وتوسعات. أحمد فكري، مساجد القاهرة، ج١، ص٤١-٥٩.

[3] - الخانكاة هى خانكاة سرياقوس، حيث أنشأ الملك الناصر محمد بن قلاوون في سنة ٧٢٣هـ/١٣٢٣م، وخانقاة أي دار للصوفية وبنى بجوارها مسجداً وحماماً، وعمر قصوراً وبيوتاً، وتمت هذه العمارة سنة ٧٢٥هـ/١٣٢٥م، وظلت تابعة لسرياقوس حتى فُصِلَت عنها في ربيع ٩٢٣هـ/١٥٢٧م، وأصبحت ناحية قائمة بذاتها. وتعتبر الآن من القرى القديمة بمركز شبين القناطر، محافظة القليوبية. محمد رمزي، القاموس الجغرافي، ج١، ص٢٣، ٣٥.

[4]) التكية التي بها الدراويش، التكية وعربيتها زاوية، معنى الرباط وهو التكية، وهى التطور اللفظي لكلمة الخانقاة في العصر العثماني. أحمد تيمور، معجم تيمور، ج٢، ص٣٣٥-٣٤١.

وقال المقريزي في الخطط[1] الخانكاة كلمه فارسية معناها بيت وقيل/ أصلها الموضع الذي يأكل فيه الملك انتهى وهى قصبه صغيرة ذات بيوت عامرة. (١٨٠) وأسواق وحوانيت بالخيرات عامره. وكان المولى الهمام. بركه الأنام. الشيخ/ زين العابدين البكري الصديقي له حكم الولاية فيها بطريق التوجيه من جهة السلطنة./ العلية ونائبه[2] فيها مفخر الأفاضل[3] السيد[4] الشريف[5] الحسيب[6] النسيب[7] احمد المشهور بالميقاتي[8]/ فلما بلغه قدومنا أرسل جماعه يتلقونا في أثناء الطريق خرج هو مع أتباعه إلى/ لقائنا فدخلنا معهم حتى أنزلونا في المحكمة[9] وأكرمونا غاية الكرم. وعاملونا/ بكل المهابة والاحترام. واخبرونا إن الشيخ زين العابدين اعزه الله تعالى أرسل/ جماعه من مصر فانتظرونا هناك نحو الثلاثة أيام. ثم رجعوا وهو الآن في غاية/ الانتظار لقدومنا مع بقيه المحبين من السادة الكرام.

وفي البلدة المذكورة/ جامع السلطان الملك الأشرف وهو جامع عظيم[10]. له قدر بين الجوامع جسيم./ وذلك أن في محرابه شعرات مدفونة من شعرات الرسول عليه أفضل

---

[1] - المقريزي، الخطط، ج٢، ص٤٢٢.

[2] - نائبه النائب هو من ينوب عن شخص آخر أعلى منه سواء في أعماله كلها أو في جزء من أعماله. القلقشندي، صبح الأعشى، ج٥، ص٤٥ ؛ المقريزي، الخطط، ج٢، ص٢١٥.

[3] - الأفاضل الفاضل في اللغة خلاف الناقص، وكان من ألقاب العلماء بصفة خاصة. القلقشندي، صبح الأعشى، ج٦، ص١٢٣٣.

[4] - السيد في اللغة المالك والزعيم، وقد أُطلِقَ كلقب عام على الأجلاء من الرجال. حسن الباشا، الألقاب، ص٣٤٥.

[5] - الشريف على وزن فعيل من الشرف وهو العلو والرفعة.

[6] - الحسيب ذكر بعض الكتاب أنه أعلى من "الكريم" لاشتماله على عراقة الأصل وشرف الممتد. القلقشندي، صبح الأعشى، ج٦، ص١٧.

[7] - النسيب أي من ينسب إلى آل البيت.

[8] - الميقاتي أي الذي يقوم بتحديد الزمن.

[9] - المحكمة أي التي بالخانكاة في جامع الأشرف برسباي.

[10] - جامع الأشرف برسباي تاريخ هذا المسجد ووصفه، كان البدء في إنشاء هذا المسجد وملحقاته في سنة ٨٣١هـ/١٤٢٧م، وأنشأ بجواره مقعداً وخاناً وبستاناً في الجهة البحرية منه، ودورة للمياه وساقية وحوضاً لشرب الدواب في الجهة القبلية، وكان الفراغ من هذه المجموعة في سنة ٨٤١هـ/١٤٣٧م، ولم يبق منها الآن سوى المسجد وملحقاته وبقايا الحوض ودورة المياه. حسن عبد الوهاب، تاريخ المساجد الأثرية، ج١، ص٢٢٩.

الصلاة وأتم/ التسليم. وقد أنشدنا فيه بعض الناس من الجــزل لــبعض أصــحاب الرقــه والغزل. قوله/

بلدة الخانكاة مذ قد تجلت قد حلت وانجلت بحله سنيه

مذ بدت فما في الورى عروس حلاها نقطوها الملوك بالأشرفية

وقلنا نحن أيضاً في وقت نزولنا هناك من النظام. على حسب ما اقتضاه المقام./

سرنا إلى مصر وطاب السرى حتى نزلنا بلدة الخانكاة

بت ببيت وبها مقصدي فكاه في بيت وفي الخان كاه

وقلنا أيضاً كذلك بمقتضى ما هنالك.

جئت بلاد الخانكاة التى بقرب مصر حكمها راضى

كأنني رمت على سفرتي أن اشتكي الأشواق للقاضي

فبت في بيت بها عامر عند شريف حكمه ماضي

وجئت بالشاهد وجدي به على دعاوى فرط أمراض

حتى لقد الزمني الحبس فى حبي لديه طبق أغراضي

ومن يكن يعتاض عن حكمه فما أنا عنه بمعتاض

والحمد لله على عدله في حكمه إيفاء أقراضي

واجتمعنا هناك بعد العشاء بالفاضل الكامل/ الشيخ عبد اللطيف الكمالي مفتى الشافعية/ ببلاد الخانكاة وحصل كمال البسط والسرور. وتمام النشأة والحضــور./ وكــان قاضــي الخانكاة حين قدومنا عليه. في عشيه النهار أرسل بعض من كان/ لديه إلى مصر بمكتوب اخبر فيه جناب المولى الشيخ زين العابدين البكري يوصلنا إليه/

التدخلات العثمانية في منشآت العصور السابقة بالقاهرة

إشكاليات تواجه القائمين على الحفاظ والترميم المعماري

دكتور مهندس/ حسام محمود مهدي
مدرس الحفاظ والترميم المعماري بقسم ترميم الآثار
كلية الآداب بسوهاج، جامعة جنوب الوادي

مقدمة

انتشر في العصر العثماني بالقاهرة التدخل في مباني العصور السابقة بالتعديل أو الإضافة أو الترميم أو إعادة التأهيل أو الهدم كبديل للبناء المستجد. ولعل السبب في هذه الظاهرة هو تغير وضع القاهرة من عاصمة لدولة مستقلة، ذات نفوذ كبير في العصور الفاطمية والأيوبية والمملوكية، إلى مدينة إقليمية بالدولة العثمانية، وبالتالي قلّة المال المخصص للبناء، وحلول كبار التجار وموظفي الدولة العثمانية محل سلاطين وأمراء المماليك كمنشئين ورعاة لحركة التنمية العمرانية. هذا بالإضافة لندرة الأراضي الفضاء المتاحة للبناء في العصر العثماني بالمقارنة بالعصر المملوكي، وكذلك حفظ العصر العثماني لأوقاف أمراء وسلاطين المماليك بمقتدى قانون نامه مصر ٩٣١هـ/١٢٢٥م، الذي وضع قرار التدخل في المباني بالترميم والبناء والهدم وغير ذلك في يد القاضي المختص[1]. بالإضافة لأسباب أخرى لا يسمح نطاق البحث الحالي بتناولها.

ونتج عن هذه الظاهرة إشكاليات تواجه القائمين اليوم على الحفاظ والترميم المعماري، ففي بعض الحالات شوّش التدخل العثماني على القيم المعمارية والفنيّة للمباني الأصلية، وفي حالات أخرى قلّل من التكامل والتجانس الجمالي للأثر، كما غيّر التدخل العثماني الوظيفة الأصلية لبعض المباني التي أنشئت في عصور سابقة، بينما أزالت بعض التدخلات العثمانية مباني العصور السابقة، وأصبح من المتعذر معرفة هذه المباني إلا من

---

١ - محمد حسام الدين إسماعيل، الأصول المملوكية للعمائر العثمانية، ص ٨٥، ١٣٩، ١٩٣.

خلال الوثائق والمصادر التاريخية. فهل يزيل المرمم التدخل العثماني ويعيد الأثر لتكامله وبهائه المعماري الأصلي، كما فعلت لجنة حفظ الآثار العربية في كثير من أعمال الترميم التي نفّذتها[2]؟ وماذا عن القيم الأثرية والتاريخية الكبيرة للتدخل العثماني؟ خاصة وأن المواثيق والأعراف الدولية توضح بأن توحيد طراز الأثر ليس هو الهدف من أعمال الحفاظ والترميم المعماري، وتحذّر من أن تتحول هذه الأعمال إلى عمليات "تجميلية"[3].

إشكالية البحث

عندما تتداخل الأعمال المعمارية لعصور مختلفة في نفس الموقع، تصبح قرارات الحفاظ والترميم في غاية الصعوبة، فمن ناحية يجب الحفاظ على آثار كل العصور بالموقع الأثري، ومن ناحية أخرى يجب الحفاظ على التكامل المعماري وتوازن القيمة الفنيّة لإسهام كل عصر من العصور. وهذه إشكالية يواجهها القائمون على الحفاظ والترميم المعماري في جميع أنحاء العالم[4]. فعلى سبيل المثال، نجد أن الكثير من الكاتدرائيات والكنائس القوطية (Gothic) في أوروبا هي تدخلات من العصر القوطي لكنائس أنشئت في العصر الرومانسكي (Romanesque)، أو العصور السابقة له، ونرى اختلاف معالجات وقرارات الحفاظ لهذه الآثار بناء على اختلاف المدارس الفكرية، وبناء على رؤية صانع القرار والأثري والمرمم.

ويرى الباحث أن انتشار التدخلات العثمانية في آثار العصور السابقة بمدينة القاهرة يشكّل ظاهرة مهمّة كان للجنة حفظ الآثار العربية موقف واضح منها. إلا أنه مع تطور الفلسفة والفكر للحفاظ والترميم المعماري على مستوى العالم، أصبح لزاماً علينا تناول هذه الظاهرة بالبحث والتحليل حتى يواكب فهمنا لها، وطرحنا لكيفية التعامل معها،

---

[2] – من أوضح وأشهر الأمثلة على هذا الأسلوب هدم اللجنة للتدخلات العثمانية بالمآذن المملوكية، وإعادة إنشاء هذه المآذن على الطراز المملوكي، كما فعلت في مئذنة المدرسة الأشرفية بشارع المعز على سبيل المثال.

[3] – أنظر ميثاق البندقية: The Venice Charter, ICOMOS, Paris, 1964 وميثاق بورّا وغيرها من المواثيق الدولية المتاحة على موقع اليونسكو على شبكة الإنترنت : www.unesco.org .

[4] – لمناقشة مستفيضة عن إشكاليات الموازنة بين القيمة الجمالية والقيم التاريخية في أعمال الحفاظ والترميم المعماري، أنظر: Ritta Nikula, Aesthetic versus historical values, pp. 70-75.

المتغيرات التي جدّت في مجال الحفاظ والترميم المعماري خلال النصف الثاني من القرن العشرين على المستويين الوطني والعالمي.

ومما يزيد إشكالية التدخلات العثمانية صعوبةً أن نسبة كبيرة من هذه التدخلات ليست واضحة بالعين المجرّدة. وحتى إذا كان تاريخ التدخل منقوشاً على المبنى، فإن هذا النقش لا يحدّد مدى التدخل العثماني وتفاصيله. ولعل أوضح مثال على ذلك هو الدراسة[5] التي أثبت فيها المستشرق البريطاني آرشي والز Archie Walls من خلال الملاحظات البصرية والتحليل الهندسي أن التدخل العثماني بسبيل ومدرسة الأشرف قايتباي بالقدس لم يكن عملية ترميم بسيطة وإنما إعادة بناء شاملة.

هدف البحث

يهدف البحث إلى فهم التدخلات العثمانية ودلالاتها، وأهميتها بالنسبة للمبنى الذي أنشئ في عصر سابق بمدينة القاهرة، في محاولة للوصول إلى توجهات عامة للقائمين على الحفاظ، حتى يتسنى لهم اتخاذ قرارات صائبة بشأن الحفاظ على التراث المعماري الذي تتداخل فيه الأعمال المعمارية من عصور مختلفة.

مفاهيم وتعريفات وحدود البحث

تبنّى البحث المصطلحات والتعريفات الواردة في المواثيق الدولية وأدبيات الحفاظ الصادرة عن منظمات يونسكو UNESCO وإيكوموس ICOMOS، وإيكروم ICRROM. وأهم هذه المصطلحات[6]:

- التدخل (intervention) : هو كل ما يتم للأثر من أعمال معمارية، سواء بالبناء أو الهدم أو الترميم أو الصيانة أو إعادة البناء، أو إعادة التأهيل.
- الحفاظ والترميم المعماري (architectural conservation and restoration): هو الأعمال التي تتم لإطالة عمر المبنى مع أقل مساس ممكن بأصالته[7].

---

٥ – Archie G. Walls, Ottoman restorations to the sabil and to the madrasa of Qaytbay in Jerusalem, pp. 85-97.

٦ – انظر:

Bernard M. Feilden & Jukka Jokilehto, Management Guidelines for World Cultural Heritage Sites, p. 118.

- التقديم (presentation): هو كل التجهيزات التي تتم بالمبنى لكي يستقبل الزوار والسائحين، كالإضاءة، والخدمات، وتحديد الأماكن التي يمكن للزائر أن يدخلها، إلى غير ذلك من الإجراءات والتجهيزات.
- الشرح (interpretation): عرض تصور معين للمبنى الأثري لكي يراه الزائر، سواء كان ذلك باللافتات الإرشادية، أو اقتراح مسار معين، وزوايا رؤية معينة، أو من خلال المطبوعات، والمواد الإعلامية.
- التراث الملموس (tangible heritage): هو التراث الثقافي المادي الذي يمكن للإنسان أن يلمسه كالمباني، والأدوات، والملابس، وغيرها.
- التراث غير الملموس (intangible heritage): هو التراث الثقافي غير المادي كالحكايات، والرقصات، والأغاني، والتقاليد الاجتماعية الموروثة.

يُقصَد بالعصر العثماني في هذا البحث الفترة التي تبدأ بدخول السلطان سليم الأول للقاهرة في عام ١٥١٧ م، وحتى تأسيس لجنة حفظ الآثار العربية في عام ١٨٨١ م، لما تتسم به التدخلات خلال هذه الفترة بالتجانس، حيث أن اللجنة أحدثت ثورة كبيرة في فلسفة ومنهجية وتقنيات التدخل بالمباني الأثرية[8].

---

[7] - يرى الباحث أن المصطلح الأصح هو "الحفاظ المعماري" architectural conservation، وأنه يجب عدم الخلط بين الحفاظ والترميم، حيث أن الترميم بناء على ميثاق البندقية وأدبيات الحفاظ العالمية يعتبر عملية تقنية محددة ضمن عمليات تقنية أخرى، تندرج كلها تحت مظلة "الحفاظ المعماري". إلا أن انتشار مصطلح "الترميم" في مصر والعالم العربي لكي يشمل أي تدخل بالمبنى، وكأنه هو المظلة التي تندرج تحتها جميع التدخلات بالمبنى (يستخدم قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ مصطلح ترميم وصيانة، بينما يطلق على الأقسام المتخصصة في كلية الآثار جامعة القاهرة وأقسام الآثار بكليات الآداب والفنون الجميلة بالجامعات الأخرى: قسم الترميم، مما دفع الباحث إلى أن يقرن المصطلحين معاً حتى لا يحدث لبس في فهم المعنى المقصود تقنياً. ويعتبر ميثاق بورّا (Burra Charter) أكثر المواثيق الدولية وضوحاً فيما يخص المصطلحات وتعريفاتها.

[8] - أنشئت لجنة حفظ الآثار العربية عام ١٨٨١ بقرار من الخديوي توفيق، كلجنة تابعة لوزارة الأوقاف، وتكون مسئوليتها الحفاظ على الآثار العربية في مصر، ولنموذج من أعمال اللجنة الذي يعكس فلسفتها في الحفاظ والترميم، أنظر:

Hossam M. Mahdy, Travelers, Colonisers and Conservationists, pp. 157-167 & Hossm M. Mahdy, Attitudes towards architectural conservation, the case of Cairo. _Alaa El-Habashi, Between Conite and Community: The Restoration of the Mosque of Al-Salih Talai, pp. 19-25.

المنهجية المتّبعة

رصد البحث بعض الأبعاد للتدخلات العثمانية التي تؤثر بشكل مباشر على قيمة المبنى الذي أنشئ قبل العصر العثماني، وعلى القرارات التي تتخذ للحفاظ والترميم المعماري له، من خلال الملاحظة والتحليل المعماري لبعض الأمثلة من الواقع. وحدّد -بشكل مبدئي- إشكاليات الحفاظ والترميم المعماري التي تفرضها التدخلات العثمانية. وهذه الأبعاد هي:

- موقع المبنى وعلاقته بالمدينة
- وظيفية المبنى
- متانة المبنى
- التصميم المعماري
- الطراز المعماري
- مواد وتقنيات البناء

خلص البحث إلى توصيات لكل من الأثري والمرمم فيما يخص آثار العصور السابقة للعصر العثماني والتي أجريت لها تدخلات في العصر العثماني، وذلك في ضوء المواثيق والأعراف الدولية التي تحكم حماية مواقع التراث العالمي، حيث أن مدينة القاهرة مسجّلة على قائمة التراث العالمي منذ عام ١٩٧٩ [9].

أولاً: بعض الأبعاد للتدخلات العثمانية وما تفرضه من إشكاليات الحفاظ

أ) موقع المبنى وعلاقته بالمدينة

يعتبر موقع المبنى وعلاقته بالمدينة من أهم أبعاد التدخلات العثمانية بمباني العصور السابقة، سواء كان ذلك من خلال إعادة اكتشاف أبعاد الموقع، أو قوة تأثيره في النسيج العمراني المحيط، أو تفتيت الوحدات العمرانية كالفراغات العامة والواجهات، وتحويل النسيج العمراني إلى لوحة فسيفساء ضخمة وغنية بالألوان والأشكال المتناهية الصغر، الشديدة التنوع [10].

---

٩ – أنظر .Bernard M. Feilden & Jukka Jokilehto, Management Guidelines, p. 118

١٠ – لمناقشة التطورات التي حدثت للنسيج العمراني بالقاهرة خلال العصر العثماني، أنظر:

مثال ١

إقامة المحال التجارية بالبناء والمصاطب والمظلات والبضائع على طول الواجهات الرئيسية للمجموعات المعمارية المملوكية، كواجهة مجموعة الأشرف برسباي (أثر ١٧٥) أنشئ عام ٨٢٩ هـ/١٤٢٥م، واحتلال مساحة من عرض الطريق، كمثال لتعديات الملكيات الخاصة على الملكية العامة. وقد سجلت هذا الوضع رسومات الرحالة الأوروبيين لأماكن كثيرة بالقاهرة. كما نجد من كراسات لجنة حفظ الآثار العربية أن هذا الوضع كان موجوداً بواجهة مجموعة السلطان قلاوون بالنحاسين (أثر ٤٣) والتي أنشئت عام ٦٨٣هـ/١٢٨٤م، حتى قامت اللجنة بإزالة ما إعتبرته تعديات على الأثر[11]. وإن كان هذا التدخل يعتبر تدهوراً من الجانب السياسي والإداري، إلا أنه لا يعتبر كذلك من الجانب الثقافي.

إشكاليات الحفاظ

يغري الفارق الضخم في الأهمية المعمارية والتاريخية[12] بين آثار العصر العثماني والعصور السابقة له إلى التعامل مع آثار العصر العثماني على أنها "تعديات" يجب إزالتها، كما فعلت لجنة حفظ الآثار العربية. إلا أن ميثاق البندقية[13] ينص في مادته الأولى على أن الأثر "ليس فقط الأعمال التذكارية الضخمة، وإنما يشمل أيضاً الأعمال المتواضعة، والتي اكتسبت بعداً ثقافياً بمرور الزمن". وينص في مادة ١١ على أن "توحيد الطراز المعماري، ليس هدفاً للترميم، وإنما يجب الحفاظ على آثار جميع العصور التي أسهمت في تكوين الأثر". وعليه فإنه يجب التعامل مع تعديات الملكيات الخاصة على الملكية العامة في العصر العثماني على أنها آثار تستحق الحفاظ، ولا نحاول إعادة الأثر إلى حالته في العصور السابقة بإزالة "التعديات" العثمانية عليه. وإن كانت هذه الإشكالية

Nezar Al Sayyad, Streets of Islamic Cairo, A configuration of Urban Themes and Patterns, pp. 61-73 & Doris Behrens-Abouseif, Azbakiyya and its environs from Azbak to Imail, 1476 -1879, pp. 53-55 & Nelly Hanna, An Urban History of Bulaq in the Mamluk and Ottoman Periods, pp. 30-32.

[11] – أنظر: كراسات لجنة حفظ الآثار العربية بين عامي ١٨٨٥ و ١٩١٠.

[12] – يجب التفريق بين القيمة التاريخية والقيمة الأثرية، فبينما تكون القيمة التاريخية لدكان من العصر العثماني ضئيلة بالنسبة لقبة السلطان قلاوون، فإن لكل من الأثرين قيمتهما الأثرية الكبيرة.

[13] – أنظر: ميثاق البندقية.

غير موجودة في حالة مجموعة المنصور قلاوون (أثر ٤٣)، بسبب إزالة لجنة حفظ الآثار العربية للآثار العثمانية من الموقع، فإنها قائمة في مواقع أخرى بالقاهرة مثل الدكاكين تحت مدرسة المؤيد شيخ داخل باب زويلة (أثر ١٩٠)) أنشئت عام ٨١٨ – ٨٢٣هـ/١٤١٥-١٤٢٠م، والتي نراها في رسم لباسكال كوست[14]، أي أنها كانت موجودة في بدايات عصر محمد علي، والدكاكين تحت مدرسة السلطان حسن (أثر ١٣٣) أنشئت عام ٧٥٧-٧٦٤هـ/١٣٥٦-١٣٦٢م، والتي نراها في رسم بروتان بوصف مصر[15]، أي أنها كانت موجودة في نهايات العصر العثماني.

مثال ٢

مقعد ماماي السيفي أو "بيت القاضي" (أثر ٥١) أنشئ عام ٩٠١هـ/١٤٩٦م، كمثال لزيادة تأثير المبنى على المجتمع والنسيج العمراني المحيط بعد التدخل العثماني، حيث عرفت المنطقة كلها بـ "بيت القاضي"، بسبب تغير وظيفة المبنى في العصر العثماني من مقعد قصر سكني، إلى مقر القاضي. في الوقت الذي لا يعرف فيه أحد من سكان المنطقة اليوم من هو ماماي، أو أن المقعد ينتمي لماماي وليس للقاضي.

إشكاليات الحفاظ

تغلّب التأثير العثماني غير الملموس (intangible) على التأثير المملوكي الملموس (tangible)، بمعنى أن تأثير وظيفة المبنى في العصر العثماني، والتي لا نرى لها أثراً مادياً ملموساً اليوم، تغلّب على تأثير التصميم المعماري الملموس والمرئي للمبنى المملوكي. إلا أن القيمة الأثرية والجمالية والمعمارية المبهرة للبناء المملوكي بالمقارنة بالانعدام شبه الكامل لهذه القيم فيما يخص التدخلات العثمانية بالمبنى يتطلب من المرمم والأثري الوعي الكبير بالقيم غير الملموسة للمبنى الأثري في مقابل القيم الملموسة، وهو أمر شديد الصعوبة، بسبب طبيعة تخصص الأثري والمرمم التي تدفعهما إلى تغليب القيم المادية الملموسة على القيم غير الملموسة، وبالتالي التعامل مع المبنى على أنه مبنى

---

[14] – أنظر: Pascale Coste, Architecture Arabe Au Monuments du Kaire, Paris, 1839

[15] – زهير الشايب، وصف مصر، لوحات الدولة الحديثة، لوحة رقم ٣٣، ولوحة رقم ٣٨.

مملوكي تعرض لبعض "التعديات والتشويه" في العصر العثماني، مما يملي على صانع القرار إعادة المبنى لبهائه الأصلي "أي وضعه في العصر المملوكي".

مثال ٣

يعتبر مبنى سبيل وكتّاب عبد الرحمن كتخدا القازدغلي (أثر ٢١) أنشئ عام ١١٥٧هـ/١٧٤٤م، في بين القصرين تدخلاً عثمانياً بمبنى قيسارية للسلطان قلاوون في القرن الـ ٧هـ/١٣م، أعاد السلطان برسباي بناءها في القرن الـ ٩هـ/١٥م، ثم أعاد استخدامها الأمير عبد الرحمن كتخدا في القرن ١٢هـ/١٨م، حيث أنّ موقع السبيل كتاب كان في عصر برسباي "حانوت الفقاعي" والذي كان له مصدر ماء، وباب بكامل الواجهة الجنوبية، وكان يعلو نفس الواجهة أغاني[16]، ويعتبر هذا الأثر مثالاً ممتازاً لفهم الأبعاد المعمارية لمبنى السبيل والكتّاب من ناحية، والأبعاد العمرانية للموقع من ناحية أخرى. فلمبنى السبيل والكتّاب أبعاداً معمارية متعددة، فهو منشأة خيرية اجتماعية، مما يتطلب أن تكون في موقع متميز بصرياً حتى يستفيد منها أكبر عدد ممكن من الناس. كما أنه منشأة جمالية – تذكارية، تقترب في طبيعتها من النوافير والتماثيل التذكارية في المدن التاريخية بأوروبا مثل روما، وباريس، وبراغ. فالسبيل والكتّاب، يهدف، بالإضافة لوظيفته الاجتماعية، إلى تخليد ذكرى منشئه، وإضافة لمسة جمالية وعلامة بصرية للنسيج العمراني للمدينة. إلا أنه يمتاز عن التماثيل التذكارية الأوروبية بأن اللمسة الجمالية التي يضفيها لا تكون بصرية فقط، وإنما تمتّع الحواس الأربع الأخرى للإنسان، فالأذن تستمتع بخرير الماء وتلاوة الأطفال للقرآن، وتستمتع حواس الشمّ واللمس والذوق بالماء البارد سواء من خلال شربه، أو الشعور بترطيب وتبريد الهواء في النطاق المباشر للمبنى. لذا، فإن اختيار عبد الرحمن كتخدا للموقع جاء موفقاً بامتياز. حيث يقع المبنى في البؤرة البصرية لمن يسلك شارع المعز لدين الله متوجهاً من بين القصرين إلى باب الفتوح، كما أن للموقع ثلاثة واجهات، وبالتالي ثلاثة شبابيك تسبيل، مما يجعل التأثير الوظيفي

---

[١٥]- محمد حسام الدين إسماعيل، الأصول المملوكية للعمائر العثمانية، ص٢١٩-٢٣١. قارنت هذه الدراسة بين المبنى ووصفه في الوثائق العثمانية والمملوكية، ويبدو من وصف حانوت الفقاعي أن هناك احتمالاً بأن يكون عبد الرحمن كتخدا قد أدخل جزءاً من الحانوت في السبيل والكتّاب الذي بناه.

والجمالي تأثيراً متميزاً على مستوى مباني السبيل – كتّاب الباقية بمدينة القاهرة، مما دفع بعدد كبير من الرحالة الأجانب إلى رسم أو تصوير سبيل والكتّاب عبد الـــرحمن كتخـــدا ببين القصرين كأحد العلامات المميزة للهوية العمرانية للقاهرة.

إشكاليات الحفاظ

تغري القيم المعمارية والعمرانية والجمالية لمبنى سبيل وكتّاب عبد الـــرحمن كتخـــدا بتجاهل حقيقة أنه ليس البناء الأول في هذا الموقع، بل ولعل بعض أجزاء البنـــاء الحـــالي ترجع للعصر المملوكي وقد أدخلها عبد الرحمن كتخدا في مبناه. خصوصاً وأنه لا توجـــد آثار ظاهرة بالعين المجرّدة للمبنى المملوكي السابق للمبنى الحالي، فلا يتم التعامل مع كل أعمال الحفاظ والترميم المعماري للمبنى على أنها عمليات "تنقيب أثري"، وفرص ذهبيـــة لفهم تاريخ الموقع، ويشمل ذلك المواقع الملاصقة للأثر، والتي بنيـــت بموقـــع القيســـارية كلها، كما توضح وثيقة الوقف المنشورة. ومن إشـــكاليات الحفـــاظ أن عمليـــات التقـــديم (presentation) والشرح (interpretation) لزوّار الأثر لا تشمل تاريخ الموقع قبل إنشـــاء السبيل والكتّاب.

ب) وظيفية المبنى

أثّرت التدخلات العثمانية، في حالات كثيرة، في وظيفية المبنى، وكان ذلـــك بـــالتغيير سواء كان ذلك بشكل دائم، ومستمر حتى اليوم، أو بشكل مؤقت. كما أثّـــرت التـــدخلات العثمانية في حالات أخرى بتعزيز وظيفية المبنى بوقف الأوقاف على هـــذه الوظيفـــة أو على أعمال معمارية تعزز كفاءة أداء المبنى لوظيفته.

مثال ٤

مسجد شرف الدين وأخيه[17] (أثـــر ١٧٦) أنشـــئ ٧١٧-٧٣٨هـــ/١٣١٧-١٣٣٧م، كمثال للتدخلات العثمانية التي أحدثت تغيراً نهائياً في وظيفة مبنى بنى في عصر ســـابق. والمقصود بالتغير النهائي، أنه لا يمكن الرجوع عن هذا التغير بدون الإزالة لكل التـــدخل

---

١٧ – معروف أيضاً باسم قاعة محب الدين يحيى، انظر:
Alexandre Lezine, Salles Nobles des palais mamlelouks, pp. 75-6.

العثماني أو جزء منه. فقد كان الأثر قاعة من قاعات قصر سكني، ثم تم تحويله في العصر العثماني إلى مسجد، بإضافة محراب ومنبر وميضأة، ثم تم فتح باب على شارع الأزهر، بدون دركاه أو أية عناصر انتقالية.

إشكاليات الحفاظ

يضعنا مسجد شرف الدين وأخيه أمام قرار صعب، هو في الواقع اختيار بين القيمة الأثرية من ناحية، والقيمة الوظيفية من ناحية أخرى. فبينما تعتبر قاعة شرف الدين وأخيه جزء من مبنى مملوكي سكني ذا قيمة أثرية كبيرة، فإن تعديل وتحوير المبنى لكي يكون مسجداً في الفترة العثمانية له قيمة وظيفية واجتماعية كبيرة، ولا يمكن التوفيق الكامل بين القيمتين دون بعض التضحيات، فإعادة القاعة لشكلها الأصلي، وخصوصاً فيما يتعلق بمستويات أرضياتها وألوان الجدران وتوزيع الإضاءة، سيقلل من الكفاءة الوظيفية للمسجد. أما الإبقاء على وظيفة المسجد بكل ما يترتب على ذلك من تبعات كالإبقاء على المداخل والميضأة ودورات المياه والمحراب والمنبر، وربما إعادة إنشاء الجزء الناقص من المئذنة سيؤدي إلى طمس، أو على الأقل التقليل من القيمة الأثرية للقاعة المملوكية. كما أن هذا الشد والجذب بين هاتين الوظيفتين له قيمة خاصة بالتأثير المتبادل بين العمارة السكنية والعمارة الدينية في مباني القاهرة بالعصور الوسطى. أي أنه قد يكون الحفاظ على كلا الوظيفتين ذا أهمية أثرية كبيرة لأنه يشهد على التأثير والتأثر بين عمارة القاعة السكنية وعمارة المسجد[18].

مثال ٥

إضافة مصطفى فاضل لقبة يشبك من مهدي (أثر ٤) أنشئ ٨٨١-٨٨٢هـ/ ١٤٧٦-١٤٧٧م، كمثال للإضافة الدائمة لوظيفة المبنى، بمعنى أن التغير الذي حدث بوظيفة المبنى المملوكي مستمر حتى اليوم، مع إمكانية استخدام المبنى في الوظيفة الأصلية بدون أي تدخل جديد أو إزالة. فبينما كان المبنى الأصلي مساحة مربعة تغطيها قبة، وتستخدم

---

١٨ – لتغطية جيدة لهذه الجدلية أنظر: - Bernard Okane, Domestic and Religious Architecture in Cairo, pp. 149-182.

كاستراحة للسلطان وحاشيته في الريف خارج العاصمة[19]، جاء التدخل العثماني بإضافة مساحة تزيد على المساحة الأصلية للمبنى كامتداد لبيت الصلاة، وكذلك إضافة منبر ومئذنة وميضأة وضريح.

إشكاليات الحفاظ

بالرغم من عدم تعارض التدخل العثماني مع الوظيفة الأصلية للقبة، فإن الوضع الحالي يوحي بأن الوظيفة الأصلية للمبنى كانت مسجداً جامعاً شاملاً لضريح. بينما كانت الوظيفة الأصلية للمبنى استراحة في الريف يمكن استغلالها في الصلوات الخمس كما يدل على ذلك المحراب الأصلي للقبة، وكذلك ما ذكره ابن إياس لاستخدام سلاطين المماليك الجراكسة للمبنى. كما أن إزالة التدخل العثماني للقبة غير مقبول من وجهة نظر الأعراف والمواثيق الدولية المعاصرة، وغير مقبول أيضاً من وجهة نظر الوظيفية والقيم الاجتماعية والثقافية للمبنى.

مثال ٦

مسجد ومدرسة فرج بن برقوق، المعروف بزاوية الدهيشة خارج باب زويلة (أثر ٢٠٣) أنشئ عام ٨١١هـ/١٤٠٨م، كمثال للتدخل العثماني الذي احدث تغيراً في وظيفة المبنى المملوكي لفترة زمنية محدودة، حيث استخدمت كمحكمة طوال العصر العثماني، واستخدمت في عصر محمد علي لدفن الرؤوس التي كانت تعلق على باب زويلة.

---

[19] – يقول ابن إياس في أحداث عام ٩٠٤هـ/١٤٩٨-١٤٩٩م: "وفيه نزل السلطان بقبة يشبك الدوادار التي بالمطرية فأقام بها إلى آخر النهار، وعاد إلى القلعة. وكان هذا آخر ركوبه إلى جهة قبة يشبك"، وفي أحداث عام ٩٠٥هـ/١٤٩٩-١٥٠٠م: "وفيه وقعت نادرة، وهى أن المحمل لما دخل إلى القاهرة صحبة الحجاج شق المدينة، فلما أن وصل إلى جامع المارداني بركوا جمل المحمل هناك. وأرادوا أن ينزعوا ما عليه من القماش، وإذا بقاصد من عند السلطان يطلب المحمل، وكان بقبة يشبك التي بالمطرية فتوجهوا به إليه، فشقوا به من القاهرة ثانياً، حتى رآه السلطان وهو بالقبة، ثم عادوا به فشق القاهرة ثالث مرة، فعد ذلك من النوادر التي قط ما وقعت"... "وفي جمادى الأولى، في اليوم الثاني منه، نزل السلطان إلى قبة يشبك الدوادار التي بالمطرية، وبات بها، فلما أصبح ركب وشق من القاهرة وزينت له، ثم طلع من الصليبة – والأمراء والمباشرون قدامه – واستمر في ذلك الموكب الحافل حتى طلع إلى القلعة"، ابن إياس، بدائع الزهور، ج٤.

إشكاليات الحفاظ

تتطلب طبيعة التدخل العثماني للمبنى عناية خاصة لكونها غير مادية (intangible)، ولم تترك أثراً مادياً واضحاً، في مقابل أثر مادي (tangible) واضح، بل ومبهر من الناحية المعمارية الجمالية، للمبنى المملوكي. إلا أن لهذا التدخل العثماني أهمية خاصة حيث أنه كان نتيجة طبيعية لموقع المبنى وعلاقته بالمدينة[20] . فمن ناحية أدى وجوده بين عدد كبير من المساجد الجامعة الأكثر أهمية من الناحية الوظيفية إلى تضاؤل إن لم يكن تلاشي القيمة الوظيفية للمبنى، ومن ناحية أخرى فإن قربه الشديد من باب زويلة الذي كان له أهمية سياسية وإدارية كبيرة، إلى "تدوير" أو "إعادة تأهيل" المبنى في العصر العثماني لكي يؤدي وظيفة كانت تبحث عن مبنى في هذا الموقع. لذا يواجه الحفاظ المعماري لهذا المبنى إشكالية إبراز أهمية التدخل الذي تم به في العصر العثماني لأهميته في فهم أبعاد المبنى بالرغم من انعدام الآثار المادية له، أو ضياع هذه الآثار أثناء فك ونقل المبنى بواسطة لجنة حفظ الآثار العربية[21].

---

[20] – د.حسنى نويصر، العمارة الإسلامية في مصر، عصر الأيوبيين والمماليك، ص ٣٣٤: مسجد ومدرسة فرج بن برقوق، المعروف بزاوية الدهيشة، أثر (٢٠٣) ٨١١هـ/١٤٠٨م.

"ويذكر المرحوم حسن قاسم في كتابه المزارات أن هذا البناء لم يستخدم منذ منتصف القرن التاسع الهجري لأن ما حوله مساجد كبيرة وبالتالي بطل استخدامه كمسجد للصلاة. وربما كان هذا الهجر للمنشأة سبباً في تحويلها إلى محكمة في العصر العثماني بسبب ما قاموا به من فساد ورشوة. ففي سنة ٩٩١هـ/١٥٨٣م عقد بهذا المكان جلسات محاكمة حسن باشا الخادم، وكانت هذه الجلسات علنية تكاثر عليه أصحاب الشكاوي، ومنذ هذا التاريخ أصبح هذا المكان مقرا للتأديب والمحاكمات، فحوكم به الوالي سنان الثاني ومحمد باشا مغازي، وفي سنة ١٠٥٠هـ/١٦٤٠م استخدم البناء محكمة عسكرية وعين لها مأموراً هو كذمان أفندي، وظل المبنى بهذه الصفة إلى نهاية العصر العثماني. وفي عهد محمد علي باشا استخدم المكان كمقبرة لدفن رؤوس القتلى التي كانت تعلق على باب زويلة، وبطلت هذه العادة في عصر الخديو إسماعيل وهجر المكان".

[21] – أنظر: كراسات لجنة حفظ الآثار العربية بين عامي ١٩٢٠ و١٩٢٤، والتي تحتوي على مسقط أفقي يوضح الموقع القديم بالنسبة للموقع الجديد الذي تم نقل المبنى إليه.

مثال ٧

أعمال التجديد والترميم والصيانة التي تمت خلال العصر العثماني لجامع المؤيد شيخ (أثر ١٩٠) أنشئ عام ٨١٨-٨٢٣هـ/١٤١٥- ١٤٢٠م[22]، وكذلك أعمال التجديد والصيانة والترميم التي تمت للغالبية العظمى من المساجد التي بنيت في عصور سابقة، والتي لم تتوقف التدخلات بها، سواء بالصيانة أو التطوير أو التعديل بها، أو بميضأتها، والتي تعتبر مثالاً للتدخلات العثمانية التي عززت وأدت لاستمرار الوظيفة الأصلية للمبنى.

إشكاليات الحفاظ

تشكّل الطبيعة العملية لهذه التدخلات إشكالية بسبب صعوبة تحديدها، وفصلها عن الأعمال المملوكية الأصلية. كما أنه كثيراً ما تكون هذه التدخلات ذات قيمة معمارية وفنية متواضعة مما يغري المرمم والأثري، بإزالتها وإعادة الأثر لوضعه الأصلي الذي كان عليه في العصر المملوكي.

ج) متانة المبنى

كان هدف العديد من التدخلات العثمانية، هو متانة المباني، سواء كان ذلك فيما يخص الاتزان الإنشائي للمبنى، أو مقاومة المبنى للمناخ وعوامل التعرية. فقد تدهورت حالات الكثير من المباني التي تنتمي لعصور سابقة خلال العصر العثماني بسبب سوء الإدارة، والتعدي على أموال الأوقاف، وكذلك القلاقل الأمنية والسياسية.

مثال ٨

عمارة الأمير عبد الرحمن كتخدا لقبة المنصور قلاوون (أثر ٤٣) أنشئ عام ٦٨٣هـ/١٢٨٤م. وهي مثال لتدخل عثماني توخى الحيطة فيما يخص السلامة الإنشائية للمبنى.

---

[22] - أنظر: د فهمي عبد العليم، جامع المؤيد شيخ، "وفي سنة ٩٢٣هـ أنزل الشيخ إبراهيم القاشاني المعروف بالكلشني بهذا الجامع [جامع المؤيد شيخ] من قبل السلطان سليم العثماني، وأمر بأن يتخذ من الجامع مجلساً له ولأصحابه، ورتب لهم جامكية وجراية من بيت المال، كما جدد لهم ما كان متخرباً من ظلة القبلة، وظل الشيخ الكلشني مقيماً بالجامع إلى أن بنى له السلطان سليمان بن سليم زاوية تحت الربع سنة ٩٢٩ هـ (أثر رقم ٢٣٢)".

وعمارة الأمير مراد بك في عام ١٢١٢هـ/١٧٩٧م لجامع عمرو بن العاص (أثر ٣١٩) أنشئ عام ٢١هـ/٦٤١م.

إشكاليات الحفاظ

نحن الآن أمام قبة خرسانية أنشأتها لجنة حفظ الآثار العربية ضمن ترميمات وتجديدات كبيرة قامت بها بمجموعة قلاوون. فهل يبقي المرمم على هذه القبة، أم يعيد الأثر لحالته التي وجدته عليها لجنة حفظ الآثار العربية، والتي تسجله الكثير من الصور الفوتوغرافية، أي بدون قبة، أم يعيد إنشاء القبة الخشبية الأصلية التي توجّت المبنى في العصر المملوكي؟

مثال ٩

في سنة ١١٠٢هـ قام الوالي أحمد باشا بترميم جامع المؤيد شيخ (أثر ١٩٠) وشرع في ذلك بالفعل، إلا أن الأعمال لم تتناول سوى ظلة القبلة، وكان سبب تداعي المسجد ضربه بالمدفعية عند تحصن طائفة الزرب به[23]. وهذا مثال للتدخل العثماني الذي كان هدفه متانة البناء المملوكي فيما يخص مقاومة المبنى للمناخ وعوامل التعرية.

إشكاليات الحفاظ

يواجه المرمم تداخل بين الأعمال المملوكية والعثمانية في ظلّة القبلة. وعليه فإن أية عملية ترميم للمبنى يجب أن تتم كـ "تنقيب أثري" لتحديد الأعمال العثمانية وتمييزها عن الأعمال المملوكية وكذلك التمييز بينهما في تقديم وشرح المبنى.

د) التصميم المعماري

يعتبر التصميم المعماري مرآة لثقافة عصره، وبالتالي فإننا نجد تبايناً في التصميم المعماري بين التصميم للتدخلات العثمانية والتصميم الأصلي للمبنى الذي ينتمي لعصر سابق. إلا أنه قد يكون التصميم المعماري العثماني متواضعاً، وقد يكون غنياً بالنسبة للتصميم الأصلي للأثر، كنتيجة لعوامل عديدة تخص كل مبنى وموقع هذا المبنى بالنسبة لثقافة عصره.

---

[23] – فهمي عبد العليم، جامع المؤيد شيخ، ص ٨٢.

مثال ١٠

إيوان عبد الرحمن كتخدا بمدرسة المنصور قلاوون (أثر ٤٣). وهـو مثـال لتـدخل عثماني ذا تصميم متواضع بالنسبة للتصميم الأصلي والذي يرجع للعصر المملوكي.

إشكاليات الحفاظ

أخلّ إيوان عبد الرحمن كتخدا بتوازن المسقط الأفقي حول صحن المدرسة المنصورية مما يدفع المرمم إلى التفكير في إعادة إنشاء الإيوان على الطراز المملوكي لكـي يحقـق التوازن المعماري الذي تشتهر به المدارس المملوكية[24]. إلا أن القيمـة الأثريـة للتـدخل العثماني لا تدع مجالاً لهذا التفكير. ويبقى السؤال: كيف نعيد التوازن المعماري للصـحن دون الإخلال بالقيمة الأثرية للمبنى؟

مثال ١١

المدخل الغربي للجامع الأزهـر (أثـر ٩٧) أنشـئ ٣٥٩-٣٦١هـ/٩٧٠-٩٧٢م، المعروف بباب المزينين، من أعمال عبد الرحمن[25]. وكذلك سبيل وكتاب عبـد الـرحمن كتخدا بجامع الشيخ على المطهر،كمثالين للتدخلات العثمانية ذات التصميم الغني بالمقارنة بالتصميم الأصلي.

إشكاليات الحفاظ

يعطي التصميم العثماني الغني انطباعاً زائفاً بأن المبنى ينتمي للعصر العثماني، ويدفع بغير المتخصص إلى تغليب القيم الجمالية على القيم الأثرية في تقييمه للأثـر، خصوصـاً بالنسبة للآثار ذات القيمة الوظيفية والرمزيـة الكبيـرة كالجـامع الأزهـر[26]. ويواجـه المتخصص في الحفاظ والترميم المعماري إشكالية تحقيق الموازنة الدقيقة بين كل من القيم

---

[24] – أنظر المسقط الأفقي في: K. A. C. Crewell, The Muslim Architecture of Egypt,(M.A.E.), p. 191 ff.

[25] – لموقع تدخلات عبد الرحمن كتخدا بالجامع الأزهر على المسقط الأفقـي، أنظـر: K. A. C. Crewell, M.A.E, p.36 ff

[26] – قام المرممون بتغليب القيم الجمالية على القيم التاريخية في مشروع الترميم الذي تـم بالجـامع الأزهـر عـام ٢٠٠٠، وذلك بضغط من مستخدمي الجامع، وصانعي القرار.

الجمالية والقيم الأثرية للمبنى، بما لا يقلل من الكفاءة الوظيفية للمبنى من ناحية، ومن ناحية أخرى لا يهدد أصالته وقيمته الأثرية.

هـ) الطراز المعماري

يعتبر الطراز المعماري للتدخل العثماني هو أوضح أبعاد هذا التدخل، حتى أن غير المتخصص يمكنه التمييز بين الجزء العثماني والجزء الذي ينتمي لعصر سابق بالمبنى من خلال طراز كل منهما[27]. فغالباً ما كان التدخل العثماني يتم بطراز عصره دون الالتفات للطراز الأصلي. وحتى في الحالات التي حاول المعمار العثماني مراعاة الطراز الأصلي، وخصوصاً الطراز المملوكي جاءت محاولاته غير ناجحة، وغير مقنعة، أي أن تمييزها كتدخلات عثمانية لم يكن صعباً حتى لغير المتخصص[28].

مثال ١٢

جامع الفكهاني (أثر ١٠٩) أنشئ في العصر الفاطمي وكان يعرف بجامع الظافر، والجامع الأفخر، والجامع الأنور، كما أنه تم ترميمه وتجديده في العصر المملوكي، إلا أن الغالبية العظمى من البناء الباقي اليوم يرجع للعصر العثماني حيث قام الأمير أحمد كتخدا الخربطلي عام ١١٤٨هـ/١٧٣٥م، بهدمه وإعادة بنائه على الطراز العثماني، ولم يتبق من المبنى الأصلي إلا بعض المواد التي تم إعادة تدويرها والمصاريع الخشبية لبابي الدخول الرئيسيين[29].

إشكاليات الحفاظ

يتم التعامل مع المبنى على أنه ينتمي إلى العصر العثماني، حيث سجلته لجنة حفظ الآثار العربية بتاريخ ١١٤٨هـ، وهذا طبيعي بسبب الغلبة الكاملة للطراز العثماني على

---

[27] – هناك محاذير كثيرة من ربط الطراز المعماري بالعصور السياسية، خصوصاً في حالة طرز العمارة الإسلامية حيث لا نجد أي وصف تفصيلي لأي طراز في كتب المؤرخين وكتّاب الحوليات والجغرافيين والرحّالة المسلمين، ليتبقى قضية تحديد الطراز قابلة لإعادة التحديد مع تطور الدراسات والمكتشفات الأثرية والوثائقية، لمناقشة هذه القضية أنظر:

Doris Behrens-Abouseif, The Abd Al-Rahman Katkhuda Style in 18th Century Cairo, pp. 117-126.

[28] – Doris Behrens-Abouseif, The Minarets of Cairo, p. 21.

[29] – محمد حمزة، موسوعة العمارة الإسلامية في مصر، القسم الأول، ص ٤٠٨ – ٤٣٦.

واجهات الجامع. إلا أن هناك المصاريع الخشبية من العصر الفاطمي، وكذلك المداميك الحجرية أعلى الباب الغربي والتي نقش عليها بالخط الكوفي "لا إله إلا الله"[30]، والتي يجب تقديمها في إطارها التاريخ الصحيح، سواء كان ذلك من خلال التوضيح والشرح بأنها تنتمي لمراحل سابقة من تاريخ المبنى، أو من خلال تمييزها البصري عن العناصر المعمارية الأخرى للمبنى، كما أن علاقة التخطيط الحالي للمبنى بالتخطيط الأصلي الذي يرجع للعصر الفاطمي، أو الترميمات والتجديدات التي تمت في العصر المملوكي يمكن أن تكشفها أية حفريات بالجامع أثناء أعمال الترميم والصيانة.

مثال ١٣

مئذنة مدرسة الأمير إينال اليوسفي (أثر ١١٨) أنشئ عام ٧٩٤هـ/١٣٩٢م. وهي مثال لإكمال جزء من المبنى المملوكي على الطراز العثماني[31] دون الالتفات للطراز الأصلي للمبنى، بحيث يتجاور الطرازان في نفس المئذنة. وكذلك مئذنة جامع جمال الدين الأستادار (أثر ٣٥) أنشئت ٨١٠-٨١١هـ/١٤٠٧-١٤٠٨م، وكذلك عدد كبير من المآذن قبل أن ترممها لجنة حفظ الآثار العربية.

إشكاليات الحفاظ

في ضوء المواثيق والأعراف الدولية المعاصرة، يبدو أن قرار الحفاظ المعماري الصائب هو الحفاظ على المئذنة بطرازيها المملوكي أسفل الشرفة، والعثماني أعلى الشرفة. إلا أن هذا القرار يتعارض مع الأسلوب الذي اتبعته لجنة حفظ الآثار العربية مع مثل هذه المئذنة في حال توفر المعلومات عن الجزء المملوكي المفقود، والمال لترميمها، والذي يتلخص في هدم الجزء العثماني وإعادة بنائه على الطراز المملوكي بهدف تحقيق التجانس المعماري والجمالي ووحدة الطراز. وهنا يجب أن لا نستهين بهذا التعارض في المواقف، فبالرغم من أن اللجنة كانت أساليبها ومواقفها تنتمي لعصرها، إلا أنها أسست مدرسة فكرية بالغة القوة، ومازالت أفكار هذه المدرسة الفكرية تمارس في القاهرة حتى

---

[30] – حسن عبد الوهاب، تاريخ المساجد الأثرية، ص ٧٤ -٧٥.

[31] – د.حسنى نويصر، العمارة الإسلامية في مصر، عصر الأيوبيين والمماليك، ص٢٩١.

اليوم، وعلى جميع المستويات الأكاديمية والمهنية والتقنية. وعليه فإن إشكالية الحفاظ لهذا المثال تكمن في تغيير الأعراف التي اعتاد عليها الجميع للتوافق مع التغير الذي حدث في فلسفة الحفاظ والترميم المعماري على مستوى العالم[32].

مثال ١٤

مئذنة مدرسة العيني (أثر ١٠٢) أنشئت عام ٨١٤هـ/١٤١١م. وهي مثال لإكمال جزء من المبنى المملوكي في العصر العثماني بمحاكاة للطراز الأصلي للمبنى، ولكن مع ضعف كبير في المستوى الفني والتقني، فالنسب العامة لحطّات المئذنة لا تتماشى مع النسب المعروفة للمئذنة المملوكية أو العثمانية، وكذلك الزخارف ومواد البناء والتفاصيل التقنية. وكذلك مئذنة مسجد الماس الحاجب (أثر ١٣٠) أنشئ عام ٧٣٠هـ/١٣٢٠م.

إشكاليات الحفاظ

تبدو أعمال الحفاظ والترميم المعماري لهذه المئذنة دائماً غير مرضية لغير المتخصص، بسبب المقارنة التي تعقدها عين الرائي بين نسب أجزائها وجماليات تفاصيلها بالمآذن المملوكية الرشيقة ذات النسب الرائعة الجمال والتفاصيل التقنية والزخرفية المبهرة، فتبدو مئذنة العيني أو الماس الحاجب كنسخ عثمانية قبيحة من الأصل المملوكي بالغ الجمال. مما يضع ضغطاً على المرمم وصانع القرار لمحاولة تجميل المبنى بشكل أو آخر، حتى يمكنه تبرير التمويل الكبير الذي تحتاجه أعمال الحفاظ والترميم، والتي لا تبدو لها نتائج واضحة من الناحية الجمالية.

---

[32] – من الاتجاهات التي سادت في بدايات التأسيس لعلم الحفاظ والترميم المعماري، التعامل مع المبنى الأثري كدليل مادي على فهم الطرز التاريخية، ومن روّاد هذا الاتجاه المرمم الفرنسي الشهير فيوليه لو دوك، الذي كان في القرن التاسع عشر يرمم الكاتدرائيات القوطية بأن يعيد بنائها على أساس قوانين الطراز القوطي، حتى أن النقاد قالوا أن ترميماته ملتزمة بالطراز القوطي أكثر من الآثار الأصلية لذلك الطراز. ولعل لجنة حفظ الآثار العربية قد تأثرت بهذا الفكر، وتبع خطاها غالبية روّاد الحفاظ والترميم المصريين.

و) مواد وتقنيات البناء

بالرغم من أن العصر العثماني لم يتميز بتغير كبير في مواد وتقنيات البناء بالنسبة للعصر المملوكي، إلا أنه اتّسم بظهور مواد وتقنيات وافدة من إسطمبول أو أجزاء أخرى من الدولة العثمانية كبلاطات القاشاني الأزرق، والقباب المفطوسة. ولعل ندرة بعض مواد البناء وتدهور الحالة الاقتصادية، بالإضافة لثقافة إعادة التدوير التي اتسمت بها الحضارة الإسلامية بصورة عامة أدّى إلى إعادة تدوير مواد البناء المملوكية في بعض التدخلات العثمانية[33].

مثال ١٥

المسجد والسبيل بمجموعة خاير بك المعمارية (أثر ٢٤٨) وقد أنشئت القبة في أواخر العصر المملوكي عام ٩٠٨هـ/١٥٠٢م، بينما أنشئ المسجد والسبيل في السنوات الأولى من العصر العثماني[34]، وهما مثال جيد للتدخلات العثمانية التي تمت باستخدام مواد وتقنيات هي امتداد لتلك المستخدمة في العصر المملوكي.

إشكاليات الحفاظ

يصعب على المرمم التمييز بين أجزاء المبنى التي ترجع للعصر المملوكي وتلك التي ترجع للعصر العثماني، مما يقلل من فهمه للمبنى وكيفية أداؤه الإنشائي والمعماري مما قد يؤدي إلى قرارات ترميميه خاطئة، فقد تطمس أية ترميمات دليل مادي على اختلافات بين الأجزاء التي تنتمي لعصور مختلفة بنفس المبنى.

مثال ١٦

القاشاني الأزرق المستخدم في تدخل إبراهيم أغا مستحفظان بإيوان القبلة والضريح بجامع آق سنقر(أثر ١٢٣) أنشئ ٧٤٧-٧٤٨هـ/١٣٤٦-١٣٤٧م، كمثال للمواد والتقنيات المستحدثة في العصر العثماني، والتي لم تكن مستخدمة في العصور السابقة.

---

[33] - أنظر على سبيل المثال: د. أمال العمري. إعادة استخدام الرخام في العصر المملوكي، ص٢٥٥ - ٢٨١ ؛

Nelly Hanna, Construction Work in Ottoman Cairo (1517– 1798), pp. 32 – 35.

[34] Caroline Williams, Islamic Monuments in Cairo, A Practical Guide, 4th ed., AUC, Cairo, 1985, p. 84

إشكاليات الحفاظ

يعطي القاشاني الأزرق الانطباع للزائر غير المتخصص أن المبنى يرجع للعصر العثماني، حتى أن الجامع يعرف لدى السائحين والزوار بالجامع الأزرق نسبة للقاشاني الأزرق. مما يجعل تقديم المبنى بشكل صحيح من الأمور الصعبة، كما أنه قد تتعارض متطلبات الحفاظ والترميم بين المواد والتقنيات التي ترجع للعصر العثماني وتلك التي تعود للعصر المملوكي[35].

مثال ١٧

بيت أحمد كتخدا الرزاز (أثر ٢٣٥) أنشئ عام ١١٩٢هـ/١٧٧٨م، والذي استمر السكن فيه والتدخل به بالتعديل والترميم والبناء، منذ تاريخ إنشائه وحتى وقت لجنة حفظ الآثار العربية[36]، و كذلك أغلب القصور السكنية الباقية التي سكنت في العصر العثماني والتي أنشئت في عصور سابقة، وبالتالي تم التدخل بها بالترميم والتعديل والإضافة مع إعادة تدوير مواد من العصر المملوكي و خصوصاً تلك التي غلا سعرها كالخشب والرخام، وتلك التي تقاوم عوامل التلف بكفاءة عالية كالحجر.

إشكاليات الحفاظ

يصعب على المرمم تمييز إسهامات العصور المختلفة بسبب الطبيعة العملية لتلك الإسهامات، مما يؤدي إلى صعوبة فهم المبنى فهماً دقيقاً من الناحية التقنية، وبالتالي صعوبة اتخاذ قرارات الترميم والحفاظ والتقديم الصائبة.

---

[35] - السيد محمود البنا، "دراسة ترميم وصيانة الآثار تطبيقاً على التكسية الرخامية لضريح إبراهيم أغا مستحفظان -جامع آق سنقر- القاهرة، ص١٩-٦٦. لم يتطرق البحث لإشكالية الحفاظ الخاصة بتداخل اسهامات كل من العصرين المملوكي والعثماني.

[36] - ذكر البيت في وثيقتي وقف الأولى مملوكية، وهي وقف السلطان قايتباي بتاريخ ٨٩٥هـ/١٤٩٠م، والثانية عثمانية وهي وقف الأمير أحمد أغا طبجي باشا بتاريخ ١٢٣٣هـ/١٨١٨م، وقد نشرهما محمد حسام الدين إسماعيل، في "أربع بيوت مملوكية من الوثائق العثمانية"، ص٦٨-٧٦.

ثانياً: توجهات عامة للقائمين على الحفاظ والترميم المعماري

أ) خصوصية إشكالية تراكم آثار عصور تاريخية مختلفة في ضوء ميثاق البندقية

تحدد المادة (١١) من ميثاق البندقية[37] منهجية التعامل مع الأثر الذي تتراكم فيه إسهامات عصور مختلفة:

"يجب احترام إسهامات العصور المختلفة في بناء الأثر، حيث أن توحيد الطراز ليس هو هدف الترميم. عندما يحتوي المبنى على طبقات متراكبة تنتمي لعصور مختلفة، لا يمكن السماح بالكشف عن الطبقات القديمة (والتي سيعني كشفها إزالة الطبقات الأحدث)، إلا في ظروف استثنائية، وذلك عندما تكون الطبقات العليا (الأحدث تاريخياً) ذات قيمة قليلة، بينما تكون الطبقات التي يتم الكشف عنها ذات قيم تاريخية وأثرية وجمالية عظيمة، وتكون في حالة جيدة من الحفاظ (أي أنها مازالت على درجة كبيرة من الأصالة). ويجب عدم ترك قرار ما يمكن إظهاره وما يمكن إزالته للشخص القائم على أعمال الحفاظ بشكل فردي (وإنما يجب أن يشارك فيه عدد من الخبراء المتخصصون في التخصصات الدقيقة المختلفة حتى يأتي القرار صائباً)".

ب) خصوصية التدخلات العثمانية في ضوء ميثاق البندقية وإعلان لاهور[38]

تبدو المادة (١١) من ميثاق البندقية واضحة ولا تحتاج إلى شرح، إلا أن تطبيقها على الواقع يختلف بناء على عاملين أساسيين:

- توجهات القائمين على الحفاظ والترميم المعماري، لذا نرى اختلاف مناهج الحفاظ والترميم المعماري في التعامل مع إشكالية محددة، كتعامل القائمين على الحفاظ المعماري في أوروبا مثلاً مع إشكالية التدخلات القوطية في مباني العصور السابقة. فبالرغم من الوحدة الثقافية النسبية للمرممين ومهندسي الحفاظ الأوروبيين اليوم فإننا

---

[37] أنظر ميثاق البندقية، مادة (١١)، الترجمة من عمل الباحث.

[38] وثيقة غير منشورة لليونسكو (لم يتمكن الباحث من الوصول إلى صيغة منشورة لتوصيات لاهور):
International Symposium on Conservation and Restoration of the Islamic Architectural heritage, Lahore, Pakistan, 7 – 13 April, 1980, "Report and Recommendations".

نرى اختلافات كبيرة في تناول هذه الإشكالية المحددة والمشتركة بين العديد من آثار القرون الوسطى الأوروبية.

– الخصوصية الثقافية لآثار زمان ما ومكان ما، لذا دعت منظمة اليونسكو القائمين على الحفاظ على آثار مناطق جغرافية، وأقاليم تشترك في تراثها المعماري للوصول لمبادئ وإرشادات للحفاظ تتماشى مع نظام القيم والخصوصية الثقافية لتلك المناطق، وكان على رأس هذه المناطق العالم الإسلامي، وتبلور هذا التوجه في إعلان لاهور لعام ١٩٨٠. إلا أننا وبعد أكثر من عشرين سنة مازلنا نفتقر إلى المبادئ والإرشادات الخاصة بالحفاظ على التراث المعماري والعمراني الإسلامي[39].

لذا، فإنه بالرغم من أهمية ظاهرة التدخلات العثمانية في مباني العصور السابقة بالقاهرة، فإن التعامل مع هذه الظاهرة يتم في ظل انعدام فلسفة واضحة للحفاظ. بل إن القاهرة تشترك مع عدد ضخم من المدن الإسلامية في هذه الظاهرة بسبب اتساع رقعة الدولة العثمانية، مما يجعل تبادل الخبرات والوصول لمبادئ ذات بعد استراتيجي في غاية الأهمية حتى لا نفقد ما حفظه لنا الزمان من آثار بسبب أعمال الحفاظ والترميم المعماري التي تفتقر للرؤية الاستراتيجية، بالرغم من جميع النوايا الحسنة.

ج) إشكاليات الحفاظ التي تثيرها التدخلات العثمانية

يمكننا تلخيص إشكاليات الحفاظ التي تثيرها التدخلات العثمانية بالمباني التي أنشئت في عصور سابقة في اختلال التوازن بين تقييم التدخلات العثمانية من ناحية، وآثار العصور السابقة من ناحية أخرى. وقد يؤدي هذا الخلل إلى خطأ في قرارات الحفاظ والترميم المعماري، سواء بتجاهل التدخل العثماني، أو بتغليبه على إسهامات العصور السابقة بالمبنى.

[39] أنظر: حسام محمود مهدي، "فلسفة الحفاظ والترميم المعماري للآثار الإسلامية بمدينة القاهرة (١).

بعض الحالات التي قد تتعرض فيها التدخلات العثمانية للتجاهل أو الطمس

- تدنّي القيمة المعمارية والجمالية للكثير من التدخلات العثمانية بالمقارنة بآثار العصور السابقة بنفس الموقع، حتى أن الكثيرين يرون هذه التدخلات كـ "تعديّات" يجب إزالتها[40].
- تجاور التدخل العثماني مع آثار عصر سابق، في نفس العنصر المعماري، فيبدو التدخل العثماني ترميماً خاطئاً[41].
- كثيراً ما تكون آثار التدخلات العثمانية غير مادية، كأن تكون اجتماعية، أو اقتصادية، أو سياسية، بالمقارنة بالطبيعة المادية عالية القيمة لآثار العصور السابقة[42].
- الطبيعة العملية أو الوظيفية لكثير من التدخلات العثمانية، مع تدني القيم المعمارية والفنيّة لهذه التدخلات بالمقارنة بآثار العصور السابقة[43].
- كان هدف الكثير من التدخلات العثمانية حماية المبنى من عوامل التعرية[44]، وفي بعض الحالات كان الهدف من التدخل العثماني هو توخي الحيطة فيما يخصّ السلامة الإنشائية للمبنى، مما كان يعني التخفيف من الأحمال بهدم جزء من المبنى الذي ينتمي للعصور السابقة[45]، حتى أنه قد تنعدم القيمة المعمارية أو الجمالية للتدخل العثماني، مع بقاء قيمته التاريخية كدليل مادي على حدث تاريخي وحقبة زمنية لها أهميتها ودلالاتها.
- التطابق في تقنيات البناء بين التدخل العثماني وتقنيات البناء الأصلي، مما يتطلب الكثير من الفحص والاختبارات الحقلية والمعملية لتحديد آثار التدخل العثماني[46].

---

[40] - أنظر: الدكاكين بواجهة مجموعة برسباي (أثر ١٧٥) مثال١، ومئذنة مدرسة العيني (أثر ١٠٢) مثال ١٤.

[41] - أنظر: مئذنة مدرسة الأمير إينال اليوسفي (أثر ١١٨)، مثال ١٣.

[42] - أنظر مقعد ماماي السيفي أو "بيت القاضي" (أثر ٥١)، مثال ٢، ومسجد ومدرسة فرج بن برقوق، المعروف بزاوية الدهيشة خارج باب زويلة (أثر ٢٠٣) مثال ٦.

[43] - أنظر: أعمال التجديد والترميم والصيانة التي تمت خلال العصر العثماني لجامع المؤيد شيخ (أثر ١٩٠) مثال ٧، وإيوان عبد الرحمن كتخدا بمدرسة المنصور قلاوون (أثر ٤٣) مثال ١٠.

[44] - أنظر: ترميم الوالي أحمد باشا جامع المؤيد شيخ (أثر ١٩٠) مثال ٩.

[45] - أنظر: عمارة الأمير عبد الرحمن كتخدا لقبة المنصور قلاوون (أثر ٤٣) مثال ٨.

[46] أنظر المسجد والسبيل بمجموعة خاير بك المعمارية (أثر ٢٤٨) مثال ١٥، و بيت أحمد كتخدا الرزاز (أثر ٢٣٥) مثال ١٧.

بعض الحالات التي قد يتم فيها تغليب التدخلات العثمانية على إسهامات العصور السابقة

- ارتفاع القيم المعمارية والعمرانية والفنّية للتدخل العثماني، مع عـــدم وضـــوح الآثـــار المادية للعصور السابقة، والتي قد لا يتم تحديدها إلا بأعمال حفريات أثرية بـــالموقع[47] ، وفي بعض الأحيان تكون آثار العصور السابقة واضحة إلا أن فهم قيمها الحقيقية يصعب على غير المتخصص[48].
- ارتفاع القيم الدينية، والرمزية، والوظيفية للتدخل العثماني في مقابـــل ارتفـــاع القـــيم التاريخية والفنّية لأعمال العصور السابقة[49] والتي لا يهتم بها رجل الشارع، حتى لو لـــم يطمس التدخل العثماني شيئاً من عناصر المبنى الأصلي[50].
- ارتفاع القيم التقنية، وجمال الصنعة للتدخل العثماني، حتى أنه يطغى على آثار العصر الأصلي للمبنى في عين الرائي غير المتخصص[51].

د) التوصيات

يجب أن تتم الدراسة الأثرية للمبنى قبل أي تدخل، حتى يمكن فهم التدخلات العثمانيـــة وقيمتها وأبعادها المختلفة، وتلعب الوثائق والحفريات الأثرية دوراً خطيراً في هذا المجال. لذا يجب أن تسبق هذه الدراسة أي تدخل بالمبنى الأثري.

يؤدي التحليل المعماري للأبعاد المختلفة كالموقع، والوظيفية، والتصـــميم المعمـــاري، والطراز، والمتانة وتقنيات البناء، إلى فهم جيد للتدخلات العثمانية في مبـــاني العصـــور السابقة. لذا يجب أن يسبق هذا التحليل أي تدخل بالمبنى الأثري.

---

[47] أنظر سبيل – كتّاب عبد الرحمن كتخدا القازدغلي (أثر ٢١)، مثال ٣ ، و جامع الفكهاني (أثر ١٠٩)، مثال ١٢.

[48] أنظر المدخل الغربي للجامع الأزهر (أثر ٩٧) ،مثال ١١.

[49] أنظر مسجد شرف الدين وأخيه (أثر ١٧٦) مثال ٤.

[50] أنظر إضافة مصطفى فاضل نقبة يشبك من مهدي (أثر ٤) مثال ٥.

[51] أنظر القاشاني الأزرق المستخدم في تدخل إبراهيم أغا مستحفظان بإيوان القبلة والضريح بجامع آق سـنقر(أثـر ١٢٣) مثال ١٦.

يجب أن تكون قرارات الحفاظ والترميم المعماري جماعية، وخصوصاً فيما يتعلق بكيفية تحقيق التوازن بين آثار التدخل العثماني للمبنى الأثري، وآثار العصور السابقة بنفس المبنى.

يجب أن تراعي مشاريع الحفاظ والترميم المعماري المبادئ التالية، والتي تزداد أهميتها في حالة تراكم إسهامات عصور مختلفة بنفس الأثر:

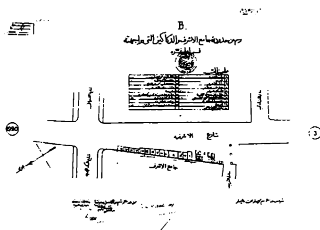
- الحفاظ على أكبر قدر من أصالة الأثر، بأقل قدر من التدخل.
- "توحيد الطراز" ليس هدفاً لمشروع الحفاظ والترميم المعماري.
- الموازنة بين القيم الجمالية والقيم التاريخية بالمبنى الأثري.
- إمكانية إزالة أعمال الحفاظ والترميم التي نقوم بها بدون المساس بأصالة الأثر.
- الحفاظ على القيم غير الملموسة للأثر، وعدم الاقتصار على القيم الملموسة.

يجب الاهتمام بالنشر العلمي وتبادل وتكامل الخبرات بين المتخصصين في الحفاظ والترميم المعماري على مستوى العالم الإسلامي، ومستوى الوطن العربي فيما يتعلق بإشكاليات الحفاظ والترميم المعماري للتدخلات العثمانية بمباني العصور السابقة[52].

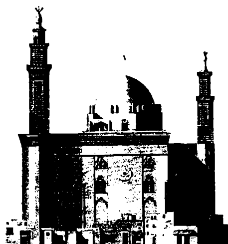
يجب أن يسعى المتخصصون وصانعوا القرار في مجال الحفاظ والترميم المعماري للآثار في العالم الإسلامي للوصول إلى توجهات ومبادئ عامة فيما يخص الحفاظ والترميم المعماري بصورة عامة، والتدخلات العثمانية في مباني العصور السابقة بصورة خاصة.

---

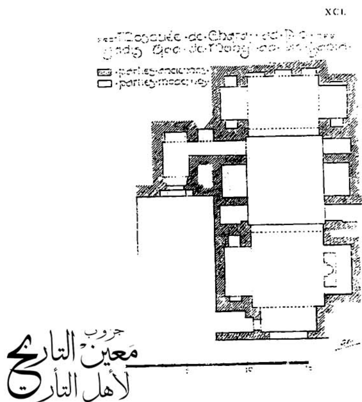
[52] – تقوم مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، تونس، منذ عام ١٩٩٧، بجهد ممتاز في توفير المناخ المناسب للقاء الخبراء والمتخصصين في الآثار العثمانية على مستوى العالم لتبادل الخبرات والآراء، تحت مسمى "مدونة الآثار العثمانية"، إلا أنها لا تركز بشكل خاص على إشكاليات الحفاظ والترميم المعماري للتدخلات العثمانية بمباني العصور السابقة.



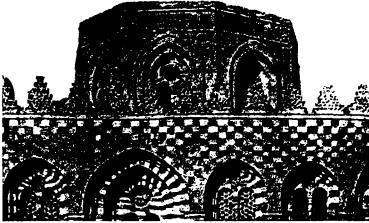
(شكل ١) حصر لجنة حفظ الآثار العربية للدكاكين بالواجهة الرئيسية لمدرسة الأشرف برسباي (أثر ١٧٥)، تمهيداً لتعويض أصحابها وإزالتها كتعديات على الأثر (مصدر الرسم: مركز تسجيل الآثار بالمجلس الأعلى للآثار).



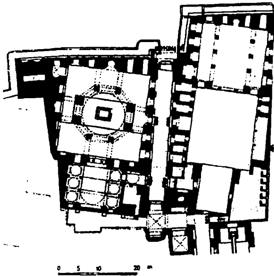
(شكل ٢) رسم وصف مصر لواجهة إيوان القبلة لمدرسة السلطان حسن (أثر ١٣٣) ويظهر بالرسم الدكاكين التي كانت ملتصقة بالواجهة خلال العصر العثماني، وأزيلت لاحقاً باعتبارها تعديات على الأثر. عن وصف مصر، لوحات الدولة الحديثة.



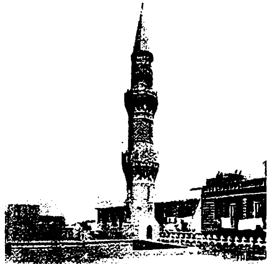
(شكل ٣) المسقط الأفقي لمسجد شرف الدين وأخيه (أثر ١٧٦)، ويظهر فيه المسقط الأفقي التقليدي لقصر سكني من العصر المملوكي، كما يوضح المحراب الذي أضيف لاستخدامه كمسجد، وكذلك المدخل الجنوبي المستحدث على شارع الأزهر. عن كراسات لجنة حفظ الآثار العربية لعام ١٩٢٢.



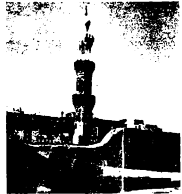
(شكل ٤) صورة لضريح قلاوون (أثر ٤٣) بعد تدخل عبد الرحمن كتخـــدا، وقـــد أزال القبة كاحتياط إنشائي، لتخفيف الأحمال على المبنى. أما القبة التي نشاهدها اليـــوم فـــوق الضريح فهي من الخرسانة المسلحة وقد أنشأتها لجنة حفظ الآثار العربية كنسخة من القبة التي تغطي ضريح الأشرف خليل بن قلاوون (أثر ٢٧٥).



(شكل ٥) مسقط أفقي لمدرسة وقبة قلاوون (أثر ٤٣)، يوضّح إيوان عبد الرحمن كتخـــدا الذي أخلّ بالتماثل حول الصحن: أحد أهم خصـــائص التصـــميم المعمـــاري للمـــدارس المملوكية بالقاهرة. عن .Creswell, M.A.E



(شكل ٦ وشكل ٧) مئذنة مسـجد القاضي عبد الباسط (أثر ٦٠)، وتبدو بالصور على اليمين تجاور الطـرازين المملـوكي والعثماني بنفس المئذنة، وفي الصورة على اليسار، تبدو المئذنة بعد أن أزالت لجنة حفـظ الآثار العربية الجزء العثماني وأكملت المئذنة على الطراز المملوكي. عن كراسات لجنـة حفظ الآثار العربية، للأعوام من ١٩٣٦ إلى ١٩٤٠.





(شكل ٨) صورة لجزء من صحن بيت زينب خاتون، حيث تتداخل مواد وتقنيات البناء من القرن الرابع عشر الميلادي وحتى القرن التاسع عشر، بشكل يصعب معه تحديد التدخلات العثمانية وتمييزها عن أجزاء المبنى الأخرى.

(مصدر الصورة: مركز تسجيل الآثار بالمجلس الأعلى للآثار)

الجامع الكبير بمدينة المنشاة بمحافظة سوهاج

(أواخر القرن ١١ هـ/١٧م)

دراسة أثرية وثائقية

د.عوض عوض الإمام

كلية آداب سوهاج – جامعة جنوب الوادي

نعرض في هذا البحث دراسة أثرية ووصفية تسجيلية للجامع الكبير بمدينة المنشاة، و هي أول دراسة علمية تنشر عنه، لأنه غير مسجل أثرياً وبالتالي لا يخضع لإشراف هيئة الآثار المصرية، كما أنه غير معروف لدى الآثاريين.

وتظهر أهمية هذه الدراسة خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن الأهالي بمدن و قرى مصر يرغبون –بدافع ديني– في تجديد المساجد القديمة، وغالباً ما يتم هدمها وإعادة بنائها. وهذا خطر جسيم، وخطأ فادح قد نفقد بسببه أحد مساجدنا الأثرية التي شيدت في القرن ١١هـ/١٧م ولا نتعرف على خصائصه المعمارية والزخرفية، ومن ثم نفقد حلقة مهمة من حلقات تطور عمارتنا الدينية المسجدية عبر القرون الطويلة منذ ظهر الإسلام في القرن ٧م وحتى الآن، وعلى ذلك كان عمل هذه الدراسة هو الحل الأمثل لمواجهة الخطر القادم على هذا الجامع وأمثاله من خلال رفعه معمارياً ووصفه أثرياً وتسجيله بالصور الفوتوغرافية ورصد عناصره المعمارية والزخرفية وتحليلها ومقارنتها بما هو معاصر لها أو سابق عليها في المساجد الأخرى للوقوف على تطورها المعماري وعلى ضوء ذلك قسمت الدراسة إلى المحاور التالية:

أولاً: التعريف بمدينة المنشاة وبموقع الجامع بها. ثانياً : ترجمة مشيد الجامع.

ثالثاً: الدراسة الوصفية للجامع. رابعاً: الخصائص المعمارية و الزخرفية بالجامع

أولاً: مدينة المنشاة

تضم محافظة سوهاج –إحدى محافظات صعيد مصر– أحد عشر مركزاً منها مركز المنشاة، وعاصمته مدينة المنشاة. ويحد هذا المركز من الناحية الشمالية مركز سوهاج ويحده من الجنوب مركز جرجا، أما من الشرق فيحده مركز أخميم و دار السلام، ومن

الغرب فإنه تمتد حتى يصل إلى حدود محافظة الوادي الجديد. ويضم مركز المنشاة خمس قرى هي روافع العيساوية والزوك الغربية والدويرات وأولاد سلامة وأولاد حمزة (الخريطة١، ٢). ومدينة المنشاة الحالية -التي تضم الجامع الكبير محل الدراسة- لها تاريخ حافل، فهي ترجع إلى العصر الفاطمي، حيث شيدها الهوارة في أعقاب وصولهم إلى بلاد الصعيد بعد أن منحهم الخليفة أخميم مكافأة لهم على معاونتهم لقائده جوهر، ولكن أمير الهوارة لم يرغب في أخميم، لأن الأعراب كانوا يسببون له متاعب، فبنى المنشية على الضفة الأخرى للنيل، لاجتناب الأعراب[1]. وجدير بالذكر أن مدينة المنشية أو المنشاة المشيدة في العصر الفاطمي تقع إلى الشرق من مدينة قديمة كانت تعرف باسم "أبشاية"، ثم هجرها السكان لوقوع مساكنها على تلال سبخة جعلتها عرضة للتلف وغير صالحة للإقامة، ومن ثم شيدوا بلدة جديدة في الأرض الزراعية عرفت باسم "المنشية" أو "المنشاة" لحداثة مبانيها[2]. وذكر ياقوت الحموي أن "المنشية من عمل أخميم يقال لها منشية

---

[1] – الفارسي، وصف أفريقيا، ج٢، ص٢٣٧-٢٣٨ ؛ محمد عبد الستار عثمان، جرجا وآثارها الإسلامية، ص٢١٣-٢١٤. تعد الهوارة من أكبر القبائل وأشهرها في مصر عدداً وانتشاراً في بعض محافظات مصر، إذ انتشر أفرادها في محافظات مطروح والإسكندرية والبحيرة والمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا.وفي العصر المملوكي أنزل الظاهر برقوق قبل توليه السلطنة بعامين أي ٧٨٢هـ/١٣٨٠م فريقاً آخر من الهوارة إلى صعيد مصر، وأقطع شيخهم إسماعيل بن مازن ناحية جرجا وما حولها،فاشتد بأسهم،وعظم أمرهم، وانتشروا في معظم الوجه القبلي فيما بين قوص إلى غرب الأعمال البهنساوية. ثم وسع الهوارة نفوذهم جنوباً ودخلوا سودان وادي النيل في الفترة من عام ٨٠٠-٨١٥هـ/١٣٩٧-١٤١٢م. وفي العصر العثماني سيطر الهوارة على معظم أراضي الصعيد عن طريق أخذها بنظام الالتزام. وعن الهوارة. انظر: المقريزي، البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب، ص١٣٤-١٣٦ ؛ رفاعة الطهطاوي، مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية، ص٤٤٠-٤٤١ ؛ ليلى عبد اللطيف، الصعيد في عهد شيخ العرب همام ؛ عوض الإمام، مسجد أولاد همام بقرية أولاد إسماعيل بمحافظة سوهاج، ص.ص١٦٩-٢٢٣.

[2] – محمد رمزي، القاموس، ق٢، ج٣، ص١٠٩.وذكر إميلينو أن الترجمة العربية لاسم المدينة القديمة هو "أبصاي" أو "ابساي"، وقال إنها كانت معقلاً لدراسة الطب، والاسم العربي المقابل لها هو "المنشية أو المنشأة". وذكر أن كلاً من فانسلب وكاترمير وشامبليون قد تعرفوا على أبصاي أو أبصو وطابقوها بالمنشية.انظر: إميلينو، جغرافية مصر في العصر القبطي، ص٤١٢-٤١٤ ؛ سعيد مغاوري، الألقاب وأسماء الحرف والوظائف في ضوء البرديت العربية، مج١، ص٩٩. وكان لهذه المدينة اسم مقدس في العصر الفرعوني هو Nchi أو Nehit أو Ncchit. كما كان لها اسم مدني هو بوسي Bosi أو بشوي Bchoy. وفي العصر الروماني عرفت هذه المدينة باسم Crocodiloplis أي محل عبادة التمساح. وفي العصر البطلمي عرفت باسم Ptolemais. ويعتقد محمد رمزي أن بسوي استمر لعدة قرون ثم حرف إلى أبصوي ثم إلى أبشوي ثم إلى أبشاية وهو الاسم الذي عرفت به المدينة عند الفتح العربي لمصر، وظلت تعرف

الصلعاء، والصلعاء قرية إلى جانبها"[١]. وذكر كل من ابن مماتي والوطواط وابن دقماق وابن الجيعان بلدة المنشية وقالوا إنها ضمن إقليم أخميم[٢]. وقال علي باشا مبارك "أن المنشاة اسم لعدة قرى أكبرها وأشهرها منشاة أخميم من مديرية جرجا، ويقال لها المنشاة الكبرى وتسمى أيضاً بمنشاة النيدة، وكانت تسمى في الكتب القديمة أبصاي"، ووصفها بأنها "مدينة متسعة في شرقي آثار المدينة القديمة". وقال علي مبارك إنها "في غالب الأزمان تكون رأس قسم ... وبها ديوان للقسم، وجوامع بمنارات وسوق عمومي كل أسبوع"[٣]. وتحدث محمد أمين فكري عن المنشاة فقال إنها: "بلدة على النيل بالشاطئ الغربي، وتعرف بمنشية النيدة، وفي شمالها معمل بارود وفي غربها تلال قديمة يعمل منها البارود، وسوقها يوم الثلاثاء"[٤]. وجدير بالذكر أن وثيقة وقف مشيد الجامع وبعض قطع أثاثه ذكرت هذه المدينة باسم "منشأة أخميم"[٥]. وقال علي باشا مبارك أن بهذه المدينة "قاضي نيابة"[٦]. وذكرت د.ليلى عبد الطيف أحمد أن بهذه المدينة محكمة تعرف في اصطلاح القضاة باسم "مرتبة دخول"، تعلوها خمس درجات من المحاكم، ولا يستطيع القضاة التدرج في هذه المحاكم إلا بعد الدخول في محاكم مرتبة الدخول[٧]. وقد أكدت وثيقة

به حتى تم تشييد البلدة الجديدة التي عرفت باسم "المنشية أو المنشأة" منذ القرن ٥هـ/١١م.انظر: محمد رمزي، القاموس، ق٢، ج٣، ص١١٠-١١١.

[١] - ياقوت، معجم البلدان، مج٥، ص٢١٠.

[٢] - ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص١٠٧ ؛ ابن دقماق، الانتصار لواسطة عقد الأمصار، ق٢، ص٢٨ ؛ الوطواط، مباهج الفكر ومناهج العبر، ص٤٠، ٩٦ ؛ ابن الجيعان، التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية، ص١٩.

[٣] - علي باشا مبارك، الخطط، ج١٥، ص٧٨-٧٩.

[٤] - محمد أمين فكري، جغرافية مصر، ص١٥٤. وذكر علي مبارك أن النيدة كانت تعمل بها من قديم الزمان إلى الآن وهي من القمح الذي يطبخ حتى يخرج نشاؤه وقوته في الماء ثم يصفى ويطبخ ذلك الماء حتى يغلظ ثم يذر عليه الدقيق فيعقد ويرفع ثم يباع بسعر الخبز، وهذه تسمى "نيدة البوش". وقد يطبخ الماء وحده حتى ينعقد من غير دقيق وتسمى هذه "النيدة المعقودة" وهي أغلى ثمناً من الأولى. انظر: علي باشا مبارك، الخطط، ج١٥، ص٧٩.

[٥] - حصلت على وثيقة وقف الحاج علي بن محمد عربي الكرارجي مشيد الجامع من الأستاذ صلاح عبد الله عبده وأخيه الأستاذ محمد عبد الله عبده وهما من أحفاد الكرارجي. وهذه الوثيقة صادرة من محكمة باب سعادة والخرق بتاريخ ٤ جمادى الأولى ١٠٩٤هـ، (لوحة ١).

[٦] - علي باشا مبارك، الخطط، ج١٥، ص٧٨-٧٩.

[٧] - ذكرت ليلى عبد اللطيف أن محاكم مصر في هذا العصر كانت على خمس درجات إضافة إلى محكمة الباب العالي التي يرأسها قاضي عسكر أفندي.هذه المحاكم هي: محاكم الدرجة الأولى وهي مصر المحروسة وبولاق ومصر القديمة والإسكندرية ورشيد ودمياط والمنصورة والمحلة الكبرى ومنف العليا. أما محاكم الدرجة الثانية

وقف مشيد الجامع هذه المعلومة حين تحدثت عن قطعة أرض امتلكها الواقف وتشهد له "الحجة الشرعية المسطرة من محكمة منشأة/أخميم المشمولة بإمضاء مولانا الشيخ عبد المنعم يوسف المالكي المؤرخة في خامس عشر شهر رجب الفرد الحرام سنة ثلاث وتسعين وألف..."[١].

ونخلص مما سبق إلى أن مدينة أبساي أو أبصاي وجدت منذ العصر الفرعوني وكانت تقع على الضفة الغربية للنيل. وحين فتح العرب مصر كانت هذه المدينة تعرف باسم "أبشاية". وفي القرن ٥هـ/١١م شيدت مدينة جديدة تقع إلى الغرب منها عرفت بأسماء كثيرة حتى أن محمد رمزي ذكر أنها زادت على العشرين اسماً، بين أصلي ومحرف ومستجد[٢]. وعلى كل فاسمها الحالي "المنشاة".

ثانياً: مشيد الجامع

لم نقف على ترجمة لمشيد الجامع الكبير بمدينة المنشاة فيما أطلعنا عليه من المصادر التاريخية، لكن ومن حسن الحظ أن وثيقة وقفه تضمنت بعض المعلومات عنه وعن أسرته ؛ فمنها علمنا أن اسمه "الحاج علي بن المرحوم الحاج محمد عربي الشهير نسبه الكريم بالكرارجي من أهالي ناحية/ منشأة أخميم بولاية جرجا"[٣]. وعلمنا من الوثيقة أيضاً

فعرفت في اصطلاح القضاة باسم "رتبة موصلة" لأنها توصل القاضي لمحاكم الدرجة الأولى.وهذه المحاكم بالجيزة ودمنهور وبني سويف وبلبيس والفيوم وأبيار.وكانت محاكم الدرجة الثالثة بالخانكة ومنية ابن خصيب ومنفلوط وجرجا وزفتى والمنزلة.وكانت محاكم الدرجة الرابعة في أسيوط وترمنت وشلشمون والبهنسا وسنديون والنحارية. وأما محاكم الدرجة الخامسة فكانت بالأشمونين والفشن ومحلة أبو علي الغربية ومحلة روح وفوه. وأخيراً كانت محاكم "مرتبة دخول" بكل من طهطا والمنشية وقنا وقوص وأبو تيج وألواح والبرلس. وكان السلطان العثماني يرسل قاضي العسكر والقضاة المعاونين له في تطبيق العدالة، وقد تغير هذا النظام بعد ضعف الدولة العثمانية، فلم يعد قضاة الأقاليم يأتون من استنبول، وغدا معظمهم من المصريين وكان قاضي العسكر هو الذي يقررهم في محاكم مصر ذات الدرجات الخمس، انظر: الإدارة العثمانية في مصر في العصر العثماني، ص٢٧٣.

[١] – وثيقة الحاج علي بن محمد عربي، سطر ٢٦–٢٧، سطر ٣١.

[٢] – محمد رمزي، القاموس، ق٢، ج٣، ص١١٠–١١١.

[٣] – وثيقة الواقف، سطر ٢٠–٢١.وبخصوص لقب الكرارجي يقول أ. د. أحمد فؤاد متولي أستاذ اللغة التركية بآداب عين شمس أن كلمة "الكيلار" فارسية الأصل وهي تعني "المخزن" وأن الكيلارجي تعني الخازن حيث أن "جي" لاحقة تركية تعني ياء النسبة في اللغة العربية.ويقول سيادته أن هذه الكلمة عرفت في العامية المصرية بعد أن تتركت "أي دخلت اللغة التركية" وأصبحت "كرار" والمصريون يقولون في أمثالهم: "زي الفار وقع في الكرار". مشافهة مع سيادته. والكلارجي هو خازن القوت وأحد الموظفين المعاونين لأمير الحاج والمشاركين في موكب الحج

أنه أنجب أحد عشر فرداً؛ خمسة ذكور وست إناث، أما الذكور فهم "الزيني نافع ومصطفى ومحمد عربي والزيني أبو بكر والزيني شافع". وأما الإناث فهن "المصونة سكر والمصونة جندية وسليمة وتركية وحمدة وآمنة"[١]. وذكرت الوثيقة أيضاً أن للحاج علي أخاً يدعى الحاج منصور[٢]. وأفادتنا الوثيقة في معرفة المنشآت المعمارية التي شيدها الحاج علي الكرارجي بمدينة المنشاة وهي:

١. الجامع الكبير ومطهرته.
٢. ساقية بجوار الجامع.
٣. مكتب لتعليم الأطفال.
٤. حوض لسقي الدواب وساقيته وبئر ماء معين.
٥. سبيل بجوار الجامع[٣].
٦. زاوية بجوار السوق.
٧. مكتب لتعليم الأطفال بجوار الزاوية.
٨. سبيل بجوار الزاوية[٤].

وقد وقف الحاج علي الكرارجي أربع قطع من الأراضي الزراعية بناحية منشأة أخميم للصرف من ريعها على هذه المنشآت ؛ الأولى مساحتها ٧٠ فداناً والثانية مساحتها ٦٥ فداناً، والثالثة مساحتها ٢٢,٥ فداناً، ولم تحدد الوثيقة مساحة القطعة الرابعة[٥].

ثالثاً : الوصف الأثري للجامع

أ – الوصف من الخارج:

يقع الجامع بمنطقة القيسارية التي تتميز بشوارع ضيقة ومسقوفة تفتح عليها حوانيت وهذه تعرف "بقيسارية الشوارع"[٦]. والجامع مشيد بالآجر وكسيت جدرانه من الخارج

المصري.انظر: أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، ص١٨٠ ؛ مصطفى بركات، الألقاب والوظائف العثمانية، ص١١٥، حاشية ١.

[١] – وثيقة الواقف، سطر ٥٩-٦٠.

[٢] – وثيقة الواقف، سطر ٧٠-٧١.

[٣] – وثيقة الواقف، سطر ٢٣-٢٤، ونصت الوثيقة على أن جميع هذه المنشآت متجاورة.

[٤] – وثيقة الواقف، سطر ٢٤-٢٥. ويلاحظ أن الزاوية والسبيل والكتاب كانت متجاورة وقد اندثرت.

[٥] – وثيقة الواقف، سطر ٢٥-٣٧. نلاحظ أن الواقف اكتفى بوقف الأراضي الزراعية ولم يقف منشآت تجارية أو صناعية أو سكنية وقد يعطينا هذا مبرراً للنشاط السكاني والنواحي الاقتصادية بتلك المدينة آنذاك. ولربما كانت مثل هذه المنشآت لا تحقق العائد المادي الذي تحققه الأراضي الزراعية.

[٦] – كانت الأسواق في المدن الإسلامية الأولى مجرد مساحة فضاء،ثم ظهر النمط الأول في التكوين المعماري لها في العصر الأموي، ويتميز بباب مطل على شارع يدخل منه لساحة مكشوفة تفتح عليها مجموعة من الحوانيت ظهورها للشارع. وشيدت فوق هذه الحوانيت وحدات سكنية كانت تؤجر لمن يرغب. وقد تطور هذا النمط فيما بعد

والداخل بطبقة من الملاط. ويشغل الجامع مساحة مستطيلة غير منتظمة الأطوال، وله أربع واجهات، باثنتين منهم مدخلان يقعان على محور واحد ؛ أحدهما بالواجهة الشمالية الشرقية، والآخر بالواجهة الجنوبية الغربية. هذا ويبلغ ارتفاع واجهات الجامع عن أرضية الشارع الحالية نحو ٤م.

الواجهة الشمالية الشرقية: تطل هذه الواجهة على شارع العسفاني[١]، ويبلغ طولها ٢٩,٩٠م، وبها المدخل الأول للجامع، وهو مدخل بارز على جانبيه مكسلتان ويتوجه عقد ثلاثي مصمت تغيرت معالمه بكسوته حديثاً بطبقة من الأسمنت طليت بألوان زيتية. وبعد فترة من بناء الجامع شيدت عشرة حوانيت ملاصقة لتلك الواجهة ؛ ستة منها إلى جنوب المدخل، وأربعة إلى الشمال منه[٢]. وفتح بالجزء العلوي من هذه الواجهة ست نوافذ صغيرة مستطيلة.

الواجهة الجنوبية الشرقية: ظهرت هذه الواجهة حالياً نتيجة لهدم المنزل المجاور لها ولم تكن ظاهرة وقت بناء الجامع. ومما يؤكد ملاصقتها لمنزل كان مجاوراً لها عدم وجود أية نوافذ بها سفلية كانت أم علوية، إضافة لعدم كسوتها بالملاط مثلما هو الحال في الواجهات الأخرى للجامع. وتتميز هذه الواجهة ببروز تجويف المحراب عنها بمقدار٠,٣٨م.

الواجهة الجنوبية الغربية: تطل هذه الواجهة على شارع الشريف، ويبلغ طولها ٢٩,١٢م، وبها المدخل الثاني للجامع. ويوجد بالمستوى السفلي منها ست نوافذ كبيرة مستطيلة ؛ ثلاثة إلى الشمال من المدخل ومثلها إلى الجنوب منه. ويغشي الوجه الخارجي لكل نافذة ستة أسياخ حديدية رأسية تقطعها ثلاثة أفقية. ويغلق على كل نافذة شباك خشبي حديث

إلى شكل معماري تمثل في تخطيط الخانات والوكالات والفنادق. أما النمط الثاني في التكوين المعماري للأسواق فهو نمط الحوانيت المتراصة على جانبي الشارع الرئيسي والشوارع الفرعية، وهو ما يعرف باسم قيساريات الشوارع، ويتميز هذا النمط بانتشاره في مدن الأندلس وشمال أفريقيا حيث فتحت الحوانيت على شوارع ضيقة مسقوفة اشتهرت "بالزنقات".وقد انتشرت ظاهرة تسقيف الشوارع التي تضم حوانيت على جانبيها في كثير من المدن الإسلامية وعرفت "بالسقائف"وأشهرها بمدينة القاهرة "سقيفة رضوان". ويذكر أن مدن الصعيد لازلت تحتفظ بهذا النوع من القيساريات مثل قيسارية أسيوط وقيسارية سوهاج وقيسارية جرجا وقيسارية إسنا.انظر: محمد عبد الستار عثمان، المدينة الإسلامية، دار الآفاق العربية، القاهرة، سنة ١٩٩٩م، ص٢٦٢-٢٦٣.

[١] – عرف هذا الشارع باسم ضريح الشيخ عفيف الدين العسفاني.

[٢] – لم تذكر هذه الحوانيت ضمن أوقاف الجامع في وثيقة وقف الحاج علي الكرارجي.

(لوحة ٢). ويلاحظ أن النافذة الأولى من الناحية الشمالية حولت الآن إلى باب يدخل منه إلى مصلى السيدات[١]. وبالمستوى العلوي من هذه الواجهة ثلاث نوافذ صغيرة[٢].

المدخل الجنوبي الغربي: يبرز هذا المدخل عن سمت الواجهة بمقدار ٠,٦٠م وهو مشيد بالطوب المنجور. وله واجهة مقدارها ٣,٧٦م وارتفاعها ٥م ويتوجها كورنيش (لوحة ٣)، وبهذه الواجهة ثلاث ارتدادات للداخل، الأول منها بعد ٠,٣٨م من بدايتها وبعمق ٠,٠٣م، والثاني مقداره ٠,٤٠م وبعمق ٠,٠٣م، والثالث مقداره ٠,٢٩م. وبصدر هذه الواجهة فتحة الباب البالغ سعتها ١,٦٢م وعلى جانبيها مسكلتان. هذا ويتوج الارتداد الثاني عقد زخرفي ثلاثي الفصوص يعلو فصه الأوسط دائرة زخرفية صغيرة بارزة، أما الفصان الآخران فيعلو كل منهما مثلث صغير بارز هو الآخر. وبأسفل هذا العقد يوجد عقدان زخرفيان ثلاثيان متصلان ببعضهما ويزخرف الكوشة التي بينهما دائرة صغيرة بداخلها دائرة أخرى (لوحة ٣). ومما لا شك فيه أن المدخل الشمالي الشرقي للجامع كان بنفس هذا التكوين المعماري والتشكيل الزخرفي.

الواجهة الشمالية الغربية يبلغ طول هذه الواجهة ٢٤,٧٠م، وهي محجوبة الآن خلف ثلاثة حوانيت ودورة مياه حديثة تطل جميعها على شارع الدنف. وبالركن الشمالي الشرقي للجامع توجد المئذنة.

ب – الوصف من الداخل

يشغل الجامع من الداخل مساحة مستطيلة غير منتظمة الأطوال، فطول كل من الجدارين الجنوبي الشرقي والشمالي الغربي٢٣,٩٠م، ويبلغ طول الجدار الشمالي الشرقي ٢٩,١٠م، في حين يبلغ طول الجدار الجنوبي الغربي ٢٨،٣٢م .

تخطيط الجامع يتوسط الجامع صحن مستطيل طوله من الشمال إلى الجنوب ٨,٨٠م وعرضه من الشرق إلى الغرب ٧م، وتغطيه الآن شخشيخة حديثة. ويحيط بهذا الصحن أربعة أروقة يتكون كل من الرواقين الجنوبي الشرقي –القبلة– والشمالي الغربي من بلاطتين بكل منهما خمسة أعمدة تحمل ستة عقود نصف مستديرة تسير موازية لجدار

---

١ – استقطعت مساحة هذه المصلى من البلاطة الشمالية الغربية من الجامع ببناء جدارين حديثين يلتقيان مع جداري الجامع الشمالي الغربي والجنوبي الغربي.

٢ – حدث تغيير بهذه الواجهة بعد ترميم الأهالي للجامع تمثل في سد بعض النوافذ العلوية.

القبلة. ويلاحظ استقطاع مساحة من البائكة الأولى من الرواق الشمالي الغربي من ناحية الغرب تستخدم حالياً مصلى للسيدات. واستقطعت مساحة أخرى من البائكة الثانية من ناحية الشرق تستخدم الآن مكتبة. أما الرواقان الجنوبي الشرقي والجنوبي الغربي فيتكون كل منهما من بلاطتين بكل منهما عمودين يحملان ثلاثة عقود نصف مستديرة تسير عمودية على اتجاه القبلة. (ش١، اللوحتان ٤، ٧).

محاريب الجامع يوجد بجدار القبلة ثلاثة محاريب مجوفة أوسطها أكبرها، ويبلغ اتساع حنيته ١,٧٠م وعمقها متر وارتفاعها ٤,٥٤م. وتعلو الحنية طاقية متوجة بعقد نصف مستدير زينت كوشتاه وإطار واجهة المحراب بالطوب المنجور (اللوحة ٥). وعلى جانبي هذا المحراب وعلي ارتفاع ١,٠٥م من أرضية المسجد توجد دخلتان رأسيتان سعة كل منهما ١,٢٩م وعمقها ٠,٤٠م، وارتفاعها ٤,٩٧م، ويتوجها عقد زخرفي ثلاثي الفصوص. وعلى بعد ١,٥٥م من كل دخلة يوجد محراب صغير مجوف اتساع حنيته ٠,٩٠ م وعمقها ٠,٤٠ م وارتفاعها ٢,٣٩م ويتوجها عقد نصف مستدير، والمحرابان غير مزخرفين. وإلى الشرق والغرب من هذين المحرابين توجد دخلتان رأسيتان أخريتان بنفس مقاسات الدخلتين السابق وصفهما (ش ١).

المنبر يوجد على يمين المحراب الكبير منبر خشبي يتكون من قاعدة مستطيلة يعلوها صدر به باب المقدم الذي يتكون من مصراعين حفر فوقهما نص كتابي ينتهي بتاريخ ١٢٨٦هـ[1] وبأعلى الباب صف من البرامق المخروطة. ويؤدي هذا الباب إلى سلم يتكون من ست درجات وجلسة للخطيب يعلوها جوسق له ثلاثة عقود على هيئة حدوة الفرس ؛ أحدهما أمامي والآخران جانبيان. وبأعلى الجوسق قبة صغيرة تتكون من ثمان مثلثات تلتقي رؤوسها عند القمة. ويوجد على جانبي الدرج درابزين يعلو ريشتي المنبر وهو يتكون من خمس حشوات من خشب الخرط الأولى والأخيرة على هيئة مثلث والثلاث الباقيات مربعة الشكل. أما ريشتا المنبر فكل منهما على هيئة مثلث قائم الزاوية تزينه زخارف هندسية على هيئة حرف دال متكرر ومتصل. وبمؤخرة قاعد المنبر يوجد بابا الروضتين، توج كل منهما بعقد على هيئة حدوة الفرس، كما زخرفت المساحة التي تعلوهما وحتى بداية جلسة الخطيب بزخرفة المفروكة. (لوحة ٦).

---

[1] – لم نتمكن من قراءة النص لأن أعمال الدهان الحديثة طمسته بالكامل.

كرسي المصحف كان بهذا الجامع كرسي للمصحف لم يعد باقياً منه إلا جزء من ظهره يتضمن كتابة نسخية نفذت بالحفر البارز في سطرين نصها:

١ – "يا الله ربي الله يا محمد".

٢ – "أوقف هذا الكرسي على الجامع الغربي بمنشأة أخميم كاتب الشيخ محمد أحمد القاضي غفر له والمسلمين سنة...."[١]. (شكل ٢).

دكة المؤذنين دكة خشبية مستطيلة طولها ٤,٦٠م، وعرضها ٢,٤٠م تتكون من أربعة أعمدة خشبية ثبت فيما بينها وعلى ارتفاع ٢,٦٠م خمسة عشر عرقاً خشبياً غطيت بألواح خشبية لتكون أرضية الدكة. ويحيط بالدكة درابزين ارتفاعه نصف متر، زخرف الجانب الطولي منه بسبع حشوات، ثلاث منها من خشب الخرط الصهريجي، والأربع الباقيات منها ملئت بسدايب رأسية. أما الجانب الضيق من الدرابزين فمزخف بثلاث حشوات، الوسطى من الخرط الصهريجي، والجانبيتان ملئتا بسدايب رأسية. (لوحة ٨).

سقف الجامع سقفت أروقة الجامع بسقف خشبي مسطح يرتفع عن أرضية الجامع بمقدار ٦,١٣م. ويتكون هذا السقف من عوارض خشبية من أفلاق النخيل، ترتكز على الجدران الأربعة للجامع من ناحية، وعلى عقود البائكات المحمولة على ٢٨ عموداً مشيدة بالآجر من ناحية أخرى. وتحمل هذه العوارض عروقاً خشبية، ثبتت بها ألواح خشبية للتطبيق، وضعت فوقها طبقة من الرمال، غطيت بطبقة من الملاط تمثل السطح الخارجي للسقف. ويلاحظ وجود فتحة باذاهنج أو شخشيخة صغيرة بسقف رواق القبلة وهي إلى الشرق من المحراب الكبير.

المئذنة تقع بالركن الشمالي الشرقي من الجامع، وبناؤها منفصل عنه ويبلغ ارتفاعها ٢٤,٥٠م، وهي تتكون من قاعدة مربعة طول ضلعها ٣,٦٠م وارتفاعها ٨,٤٠م زين أعلى كل ضلع منها بثلاث دخلات مستطيلة صغيرة توجت كل منها بعقد نصف مستدير تحصر بينها دخلتان مستديرتان. وهذه الدخلات الخمس مضاهيات نوافذ يعلوها كورنيش من صفين زخرف كل منهما بوحدات تشبه حرف V إحداها غائرة ومقلوبة تتبادل مع أخرى بارزة ومعتدلة، مع ملاحظة أن وحدات الصف العلوي تتداخل مع وحدات الصف السفلي

---

[١] – لم نتمكن من قراءة السنة التي تم فيها وقف كرسي المصحف هذا علي الجامع الكبير بالمنشاة نظراً لتآكل أرقامها.

وتبرز عنه. ويعلو القاعدة الطابق الأول وهو مثمن ارتفاعه ٧,٦٠م ويزين كل ضلع من أضلاعه دخلة توج أعلاها بعقدين زخرفيين يشبهان زخارف الكورنيش. وبأعلى هذا الطابق شرفة مثمنة محمولة على ٢٤ من الكوابيل البنائية ولها سياج من سدايب خشبية. يلي ذلك الطابق الثاني وهو أسطواني قطره ١٠م وارتفاعه ٣,٨٠م يعلوه جوسق يتكون من قاعدة مثمنة أضلاعها مقوسة للداخل فوقها جسم اسطواني ارتفاعه ٤,٧٠م فتحت به ثمان نوافذ صغيرة مستطيلة يتوج كل منها عقد نصف مستدير ويغطي ذلك قبة نصف كروية ثبت بقمتها هلال معدني. (لوحة ٩).

أرباب الوظائف ورواتبهم: ذكرت وثيقة وقف الحاج علي بن محمد أرباب الوظائف بجامعه، واشترط فيها أن يصرف كل منهم راتبه سنوياً من "متحصل وقفه المرقوم من القمح الطيب"، فنصت على أن يصرف للإمام ستة عشر أردباً، ويصرف للخطيب عشرة أرادب[١]. ويصرف للمؤذنين أربعة وثلاثون أردباً[٢]. ونصت الوثيقة على أن راتب كل من الكناس والفراش والبواب اثنا عشر أردباً[٣]. واشترط الواقف أن يصرف ستة أرادب للوقاد[٤]، في حين يصرف لقارئ الكرسي ثمانية أرادب[٥]. وجدير بالذكر أن الواقف اشترط **"أن يصرف من ريع وقفه المذكور في كل سنة من سنين الأهلة من الفضة الأنصاف العددية أربعمائة نصف فضة في ثمن حصر/ للمسجد والزاوية والمكتب وثمن زجاج وثمن زيت للوقود"[٦].**

---

[١] – الوثيقة السابقة، سطر ٨٩-٩١.

[٢] – الوثيقة السابقة، سطر ٩١. ويلاحظ أن الوثيقة لم تحدد عدد المؤذنين.

[٣] – الوثيقة السابقة، سطر ٩١-٩٢.

[٤] – الوثيقة السابقة، سطر ٩٢.

[٥] – الوثيقة السابقة، سطر ٩٢-٩٤. ويلاحظ أن الواقف حدد الرواتب بوحدة الأردب من القمح ولم يحددها بالمال وذلك راجع إلى أن ريع الوقف أو دخله كله يأتي من الأراضي الزراعية التي وقفها.

[٦] – الوثيقة السابقة، سطر ١٠٢-١٠٣.

رابعاً: الخصائص المعمارية والزخرفية بالجامع

١) استخدم المعمار الآجر في بناء الجامع -محل الدراسة-[١] والثابت في ضوء ما وصلنا من عمائر أن الآجر كان أكثر مواد البناء استعمالاً في أبنية مصر سواء بالوجه البحري أم بالوجه القبلي[٢]. كما استعمل المونة الخضراء كمادة لاصقة بين مداميكه[٣]، ثم كسي جدرانه من الخارج والداخل بطبقة من الملاط[٤]. كما استعمل الطوب المنجور في بناء وزخرفة مدخلي الجامع وكذلك في طاقية المحراب الكبير. واستعمل المعمار أيضاً الآجر في بناء أعمدة الجامع ذات البدن الأسطواني، واستخدمها كعناصر حاملة للسقف، بدلاً من الأعمدة الرخامية أو الحجرية. ونجح المعمار بهذا الأسلوب الإنشائي في التغلب على ندرة الأعمدة الرخامية ببلاد الصعيد من ناحية، إضافة لتوفير للجهد والوقت والمال الذي كان سيبذل في عمل مثل هذه الأعمدة من مادة الحجر[٥]. واستفاد المعمار بالمواد البنائية المتوفرة ببيئته ووظفها لتحقيق أغراضه الإنشائية والزخرفية. ونلحظ استخدام الآجر في بناء الأعمدة ببعض مساجد مصر العليا كالجامع العمري ببهجورة ١١٣٣هـ/١٧٢٠م،

---

[١] – للمزيد عن الآجر انظر: محمد عبد الستار عثمان، الإعلان بأحكام البنيان ؛ سامي نوار، الكامل في مصطلحات العمارة الإسلامية، ص١٠.

[٢] – حسن عبد الوهاب، طرز العمارة الإسلامية في ريف مصر، ص٩-١٠.

[٣] – المونة الخضراء هي المادة اللاصقة التي تربط مداميك البناء المشيد بالطوب اللبن أو الأجر وهي تتكون من خلط طمي النيل مع التبن والماء ويترك يوماً أو يومين ليتخمر ثم تستعمل في البناء.ومن المونة ما هو خاص بالأساسات وتعرف "بالمونة المائية"،ومنها ما هو خاص بالجدران وتعرف "بالمونة الهوائية" أو "مونة الارتفاعات". انظر: عوض الإمام، مسجد أولاد همام بقرية أولاد إسماعيل، ص١٨٤-١٨٥.

[٤] – الملاط هو المونة التي تكسي بها جدران البناء من الخارج والداخل، فتكسب سطحاً أملساً ناعماً، وتخفي عيوبها خاصة إذا كانت غير موزونة.وتتكون هذه المونة من الطين إذا كان البناء مشيداً بالطوب اللبن، أو تتكون من الجير والرمل والحمرة إذا كان البناء مشيداً بالأجر. للمزيد انظر: محمد عبد الستار، الإعلان بأحكام البنيان، ص٢٢٢؛ عوض الإمام، مسجد أولاد همام بقرية أولاد إسماعيل، ص١٨٥ ؛ سامي نوار، الكامل في مصطلحات العمارة الإسلامية، ص١٧٦.

[٥] – محمد عبد الستار عثمان، عمارة سدوس التقليدية، ص٢٤-٣٥.

وجامع همام بفرشوط ١١٧١هـ/١٧٥٧م، والجامع العمري بهـو ١٢٧٧هـ/ ١٨٦١م، وجامع أولاد همام بقرية أولاد إسماعيل بسوهاج ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م[١].

٢) نلاحظ أن المعمار نوع في استخدامه للعقود ما بين نصف المستدير التي استخدمها كوسائط حاملة للسقف، واستخدمها أيضاً في طواقي محاريب الجامع، كما استخدم العقد الثلاثي الفصوص في مدخلي الجامع ويرجع استخدام العقد نصف المستدير في العمارة الإسلامية إلى العصر الأموي فظهر في أقدم أثر لإسلامي قائم قبة الصخرة ٧٢هـ/٦٩١م وفي قصر الحير الشرقي ١١٠هـ/٧٢٩م. واستمر استعماله حتى شاع في عمارة العصر العثماني بمصر[٢]. أما العقد الثلاثي الفصوص فقد استعمل في المداخل الرئيسية للمباني ولعل أقدم مثال معروف بمصر كان موجوداً في مدخل مدرسة الظاهر بيبرس البندقداري بالنحاسين ٦٦٠هـ/١٢٦٢م، وإن كان أقدم مثال باق نراه في مدرسة زين الدين يوسف ٦٩٧هـ/١٢٩٨م[٣]. واستمر استعمال هذا العقد في مداخل العمائر في العصرين المملوكي والعثماني مع اختلافات في طرق زخرفة فصوصه ؛ فبعضها تزخرفه حطات المقرنصات، وبعضها تزينه كتابات، وبعضها الآخر يشيد ويزخرف بالطوب المنجور في آن واحد كما هو الحال في مدخل الجامع محل الدراسة[٤].

٣) سار تخطيط الجامع وفق التخطيط التقليدي أو الكوفي للمساجد ؛ الذي يتوسطه صحن مكشوف تحيط به أربعة أروقة. ويرجع ظهور هذا الطراز من التخطيط إلى عام ٥١هـ، حين نفذه زياد بن أبيه في تجديده لجامع الكوفة، وذاع منذ ذلك الحين هذا الطراز من التخطيط، واستعمل في مساجد العصر الأموي وخاصة في عهد الخليفة الوليد بن عبد

---

[١] – جمال عبد الرؤوف، مساجد مصر العليا، ص٣٤٤-٣٤٥؛ أحمد عيسى، جامع الفقراء (الزبدة) بمدينة جرجا، ص٤٥٨-٤٥٩ ؛ عوض الإمام، مسجد أولاد همام بقرية أولاد إسماعيل، ص١٧٨. منظمة العواصم، أسس التصميم المعماري، ص٤٥١ ؛ سعد زغلول عبد الحميد، العمارة والفنون في دولة الإسلام، ص٢٢٧.

[٢] – منظمة العواصم والمدن الإسلامي، أسس التصميم المعماري، ص٤٥٢.

[٣] - K.A.C. Creswell , The Muslem Architecture Of Egypt , Plate , 45 (a-b)

[٤] – استعمل الطوب المنجور بكثرة في تشييد وزخرفة العديد من المباني الدينية والمدنية في مصر في العصر العثماني. للمزيد راجع: سعاد ماهر، مساجد مصر وأولياؤها الصالحون، ص٢١٣، ٢٢٥، ٣٣٨، ٣٤١، ٣٤٥ ؛ خالد عزب، الخصائص المعمارية والفنية لمساجد مدينة فوة، ص٤٣ ؛ ضياء الدين محمد جاد الكريم زهران، الآثار الإسلامية بمدينة أسيوط ؛ عوض الإمام،المسح الأثري لمحافظة سوهاج يكشف عن مسجدين عثمانيين ببلدة بردیس، ص٢٨-٢٩ ؛ عوض الإمام، مسجد أولاد همام بقرية أولاد إسماعيل، ص١٧٧.

الملك بن مروان الذي أعاد بناء وتوسيع المسجد النبوي والجامع الأموي وجامع عمرو بن العاص[١]، واستمر استخدام هذا النوع من التخطيط في مساجد مصر حتى بعد خضوعها للعثمانيين وإن كان هذا لم يمنع ظهور طرز تخطيطية أخرى في مساجدها مثل التخطيط غير التقليدي للمساجد أو طرز المساجد ذات الأروقة دونما صحن مكشوف، إضافة لطراز التخطيط الإيواني الذي شاع استخدامه في المدارس والخنقاوات[٢]. وقد ذاع استخدام الطرازين الأول والثاني في مساجد صعيد مصر في العصر العثماني، وإن كان الطراز الثاني أكثر استخداماً وشيوعاً[٣].

٤) استخدم المعمار السقف الخشبي المسطح في تسقيف أروقة الجامع، مستفيداً من معطيات البيئة وما توفر فيها من أشجار النخيل فاستخدم أفلاقها كعوارض ووضع عليها العروق الخشبية وثبت جميع ذلك بألواح خشبية ثم وضع فوقها طبقة من الرمل وكساها بطبقة من الملاط. ويذكر أن هذا السقف شائع الاستعمال في مساجد صعيد مصر في العصر العثماني[٤]، وكان المعمار يعمل به شخشيخة[٥] أو أكثر لتزويد أروقة المسجد بأكبر كمية من الهواء بواسطتها، وأيضاً عن طريق وحدة الصحن إن وجدت. ونلاحظ أن معمار الجامع –محل الدراسة– ربما غطى صحنه بشخشيخة، كما عمل أخرى صغيرة بسقف رواق القبلة وهي إلى الشرق من المحراب الكبير. والسبب في ذلك راجع لعدم

---

[١] – الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٤، ص٤٦؛ محمد عبد الستار، أضواء على أهمية الإنشاء في العمارة الإسلامية، ص٢٤١.

[٢] – عوض الإمام، مسجد أولاد همام بقرية أولاد إسماعيل بسوهاج، ص٢٠٨، حاشية ٦٥.

[٣] – جمال عبد الرؤوف، مساجد مصر العليا، ص٣٢٦–٣٢٧ ؛ أحمد عيسى أحمد، جامع الفقراء، ص٨٠–٨١ ؛ عوض الإمام، مسجد أولاد همام بقرية أولاد إسماعيل بسوهاج، ص١٨٧–١٩٠ ؛ أسس التصميم المعماري،ص١٥٩.

[٤] – عن مساجد مصر العليا انظر: جمال عبد الرؤوف، مساجد مصر العليا ؛ وعن مساجد أسيوط انظر: ضياء الدين محمد جاد الكريم، الآثار الإسلامية بمدينة أسيوط ؛ وعن مساجد محافظة سوهاج انظر: محمد عبد الستار، أخميم في العصرين القبطي والإسلامي ؛ جرجا وآثارها الإسلامية في العصر العثماني ؛ عوض الإمام، المسح الأثري لمحافظة سوهاج يكشف عن مسجدين عثمانيين ببلدة برديس، مسجد أولاد همام بقرية أولاد إسماعيل بسوهاج دراسة أثرية معمارية.

[٥] – حرص المعمار المسلم على توفير الضوء الكافي والهواء المتجدد داخل المساجد إما عن طريق الصحن المكشوف أو عن طريق عمل شخشيخة لتغطية الصحن مع عمل نوافذ بها لتحقيق غرض الإضاءة والتهوية. وقد يستخدم المعمار أكثر من شخشيخة في سقف رواق القبلة.

وجود نوافذ بجدار القبلة، ومن ثم كان الضوء والهواء الواصل لهذا الرواق من الصحن غير كافٍ، ونجح المعمار في توفيرهما بهاتين الشخشيختين.

٥) نلاحظ ظاهرة تعدد المحاريب بالجامع محل الدراسة، وقد بدأت هذه الظاهرة في بعض العمائر الدينية الفاطمية[1]. ونلحظ انتشارها في المساجد العثمانية بصعيد مصر كما في مسجد الأميرين محمد وأحمد بأخميم ١٠٩٤هـ/١٦٨٣م، جامع الأمير حسن ١١١٧-١١٢١هـ، الجامع العتيق بإسنا ٤٦٩-٤٧٠هـ/١٠٧٧-١٠٧٨م، والجامع العمري ببهجورة ١١٣٣هـ/ ١٧٢٠م، جامع الأمير همام بفرشوط ١١٧١هـ/١٧٥٧م، جامع سيدي جلال بجرجا ١١٨٩هـ/ ١٧٧٥م، وجامعي حميد بك أبو ستيت ١٢٧٨هـ/١٨٦١م وسليمان اللبيدي ١٣٠٨هـ ببلدة برديس بمحافظة سوهاج[2].

٦) يتطابق منبر الجامع الكبير بالمنشاة مع منبر جامع أولاد همام بقرية أولاد لإسماعيل تمام الانطباق سواء في التكوين أم في التشكيل الزخرفي. وقد حفر بكل منهما تاريخ ١٢٨٦هـ[3]، مما يجعلنا نرجح أن صانعاً أو صاحب ورشة صنع هذين المنبرين في وقت واحد ويبدو أن المنبر الأصلي للجامع الكبير قد تعرض للتلف أو لم يكن ذا تكوين وتشكيل زخرفي عالٍ ولذلك تم عمل المنبر الذي لم يزل به حتى الآن[4].

٧) عثرنا على جزء من ظهر كرسي المصحف الذي كان بهذا الجامع، وعلمنا من النقش الكتابي المحفور به أنه عمل في فترة لاحقة. ومعلوم أن مثل هذا الكرسي ما هو إلا إحدى قطع الأثاث في المساجد الجامعة وأنه أحد عناصر الانتفاع بها، ولذلك وصفته بعض الوثائق المملوكية بالكرسي الجوامعي[5]. وجرت العادة أن يجلس قارئ للقرآن على هذا

---

[1] – K.A.C. Creswell , Op. cit , p.235,148 ؛ عاصم محمد رزق، المحاريب الفاطمية في جوامع القاهرة ؛ محمد عبد الستار، مراجعة نقدية علمية لنقد بحث المحاريب الفاطمية في جوامع القاهرة وأضرحتها، ص٤٢٣ ؛ فرج حسين فرج، النقوش الكتابية الفاطمية على الآثار المعمارية في مصر، ص٣٤٢-٣٥٥.

[2] – جمال عبد الرؤوف، مساجد مصر العليا، محمد عبد الستار، أخميم في العصرين القبطي والإسلامي ؛ جرجا وآثارها الإسلامية في العصر العثماني ؛ عوض الإمام، المسح الأثري لمحافظة سوهاج، ص٣٣-٣٤.

[3] – عوض الإمام، مسجد أولاد همام بقرية أولاد إسماعيل بسوهاج، ص١٨٦.

[4] – ورد بالسطر ٥٠ بوثيقة الواقف أنه "أعد المنبر المجاور للمحراب للخطبة في أيام الجمعة والعيدين والاستسقاء والكسوفين". ولا نعرف سبب اختفاء هذا المنبر.

[5] – محمد عبد الستار، نظرية الوظيفية في العمائر الدينية المملوكية الباقية، ص٣٠٦ ؛ أسس التصميم المعماري، ص٤٣٨.

الكرسي يوم الجمعة وأمامه المصحف الشريف الذي كان يقرأ فيه. وكان الواقفون لهذه الكراسي يحددون للقراء ما يقرعونه بعد صلاة الصبح وما يقرءونه قبل صلاة الجمعة[١].

٨) كانت دكة المؤذنين إحدى قطع الأثاث وعناصر الانتفاع بالجامع محل الدراسة. وتتشابه معها في التكوين والزخرفة الدكتان اللتان بجامعي حميد بك أبو ستيت ١٢٧٨هـ/١٨٦١م وسليمان اللبيدى ١٣٠٨هـ ببرديس بسوهاج[٢].

نلاحظ أن مئذنة الجامع –محل الدراسة- بنيت منفصلة عن بنائه تحقيقاً لغرض إنشائي، حيث أن ارتفاعها يحتاج لحفر أساس عميق وبناء جدران سميكة. ثم إن بناء المعمار للمئذنة مستقلة حقق مطلب الشرع الحنيف الذي يحث على ألا يشغل بناء المئذنة أي جزء من المساحة المخصصة للصلاة[٣]، ومما يلفت النظر في هذه المئذنة أن تكوينها المعماري يشبه تكوين المآذن الفاطمية بصعيد مصر وخاصة مئذنة الجامع العتيق بإسنا ٤٦٩-٤٧٠هـ/١٠٧٧-١٠٧٨م، كما أن جوسقها صورة مصغرة من قباب جبانة أسوان[٤] والتي ذكر كريزويل أن أركان جوانبها العليا المقعرة تبرز إلى الخارج فتبدو كالقرون. وجدير بالذكر أن الواقف قد عين عدة مؤذنين للآذان من فوق هذه المئذنة وحدد رواتبهم في وثيقة وقفه بأربعة وثلاثين أردباً من القمح[٥].

لم نجد في الجامع –محل الدراسة- نصاً تأسيساً يحدد تاريخ بنائه وإن كنا نرجح تشييده في الربع الأخير من القرن ١١هـ/١٧م معتمدين في ذلك على ما ورد بوثيقة الواقف التي تم تحريرها في محكمة المنشاه بتاريخ ١٤ شعبان ١٠٨٤هـ ثم حررت الوثيقة التي بين أيدينا بمحكمة باب سعادة والخرق بتاريخ ٤ جمادى الأولي ١٠٩٤هـ[٦].

---

[١] – اتخذت قراءة القرآن بالجوامع أشكالاً متعددةمنها القراءة المنفردة والقراءة في جوق، والقراءة والتلقين والتجويد.للمزيد انظر: محمد عبد الستار، نظرية الوظيفية في العمائر الدينية المملوكية الباقية، ص٣٠٥.

[٢] – الباحث، المسح الأثري لمحافظة سوهاج يكشف عن مسجدين عثمانيين ببلدة برديس، ص٢٦،٢٢-٣١،٢٧-٣٢ ؛ أسس التصميم المعماري، ص٤٣٨.

[٣] – محمد عبد الستار عثمان، عوض الإمام، عمارة المساجد في ضوء الأحكام الفقهية، ص١٤٧.

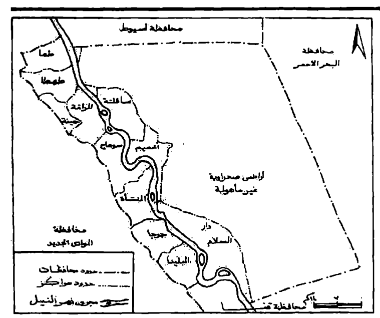
[٤] – K.A.C. Creswell , Op. cit. p. 146-147. ؛ فريد شافعي، العمارة العربية الإسلامية ماضيها وحاضرها ومستقبلها، ص١٦٢-١٦٤ ؛ أسس التصميم، ص٤٤٨-٤٤٩ ؛ السيد عبد العزيز سالم، المآذن المصرية، ص٢٠-٢١.

[٥] – وثيقة الواقف، سطر ٩١.

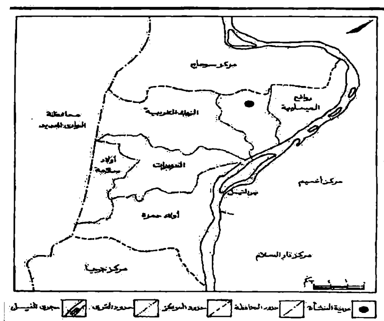
[٦] – وثيقة الواقف، سطر ١٣٤؛تقرير من محكمة مديرية جرجا بتاريخ ٢١ أبريل ١٩٠٨م،محفوظ بمديرية الأوقاف بسوهاج.

ومن الدراسة الأثرية المعمارية السابقة للجامع الكبير بالمنشاه ندرك أنه نمــوذج جيـد لعمارة المساجد في القرن ١١هـــ في صعيد مصر بما اشتمل عليه من عناصر معماريـــة وزخرفية، وربما كان لهذا الجامع تأثير واضح على جامع الأميرين محمد وأحمد بـــأخميم ١٠٩٤هـــ سواء من حيث التخطيط أو تعدد المحاريب[١].

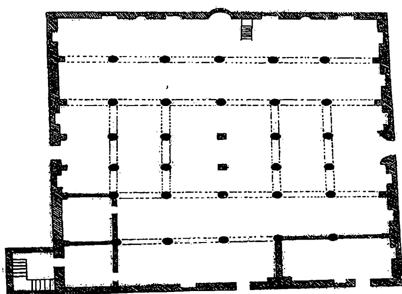
[١] - محمد عبد الستار، وثيقة وقف جامع الأميرين محمد وأحمد بأخميم، ص ص٣٧٥-٣٩٩.



خريطة رقم (١) محافظة سوهاج

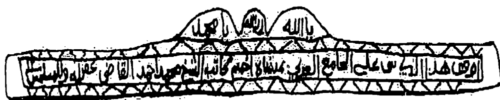


خريطة رقم (٢) مركز المنشاة



شكل (١)

المسقط الأفقي للجامع الكبير بالمنشاة



شكل (٢)

تفريغ لكتابات ظهر كرسي المصحف

بالجامع الكبير بالمنشاة

ـض الإمام



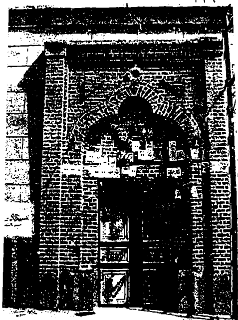
اللوحة (١)

آخر وثيقة وقف الحاج على بن محمد عربـ



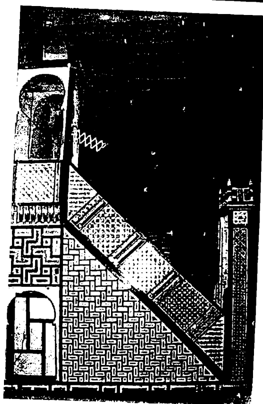
اللوحة (٢)

الواجهة الجنوبية الغربية للجامع الكبير بالمـ





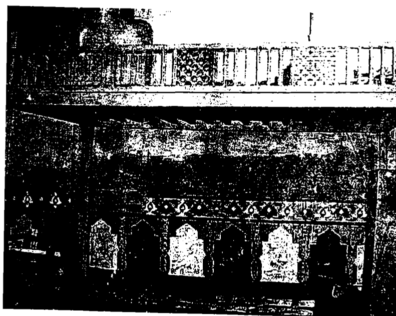




الجامع الكبير بمدينة ا



اللوحة (٧)
صحن الجامع الكبير بالمنشا
وجانب من الرواق الشمالي



اللوحة (٨)
دكه المبلغ بالجامع الكبير بالمنشاة



اللوحة (٩)
مئذنة الجامع الكبير بالمنشاة

تذكرة مرور من ديوان الشام لأحد الأمراء الفرنسيين

أحمد محمود عبد الوهاب المصري
كلية آداب بني سويف – جامعة القاهرة

يطلق مصطلح تذكرة في المصادر العثمانية بشكل عام على الوثائق التي كانت تصدرها الدوائر الرسمية[١]، كما أطلقت أيضا على الأوراق الرسمية التي كانت تقدم إلى الأشخاص من تجار وأهالي، ونشأ نتيجة لذلك أنواع كثيرة من التذاكر نذكر منها على سبيل المثال تذكرة التجارة ، تذكرة الرديف، تذكرة الجمرك ، تذكرة النفوس "بطاقات الهوية التي كانت تعطى للأشخاص"[٢] وتذاكر المرور ويطلق عليها أيضا أوراق الطريق أو تذاكر الطريق[٣]، ويقصد بها الأوراق الرسمية التي كانت تعطى إلى الأشخاص سواء كانوا من رعايا الدولة العثمانية أو كانوا من الأجانب وتسمح لهم بالمرور والإقامة في أراضي الدولة، والوثيقة موضع البحث تنتمي الى هذه المجموعة الأخيرة. وإذا كان مصطلح تذكرة واسع الانتشار في العصر العثماني إلا أنه كان معروفا منذ العصور الإسلامية المبكرة وكان يطلق على الوثائق التي كانت تعطى للمبعوثين الرسميين للدولة لتضفي عليهم صفة الرسمية، كما كان هذا المصطلح يطلق على المخالصة التي تعطى لمن أدى ما عليه من التزامات مالية[٤].

أسباب تحرير هذه الوثيقة

هناك سببان رئيسيان وراء تحرير هذه الوثيقة، أحدهما أمني والآخر سياسي. أما السبب الأمني فيتمثل في حرص الدولة العثمانية على وضع النظم والقواعد التي تتيح

[1] – حسين مجيب المصري، معجم الدولة العثمانية، ص٥٣.

[2] – إدهام محمد حنيش، الخط العربي في الوثائق العثمانية، ص١٤٤.

[3] – نجاتي أقطاش، عصمت بينارق، الأرشيف العثماني، ص٤٦٨-٤٦٩.

[4] Adolf Grohmann, *Einführung und Chrestomathie zur arabischen Papyruskunde* (Praha: 1954), pp. 111, 125.

للدولة ضمان أمنها وحماية أملاكها، ومن هنا فقد نظمت الدولة شـأون إقامـة الأجانـب ومرورهم في الدولة العثمانية وتمثل ذلك على سبيل المثال في إصدار ديوان ولاية الشـام وملحقاتها –وهو الديوان الذي صدرت عنه هذه الوثيقة– أمراً ينص على عـدم السـماح بالغرباء بالمبيت أو التجوال في المقاهي إذا لم يكونوا يحملون تذكرة مرور[٥] ولـم تكـن تذاكر المرور هذه تقتصر على البشر فقط وإنما امتدت أيضاً إلى السـفن حيـث كانـت السلطات العثمانية تفرض على السفن الأجنبية الحصول على إذن حتى يسمح لها بالمرور في المضايق البحرية، وكانت هذه الأذونات تسجل في سجل خاص يعرف باسم إذن سفينة دفترلري[٦].

أما السبب السياسي فيتمثل في طبيعة العلاقات العثمانية الفرنسية وما كان ينظمهـا مـن اتفاقيات، حيث حرص –لأسباب متعددة– كل من العثمانيين والفرنسيين على علاقة الـود بينهما، والتي كانت قد بدأت منذ السادس عشر الميلادي في عصـر السـلطان العثمـاني سليمان القانوني، والتي كان من أهم أسبابها الصراع الـذي نشـأ بـين فرنسـا ودولـة Habsburg والذي ادى إلى فقد فرنسا لنفوذها في إيطاليا سـنة ١٥٢٥م. فعـداء أسـرة Habsburg المشترك لكل من العثمانيين والفرنسيين دفعهم إلى توقيع اتفاقي صـداقة بـين الدولة العثمانية تحت حكم السلطان سليمان القانوني وأسرة Valois الفرنسية فـي سـنة ٩٤٢هـ/١٥٣٥–١٥٣٦م. وقد تم توقيع هذا الاتفاق برعاية الصدر الأعظم الشـهير فـي عصر السلطان سليمان القانوني إبراهيم باشا. ومما هو جدير بالذكر أن هذا الاتفـاق لـم يعتمد قط من السلطان سليمان القانوني ورغم ذلك دخل حيز التنفيذ مما يوحي بأن إبراهيم باشا كان له من النفوذ ما جعله مفوضا بشكل تام في توقيع مثل هذه الاتفاقيـات المهمـة ودخولها حيذ التنفيذ دون توقيع السلطان[٧]، وكان هذا الاتفاق يقع في ستة عشر بنداً تـنظم العلاقة بين الدولة العثمانية والدولة الفرنسية[٨]، وقد تضمنت هذه الاتفاقية النص على حرية

---

6 – تيسير خليل محمد الزواهرة، تاريخ الحياة الإجتماعية في لواء دمشق ١٨٤٠–١٨٦٤، ص٢١.

[6] – نجاتي أقطاش، عصمت بينارق، الأرشيف العثماني، ص٤٦٣.

[7] Josef Matuz, *Das osmanische Reich, Grundlinien seiner Geschichte*, p. 122 ;
Halil Inalcik, "The Heyday and Decline of the Ottoman Empire", Vol.I , p. p. 324 – 329.

[8] – عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤ – ١٩١٤م، ص٣٢١.

مرور سفن وتجارة كل منهما في أملاك الدولة الأخرى كما أن رعايا كل دولة يعاملون في الدولة الأخرى في دفع الضرائب معاملة مواطنين هذا البلد الذي يوجدون فيه، وأصبح القناصلة الفرنسيون لهم نفوذ كامل على باقي الفرنسيين في الدولة العثمانية سواء فيما يتعلق ذلك بالقانون التجاري أو الجنائي بالإضافة إلى الأحوال الشخصية بشرط إلا تكون الدولة العثمانية أو أحد رعاياها طرفاً في هذا النزاع. كما منح الفرنسيون بعض الامتيازات في الامبراطورية العثمانية والتي كان منها تسهيل حركة التنقل للفرنسيين في بعض أجزاء الدولة العثمانية وتقديم سبل العون لهم من حراسة ومؤنة. هذه الامتيازات حرص الفرنسيون على تجديدها من خلال اتفاقيات جديدة تتضمن نفس البنود أو إضافة بنود جديدة إليها حسب الظروف السياسية السائدة وقت توقيع الاتفاقية الجديدة. وقد بلغت هذه العلاقة درجة من الود حتى أن البابا والدول المسيحية الأوربية اعتبروا هذه الاتفاقية وصمة عار في جبين فرنسا، وذلك لتحالفها مع دولة غير مسيحية كما أن هذه المعاهدة قد لعبت دوراً مهما في مساعدة العثمانيين في توسعاتهم في اوربا كما أنه من المحتمل أن هذه الاتفاقية هي التي دفعت الزوجة الأثيرة لدى السلطان سليمان القانوني روكسلانة إلى تدبير المؤامرات على إبراهيم باشا راعي هذه الاتفاقية حتى تم إعدامه في مارس ١٥٣٦، حيث تذكر بعض المصادر أن روكسلانة حتى بعد زوجها من السلطان العثماني ظلت مسيحية الهوى وإن تظاهرت بالإسلام[٩].

هذه الاتفاقية وما تبعها من اتفاقيات كانت من الأسباب المباشرة لإنشاء هذه الوثيقة وقد تمت الإشارة إلى ذلك في الوثيقة حيث تخاطب كل من يطلع عليها بأنه ينبغي عليه تقديم العون لمن صدرت له هذه الوثيقة وهو أحد أمراء الدولة الفرنساوية، الذي كان مسافرا من الشام إلى مصر، ويتمثل هذا العون كما نصت عليه الوثيقة في تقديم العون والحراسة والذخيرة والعليق بالإضافة إلى الاستضافة، وبررت ذلك بأنه بسبب علاقة الود بين الدولين العثمانية والفرنسية وهو ما عبرت عنه الوثيقة بصيغة:-

...فبحسب الأتفاق والمحبة الذى ما بين الدولة/ العلية نصرها بارى البرية وما بين الدولة الفرنساوية فينقضى له الاكرام والمساعدة منساير الوجوه فالمراد تيزلو /

---

[9] - Matuz, *Das osmanische Reich, Grundlinien seiner Geschichte*, p. 122.

جهدكم فى مساعدته من دخره وعليق واكرام وبمروره على كل ناحيـــة مـــن نـــواحيكم تمشو معه خيل لمحافظته قدر / الاحتياج...

أما عن الهدف من السفر إلى مصر فلم تذكره الوثيقة، ولكن المصادر التاريخية توضح أن ذلك العصر شهد اهتماماً فرنسياً كبيراً بمصر حتى أن مصر كان بها أكثر من قنصلية فرنسية[10]، وذلك لأسباب متعددة نذكر منها على سبيل المثال مايأتي:-

١-نمو الاهتمام بالحضارة المصرية.

٢-تقريب محمد علي للفرنسيين على حساب الإنجليز الذين كان يشعر بالضـــيق تجـــاههم منذ حملة فريزر.

٣-الاهتمام الفرنسي بمشروع ربط البحر الأحمر بالأبيض.

٤-رغبة الفرنسيين في السيطرة على مصر لتعويض المستعمرات التي سبق وفقدوها في أماكن أخرى[11].

٥-شهدت مصر في ذلك العصر اهتماماً سياحياً كبيراً، فربما جاء هـــذا الأميـــر بهـــدف السياحة[12].

٦-كان الفرنسيون يحرصون على زيارة مصر من منطلق ديني وتاريخي، حيث اعتـــادوا على زيارة مصر بعد الحج إلى بيت المقدس، التي كانوا يرون فيهـــا إمتـــدادا للأراضـــي المقدسة، وذلك لأن العائلة المقدسة كانت قد هاجرت إليها، كما أن مصر تحتضن رفـــات بعض القديسين مثل القديس سرجيوس وسانت كاترين. وفي مصر كانوا يجترون بعـــض الذكريات التاريخية مثل الحملة الصليبية السابعة بقيادة لويس التاسع سنة ١٢٤٩م[13].

وترجع أهمية هذه الوثيقة إلى عدة أسباب، أولها أنه لم يسبق نشر وثيقة أصلية مفـــردة -مشابهة لها على حد علمي- فهي على ذلك وثيقة نادرة.

---

[10] – محمد عفيفي، المصالح الفرنسية في ميناء دمياط في القرن الثامن عشر، ص١٦٨.

[11] – إلهام محمد علي ذهني، مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن التاسع عشر، ص١٩.

[12] – السيد السيد أحمد توفيق دياب، السياحة في مصر خلال القرن التاسع عشر، ص١٩-٢٧.

[13] – روبير سوليه، مصر ولع فرنسي، ص١٣-١٤.

أما السبب الثاني فيرجع إلى أن الوثيقة تؤكد ما ذكرته في بعض الدراسات التاريخية عن علاقة الود بين الدولتين العثمانية والفرنسية، وما منحته الأولى لرعايا الثانية من إمتيازات.

الدراسة الوثائقية

هذه الوثيقة أصلية وذلك لأنها تتشابه في شكلها العام من الوثائق الصادرة من نفس الديوان في تاريخ مقارب لها[١٤]، وذلك فيما يتعلق بالخط وأسلوب الكتابة والألقاب والصيغ المستخدمة في صياغة الوثيقة، كما أن الأحداث التاريخية تتفق مع ما ورد فيها فكما سبق وذكرنا فإنه قد صدرت الأوامر بعدم السماح للأجانب في بلاد الشام بالمرور أو الإقامة إلا بعد الحصول على تذكرة مرور.

بالإضافة إلى ما سبق فإن الوثيقة تحمل أحد أهم علامات الصحة وهو الختم.

تحليل الوثيقة

بدراسة نص الوثيقة يلاحظ أنه يشتمل على العناصر التالية:

١-التعريف بمن صدرت له الوثيقة.

٢-التعريف بالمخاطب في هذه الوثيقة، ونعني بهم الأشخاص المكلفين بتنفيذ ما فيها.

٣-التعريف بالجهة الصادر عنها الوثيقة.

٤-تحديد وجهة السفر.

٥-تحديد الخدمات والتسهيلات التى تنبغى أن تعطى لحامل الوثيقة.

٦-تاريخ تحرير الوثيقة.

الخصائص الكتابية

تعكس هذه الوثيقة الخصائص الكتابية لوثائق ذلك العصر وتتمثل فيما يأتي:-

١- استخدام الكثير من الألفاظ العامية.

---

[14] - كامل جميل العسلي، وثائق مقدسية تاريخية، مج٢، ص٢١٤.

٢- وجود الكثير من الأخطاء النحوية والكتابية لعل أبرزها حذف حرف الألف من واو الجماعة في الأفعال. وهي من الأخطاء الشائعة في وثائق هذا العصر[15].

فهرسة الوثيقة:

مكان الحفظ: مجموعة خاصة في برلين

نوع التصرف : وثيقة عامة (وثيقة ديوانية)

تاريخ الوثيقة: ٢٣ ذي الحجة سنة ١٢٣٨ هـ/١ سبتمبر سنة ١٨٢٣م[16]

موضوع التصرف: مرسوم (تذكرة مرور)

موضوع الوثيقة : مساعدة أحد الأمراء الفرنسيين أثناء سفره من الشام إلى القاهرة

الجهة المصدرة للوثيقة: ديوان الشام في صحراء المزيريب

المخاطب من الوثيقة: المتسلمين بسنجق جينين ونابلس والقدس وغزة والرملة ويافة وكل من يطلع على هذا المرسوم

المنتفع من الوثيقة: أحد الأمراء الفرنسيين ويدعي السنيور كوالير بارون الكسندر ديكسكل

مادة الكتابة: ورق أبيض يميل إلى الصفرة قليلاً

عدد اسطر الوجه: عشرة اسطر

نوع الخط: هذه الوثيقة مكتوبة بخط أقرب إلى النسخ.

أبعاد الوثيقة: ٣٠ X ٤٢ سم

علامات الصحة والإثبات: خاتم بيضاوي الشكل اعلى المنشور على اليمين يتضمن عبارات دعائية ودينية بالإضافة إلى إسم صاحب الخاتم ويدعى الحاج صالح وتاريخ ١٢٣٦هـ

حالة الحفظ: هذه الوثيقة بحالة جديدة من الحفظ

---

15 – عبد السميع سالم الهراوي، لغة الإدارة في مصر في القرن التاسع عشر، ص٨٠ ؛ سلوى علي ميلاد، وثائق الواحات، ص١٧٩-١٨١.

16 – تم تحويل التواريخ الهجرية إلى الميلادية بناء على: ف ويستنفيلد، جدول السنين الهجرية بلياليها وشهورها بما يوافقها من السنين الميلادية بأيامها وشهورها.

نص الوثيقة

١) صدر مرسومنا هذا الي افتخار الاماجد والاعيان متسلمينا بسنجق[١٧] جنين ونابلوس[١٨] والقدس الشريف وغزة هاشم[١٩]

٢) والرملة واسكلة[٢٠] يافة ولكل واقف عليه وناظر اليه من ملتزمين[٢١] ومشـــايخ قرايــا[٢٢] وعشاير الواقعين على الطريق[٢٣] عموماً تحيطون

٣) علما بخصوص رافع مرسومنا هذا جناب افتخار الملة المسيحية وعمدة الطايفة العيسوية[٢٤] بك زادة السنيور كوالير بارون الكسندر

٤)ديكسكل من امرآء الدولة الفرانساوية متوجها من هذه الطرف لمحروسة مصر القاهرة فبحسب الاتفاق والمحبة الذى ما بين الدولة

٥) العلية نصرها بارى البرية وما بين الدولة الفرنساوية فينقضى له الاكرام والمســـاعدة من ساير الوجوه فالمراد تبزلو[٢٥]

---

[17] – سنجق من الناحية اللغوية يقصد به علم الدولة، ثم تطور معناها وأصبح يقصد بهذه الكلمة العلم الـــذي يمنحـــه السلطان للوالي أو الأمير تعبيراً عن ثقته بانه أهل للحكم، أخيراً تطور معنى كلمة سنجق وأصبحت تعني قسماً إدارياً من أقسام الدولة. راجع: محمد عبد اللطيف هريدي، شؤن الحرمين الشريفين في العهد العثماني، ص١٥٥.

[18] – صحتها نابلس وهذا مثال على الأخطاء الكتابية في الوثيقة.

[19] – يقصد مدينة غزة المعروفة جنوب فلسطين، وقد أطلق عليها غزة هاشم نظرا لوفاة هاشم جد الرسول فيها.

[20] – اسكلة كلمة من اصل ايطالي Scala دخلت في اللغة التركية يقصد بها مكان رسو السفن في المينا كما يقصـــد بها ايضا الميناء البحري بشكل عام. ليلى عبد اللطيف، الإدارة في مصر، ص٤٣٨ ؛ أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد في الجبرتي من الدخيل، ص١٦.

[21] – الملتزم هو الذي يتهد بتحصيل الأموال الأميرية المقررة على أرض أو جمـــرك ويـــورد للخزينـــة الضـــريبة المقررة ويحتفظ بالباقي كربح له. وليس من الواضح سبب مخاطبتهم في هذه الوثيقة فربما كانوا يتولون بعض المهام الأمنية أوحتى لايقمون بتحصيل رسوم من حامل الوثيقة راجع: ليلى عبد اللطيف، الإدارة في مصر، ص٤٥٦.

[22] الصحيح قرى.

[23] – خاطبت الوثيقة مشايخ القرى والعشائر الواقعين على الطريق، وذلك لأن هؤلاء كانوا يتولون مهام أمنية علـــى طريق الحج وفي شبه جزيرة سيناء، حيث اسندت الدولة العثمانية –شأنها في ذلك شأن الدولـــة المملوكيـــة– بعـــض المهام الأمنية اتقاءا لشرهم مقابل رسوم معينة يحصلون عليها. راجع: سميرة فهمي، إمارة الحج في مصر العثمانية، ص٢٧٠-٢٧٥.

[24] – يقصد بالطائفة العيسوية الطائفة المسيحية نسبة إلى سيدنا عيسى عليه السلام.

٦) جهدكم في مساعدته من ذخرة[٢٦] وعنيق واكرام وبمروره على كل ناحية من نواحيكم تمشو[٢٧] معه خيل لمحافظته قدر

٧) الاحتياج فبنا علي ذلك اصدرنا لكم مرسومنا هذا من ديوان الشام في صحارى المزيريب[٢٨]

٨) اثنى طريق الحج الشريف فبوصوله

٩) ووتوقدم على مضمونه عملو بموجبه وبتحاشو مخالفته اعتمود واعتمدوه غاية الاعتماد هـ

١٠) ٢٣ ذ[٣١] ١٢٣٨

نصوص الختم

يوجد ختم دائري كبير واضح أعلى يمين المرسوم ويمثل علامة الصحة الوحيدة في هذا المرسوم، وهذا الختم يتكون من دائرة كبرى تتوسطها دائرة أصغر والمساحة المحصورة بين الدائرتين مقسمة إلى أربعة خراطيش كبيرة كل اثنين منها يحصران شكلاً بيضاوياً صغيراً. والنصوص التي على الخاتم تقرا على النحو التالي:-

في المركز توجد جملة غير عربية نصها

هر امورنده موفق اوله الحاج صالح ١٢٣٦[٣٢]

---

25 – الصحيح تنزلوا، وهذا مثال على حزف حرف الألف من واو الجماعة في الأفعال.

26 – الصحيح ذخيرة.

27 – الصحيح تمشوا.

28 – **المزيريب** قرية من قرى حوران تبعد نحو مائة كيلومتر إلى الجنوب الغربي من دمشق. وكانت محطة هامة تنزل بها قافلة الحج، راجع: البديري الحلاق،حوادث دمشق اليومية، ص١٠، حاشية ٢.

29 – الصحيح تعملوا

30 – الصحيح تتحاشوا

31 – شاع في الوثائق العثمانية استخدام اختصارات للكلمات الشائعة الأستخدام في وثائقهم ومن ذلك استخدام حروف هجائية للدلالة على اسماء الشهور العربية. فحرف ذ في هذه الوثيقة يرمز إلى شهر ذى الحجة. راجع: عبد السميع سالم الهراوي، لغة الإدارة في مصر، ص٢٢٦ ؛
Jan Reychman and Ananiasz Zajaczkowski, *Handbook of Ottoman-Turkish Diplomatics* p. p. 133 – 134.

أما نصوص الهامش فهى على النحو التالي:-

١) وأفوض أمري إلى الله

٢) ياالله

٣) توكلت على الله

٤) ياحي

٥) لاحول ولا قوة الا بالله

٦) ياقيوم

٧) وما توفيقي الا بالله

٨) يافتاح

تطور أوراق الطريق

أوراق الطريق أو تذاكر المرور بمعنى الأوراق التى كانت تعطى للأشخاص وتسمح لهم بالانتقال من مكان إلى آخر كانت معروفة منذ بدايات عصر الدولة الإسلامية[٣٣]، التي وضعت من القواعد والنظم الإدارية ما يسمح لها بحفظ الأمن وضبط حركة تنقل الأشخاص عند الضرورة. هذا وقد وصلت إلينا بعض النماذج من أوراق الطريق الإسلامية المكتوبة على البردي مما يسمح لنا بتكوين فكرة عامة عن هذه النوعية من الوثائق في ذلك العصر. يلاحظ أن هذه الأوراق كانت تنقسم في ذلك العصر إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى أوراق الطريق الخاصة ونعني بها تلك التصاريح التي كان يعطيها الأسياد إلى مواليهم حتى يمكنهم الإنتقال من مكان إلى آخر ولا يقبض عليهم بتهمة أنهم

---

[32] - هذه عبارة عن جملة تركية ترجمتها (ليكن موفقاً في أموره كلها) وبهذه المناسبة اتقدم بخالص شكري وتقديري إلي الأستاذ الدكتور مكرم عبد الفتاح رئيس قسم اللغة التركية جامعة الأزهر على تفضله بترجمتها، ويبدو أن هذه العبارة كانت بمثابة علامة القائم على هذا الديوان، وهو صاحب الخاتم، يؤيد ذلك ما ذكره آدم متز من أن المشرفين على بعض الدواوين الهامة مثل صاحب ديوان بيت المال علامة على الكتب والصكوك. راجع: آدم متز، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ص١٣١-١٣٢.

[33] - فيما يتعلق بالظروف التاريخية التي نشأت فيها أوراق الطريق الإسلامية المبكرة، راجع: أحمد محمد عدوان، جواز السفر عند المسلمين، ص٣٢١-٣٢٩.

عبيد هاربون كما كانت تعطى أيضا إلى أهل الذمة إذا أرادوا الانتقال من مكان إلى آخر بهدف العمل أو الزيارة، حتى لا يظن أنهم هاربون من دفع الجزية المقررة عليهم. ويلاحظ أن هذه النوعية من التذاكر كان لا ينص فيها على حصول حاملها على أية مساعدات أو تسهيلات رسمية حيث أن سفرهم هذا ليس له طبيعة رسمية، مثال ذلك ما جاء في إحدى البرديات المحفوظة في دار الكتب المصرية بالقاهرة[٣٤] وجاء فيها:

١ – بسم الله الرحمن الرحيم

٢ – هذا كتاب من عبد الله بن عبيد الله عامل

٣ – الامير عبيد الله بن الحبحاب على اعلا اشمون

٤ – لقسطنطين ببسطاس شاب ابط نجده اثر وبعنقه خالين

٥ – سيط من اهل بسقنون باهه من اعلى اشمون انى

٦ – اذنت له ان يعمل باسفل اشمون لوفا جزيته

٧ – والتماس معيشته واجلته شهرين من مستهل ذى الحجة

٨ – الى انسلخ المحرم سنة عشرة ومايه فمن لقيه

٩ – من عمال الأمير فلا يتعرض له فى ذلك

١٠ – من الاجل الا بخير والسلم على من اتبع الهدى

١١ – وكتب طليق فى مستهل ذى الحجة تمام سنة

١٢ – اثنتى عشرة ومايه

المجموعة الثانية فهى أوراق الطريق الرسمية ويبدو انها كانت تعطى للموظفين الرسميين للدولة، ولذلك كان ينص فيها على استخدامهم خيل البريد بالإضافة إلى بعض التسهيلات الاخرى مثال ذلك البردية المحفوظة في مكتبة جامعة مانشستر[٣٥] وجاء فيها ما يأتي:

١ – بسم الله الرحمن الرحيم

---

[34] – أدولف جروهمان، أوراق البردي العربية بدار الكتب المصرية، السفر الثالث، ص١١٨-١٢٢.

[35] – G. Rex Smith and Moshalleh al-Moraekhi, "The Arabic Papyri of the John Rylands University Library of Manchester,", p. p. 173 – 174.

٢ – من عيسى بن ابى عطا على صحب بريد اشمون

٣ – فاحمل مسلم رسولى

٤ – على دابتين من البريد احديها

٥ – دابة الفرانق وكتب محمد فى شهر

٦ – ربيع الاخر سنة سبع وعشرين و

٧ – مـــاية

١ – من عيسى بن ابى عطا الى صحب بريد اشمون

السمات العامة لأوراق الطريق الإسلامية المبكرة

على الرغم من إمكانية التمييز بين مجموعتين من أوراق الطريق الإسلامية المبكرة – كما سبق وذكرنا– فإننا نلاحظ أنها جميعاً يجمع بينها بعض السـمات العامـة المشـتركة يمكن إجمالها فيما يأتى:–

أ – للتعريف بهذه النوعية من الوثائق استخدمت كلمة عامة وهى غالباً **هذا كتاب**[٣٦]

ب–كانت أوراق الطريق تشتمل على العناصر التالية:

١ – البسملة وكانت ترد غالبا بصيغة **بسم الله الرحمن الرحيم**

٢ – اسم الشخص الذى حررت له الوثيقة

٢ – اسم الشخص الذي أمر بكتابة هذه الوثيقة، وفي أوراق الطريـق الرسـمية كـان يضاف إلى الاسم أيضاً وظيفته، ففي إحدى هذه الوثائق عرف هذا الشخص بأنه **عيسـى بن أبي عطا على صحب بريد اشمون**

٤ – كانت الوثيقة تتضمن الدافع وراء تحريرها مثال ذلك ماذكرته إحدى الوثائق بانه العمل وهو ماعبرت عنه الوثيقة بما يأتي **(اذنت له أن يعمل بأسفل أشمون لوفا جزيتـه والتماس معيشته)**

٥ – كان يذكر في الوثيقة اسم الجهة التي يسافر إليها من حررت له هذه الوثيقة.

---

[36] - Ibid ; جروهمان، أوراق البردي العربية بدار الكتب المصرية، السفر الثالث، ص١١٥– ١٢٢

٦ – في بعض الأحيان كان ينص في الوثيقة على مدة صلاحيتها، مثلما ذكرت إحدى الوثائق من ان هذا الإذن لمدة خمسة أشهر فقط حددت بدايتها ونهايتها، ثم أضافت إلى ذلك أن من وجد هذا الشخص بعد هذا الأجل فإن عليه إعادته إلى مدينته[٣٧].

٧ – لاتكاد تخلو ورقة من أوراق الطريق المنشورة على تاريخ تحريرها.

٨ – اشتملت معظم أوراق الطريق المبكرة على اسم كاتبها.

أوراق الطريق في العصر المملوكي

على الرغم من عدم عثورنا على أوراق طريق أصلية من العصر المملوكي، فإن بعض كتاب الإنشا في العصر المملوكي، مثل القلقشندي في كتابه صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، والشيخ تقي الدين عبد الرحمن بن محب الدين محمد التميمي الحلبي الشهير بابن ناظر الجيش في كتابه تثقيف التعريف بالمصطلح الشريف والذي حققه رودلف فسلي ونشره المعهد العلمي للآثار الشرقية بالقاهرة سنة ١٩٨٧، قد تركوا لنا في مؤلفاتهم ما يمكن أن يعطينا فكرة عامة عن هذه النوعية من الوثائق في ذلك العصر.

يلاحظ مما كتب في المؤلفين السابقين أن أوراق الطريق في العصر المملوكي قد شهدت بعد التطور واكتسبت بعض الأهمية مما دفع بعض كتاب الإنشاء إلى وضع القواعد المتبعة في إنشاءها والتي تتلخص فيما يأتي:

١ – يكتب في أعلاها ورقة طريق وهي في هذا تختلف عن أوراق الطريق المبكرة التي لم تكن تأخذ اسماً محدداً وإنما كان يطلق عليها عبارة هذا كتاب.

٢ – ينبغي أن تتضمن ورقة الطريق أسم من حررت له بألقابه إن كان من ذوي الألقاب.

٣ – كان ينبغي ذكر العبيد الذين يرافقون المسافر وأوصافهم.

٤ – كان ينبغي تحديد وجهة المسافر.

٥ – كان ينص في ورقة الطريق على ما إذا كان السفر في إتجاه واحد، أو ذهاب وعودة.

٦– إذا كان للمسافر حق الحصول على بعض التسهيلات الرسمية من قبيل استخدام خيل البريد وعدد الخيول التي كان من حقه استخدامها، كان ينص على ذلك في الوثيقة[٣٨].

---

[37] جروهمان، أوراق البردي العربية بدار الكتب المصرية، السفر الثالث، ص١١٦.

مما هو جدير بالذكر أن العصر المملوكي قد عرف نوعاً آخر من تصاريح المرور، ونعني بها تلك التي كانت تسمح لحاملها بدخول أماكن محدده، حيث كانت هذه الأماكن المهمة مثل بعض المواني كان لايسمح بالدخول إليها أو الخروج منها إلا لمن لمن يحمل تصريحا مختوماً بختم الوالي، من ذلك ما ذكره بعض الرحالة الذين زاروا ميناء دمياط في العصر المملوكي من أن هذا الميناء يحيط به سور في البر، أما من جهة النيل فكان مغلقاً بسلسلة فلا يسمح للسفن ولا للأفراد بالدخول أو الخروج إلا بعد الحصول على إذن مرور[٣٩]، ولا نعرف على وجه اليقين ما إذا كان هذا الإجراء خاصاً بميناء دمياط فقط لأهميته الحربية والاقتصادية، أم أن هذا كان متبعاً في كل الموانى المصرية للسيطرة على حركة الأجانب وتحصيل الرسوم الجمركية؟

بالإضافة إلى ما سبق كان بعض التجار لايسمح لهم بدخول مصر أو الشام إلا بعد الحصول على مستند يعرف بالبراءة، ويبدو أنها كانت وثيقة بأنهم أدوا ما عليهم من مكوس للدولة[٤٠].

أوراق الطريق في العصر العثماني

بدأ العصر العثماني في مصر والشام بظهور نوعٍ آخر من أوراق الطريق أو تصاريح السفر، وهي التي كانت تعطى للأجانب وتسمح لهم بمغادرة الموانئ المصرية، حيث إن المعاهدة التي وقعها السلطان سليم الأول العثماني مع طائفة البنادقة في ثغر الإسكندرية بتاريخ ٢٢ محرم سنة ٩٢٣هـ/١٤ فبراير ١٥١٧م جعلت إصدار هذه النوعية الأخيرة من التصاريح من إختصاص قناصل الدول الأجنبية، ولذلك فليس لدينا فكرة واضحة عنها[٤١].

---

[38] – ابن ناظر الجيش، كتاب تثقيف التعريف بالمصطلح الشريف، ص١٢١-١٢٤. ويلاحظ أن ما يذكره ابن ناظر الجيش يكاد يتطابق مع ما ذكره القلقشندي وجاء متفرقاً في موسوعته.

[39] – شوقي عبد القوي عثمان، التجارة بين مصر وإفريقيا فى عصر المماليك، ص٧٦-٧٧.

[40] – محمد عبد الغني الأشقر، تجار التوابل في مصر في العصر المملوكي، ص١٠٥-١١١.

[41] – نعيم زكي فهمي، طرق التجارة الدولية، ص٤٣٠.

في القرن التاسع عشر الميلادي أصبحت الدولة العثمانية هي المنوطة بإصدار هذه التصاريح، وهو ما ينطبق بطبيعة الحال على الوثيقة موضوع البحث. كما شهد القرن التاسع عشر في مصر في عصر محمد علي إصدار الدولة الأوامر بضرورة حصول الفلاحين أو من تزيا بزيهم على تصاريح المرور هذه إذا رغبوا في الانتقال من مكان إلى آخر، وكان السبب في ذلك اتساع ظاهرة تسحب الفلاحين أي ترك الفلاحين الأرض مما أدى إلى تبوير الأرض الزراعية فترتب على ذلك قلة المحصول وانخفاض دخل الدولة من ضرائب الأراضي الزراعية[٤٢]. هذا وقد حفظت لنا السجلات العديد من البيانات والمعلومات المتعلقة بتصاريح المرور التي كانت تعطى للفلاحين والإجراءات التي كانت تتبع عند إصدارها، فعلى أي حال لم يكن مسموحاً للفلاح بمغادرة أرضه وقت الزراعة ولا وقت الحصاد، ومن رغب في مغادرة قريته في أي وقت آخر كان عليه أن يحصل على تذكرة مرور مطبوعة من الصراف بعد تسجيل اسمه لديه، وكانت هذه التذكرة تتضمن أوصافه وشكله وعمره وموعد عودته. وكانت هذه التذاكر تختم بختم القسم أو المأمورية الخاضع لها. وأعدت لذلك أختامٌ خاصة ذكر أحد الباحثين أن عددها ٩٢ ختماً[٤٣]. ولضمان تنفيذ ذلك صدرت الأوامر إلى ضباط أبواب القاهرة بعدم السماح للفلاحين بالمرور إلا لمن يحمل تذكرة مرور.

أوراق الطريق أثناء الحملة الفرنسية

اتبع الفرنسيون إجراءات صارمة للسيطرة على حركة الأفراد في مصر وذلك بقصر التنقل فقط على من حصل على تصريح تنقل، ومن ينتقل من مكان إلى آخر دون تصريح يعرض نفسه لعقوبة قاسية قد تصل إلى السجن لفترة طويلة، وتحتفظ مكتبة جامعة القاهرة

---

[42] – عن ظاهرة تسحب الفلاحين في عصر محمد علي وأسبابها والنتائج المترتبة عليها، راجع على سبيل المثال: زين العابدين شمس الدين نجم، تسحب الفلاحين في عصر محمد علي، ص٢٥٩–٣١٦. ومما هو جدير بالذكر فإن ظاهرة تسحب الفلاحين لم تكن وليدة عصر محمد علي، ولكنها كانت موجودة منذ العصر الأيوبي أو ماقبله، ولكننا لانعرف ما إذا كانت الدولة قد أصدرت تصاريح مرور في ذلك العصر للسيطرة على هذه الظاهرة، كما حدث في عصر محمد علي فيما بعد؟ راجع: شلبي إبراهيم الجعيدي، طبقة العامة في مصر في العصر الأيوبي، ص٨٤–٨٥.

[43] – شلبي إبراهيم الجعيدي، طبقة العامة في مصر في العصر الأيوبي، ص٢٨٦–٢٨٧.

بوثيقة عبارة عن التماس موجه من محفل الديوان الخصوصي بمصر إلى صاري عسكر دجاقايممقام مصر، بشأن إلتماس الإفراج عن تاجرين سجنا بسبب انتقالهم من منفلوط إلى القاهرة دون الحصول على تصريح -فرمان على حد تعبير الوثيقة- من حاكم الصعيد[٤٤]. وهذا يعني أن حكام الأقاليم هم الذين يصدرون تصاريح المرور للمصريين. ويبدو أن المصريين لم يكن لهم الحق في التقدم بشكل مباشر للحصول على هذا التصريح وإنما كان يتم ذلك عن طريق جهة رسمية تحددها الدولة، يؤيد ذلك أن مكتبة جامعة القاهرة تحتفظ بخطابين باللغة العربية مع ترجمة فرنسية ومرسلين من مصطفى أغا أمير الانكشارية إلى الجنرال دوجا بشأن طلب تصاريح سفر لبعض التجار[٤٥].

نتائج البحث

يمكن استخلاص النتائج التالية من البحث:

١-أن الدولة الإسلامية استخدمت اوراق الطريق والتي اطلق عليها أسماء عده منها أوراق الطريق، تذاكر المرور.

٢-كانت أوراق الطريق معروفة قبل العصر الإسلامي حيث عرفت في العصر البطلمي على سبيل المثال.

٣-كان الهدف من إصدار أوراق الطريق الإسلامية هو السيطرة على حركة تنقل الأفراد. وذلك لأسباب تعددت وتنوعت عبر العصور الإسلامية

٤-كانت أوراق الطريق عبارة عن وثيقة رسمية تسمح لمن هم في مهمة رسمية من الدولة بالحصول على بعض التسهيلات من حراسة ومؤنة ومبيت وغير ذلك مما يحتاج إليه المسافر.

---

[44] - مصطفى أبو شعيشع، من الوثائق العربية في العصور الوسطى، ص٢٣-٤١.

[45] - أحمد عبد الرازق أحمد، كشاف بالوثائق الفرنسية في مكتبة جامعة القاهرة، عبد الرحمن الجبرتي، دراسات وبحوث، بإشراف أحمد عزت عبد الكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، سنة ١٩٧٦، ص٦١٧.

٥-اعتبارا من فتح العثمانيين للشام ومصر أصبح على الأجانب الحصول على تصاريح مرور (أوراق طريق) فى البداية كانوا يحصلون عليها من قناصلهم، وفي العصور المتأخرة (القرن التاسع عشر) أصبحوا يحصلون عليها من الدولة العثمانية.
٦-تخلط بعض الدراسات بين ثلاثة أنواع من المستندات التى كان يحملها المسافرون وهى: جوازات السفر، تذاكر المرور(أوراق الطريق) والبراءات التى كان يحملها التجار دليلا على أدائهم ما عليهم من مكوس، ويطلقون عليها جميع مصطلح جواز سفر.
٧-كانت أوراق الطريق تشتمل على بيانات دقيقة تتضمن التعريف الدقيق بمن صدرت له ووجهته ومن يرافقه بالإضافة إلى مدة صلاحيتها.
٨-كان يحدد في أوراق الطريق بالضبط نوع التسهيلات والخدمات التي يمكن لحاملها أن يحصل عليها.

شكل رقم – ١– صورة الوثيقة موضوع البحث

عبد الله بك الزهدي وكتابة سبيل أم عباس

أ. أوس الأنصاري
الأستاذ بمدرسة الخطوط العربية
ومركز اللغة العربية – جامعة القاهرة

الخط العربي قبل المدرسة العثمانية

لم ينل الخط في أي حضارة وأمة من الأمم ما ناله الخط عند العرب والمسلمين من العناية به والتنوع والتفنن فيه، فأُتخذ في أول الأمر وسيلة للمعرفة، حيث قيل العلم صيد والكتابة قيد ثم أسبغوا عليه حُللاً قدسية من الدين حيث تفننوا في كتابة آيات القرآن الكريم.

وعندما ازدهرت الحضارة الإسلامية أصبح الخط فناً هدفه الأول المعارف ؛ فوضعت له قواعد علمية ودأب الخطاطون على اختراع الطرق والوسائل والأساليب، وقيمته عندهم تهدف كلها إلى إظهار الجمال والسمو فيه فاستطاعوا أن يبلغوا غايته في الحروف العربية، وأن يُظهروها في أشكال مختلفة من الجمال والرشاقة والتناسب حتى كثرت أنواعه وبلغت العشرات.

وقد اشتهر في الدولة الأموية أسماء من الخطاطين منهم: " **قطبة المحرر**" و"**خالد بن الهياج**"، وفي الدولة العباسية نبغ "**الضحاك الكاتب**" فزاد على قطبة، وكذلك اشتهر "**إسحاق**"، وفي نهاية القرن الثاني الهجري انتهت جودة الخط إلى "**إبراهيم الشجري**"، وقد ابتكر قلماً على نسق الخط الجليل أخف منه فسماه قلم الثلثين، ثم فرّع من هذا القلم فرعاً أخف منه فسماه الثلث.

وقالوا إن الأقلام من الثلثين والنصف والثلث وخفيف الثلث، والمسلسل والغبار قديمة، وإن وقع في أذهان كثير من الناس إنها من مخترعات "**ابن البواب**" و"**ابن مقلة**"، وإن الأقلام المستعملة في ديوان الإنشاء بمصر في العصر المملوكي قديماً وهي خمسة أقلام: الطومار، الكامل والمحقق والغبار، وقد جاء في تحفة أولى الألباب في صناعة الخط والكتاب "**لعبد الرحمن بن يوسف بن الصائغ – المتوفى سنة ٨٤٥ هـ**" في أسماء

الأقلام: الطومار والجليل والمجموع والرياسي والثلثين والنصف والثلث والحوائجي والمسلسل وغبار الحلبة والمحدث والمدمج والمحقق والرقاع والريحان والتواقيع والنسخ والمنثور والمقترن والحواشي والأشعار واللؤلؤي وخفيف الثلث وقلم المصاحف والغبار والعهود وقلم الذهب.

وبناء على هذه المقدمة التاريخية التي تناولت فيها رحلة الخط العربي عبر العصور، ومدى اهتمام العرب والمسلمين بأنواعه، وأدواته والأغراض التي كتبت به حيث استخدم في الكتب والعمائر وعلى المصنوعات المختلفة ؛ فلم تأتِ الدولة العثمانية إلاّ وقد قُعِّدَ الخط وتنوع ووصل إلى قدر عالٍ من التنوع والإتقان، واستخدم فيه من الخامات كالأوراق والأحبار والأقلام والألوان ما أصبح به علماً وصناعة تتوارثها الأجيال. وجاء دور العثمانيين كمجودين وليس كمبدعين، حيث انتقل إليهم الخط من البلاد التي فتحوها كمصر وغيرها، ولَقِي الخط منهم عناية كبيرة ظهرت باهتمام السلاطين العثمانيين به وكذلك وجوه الدولة ؛ مما جعل جهود الخطاطين ترتقي به يوماً بعدَ يوم.

وقد تحقق ذلك بارتقاء جماليات الحرف ما زاد على المراحل التي سُبقوا إليها، وقد أضافوا خط الديواني والرقعة، والتي أُرجع التطور فيها وخاصة خط الديواني إلى استنباطه من خط الشكسته "الفارسي". والمتأمل لخط الشكسته وحركات حروفه ؛ يجد أنها ذات أثر في الخط الديواني.

ترجمة الخطاط "عبد الله بك الزهدي"

تتبعت ترجمة الخطاط عبد الله بك الزهدي في مصادر مختلفة عربية وتركية، وذلك من خلال كتاب "تاريخ الخط العربي وآدابه" لمحمد طاهر الكردي ١٩٣٩م"، ومجلة مدرسة تحسين الخطوط الملكية سنة ١٩٤٣م، ومصور الخط العربي لناجي زين الدين ١٩٦٨م، وفن الخط الترجمة العربية.

فهو "**عبدا لله زهدي بن عبد القادر النابلسي**"، هاجر من دمشق إلى استانبول، وهو يؤكد نسبه إلى **الصحابي الجليل تميم الداري** رضي الله عنه حيث وقّع على كتابات مختلفة منها ما هو على سبيل أم عباس "**كتبه عبد الله الزهدي من سلالة تميم الداري رضي الله عنه**". وقد تعلّم الخط في البداية على يد **راشد أفندي الأيوبي (ت ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م)**، إلا أن

أستاذه الحقيقي "**مصطفى عزت أفندي**" قاضي العسكر، فهو من أحسن الخطاطين الذين اقتدوا به وجروا على طريقته في خطي النسخ والثلث. وقد عمل **عبد الله الزهدى** علماً للخط والرسم في مدرسة تعليم الخط (**مشقخانة**) الموجودة في جامع **نور عثمانية**، وفي **المهندسخانة البرية الملكية**، وكان صاحب قدرة خاصة في تقليد الخطوط.

وقد أعجب السلطان **عبد المجيد خان** بنموذج الثلث الجلي الذي كتبه من بين خطوط الخطاطين الآخرين فاختاره بعد عام ١٢٧٣هـ/١٨٥٧م لكتابة خطوط الحرم النبوي الشريف في المدينة المنورة، حيث مكث هنا حوالي سبعة أعوام كتب خلالها عدة آيات قرآنية وأحاديث ومدائح نبوية بالثلث الجلي على رقبة القبة في المسجد وعلى جدرانه على شكل شريط، وكان يوجد إلى جانبه آنذاك كل من الخطاط **جُومز زاده محسن أفندي** (ت ١٣٠٤هـ/١٨٨٧م)، **والمذهب الحاج حسين أفندي**، وتلميذه **أحمد أفندي**، وقد ساعدوه على إنجازها وهذه الكتابات الرشيقة ما زالت موجوداً حتى الآن، وهي من حيث طولها تبرز لنا أن **عبد الله زهدي** هو صاحب أكبر قدر من كتابات الثلث الجلي بحيث لا يتعداه خطاط آخر، إذ يزيد طول الشريط الكتابي الذي كتبه بالثلث الجلي عن ٢٠٠٠ متر، منها ٢٤٠متراً على شكل ثلاثة أسطر فوق جدار القبلة، و١٤٠ متر على رقبة القبة، ونظراً لأن عبد الله الزهدى كان رساماً في نفس الوقت فقد اهتم كثيراً بالخطوط المتراكبة المتداخلة من الثلث الجلي.

وقد استقرّ عبد الله الزهدى بعد ذلك في مصر، وقد قام بالتدريس في المدرسة الخديوية بالقاهرة، ولكن لم يكن له تلاميذ من الخطاطين، ولذلك لم يوجد تلاميذ من الخطاطين له كما كان للشيخ **عبد العزيز الرفاعي**، وقد قام بكتابة كسوة الكعبة الشريفة، حيث كانت تصنّع الكسوة بمصر بدارها في حارة الخرنفش بالقاهرة الفاطمية، وظلت كذلك إلى الستينات من القرن العشرين في عهد الرئيس **جمال عبد الناصر**، حيث أنشأت السعودية داراً للكسوة بمكة المكرمة، وكتب كذلك سبيل أم عباس ومسجد الرفاعي، وقد توفى قبل تنفيذه، وكذلك مسجد الحنفي بالسيدة زينب بالقاهرة.

توفى في القاهرة عام ١٢٩٦هـ/١٨٧٩م، ودفن بجوار الإمام الشافعي، وممن زار قبره أستاذي الأستاذ سيد إبراهيم (١٨٩٧-١٩٩٤م).

وقد رثاه أحد الشعراء مؤرخاً لوفاته بقوله:

مات رب الخط والأقلام قد نكست أعلامها حزناً عليه

وانثنت من حسرة قاماتها بعد أن كانت تباهي في يده

ولذا قد قلت في تاريخه مات زهدي رحمة الله علـيه

١٢٩٦ هـ

الخطوط على سبيل أم عباس

يقع سبيل **أم عباس** عند تقاطع شارع الرُكبية وشارع السيوفية مع شارع الصليبة أمام حمام الأمير شيخو الناصري، أنشأته بنبه قادن أم عباس باشا سنة ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، وبنت إلى جواره كُتّاباً.

والخطوط على سبيل أم عباس وهي موضع دراستنا نموذج رائع للخط العربي في المدرسة العثمانية، ظهرت فيه قوة الحرف وحسن توزيع النص، ومراعاة الجمال في تراكيبه، حيث اشتملت على الشريط الأعلى الذي كُتب بخط الثلث الجلي على أرضية من الرخام نفذت الكتابة بارزة والأرضية غائرة، ولونت الأرضية باللون الأزرق والكتابة بالذهب الخالص، ولكن عند تجديده في الثمانينيات من القرن العشرين لُونت الكتابة بلون ذهبي، وتجدر الإشارة إلى القدرة الفائقة في مُنفذ الكتابة على الرخام، حيث إنه لا يقل قدرة وتمكناً من الخطاط صاحب الكتابة في مجال تنفيذه.

ولقد اشتمل الشريط الأعلى على سورة الفتح كاملة وعدد آياتها ٢٩ آية، ثم أتبعه بتوقيعه على شكل مستطيل نصه (**كتبه عبد الله الزهدي من سلالة تميم الداري رضي الله عنه**) موضحاً نسبه العربي.

ثم جاء أسفل سورة الفتح شريط كتابي على أنهر أعلى الشبابيك كتب أيضاً بخط الثلث الجلي بآيات متفرقة (**قال الله تبارك وتعالى في كتابه الكريم "فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم"**)، الآية ٩٨ من سورة الإسراء. ثم أعقب ذلك بأربعة عشر نهراً اشتملت على الآيات الكريمات من سورة البقرة من بداية الآية ٢٦١ "**مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله**" إلى نهاية الآية ٢٦٦، وأتبعها بنص التصديق (**صدق الله وصدق**

رسوله الكريم وصلى الله على سيدنا محمد وآله أجمعين)، وهي آيات تناسب المقام حيث تحض على الإنفاق في سبيل الله والآداب والشروط التي يجب أن يتحلى بها المنفق.

ثم جاء داخل الأقواس دوائر كتابية حولها زخارف نباتية تركية كُتب فيها آيـــات وورد ذكر الماء والعيون فيها، مما يتناسب ودور هذه المنشأة، واشتملت على أربع دوائر الأولى – بسم الله الرحمن الرحيم – والثانية /وسقاهم ربهم شراباً طهوراً الآيـــة ٢١مـــن ســـورة الإنسان – والثالثة /عيناً يشرب بها المقربون. الآية ٢٨من سورة المطففين – والرابعـــة / وجعلنا من الماء كل شيء حيّ. الآية ٣٠ من سورة الأنبياء. كلها كُتبت بقلم الثلث الجلـــي على أرضية من الرخام بارزة الحروف لونها ذهبي والأرضية لونها.

ويُوجد أسفل الآيات من سورة البقرة نص التأسيس، وهو مكتوب على الرخـــام أيضـــاً بحروف بارزة ذهبية وأرضية زرقاء غائرة بخط الثلث، بسمك قلم أقـــل مـــن الكتابـــات السابقة بلغة تركية على ثلاثة أسطر، قُسّم الأول والثاني إلى ثلاثة أنهُر وقُسّم الثالث إلـــى أربعة أنهُر داخل إطار يفصل بينها زخارف نباتية تركية.

الملاحظات الفنية على الكتابة

جاءت الكتابة كما ذكرت سابقاً قوية الحروف رشيقة، راعى فيهـــا الخطـــاط الالتـــزام الكامل بالمقاييس الأصولية لهذا الخط في المدرسة العثمانية، مع حُســـن توزيـــع الكتـــل والفراغات، وتظهر عبقريته في انسياب الكتابة خاصةً في المواضع التي يتغير فيها اتجاه السطر إلى الأسفل، ثم اعتدال مرة أخرى مما يتطلب في أدائه مهارة عالية وقدرة فائقة.

– يلاحظ أن الخطاط جمع في كتابة النصوص القرآنية بين الرســـم الإملائـــي والرســـم العثماني، ومثاله كلمة "**المؤمنات**"، فقد كتبها بالرسم الإملائي مثبتاً الألف بعـــد النـــون، و" **سقهم**" فقد كتبها على الرسم العثماني وهو الغالب في كتابته.

– حرصه على توزيع الكتل والفراغات مما جعله يقدم ويؤخّر بعض الكلمات في بعـــض المواضع.

وهذا يؤدي إلى صعوبة القراءة في بعض الأحيان، وهذا الأسلوب انتهجه كثير من الخطاطين الذين يحرصون أولاً على جمال الحرف، ثم حُسن توزيع الكتل والفراغات الفنية ثم قراءة النص، ومَرَد ذلك في ظني إلى كثرة حفّاظ القرآن الكريم في هذه العصور، مما ييسر عليهم القراءة، وإن وجدت مدرسة فنية أخرى تسعى إلى الجمع بين جماليات الخط وقراءة النص وضبطه.

– كثير من الحروف العربية تتوالد من بعضها وتشترك أجزاء فنية منها، فقد استغل الخطاط هذه الظاهرة لتسهّل عليه الشكل الجمالي للنص وحل إشكاليات المساحة وأيضاً لإثبات مهارته، ففي كلمتي ينكث على استغل العلاقة بين حرفي الياء الراجعة والكاف البسيطة، فكتب الكلمتين على هذه الصورة.

ينكث على

– استخدم صوراً لكتابة الكلمة لا تصلح في كتابة السطر العادي، ويسمى الخطاطون هذا بالتصرف ليتناسب وضرورة تكوين النص وضيق المساحة بشرط عدم الإخلال بجمال وأصول الحرف ؛ فكلمة (**إنما**) نكث / نكث تكتب في الثلث بعدة صور. فلضرورة التكوين كتبها على هذه الصورة

إنما / إنما / إنما / إنما إنما

وكذلك كلمة نكث فإنها تُكتب وللضرورة أيضاً كتبها حيث استخدم حركة النون المنفردة.

نكث

- الجمع بين النقط في موضع واحد مما يحدث شكلاً جمالياً كما جاء في كلمة حيث جمع بين نقطتي القاف والتاء وكذلك استخدم الحروف المختلسة والاختلاس قطع الجزء الأخير في حروف معينة كالباء والفاء والسين والنون والراء والواو وذلك لضرورة التكوين أيضاً

ب ف س ن ر و

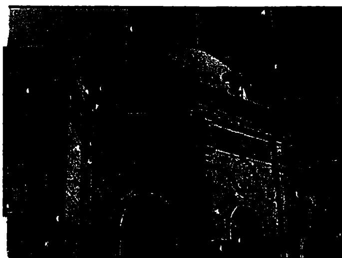
وقد جاء هذا التصرّف في حرف التاء من كلمة فاحترقت والنون من أجمعين كلمة أجمعين

ونظراً لأن الحرف الواحد له عدة صور بكثرة استخدام إحداها وتقل بعض هذه الصور كما في حرف الفاء والقاف فإن الأكثر شيوعاً هو استخدام هذه الصورة فق والأقل ينفق فإنه استخدم الصورة الثانية في الكتابة فجاءت أجمل وأنسب للتكوين.

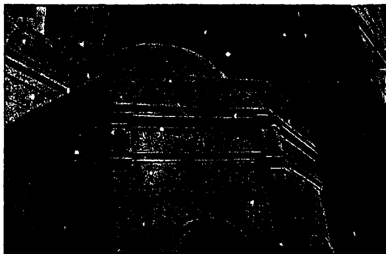
ويلاحظ أنه يستخدم كل صور الحروف المختلفة لإحداث التوازن الفني في التكوين الخطي مما يدل على ذكائه وحسن تصرفه وسعة إطلاعه.

هذا وتعتبر كتابة سبيل أم عباس مرجعاً فنياً لكل دارسي الخط العربي منذ إنشائه لأن خط الثلث يعتبر الخط الكلاسيكي الأول، وأن من لم يكتب الثلث بتمكن لا يعتبر خطاطاً، ونظراً لقلة المطبوعات الفنية قديماً، وأيضاً لأن وسائل الطباعة لم تكن بالدقة التي تستطيع من خلالها طبع النماذج بالصورة المرضية للخطاطين فإن سبيل أم عباس وقف شاهداً على ثراء الخط فيه.

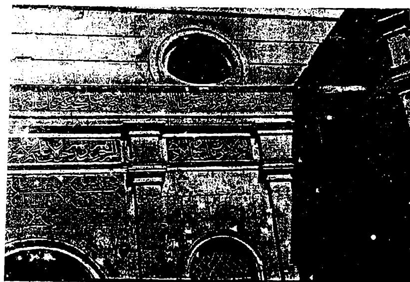
وما من أستاذ ولا دارس إلاّ وقد زار هذا الأثر مراراً ووقف متأملاً له، وكم قامت مناقشات فنية حول خطوطه، وأذكر من الأساتذة الذين زاروه الشيخ **علي بدوي**، والأستاذ **محمد رضوان علي**، وهما من تلاميذ الأستاذ **محمد مؤنس**، زاره رائد النهضة الخطية في مصر في عهد الخديو إسماعيل، وهما من مؤسسي مدارس الخطوط في مصر في خليل أغا والشيخ صالح، وكذلك الأستاذ **سيد إبراهيم** والأستاذ **محمد علي المكاوي ومحمود الشحات ومحمد عبد القادر وعبد الرازق سالم وصلاح العقاد** الذين تشرفت بدراسة الخط والتذهيب على أيديهم ومن جاء بعدهم إلى يومنا هذا.



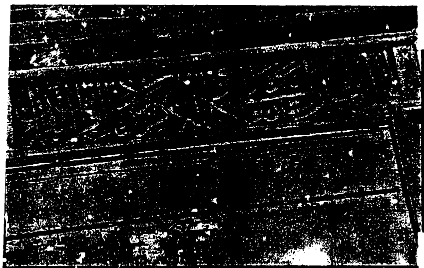
شكل رقم ١، منظر لسبيل أم عباس



شكل رقم ٢، منظر عام للكتابات على واجهة السبيل



شكل رقم ٣، منظر لأشرطة الكتابة



شكل رقم ٤، تفصيل لكتابات الواجهة



شكل رقم ٥، يوضح أماكن الكتابات والزخارف على الواجهة



شكل رقم ٦، يوضح النص التأسيسي للسبيل

المهندس ودوره
بين العمارة الإسلامية والعمارة المعاصرة

د. خالد عزب
مكتبة الإسكندرية

كان للمهندسين دور مميز في العمارة الإسلامية، هذا الدور ظل مجهولاً بسبب عدم إدراك الباحثين لطبيعته والافتراض المبدئي لتشابهه مع دور المهندس في العصر الحالي، يعرف القلقشندى المهندس بأنه "هو الذي يتولى ترتيب العمائر وتقديرها ويحكم على أرباب صناعتها"[١]، ويعرفه ابن خلدون بأنه "المشتغل بالهندسة، والهندسة هي علم المباني وبنائها واختلافها والأراضي ومساحتها، وشق الأنهار وتنقية القني وإقامة الجسور وغير ذلك"، ويطلق هذا التعريف على المهندس المعمار أو البناء[٢].

الرسم المعماري

لم يصلنا للأسف الشديد نماذج للرسومات الهندسية للمعماريين المسلمين، غير أن أعمالهم تدل بوضوح على استخدامهم للرسم المعماري، وهذا يتضح من خلال ثلاثة محاور:

المحور الأول هو الآثار المعمارية الباقية التي تدل علي دقة المهندس في عمله، اتضح هذا من النسب الدقيقة لمكونات العمائر بعضها إلى بعض[٣]، ومراعاة المهندس لطبيعة وظيفة المنشأة والبيئة العمرانية المحيطة بالمنشأة، ويتضح من المبتكرات المعمارية

---

١ - القلقشندي، صبح الأعشى، ج٣، ص٦٦٧.

٢ - ويعرف علم الهندسة أيضاً لدى المسلمين بأنه "علم يعرف منه أحوال المقادير ولواحقها وأوضاع بعضها عند بعض ونسبتها وخواص أشكالها. وموضوعه المقادير المطلقة التي على الخط والسطح والجسم التعليمي ولواحق هذه من الزاوية والنقطة والشكل. ومنفعته الإطلاع علي الأحوال المذكورة من الموجودات، وأن يكسب الذهن حدة ونفاذاً ويروض بها الفكر رياضة قوية لما اتفقوا علي أن أقوي العلوم برهاناً هي العلوم الهندسية. ومن جملة منافعها العلاج بها علي الجهل المركب لها إنها علوم يقينية لا مدخل فيها للوهم فيعتاد الذهن علي تسخير الوهم، والجهل المركب ليس إلا من غلبة الوهم على العقل. حسن الباشا، الوظائف والألقاب، ج٣، ص١١١١.

٣ - علي غالب، التناسب في عمارة مدارس العصر المملوكي في القاهرة، تحت النشر.

للمهندسين المسلمين مدى براعتهم، ومن ذلك ابتكاراتهم في العمارة الحربية، فأسوار القاهرة التي شيدها بدر الجمالي في العصر الفاطمي بين عامي ٤٨٠ و٤٨٥ هـ/١٠٨٧ و١٠٩٢م تتميز بابتكارات وبدع معمارية غاية في الروعة، منها السلم الحلزوني الضخم الذي يوصل بين أرضية السور من الداخل وبين سطح الكتلة البنائية التي تضم باب النصر، إذ يلتف ذلك السلم حول عمود ضخم شيد بالحجر المتقن النحت والبناء، كما تتجلى روعة حقيقية في بناء قبو نصف دائري يعلو قلبات السلم الدائرية ويصعد مائلاً معها، أي أنه يتقوس في اتجاهين مما ينتج أسطح كروية، مما تزيد من صعوبة التنفيذ والبناء، ويدل هذا على براعة فائقة ودراية بالهندسة الوصفية، وهناك بدعة معمارية أخري تتمثل في جوف السور فوق زاوية الانكسار عند تقابله مع مئذنة جامع الحاكم[1]، وهناك بدع معمارية أخرى تبرهن على معرفة المسلمين بعلم الهندسة الوصفية الذي يعد من العلوم الصعبة في عصرنا.

طور كذلك المهندس في العصر المملوكي في أساليب الإنشاء بالحجر، واستخدمه المهندس ابن السيوفي في إنشاء المآذن المملوكية لأول مرة عندما أنشأ مئذنة المدرسة الأقبغاوية، وكانت العادة أن تبنى قبله بالأجر، وقد أدى استخدام الحجر في بناء المآذن المملوكية إلى تقدمها وتطور أساليب بنائها مستغلاً في ذلك المميزات البنائية للحجر، وانعكس ذلك في مسقطها وشكلها وحجمها، وهو تطور بلغ ذروته في مئذنة الغوري ذات الرأسين والسلمين والبدن المكسو ببلاطات القاشاني والطابق الثاني الذي يتضلع ستة عشر ضلعا[2].

المحور الثاني "المؤلفات الهندسية" التي وصلتنا أو التي لم تصلنا وورد ذكر لها في المصادر التاريخية، وقد يكون بعضها غير ذي صلة مباشرة بموضوع الرسومات المعمارية، ولكن موضوعها العلمي ذا صلة بالعمارة كفن وعلم، ومن هذه المؤلفات كتاب أبو الوفا البوزجاني المتوفى سنة ٩٩٨م "ما يحتاج إليه الصناع من أعمال الهندسة"[3]،

---

[1] – فريد شافعي، العمارة العربية الإسلامية، ماضيها وحاضرها ومستقبلها، ص٧٥، ٧٦.

[2] - محمد عبد الستار عثمان، نظرية الوظيفية بالعمائر الدينية الباقية بمدينة القاهرة، ص٢٤١.

[3] – شربل داغر، الفن الإسلامي في المصادر العربية، صناعة الزينة والجمال.

وكتاب أحمد بن عمر الكرابيسي "حساب الدور"، وكتاب "مساحة الحلقة"[1]. كذلك بعض الكتب المتعلقة بفقه العمارة والتي كتبها مهندسين ككتاب "الإعلان بأحكام البنيان" لابن الرامي. وهناك رسائل قصيرة تعرض بالدراسة للعناصر المعمارية كرسالة "البـاذاهنج"، التي ألفها ابن رجب، وتناول مخطوط "رسالة المسائل الهندسية" لأبو نصر منصور بن علي، يحتوي المخطوط على خمسة عشر مسألة استخدم فيها أبو منصور البركار؟ والبراهين النظرية، المستوي الفكري للمسائل المحلولة عميق، وهي بعض المعضلات التي صادفت المهندسين في أعمالهم[2].

نستطيع أن نتوقف عند مخطوط أبو الوفا البوزجاني قليلاً حيث أشتمل على براهين هندسية تفيد المهندسين، وقد جاء فيه مناقشة بين مهندس وصانع تبين مدى العلاقة بينهما، وهي من المناقشات القليلة التي وردت في كتب التراث، الكتاب يتكون من ثلاثة عشر باباً أشبه بالدليل العملي للمهندسين، ومن هذه الأبواب: باب في عمل المسطرة والبركارات، باب في الأشكال المتساوية، باب في عمل الدائرة على الأشكال، باب في عمل مربعات من مربعات وعكسها[3].

أما كتاب رشيد الدين المعماري الفارسي الذي عاش في القرن ٧هـ/١٣م، فلم يصلنا منه شيء سوي فهرسه الذي اشتمل على الأحكام المتعلقة ببناء المنازل والبنايات الدينية والتحصينات ومعلومات عن بناء الأضرحة.

نستطيع أن نرى العديد من النظريات المعمارية فيما كتبه صفر أفندي عن أعمال محمود آغا رئيس معماري الدولة العثماني في القرن ١٧م، وربما طرح تساؤل حول عدم وضوح العلاقة بين النماذج الهندسية المعمارية، والمؤلفات المعمارية للمهندسين المسلمين، غير أن مؤلف المهندس الفارسي غياث الدين الكاشي الذي كتب سنة ١٤٢٣م يبين من خلال جداول طريقة وضع تصميم العقود في العمارة[4].

---

[1] - حسن عبد الوهاب، الرسومات الهندسية للعمارة الإسلامية، ص٧٧.

[2] - ابن عراق، أبو نصر منصور بن علي، رسالة المسائل الهندسية.

[3] - شربل داغر، الفن الإسلامي في المصادر العربية، ص٤٦، ٤٧.

[4] - Ronald Lewcock ,"Materials and Techniques, p. 133.

المحور الثالث هو محور الحوادث التاريخية التي تؤكد علي استخدام المعماريين المسلمين للرسم المعماري عند تنفيذ منشآتهم، ومن هذه الحوادث تأسيس بغداد فعندما شرع الخليفة المنصور في بنائها بعد أن اختار موقعها بنفسه، وقع اختياره على المهندسين عبد الله بن محرز والحجاج بن يوسف وعمران بن وضاح وشهاب بن كثير وأمرهم أن يوسعوا في الحوانيت ليكون لكل ربض من السكك والدروب النافذة وغير النافذة ما تعتدل به المنازل، وأن يسموا كل درب باسم القائد النازل فيه، أو الرجل النزيه الذي ينزله، أو أهل البلد الذي يسكنونه، وحدد لهم عرض الشارع بخمسين ذراعاً والدروب ستة عشر ذراعاً، وحدد لكل مهندس من المهندسين الأربعة ربعاً من أرباع المدينة يتولى تنفيذه، وضم إليه اثنين من رجاله للإشراف على الأعمال[١]. وفى هذا ما يدل علي أن المهندس المعماري كان يقوم بالتخطيط والإشراف علي التنفيذ، وكان له من الإداريين من يساعده علي ذلك. هذه الرواية تشير إلى أنه من الممكن أن يضع المنشئ بعض التوصيات، أو التوجيهات ليراعيها المهندس عند تخطيطه[٢]. وقد طلب أبو جعفر المنصور من المهندسين أن يعرضوا عليه تخطيطها، فخططت بالرماد، وتنقل بين شوارعها ورحابها وأعتمد الرسم وأمر بالتنفيذ على مقتضاه[٣].

وقد حدث مثل هذا عندما وجه المأمون ابن موسى مهندسه قائلاً "إذا بنيت فاجعله ما يعجز عن هدمه ليبقى طلله ورسمه"[٤]، ولما شرع أحمد بن طولون في بناء مسجده بالقطائع سنة ٢٦٣هـ/٨٧٦م كتب إليه مهندسه يقول: "أنا أبنيه لك كما تحب بلا عمد إلا عمودي القبلة، وأنا أصوره حتى تراه فأمر بأن تحضر له الجلود، فأحضرت ورسم المسجد له فأعجبه وأستحسنه"[٥]، وأقدم رسم معماري إسلامي باقي إلى الآن محفوظ في أكاديمية أوزبكستان للعلوم الشرقية، وهو يعود إلى القرن ٨هـ/١٦م وينسب إلى مجموعة

---

١ – اليعقوبي، البلدان، ص٢٤١، ٢٤٣ ؛ حسن عبد الوهاب، الرسومات الهندسية، ص٧٨ ؛ مصطفى الموسوي، العوامل التاريخية لنشأة وتطور المدن العربية الإسلامية، ص١٣٥.

٢ – محمد عبد الستار عثمان، نظرية الوظيفية بالعمائر الدينية الباقية بمدينة القاهرة، ص٢٣٣.

٣ – حسن عبد الوهاب، الرسومات الهندسية، ص٨١.

٤ – الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص٢٦١ ؛ حسن عبد الوهاب، الرسومات الهندسية، ص٧٨.

٥ – المقريزي، الخطط، ج٢، ص٢٦٤، ٢٦٥.

أزبك، وهو يبين استخدامه للرسم البياني بالوحدات القائمة على المربع كوحدة بيانية[1]، واللوح خاص بتصميم حديقة في أفغانستان، ويذكر أن نظام تقسيمات المربعات كان بعرض يتراوح بين ٤٢ مم و٦٢ مم، ويشير ابن خلدون إلى أن استعمال الأشكال الهندسية في عمارة عصره كان يتطلب دراية خاصة بالنسب والقياسات حتى تظهر الأشكال من الخيال إلى الواقع. وللدراية بالنسب لابد من الدراية بالهندسة، تبلورت الخبرة الكاملة للمهندسين المسلمين في أعمال الرسم المعماري في العصر العثماني، ويتضح ذلك من خلال عبارة شهيرة للمعمار سنان الذي قال: "وفي الحال قمت بتصميم جامع جميل نال إعجاب السلطان جداً"، كان المعماريين في الدولة العثمانية يقومون بتصميم الأدوار الأساسية وأحياناً واجهات مبسطة، ولا يعطون على لوحاتهم أكثر من الأبعاد الرئيسية، ولأن المعماري هو المنفذ والمصمم في نفس الوقت فقد يترك التفاصيل لوضعها على أرض الواقع، وقد تبقى في أرشيف قصر طوبقوسراي أمثلة عديدة من رسومات المعماريين العثمانيين، ويبين الوصف الدقيق للوحدات والزخارف المعمارية في الوثائق الخاصة بالأوقاف المصطلحات الخاصة بكل عنصر معماري أو زخرفي، وهذه المصطلحات التي تعكس الوصف الدقيق للمنشأة الموقوفة تبين أن هناك علم قائم له مفرداته الخاصة به هو علم العمارة.

لقد أدى اهتمام السلاطين في العصر المملوكي بالعمارة إلى بلوغها ذروتها في هذا العصر الذي حفل بالعديد من المبتكرات المعمارية، وساعد هذا على إبراز أهمية المهندس المعماري، فهو الذي يقوم بتخطيط المنشآت وتنفيذها، وهو صاحب الخبرة الذي يلجأ إليه السلاطين والأمراء وغيرهم لإنشاء ما يريدون من منشآت ومشاريع، فعندما أراد السلطان الظاهر بيبرس إنشاء جامعه المعروف بحي الظاهر في القاهرة سنة ٦٦٥هـ/١٢٦٦م أرسل الأتابك فارس الدين أقطاي، والصاحب فخر الدين بن الصاحب بهاء الدين وجماعة من المهندسين لاختيار مكان لبناء الجامع، وفي يوم الخميس ٨ ربيع الآخر ٦٦٥هـ/ ١٢٦٦م، خرج معهم السلطان لمعاينة المكان الذي وقع عليه الاختيار، وعرضوا عليه

---

[1] – Lewcock , Materials and Techniques ,p. 132

مقايسته، وما كان يتعلق به، ثم رسم بين يديه شكل الجامع، فأشار بأن يكون بابه مثل باب المدرسة الظاهرية، وأن يكون على محرابه قبة على قدر قبة الإمام الشافعي[١].

قام المهندسين كذلك بإنجاز رسومات لمنشآت قائمة فعلاً، فحينما أراد السلطان الغوري معرفة تخطيط مدينة الإسكندرية سنة ٩١٦ هـ كلف المهندس حسن الصياد، الذي اختار أرضا فضاء بجهة المطرية وخطط له بالجبس صفة المدينة بأبراجها وأبوابها وأسوارها ومنازلها ثم دعي السلطان لمشاهدتها فنزل من القلعة يوم الأربعاء ١٩ رجب سنة ٩١٦هـ/١٥١٠م وعاين الرسم وأعجب به[٢].

لقد شاع حب بعض الأمراء للتخطيط منشآتهم، ومن ذلك قيام الأمير علاء الدين الأعمى ناظر أوقاف القدس والخليل في القرن ٧هـ/١٤م برسم الأساس بيده وذر الجبس على الأرض للصناع[٣]، وتخطيط الأرض بالجبس لتحفر الأساسات على أساس خطوطه ما زال مستخدما حتى اليوم[٤].

ويؤكد ما سبق ذكره البغدادي حيث يقول "وإذا أرادوا -أي أهل مصر- بناء ربع أو دار ملكية أو قيسارية، استحضر المهندس وفوض إليه العمل، فيعمد إلى العرصة وهى تل تراب أو نحوه، فيقسمها في ذهنه، ويرتبها بحسب ما يقترح عليه، ثم يعمد إلى جزء جزء من تلك العرصة، فيعمره ويكمله، بحيث ينتفع به علي انفراده ويسكن، ثم يعمد إلى جزء آخر ولا يزال كذلك حتى تكمل الجملة بكمال الأجزاء من غير خلل ولا استدراك"[٥].

وكانت أساليب ونظريات الإنشاء في ذلك العصر وأهمها الاعتماد على نظرية الحوائط الحاملة، وركن الزاوية من العوامل المساعدة على التنفيذ بهذه الطريقة، بالإضافة إلى أن هذه الطريقة كانت تمكن من افتتاح البناية قبل تمامها على أن تستكمل بعد ذلك للرغبة في

---

١ - المقريزي، الخطط، ج٢، ص٣٠٠.

٢ - ابن اياس، بدائع الزهور، ج٤، ص١٩٦ ؛ الجبرتي، عجائب الآثار، ج٣، ص١٧٥ ؛ حسن عبد الوهاب، الرسومات الهندسية، ص٨٢ ؛ محمد عبد الستار، الوظيفية، ص٢٣٦.

٣ - حسن عبد الوهاب، الرسومات الهندسية، ص ٨١ ، ٨٢ .

٤ - محمد عبد الستار ، الوظيفية، ص٢٣٤.

٥ - البغدادي، الإفادة والاعتبار، ص٤١.

سرعة الاحتفال بافتتاح المنشآت خاصة الدينية منها والتي كانت تفتتح غالبا فور الانتهـاء من رواق القبلة[١].

وقد قام محمد بيك الألفي أحد كبار الأمراء المماليك في مصر في العصـر العثمـاني بتصميم قصر له في الأزبكية في القاهرة، ورسم هذا القصر على كاغد كبير، وأوكل تنفيذ هذا القصر إلى كتخدا ذو الفقار، فلم ينفذه حسب الرسم المحدد، فهدم الألفي القصر وأعـاد بنائه مرة أخرى[٢].

كان العمل يتم في المنشآت المعمارية وفقاً للمراحل المتوازية من حيث التنفيـذ، ففـي مشروع دار السلطنة بقلعة دمشق الذي أشرف على تنفيذه الأمير علم الدين الشجاعي سنة ٦٩٠هـ/١٢٩٠م، تعجل الفراغ منها، واستحث العمال على سرعة نهوها، ففـي الوقـت الذي شرع فيه في حفر الأساس، كان النجارون شرعوا في عمل السقوف والنجارة، وهذا لم يكن يتم إلا إذا كانت هناك رسومات تفصيلية للمنشأة معدة قبل الشروع في تنفيذها[٣].

النماذج المجسمة

لم يقتصر دور المهندسين على الرسم المعماري بل وصل بهم الأمر إلى إعداد نمـاذج مجسمة للعمائر، شاع أمر هذه النماذج لدى حكام المسلمين واسـتخدمت فـي مناسـبات عديدة، وأقدم نموذج عرف في العمارة الإسلامية هو نموذج قبة السلسلة الذي لا زال باقياً إلى اليوم، فهي في أول إنشائها وقبل تجديدها أنموذج بنيت على مثاله قبة الصخرة سـنة ٧٢هـ/٦٩١م لأن عبد الملك بن مروان حينما أراد بناء قبة الصخرة وصف ما يختـاره من عمارة القبة وتكوينها للمهندسين فصنعوا له قبة السلسلة فأعجبه تكوينها وأمر ببناء قبة الصخرة طبقا لهذا النموذج[٤].

---

[١] - محمد عبد الستار، الوظيفية، ص٢٣٤.

[٢] - الجبرتي، عجائب الآثار، ج٤، ص٢٧.

[٣] - حسن عبد الوهاب، الرسومات الهندسية، ص٨٣.

[٤] - حسن عبد الوهاب، الرسومات الهندسية، ص٨٥.

ولما أنشئت منارة جامع توزر، إحدى مدن أقصى إفريقيا سنة ٤٢٢هـ/١٠٣٠م وأرتفع بناؤها إلى قمتها شعر البناء بدنو أجله فعمل ثلاثة نماذج لخونتها من شمع ليختار خلفه عند تكملتها ما يروق له منها، وعين لهم اسم بناء من القيروان يقوم بتكملتها بعده[1].

وبلغ من اهتمام أمير المؤمنين أبي عنان بجبل طارق بعد إصلاحه والزيادة فيه سنة ٧٣٣هـ/١٣٣٢م، أنه أمر بعمل نموذج، يمثل الجبل بحصنه وأبراجه وأبوابه ودار صناعته ومساجده، وصورة الجبل وما اتصل به من التربة الحمراء، فصنع له ذلك، وقد عاينه ابن بطوطة، وذكر أنه "كان شكلاً عجيباً أتقنه الصناع إتقاناً، يعرف قدره من شاهد الجبل وشاهد هذا المثال"[2]. كانت النماذج الخشبية التي تعد قبل البناء تستخدم من قبل المهندسين لإقناع المالك بتنفيذ المنشأ، واستخدم هذا عند في إحدى مراحل بناء تاج محل في أجرا، انتشر استخدام النماذج المجسمة في العصر العثماني، فانتشرت النماذج الخشبية والفضية كنموذج مسجد عزت باشا، كما تذكر المصادر نماذج أعدت من الشمع، ومن المعروف أن السلطان محمد الأول لم يقتنع ببناء نور عثمانية إلا بعد أن رأي نموذج لها[3].

المقايسات والحسابات الختامية

كان المهندس المعماري يقدر تكاليف الإنشاء والتنفيذ للمبني من خلال ما يعده له من تخطيطات ووفق أسعار مواد الإنشاء وأجور العمال، أي أنه كان بعد ما يسمي "بالمقايسة" حتى يكون صاحب المنشأة على بينه من أمره، فعندما خطط المهندس صالح بن نافع للإخشيد بستانه المختار وقصراً بالروضة، استحسنه وسأله عن مقايسته، فقيل له: "ثلاثين ألف دينار، فطلب تخفيض قيمتها وأذن له بالتنفيذ"[4].

ذكر عماد الدين الكاتب الأصفهاني أحد رجال دولة صلاح الدين الأيوبي نصاً وثائقياً على درجة كبيرة من الأهمية، نقله عنه البندري في كتابه "سنا البرق الشامي"، هذا النص خاص بسور العاصمة الذي شيده صلاح الدين ليحميها من خطر الهجمات الصليبية المحتملة، جاء هذا النص كما يلي "ولما ملك السلطان –صلاح الدين– مصر وأتاه الله على

---

[1] – حسن عبد الوهاب، الرسومات الهندسية، ص٨٦.

[2] – ابن بطوطة، تحفة النظار في غرائب الأمصار، ج٢، ص١٧٩.

[3] - Pelagia astrnidou , "The architect in the Ottoman Period, p. 113.

[4] – المقريزي، الخطط، ج٢، ص١٨١.

الأعداء بها النصر رأى أن مصر[1] والقاهرة لكل واحدة منهما سور لا يمنعها، ولا قوة لأهلها تحميها وتردها وقال لو أفردت كل واحدة بسور احتاجت إلى جند مفرد ونظر مجرد، والرأي أن أدير عليهما سوراً واحدا من الشاطئ إلى الشاطئ، ثم يتكل في حفظهما على الله الكالئ، فأمر ببناء القلعة[2] في الوسط عند مسجد سعد الدولة على جبل المقطم، فابتدأ من ظاهر القاهرة ببرج في المقسم، وانتهى به إلى أعلى مصر ببروج وصلها بالبرج الأعظم ووجدت في عهد السلطان ثبتاً رفعه النواب، وتكمل فيه الحساب، وهو دائر البلدين مصر والقاهرة، بما فيه من ساحل البحر والقلعة بالجبل تسعة وعشرون ألف وثلاثمائة ذراع وذراعان. شرح ذلك قياس ما بين قلعة المقسم على شاطئ النيل والبرج بالكوم الأحمر بساحل مصر عشرة آلاف وخمسمائة ذراع، ومن القلعة بالمقسم إلى حائط القلعة بالجبل بمسجد سعد الدولة ثمانية آلاف واثنان وتسعون ذراعاً، ومن جانب حائط القلعة من جهة مسجد سعد الدولة إلى البرج بالكوم الأحمر سبعة آلاف ومائتي وعشرة أذرع، وذلك بطول قوسه وأبدانه، وأبراجه من النيل إلى النيل على التحقيق والتعديل،وذلك بالذراع الهاشمي، بتولي الأمير بهاء الدين قراقوش"[3]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن عماد الدين الكاتب فيما ذكره لم يتحدث عن السور ككيان قائم رآه، رؤيا العين، بل كان ينقل عن ثبت أي سجل، أو بمعني آخر أنه اطلع من خلال عمله في الكتابة الديوانية والمراسلات لدى صلاح الدين على مشروع السور في السجل والمقايسة التي أعدت له، ويتضح هذا من التفاصيل التي أوردها، علماً بأن السور لم يكتمل وفقاً للمخطط الذي وضع له.

كان من المعتاد قديماً عرض الحساب الختامي لأي مشروع على صاحبه من قبل المهندس أو المشرف على المشروع، ومن ذلك ما عرض على السيدة زبيدة زوج هارون الرشيد، حينما عرض عليها ما أنفقته على عملية عين زبيدة التي أجرتها إلى مكة، فأخذت الدفاتر وألقت بها في النهر، وقالت تركنا الحساب ليوم الحساب، ولما بنى السلطان نور

---

[1] – مصر هي مدينة الفسطاط ، التي تحول اسمها بمرور الوقت لتكسب اسم القطر كله لأنها كانت مركز الحكم والاقتصاد، وصار اسمها فيما بعد وإلى الآن مصر القديمة.

[2] – قلعة صلاح الدين الأيوبي، وما زالت باقية إلى اليوم.

[3] – البنداري، سنا البرق الشامي، ص١١٩ ؛ أسامة طلعت، أسوار صلاح الدين، ص٢٦.

الدين محمود مسجده بالموصل، وفرغ من بنائه سنة ٥٨٦هـ/١١٧٢م عرض عليه وهو جالس على نهر دجلة أوراق حساب مصروفه فقال: نحن عملنا هذا لله، دع الحساب ليوم الحساب وألقى بالأوراق في دجلة[1].

المهندسين كخبراء

كانت المحاكم الشرعية تستعين بالمهندسين كخبراء في الفصل في المنازعات التي كنت تنشب بين أفراد المجتمع أو في النزاعات بين السلطة وأفراد المجتمع، وهذا الاحتكاك بين طائفة المهندسين وبين القضاء يكشف عن طبيعة الأحكام المتعلقة بتنظيم حركة العمران في المجتمع[2]. ومن المنازعات الطريفة التي سجلت في الوقفيات واستعين فيها بمهندسين، نزاع خاص بفتح نافذة، استعين فيه بالمهندس أحمد بن علي والمهندس أحمد بن محمد بن عثمان. ومن المعروف أن النوافذ وفتحها من الأشياء التي قد تسبب ضرر الكشف للعمائر المجاورة[3]. ويحتاج تحقيق هذا الضرر إلى الاستعانة بأهل الخبرة أمر قررته كتب الحسبة فيما عرف بالعرفاء[4]، والمهندسون هنا يقومون بدور العرفاء سواء استعان بهم المحتسب، أو السلطة المختصة أو القضاة ، وقد كان لابن الرامي وهو مهندس تونسي عاش في القرن ٧هـ/١٤م النظر في ما يحدث في الطرق والأسواق من بنيان وكلفه القضاة بالنظر في العديد من القضايا التي عرضت عليهم بوصفه من أهل الخبرة[5]. وفي العصر العثماني تولت المحاكم مهام جديدة منها أحياناً مسئولية المحتسب،

---

[1] – حسن عبد الوهاب، الرسومات الهندسية، ص٨٤ .

[2] – خالد عزب، فقه العمارة الإسلامية، ص٥٠.

[3] – ضرر الكشف يعنى الاطلاع على الجار عن طريق نافذة من النوافذ ، ونرى في كتب الفقه أحكاما تتعلق بتنظيم فتح النوافذ، إذ يذكر الفقيه شمس الدين محمد بن المنهاجي الأسيوطي وهو من مؤرخي القرن التاسع الهجري، في موضوع فتح النوافذ (أن للمالك التصرف في ملكه تصرفا لا يضر بجاره ، واختلف الفقهاء في تصرف يضر بالجار، فأجازه أبو حنيفة والشافعي ، ومنعه مالك وأحمد ، وذلك مثل : أن يفتح لحائطه شباكا أو كوة تشرف على جاره ... واتفقوا على ان للمسلم أن يعلي بناءه في ملكه لكن لا يحل له أن يطلع على عورات جاره، فإذا كان سطحه أعلى من سطح غيره، قال مالك وأحمد: له بناء سترة تمنعه من الأشراف على جاره وقال أبو حنيفة والشافعي لا يلزمه ذلك، وهكذا اختلافهم. خالد عزب، فقه العمارة الإسلامية، ص٤٨.

[4] – الشيزري، عبد الرحمن بن نصر، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص١٢.

[5] – ابن الرامي، الإعلان بأحكام البنيان، ص ١٥.

والرقابة على المهن، حيث أن الرقابة على الأمور الخاصة بالبناء كانت من اختصاص المحتسب[1]. وكان المحتسب على سبيل المثال يتأكد من مدي صلاحية مواد البناء[2]. ونري من مهام معمار باشي –وهو شيخ طائفة المهندسين– الأمير سنقر بن على جاويش تحديد أسعار الجبس، ورقابة جودته[3].

وتكشف سجلات المحاكم الشرعية العثمانية طبيعة العلاقة بين طائفة المهندسين والمحاكم التي كانت تستعين بهم لتحديد أثمان العقارات وأماكنها،ومدي ضررها على الجار والمار، والتعويضات عن الضرر، وهو ما قام بتحديده المهندسان عبد الجواد بن محمد الطويل وبركات بن على المهندس، في إحدى القضايا التي تولت نظرها محكمة الصالح طلائع[4]. واستعين كذلك بالمهندسين في الفصل في النزاعات التي تثار حول حدود المباني، من ذلك لجأ محمد بن نصوح إلى محكمة الباب العالي في القاهرة، لوقف تعدي عبد الغني الأصيل على وقف إبراهيم أبى أصبع، والتمس الكشف على التعدي بمعرفة المهندسين العارفين بالأبنية وقمطها وربطها، وبعد الكشف بمعرفة كل من الشريف حجازي القرافي، وناصف بن عبد الدايم، وشحاذة بن أبي النصر الطولوني، اتضح أن الحاصل وكذلك قطعة الأرض الذين عليهما النزاع، من جملة حقوق ومكان وقف أبي أصبع بمقتضى أن القمط والربط والأبنية، متصلة ببعضها البعض في السفل إلى العلو، وبناؤه القديم شاهد ودال على ذلك[5]. ومما يسترعي الانتباه في المهندسين المذكورين اسم شحاذة بن نصر الطولوني، وهو من أسرة الطولوني التي كان لها باع طويل في طائفة المهندسين منذ العصر المملوكي، ومن المعروف أن هذه المهن يتوارثها الأبناء عن آبائهم.

---

[1] – ومن ذلك مباشرة المحتسب إزالة بروز المصاطب في الأسواق عام ٥٩٠هـ بناء على أمر السلطان. حسن الباشا، موسعة الفنون، ج٣، ص١٠٣٥.

[2] – ابن الأخوة، معالم القرية في أحكام الحسبة، ص٢٣٤، ٢٣٥.

[3] – سجلات محكمة الصالح بالقاهرة، سجل ٣٢٣، مادة ٤٥٣، ص١٣٧.

[4] – سجلات محكمة الصالح طلائع بالقاهرة، سجل ٣٢٣، مادة ٥٨٢، ص١٧٣.

[5] – محكمة الباب العالي، سجل ١٤٤، مادة ٧٤٦، ص٢٢٩.

دلت وثائق المحاكم الشرعية على وجود طوائف للمهندسين تنظم المهنة وترعاها وتمنح عضويتها لمن يستحق لقب مهندس، ولم يقتصر وجود هذه الطوائف على المدن الكبرى بل امتد وجودها إلى المدن المتوسطة والصغيرة. ومن ذلك طائفة المهندسين بمدينة فوة في مصر. كان لشيخ طائفة المهندسين في فوة مكانة عظيمة، وقد عهدت إليه المحكمة الشرعية بمعاينة العقارات لإثبات صلاحيتها للسكني، أو تقسيم العقارات التي تري المحكمة تقسيمها بين المتقاضين ومن ذلك ما ورد بالوثائق على سبيل المثال "اعترافاً شرعياً قسمه وتعديل شيخ طائفة المهندسين بفوة وهو الزيني عبد الرحمن بن عبد اللطيف البنا الشهابي أحمد بن عبد الكريم البنا وإخبارهما بذلك ومباشرتهما له وشهادتهما"، وكان يعتد برأي شيخ المهندسين، وأعطي حق الإشراف على صيانة المرافق في فوة كالمساجد والشوارع وغيرها،ومن ذلك إشراف شيخ المهندسين على إعادة بناء الرصيف المجاور لمئذنة مسجد أبو النجاة وكذلك ترميم المئذنة[1] .

أعلام المهندسين

وصلت إلينا العديد من تراجم أعلام المهندسين المسلمين، لعل أبرزهم من عاشوا في العصور المتأخرة، والمهندسين الذين وصلت لنا ترجماتهم معظمهم مهندسي السلطة الذين شيدوا منشآت للسلاطين والملوك والأمراء، وهذا لا يعني أنهم لم يشيدوا منشآت للعامة بل شيدوا منشآت لهم، ولكن في بعض الأحيان كان بعضهم موظفين لدي الدولة كما حدث في عصر الناصر محمد بن قلاوون الذي خصص ديوانا للأبنية، وفي العصر العثماني الذي كان للمعماريين الرسميين ديوان خاص بهم يرأسه معمار باشي. وصلنا كذلك أسماء عدد لا حصر له من المعماريين الذين شيدوا منشآت للعامة وذلك من خلال الوثائق الوقفية وسجلات المحاكم الشرعية. واشتهر بعض المعماريين بسبب قيامهم بتشييد منشآت مميزة، ومنهم على سبيل المثال مهندس الجسور أبو بكر بن البصيصي، وهندس ميناء عكا أبو بكر المقدسي البنا[2]ولكننا سنتوقف بلا شك عند مجموعة من أبرز المعماريين المسلمين، الذين تركوا آثار معمارية شاهده على إبداعهم ومنهم:

---

[1] - خالد عزب، الخصائص المعمارية والفنية لمساجد فوة الأثرية، ص٣٦، ٣٧.

[2] - محمد كرد على، خطط الشام، ج٥، ص٢٨٤، ٣٠٠.

ابن غنائم المهندس هو إبراهيم بن غنائم بن سعيد أحد مهندسي القرن السابع الهجري، كانت تربطه علاقة قوية بالسلطان الظاهر بيبرس البندقداري، وهو الذي بني له أبنيته بدمشق،لم يزل اسمه إلى الآن محفورا في المدرسة الظاهرية في دمشق[١]. وذكر ابن طولون الصالحي قصراً بناه ابن غنائم للظاهر بيبرس بمرجة دمشق فقال في وصفه ما نصه "وشرقيها في الطريق المذكور المرجة وبها القصر الأبلق وكان من عجائب الدنيا يشرف على الميدان الأخضر أنشأه الملك الظاهر ركن الدين عقب رجوعه من حجته في المحرم سنة ثمان وستين وستمائة كذا رأيت هذا التاريخ أعلى بابه الشمالي وعلى أسكفته[٢] ضرب خيط من رخام أبيض ووسطه مكتوب عمل إبراهيم بن غنائم المهندس وبابه الآخر ينفذ إلى الميدان وفي واجهته البلقاء ثلاثون شباكاً سوي القماري ووسطه قاعة بأربعة لواوين قبلي وشمالي في صدرهما شاذروانان وغري وشرقي في صدر كل منهما ثلاثة شبابيك فالغربيات مطلات على الطريق الآخذ إلى الحمام وتربة الصوفية والشرقيات مطلات على الميدان. وعلى واجهته الشرقية مائة أسد منزلة صورها وعلى الشمالية اثنا عشر أسدا منزلة صورها بأبيض في أسود"، وقد بلغ من شهرة هذا المهندس أن أبناءه وأحفاده صاروا يعرفون بعده ببني المهندس، توفي ابن غنائم سنة

أسرة الطولوني عرف المسلمين نظام توارث المهن، وهو أن يرث الابن مهنة الأب، لذا ظلت العديد من تقنيات هذه المهن بمثابة أسرار يتم توارثها.هذا يفسر قلة المؤلفات التي وصلتنا والتي تعالج المهن المختلفة، ومن أشهر الأسر التي ورث أبنائها مهنة العمارة أسرة الطولوني التي اشتهرت في العصر المملوكي وظلت تعمل في مصر إلى العصر العثماني. ومن أبرز أفراد هذه الأسرة شهاب الدين أحمد بن محمد بن محمد بن علي الطولوني كبير المهندسين في عصر السلطان المملوكي الظاهر برقوق، يذكر ابن حجر العسقلاني في ترجمته أنه كان عارفاً بصناعته منذ القدم، ونعته بكبير المهندسين، ولعظم منزلته تزوج السلطان من ابنته، انتدب إلى عمارة الحرم المكي فتردد إلى مكة لذلك

---

[١] – حول عمارة هذه المدرسة انظر: أكرم العلبي، خطط دمشق، ص١٣٥، ١٣٦.

[2] – سكفة من أسكفة، وهى عتبة الباب التي توطأ، وقيل العتبة العليا. محمد أمين وليلى إبراهيم، المصطلحات، ص٨٠.

الغرض ومات بها بعد ما انتهي من عمارة الحرم المكي[1]، وقد توفي عام ٨٠١هـ[2]. وقد ورث منه أبنه محمد بن أحمد هذه المهنة، ومات في نفس السنة التي توفي فيها أبية. ومن مهندسي هذه الأسرة عبد الرحيم بن على بن عمر الزين الطولوني مهندس الحرم الشريف، كان يلقب بالمندس وبابن البناء مات سنة ٨١٩هـ[3].

السجيني أحمد بن عبيد الله بن محمد اشتغل بعلوم كثيرة وبع في الحساب والمساحة والهندسة والميقات وأصله من سجين بالغربية[4]. ثم قطن في القاهرة فقيل له القاهري وجاور بالمدينة المنورة نحو عامين لضبط بعض العمائر شيد بها العديد من المنشآت ثم عاد إلى القاهرة وتردد عليه الفضلاء للأخذ عنه إلى أن أصيب بفسخ في عصب رجله الأيسر من سقطة فتعلل مدة ومات سنة ٨٥٥هـ[5].

كانت الحركة المعمارية بالنسبة للمنشآت الرسمية ومنشآت الأمراء وعلية القوم تعتمد على المهندسين المعماريين، ولكن منشآت العامة كان يقوم بها صغار المهندسين، وكان المهندس في نفس الوقت هو المقاول الذي كان يقوم بالتنفيذ، أطلق على المهندس في كثير من الأحيان لقب المعلم، وأحياناً يطلق عليه لقب الاستاد اشتقاقاً من أستاذ، ونرى في بعض مناطق :لريف في العالم الإسلامي البناء يقوم بأعمال التصميم والبناء في نفس الوقت، ونرى هذا بوضوح في الريف المصري حيث كان البناؤن وإلى وقت قريب هم الذين يصممون البيوت،فهم يخططونها على الأرض بواسطة الجير بعد مناقشة المالك فيما يريده من بنائه، ويقوم بعد ذلك بعملية البناء وهذا الأسلوب وجد في مطوبس حيث عرفت بعض العائلات بممارسة هذه المهنة ومنها عائلة عثمان التي توارثت هذه المهنة عن الأجداد، وكان يطلق على من يحترف هذه الصنعة ويجيدها المعلم، ووجد نفس هذا الأسلوب في نجد في الجزيرة العربية[6]. وفي بعض الأحيان كان البناء يتم بالتعاون بين

---

[1] – أحمد تيمور، المهندسون الإسلاميون، ص٧٦.

[2] – العسقلاني، إنباء الغمر بأنباء العمر، ج٢، ص٥٨، ٥٩.

[3] – أحمد تيمور، المهندسون الإسلاميون، ص٨٠.

[4] – إحدى محافظات دلتا النيل بمصر.

[5] – أحمد تيمور، المهندسون الإسلاميون، ص٧٩.

[6] – محمد بن عبد الله نويصر، خصائص التراث العمراني في المملكة العربية السعودية (منطقة نجد)، ص١٤٧.

المالك وبعض الجيران الذين لديهم خبرة سابقة في أعمال البناء[١]. ومن الملفت للنظر هو بقاء ذلك الجيل من المهندسين الذين توارثوا المهنة إلى وقت قريب. ومنهم محمد غطاس النحات الذي شارك في ترميم العديد من آثار القاهرة، فقد قام بفك واعادة بناء خانقاة فرج بن برقوق بعد أن رسمها،كما قام برسم الباب الشمالي الغربي للخانقاة المذكورة وهو من الأبواب الجميلة ذات المقرنصات. ومحمد الحبال الذي ورث هذه المهنة أبا عن جد وظل يعمل في ترميم الآثار حتى توفي. وقد قام برسم مدخل قصر قوصون ومدخل مدرسة السلطان حسن على صعوبتهما[٢].

يوضح ما سبق ذكره الدور الذي كان يقوم به المعماري في العمارة الإسلامية في مجتمع ولد به وتشبع بأفكاره وقيمه وبالتالي كانت لديه القدرة على تقديم منتج له خصائص واضحة يتطور مع تطور المجتمع، والمقصود بالمنتج هنا هو تحويل المادة الخام إلى شكلية مناسبة وتوظيفها كأداة لتوفير متطلبات المستخدم، إن آلية تحقيق المنتج هنا تقوم على تغيير حالة مادة خام منتزعة من الطبيعة، عن طريق معرفة موروثة اجتماعياً ومكتسبة من خلال التعامل نفسه. ويتحقق هذا التعامل حينما تستقطب مقومات متعددة بثلاثة مقررات، وهي:

١ــ الفرد المؤدي، كالمعمار والحرفي، والفرد المتلقي المنتفع من المنتج المعماري.

٢ــ الحاجة الاجتماعية، أي إدراك صفة ما يحتاجه المجتمع من العمارة وتحديده كمطلب يمكن تلبيته ضمن ظروف وإمكانيات المجتمع. يشمل المطلب الناحيتين المادية والفكرية، بما في ذلك تأمين النواحي العاطفية والهوية والمتعة.

٣ــ التقانة الاجتماعية، وتتضمن مقوماتها: المادة الخام، معرفة خصائص المادة، سلوكية التعامل مع المادة، معرفة تحديد المطلب الاجتماعي والموقف منه[٣].

تعامل المعمار المسلم مع هذه المقررات بكفاءة عالية، فقد أدرك بنية المتطلبات الاجتماعية، وكان له حوار فكري مع المتلقي نتجت عنه عمارة تلبي حاجة المتلقي،

---

[١] – المرجع السابق، ص١٤٧.

[٢] – حسن عبد الوهاب، الرسومات الهندسية، ص٨٧.

[٣] – رفعة الجادرجي، البعد الاجتماعي لما يبني، ص١٦٧.

وطوع المادة الخام المستخلصة من البيئة لتخدم العمارة. هذا الحوار سرعان ما جاء القرن التاسع عشر ليقتله دفعة دفعة. كان الانبهار بالغرب هو محور الحياة في هذا القرن، وكانت العمارة هي الحلقة التي نفذ من خلالها الفكر الغربي بما يحمله من قيم ومفاهيم إلى المجتمع، ومن العبث القول إن العمارة الوافدة علينا من الآخر لا تصلح كلها لنا، لأن في المعمار الغربي تجارب تحاول تقديم منتج يفيد البشرية، سواء بابتكار مواد بناء مستحدثة ورخيصة وعملية، أو بابتكار تصميمات جديدة لم يعرفها الإنسان من قبل. ولكن المشكلة تكمن في ذلك المعماري الذي انساق تماما للنمط الغربي دون وعي منه بالفروق البيئية على سبيل المثال، أو حتى اختلاف القيم والأعراف والتقاليد.

درس المعماريين العرب في فرنسا بصفة خاصة، أو تأثرت مدرستهم كالمهندس خانة في مصر بالمدارس الفرنسية، كما كان للمهندسين الأجانب دور في نقل طرز العمارة الغربية إلى الدول العربية. تركزت الدراسات الهندسية المعمارية في مدرستين في فرنسا، الأولي مدرسة البولي تكنيك أو مدرسة الهندسة، والثانية مدرسة الفنون الجميلة أو البوزار. كانت النظرية المعمارية في مدرسة الفنون الجميلة مبنية على المبدأ التقليدي الكلاسيكي للفكرة التي اعتبرت الجمال المطلق يمكن أن يوجد عقلياً فقط. ويحاول الفنان التعبير عن هذا المبدأ في عمله معتمداً على موهبته وقدرته الإبداعية ونماذج موجودة في الطبيعة. والطبيعة ليست كاملة ويقتصر دورها على الإحياء فقط وليس الخلق، عندما رسم زيوكسس هيلين كما تقول الخرافة اختار أعضاء من خمسة حوريات كموديلات جميلات. كان الفنان عندما يضع تصوره للفكرة في عمل فني يساعده في ذلك مبادئ بنيت على الطبيعة مثل قوانين التماثل، النسب، التجانس، النظام.

كان للفنان التقليدي الكلاسيكي الحرية في عكس "الفكرة" بينما ينظر إلى الطبيعة لاستنباط المبادئ والأشكال. ولم يكن لطالب البوزار نفس الحرية بدلا من ذلك قدمت له مدونات العمارة الضخمة التي سجت الأعمال الرائدة الكلاسيكية وأعمال عصر النهضة "الرينسانس" وهي أعمال تكرس السلطة المطلقة. كان على طالب البوزار في هذا الإطار الاختيار من هذه المدونات. كان إبداع الطالب في البوزار ينحصر في البحث عن التجديد في ترتيب الفراغات، ووضع تنظيم متكامل للمبني بعد دراسة مستفيضة لأعمال معماريين

بارزين أمثال بلاديو فتروفيس، وكذلك الطلبة السابقين المتميزين في المدرسة الذين كانوا يمارسون إبداعاتهم الخاصة من خلال اختيارهم لأنظمة وزخارف تعبر أفضل تعبير عن شخصية المبني.

كان أفضل طالب هو الذي يستطيع أن يربط الأجزاء المختلفة والمستويات المختلفة للمبني، المسقط مع القطاع مع الواجهة، وكذلك تفاصيل الطراز لتكوين مبني ذو شخصية متكاملة، تحولت العمارة هنا إلى ما يشبه اللغة التي يختار منها الطالب مفردات يوفق بينها، وهو هنا ليس لديه حرية الإبداع والاختيار،كان المنهج الذي يدرس في البوزار على مدي سنين طويلة يختصر إلى مادة أو اثنين في البولي تكنيك، وبالتالي تحولت العمارة إلى مادة مسطحة بسيطة ليس بها أي عمق. فقد سلبت تماماً الفلسفة الخاصة بالفكر الذي يقف وراء العمارة والذي مارسه طلبة البوزار بشكل محدود في محاولة للوصول إلى الجمال الكامل. اختصر هذا إلى مرجع قصير وسريع عبارة عن كتالوج أو دليل. أحد هذه الكتالوجات أعد سنة ١٨٠٠م وبه تصميمات متعددة لوحدات معمارية ومباني تحولت من خلالها العمارة إلى مادة نمطية جاهزة لإنتاج الحلول لأي مشكلة معمارية، فقد أصبحت العناصر المعمارية تجمع كقطع الماكينة.فأصبحت الكيمياء التي تتشكل منها العمارة غير موجودة، وأصبحنا نري عمارة بلا روح، عمارة تتشكل من المادة فقط.

تبنت مدرسة المهندسخانة في مصر، وهي أول مدرسة عربية تدرس العمارة وفقاً للنمط الغربي، هذا المنهج منهج البولي تكنيك، وذلك بدون أي تغيير يذكر للمواءمة مع البيئة والأعراف والتقاليد المعمارية الموروثة، نستطيع أن نري هذا من خلال شخصية علي باشا مبارك أحد خريجي هذه المدرسة في القرن التاسع عشر[1]، كما درس في فرنسا في مدرسة الطوبجية والهندسة الحربية[2]. تولي علي باشا مبارك منصب ناظر المهندسخانة في الفترة من ١٨٥٠ إلى ١٨٥٤م فقام بإعادة ترتيبها وترتيب مناهجها[3]، ألف

---

[1] – هو علي بن مبارك بن سليمان الروجي،عاش في الفترة من ١٨٢٤ إلى ١٨٩٣م، ولد في قرية برنبال، تعلم في مصر وابتعث إلى فرنسا، وقد تقلد العديد من الوظائف الرسمية منها نظارات الأوقاف والمعارف والأشغال، وآخر وظائفه نظارة المعارف المصرية، يلقب بأبو التعليم. حسين فوزي النجار، علي مبارك أبو التعليم، ص ٢٧.

[2] – حسين فوزي النجار، علي مبارك أبو التعليم، ص٢٨.

[3] – حسين فوزي النجار، علي مبارك أبو التعليم، ص٣٩.

علي باشا مبارك عام ١٨٨٢م كتاب " تذكرة المهندسين وتبصرة الراغبين"، تناول مبـارك في كتابه الشئون المعمارية وتفاصيلها ورسومها ومصطلحاتها، بدأه بالتعريف بالقناطر أي العقود وأنواعها ومواد بنائها وتفاصيلها من كتف وبغلة وصـنج ومفتـاح وخصـورات، وشرح حساب مقاومتها. وكذلك أورد أسماء مواد البناء وأنواعها من أحجار ورخام وآجر وما يتحمله كل ملليمتر مربع من هذه المواد.

وفي الفصل الذي عقده عن الأساس شرح فيه أنواع تربة الأرض وما يناسب أساستها من حفر آبار أو عمل مجسات ومعالجة عيوبها. وذكر ما يلزمها مـن الـدبش العجـالي والدقشوم ونوع الجير الواجب استعماله، وشرح طريقة التأسيس في الماء بـالخوازيق أو تقافيص من الخشب مع رسومات وقطاعات. وذكر أنواع الأحجار وأنواع الطوب وطرق حرق الجير والحمرة بأنواعها، كما ذكر البناء بالحجر مع مصطلحاته الفنية المعمارية من مدماك وروم وأربطة بالزوانات والدسر، وقبقبة المدماك وغير ذلك، كما شـرح طريقـة البناء بالطوب. والكتاب مزود بعدد من الرسومات والقطاعات رجح على مبارك في كتابه الطراز التوسكاني بسبب بساطته النسبية، قدم مبارك في كتابه كل ما كان مطلـوب مـن الطالب أن يعرفه عن الطراز، خاصة المعادلات التي تؤدي به إلى إيجاد النسب الصحيحة الخاصة بهذا الطراز، ولكنه لم يتعامل مع علاقة هذا الطراز بأنواع المباني المختلفة وأي من النظريات يمثلها، ومن أين أتت[١].

بعد ٢٥ عاماً كتب أستاذ آخر في المهندسخانة وهو محمد عـارف كتابـا آخـر فـي العمارة، وهو كتاب "خلاصة الأفكار في فن المعمار"، جاء الكتاب في أربعة أجزاء، الأول منها خاص بمود العمارة والثاني في آلات العمارة، والثالث في أنشاء المباني، والرابع في العمارة. وقد جمع مادة كتابه مما كتبه إبراهيم بك لينان أحد مشـاهير مهندسـي ديـوان الأشغال العمومية في مصر وإلى ما كتبه علي باشا مبارك، وخفاجة بك مدرس العمـارة بنفس المدرسة، وإسماعيل باشا مصطفي الفلكي الذي شيد مرصد حلوان الفلكي، ومسـيو رينو الفرنساوي.

---

[١] – علي باشا مبارك، تذكرة المهندسين وتبصرة الراغبين، القاهرة، طبع في مطبعة المدارس الملكية ١٢٩٠ هـ.

وقد استعرض المؤلف في الجزء الأول، أنواع الأحجار والرخام والمحاجر المصرية وما كان يستخرج منها مع إيراد إحصاء دقيق عن محاجر مصر.وتحدث كذلك عن أنواع الرخام ال ذي كانت تستورده مصر في عهده، والمباني التي استغل فيها هذا الرخام كجامع القلعة ومسجد الحسين، وأوضح في هذا الجزء عيوب الأحجار والرخام وطريقة معالجتها. وتناول كذلك الكلام عن الطرق المستخدمة في مصر للحصول على أحجار البناء والرخام، وطرق صناعة الطوب، كما تحدث عن الجير والجبس وطرق حرقها وخواص كل منهما،وكذلك تحدث عن الرمل والحمرة وخرسانة المونة والدقشوم مع توضيح نسب المونة في العمارات الأهلية والأشغال الصناعية.

وخصص المؤلف الجزء الثاني للآلات الأصلية المستعملة في رفع الأثقال من بكر وعيارات (جملة بكرات) وملا فيف (اسطوانة رفع) وآلات نزح المياه والكراكات.وختم هذا الجزء بالحديث عن الورش وترتيبها. وبالجزء الأول والثاني ملاحق هامة عبارة عن جداول لحساب مقاومة المواد إجمالاً. أما الجزء الثالث فقد قدم له عارف بشرح المبادئ العامة للمباني السكنية، وتحدث عن مواد البناء والشروط الواجب اتباعها في أشغال عمارات تفتيش الأشغال. وقدم وصف تفصيلي للحوائط المعمارية المبنية من الطوب أو الدبش أو الخرسانة أو التخاشيب وهي ما تعرف بالحيطان البغدادلي والسويسي. وتحدث عن الطرز المعمارية كالطراز الدوري والأيوني والكورنثي. ثم تناول العقود والقباب والجملونات بأنواعها،ثم تحدث عن الحليات والشبابيك والدهانات بأنواعها. وقدم الجزء الرابع ببيان للأصول العامة والقواعد المتبعة لرسم المباني وزخرفتها، ثم تحدث عن العمائر الفرعونية والعمائر العربية. وانتقل بعد ذلك إلى تصميم الحارات والشوارع العمومية والمستشفيات وكافة المباني الحكومية. بدأ عارف كتابه من المعارف البسيطة إلى المركبة من مواد البناء والحوائط والأسقف وغيرها، وكيف يربط بينها المهندس ليشكل مبني معماري يتكون من غرف ومداخل وصالات وسلالم إلى أخره[1]. يلاحظ أنه في كتاب عارف لم يظهر فصل تام بين الهندسة المعمارية والمدنية والإنشائية، بل يبدو أن هذه التخصصات كانت متداخلة، وكان يقوم بها المهندس المعماري.

---

[1] - محمد عارف، خلاصة الأفكار في فن المعمار، بولاق ١٣١٩ هـ.

كان لاستعانة السلطات الوطنية كما حدث في مصر أو الاحتلال الأجنبي كما حدث في الجزائر وتونس، دور في ترسيخ نقل العمارة الغربية كما هي في المجتمعات العربية، فيرصد علي باشا مبارك في مصر دخول الأجانب وتزامن ذلك بتغير صور المباني، فقد بني كل مهندس ما يشبه بناء بلده، فتنوعت صور المباني وزينتها وزخرفتها، وكذا تغيرت المفروشات الثمينة[1].

كان عصر النهضة في أوروبا بداية لارتقاء المعماري مرتبة مرموقة في المجتمع، تمثلت في شخص بلاديو في إيطاليا، وبيرولت في فرنسا ورين في إنكلترا، حدث فصل بين مرحلة التصميم والإنتاج، كان هذا بسبب ظهور المعمار الأكاديمي والتمهن الرفيع، نظير العامل الحرفي المتواضع الذي يقوم بمرحلة تطبيق ما يضعه المعمار المحترف، فأصبح المعمار يتعامل مع العمارة كفكر مع فكر، أي تترجم الفكرة في مخاضة الدماغ إلى رسوم على الورق، وهذا التعامل لا يمثل أكثر من مرحلة تدوين الفكرة، بينما الحرفي الذي ينفذ يسخر عند تعامله مع المادة الخام فكراً، تم تحقيقه له مسبقاً. سبب هذا أحداث ازدواجية في شخصية المعمار التقليدية. وما إن ظهرت هذه الازدواجية، وأصبح تعامل المعمار الأكاديمي بمعزل عن متطلبات المادة المباشرة، أصبح تبعاً، أو بسببه، فكراً يتعامل مع فكر دون أن يخضع هذا الفكر، في آنية تهيئة الفكرة، إلى متطلبات المادة، أي أصبح حراً في مخاضات الفكر حين يقدم على تهيئة إستراتيجية الإنتاج، وبهذه الحرية، أو بقدر ما منح نفسه من حرية فكرية عند التعامل مع ضرورات المطلب والمادة، فقد تماسه مع الواقع. وقد تمثل هذا في ظهور عناصر زائفة في العمارة النهضوية، أي عناصر تظهر كما لو كانت إنشائية بينما في واقعها لا تؤدي هذه الوظيفة. ظهر هذا الزيف في أعمال قادة الفكر النهضوي، ويتمثل في عمارة بلاديو ومايكل أنجلو ورين وغيرهم[2].

وإن أدي ظهور العصر النهضوي إلى تغير جذري في العلاقات الإنتاجية، فإن ظهور المكننة أدي إلى تغير أكثر جذرية في هذه العلاقات.وإن أدي ظهور التشخص إلى عزل المعمار الأكاديمي عن مرحلة الإنتاج، فإن العلوم المعاصرة، بسبب تزايد كمياتها وسرعة

---

[1] – علي باشا مبارك، الخطط، ج١، ص٢١٦.

[2] – رفعة الجادرجي، البعد الاجتماعي لما يبني، ص١٧٦.

توسعها وتنوعها، أحدثت تخصصا متصاعدا ومركبا مما أدي إلى تجزئة وظيفة المعمار، كفكر وممارسة. فيما يلي بعض التغيرات، وتأثيرها في دور المعمار الأكاديمي في المجتمع المعاصر كما حددها رفعة الجادرجي:

١ ـ أخذ ما كان من تغير في دور النشؤ في عصر النهضة يتفاقم في عصر المكننة والعلوم المعاصرة. أصبح التشخص حالة عامة ومقبولة من قبل مختلف المستويات الفكرية في المجتمع، ولذا تنوعت المدارس والاتجاهات المعمارية، بل أصبح هم المعمار الأول لا إظهار تفرده عن الآخر فحسب، بل إظهار تفرده في كل عمل يحققه، ولا يكتفي بتجاوز المرجعية القائمة بل كذلك أصبح يتجاوز المرجعية التي سبق له أن استحدثها، ويتمثل هذا في التغير الذي حققه كوربوزيه في طراز تصاميمه.

٢ـ كان دور الحرفي قد انقسم إلى ذلك المنتج الأجير والمعمار الأكاديمي، أي تخصص المعمار في تحقيق الرؤية للمنتج المعماري، بينما حدد دور المنتج الأجير في إنتاج دون فكر يخصه، وبدون تماس مباشر مع فكر المعمار الأكاديمي.

٣ـ وبقدر ما تقدمت العلوم فقد توسعت الاختصاصات وتجزأت، ويتمثل هذا التجزؤ في ظهور المهن دس الإنشائي والكهربائي والصحي والصوتي والمساح وغيرها من الأدوار.

٤ ـ أدى استحداث المكننة في الإنتاج إلى فقدان العلاقة السبريانية cybernatics في الإنتاج، أو تخفيفها أو تقطيعها. يتصف الإنتاج التقليدي، أي ما قبل المكننة، بأنه استند إلى طاقة مصدرها المباشر جسدية الفرد المؤدي، ولذا هناك تماس مباشر وتوجيهي في عملية تغير حالة المادة الخام عند إجراء مرحلة الإنتاج، أي هناك تفاعل سبرياني لمختلف مراحل الإنتاج. إذ في كل حركة جزئية يحققها الفرد، تلحقها فترة تأمل آنية يستعرض خلالها الفكر ما كان حققه، ويقيمه. وتبعاً لهذا يقدم الفكر وينظم سلوكية الحركة اللاحقة، في اتجاهها، وسرعتها، وشدتها، أي هناك حس مباشر وآني في كل حركة تحقق تغييراً في حالة المادة الخام[١].

تربت على هذا وجود قلة من المعماريين الذين تمكنوا من التوفيق بين متطلبات الاختصاص ومتطلبات إنسانية الفرد ومتطلبات المجتمع عامة، ومن هنا ظهر في المجتمع

[١] - رفعة الجادرجي، البعد الاجتماعي لما يبني، ص١٧٧، ١٧٨.

صنفان من المتخصصين في مجال العمارة: المعمار المثقف،والمعمار التقني، فالأول هو الفنان والعالم والمثقف، وهو يتعاطف مع المتطلبات الحضارية لمجتمعه، والآخر، المتخصص التقني، الذي أصبح منتج جيد للعمارة، وهو غالباً ما يجهل المتطلبات الحسية، الضميرية للمجتمع، ولا تتذاوب همومه وتتداخل مع متطلبات المجتمع الضميرية والحسية. فهو من ناحية أخري حصر المعلومات التي يتعامل معها ومن خلالها ضمن الاختصاص، فقد حصر احساساته، في تخصص معين، وحضر معظم همومه في المستوي الشخصي. فأصبحت رؤيته لحضارة مجتمعه وثقافاتها، مختزلة ومتحيزة، وأحداثاتها مجردة من واقعيات تاريخياتها. وبهذا أصبح غالبية معماريي المعاصرة، وهم فكر المجتمع في إطفاء حاجة العمارة، بمعزل عن واقعية متطلبات مجتمعهم،الوجدانية والحضارية خاصة.

وفي عمارة الحداثة ظهر الفصل الكامل بين مراحل عملية البناء من التصميم إلى الرسومات التنفيذية، ومرحلة التنفيذ ذاتها بعيدا عن مشاركة المستعمل في البناء، هذا الفصل هدفه الأساسي هو الرغبة في التحكم والسيطرة على كافة مراحل العملية. وبالتالي تحولت العمارة ذاتها إلى مهنة تحوي مجموعة من التخصصات والتشعبات، ومن أداه طبيعية للبناء والسكن إلى محاولة السيطرة والتحكم في عمليات متتالية لأخراج منتج معماري.

النتاج الطبيعي لهذا التحكم العقلي والسيطرة على العملية التصميمية، هو التبسيط الشديد والمتعمد والمعتمد على التكرارية في التفاصيل، وكذلك فإن نظم الإنشاء وادارة عملية البناء. وفي إطار فكر التحكم والسيطرة أعطي الملامح الرئيسية للصورة الإنشائية والتخلص من الحوائط الخارجية ليحل محلها الزجاج، لم تحدث عمارة الحداثة أي نوع من التحاور مع أفراد المجتمع فهي لم تعبر عن علاقة تبادلية بين المبني والإنسان وإنما عبرت عن آراء فردية ومجموعة من السمات الأحادية التكافؤ تمثلت في العديد من الصور[١].

---

١ – طارق عبد الرؤوف: عمارة ما بعد الحداثة، ص ٤٤.

لقد افترض فكر الحداثة، من بين افتراضاته الكثيرة، تساوي الشعوب في متطلباتها وإمكانات تلبية حاجاتها، ولذا لم يأخذ موقفه النظري بنظر الاعتبار، الخصوصية الإقليمية والثقافية والحضارية والصناعية، ولا خصوصية تحديد الهويات الاثنية والوطنية والتراثية وإبرازها ودعمها، ولم يراع كذلك الإمكانات الاقتصادية والحالة السياسية لكل منها[١]. ويري رفعة الجادرجي أن العمارة الحديثة الدولية على ثورة فكرية تقدمية إنسانية ومع ذلك فقد تجاهلت الخصوصية الإقليمية، وأكثر من ذلك افترضت بأن متطلبات المكننة المعاصرة تستلزم اختزال التنويع إلى حده الأدنى، إن لم نقل إزالته كليا، وذلك بقصد توافق الإنتاج، كما تصوره هذا الفكر، مع متطلبات المكننة والمتطلبات الاجتماعية على حد سواء[٢].

في ستينات القرن العشرين نبرز فكر آخر تصدره المعمار والمنظر الأمريكي روبرت فينتوري، والذي نظر بأن الحداثة الدولية، كموقف فكري، غير قابلة للإصلاح، وقصد بهذا بأنها بحكم طروحاتها التي ترفض التنويع والتعقيد المركب في التكوين البصري، فإنها لا تتمكن من استحداث عمارة إنسانية. بين فنتوري بأن التناقض الحاصل في التكوين الشكلي وما ينبثق عنه من شكل معقد التركيب يمكن تحقيقه بإدخال بعض المعالم من موقف تأملي قد لا يكون بالضرورة عقلانياً، وإن هذه المعالم التي يتم دمجها قد لا تنسجم بالضرورة أو تتوافق فيما بينها، أو أنها تخص وظيفة نفعية معينة. فقد دعا إلى تحرير الشكل من جدلية أحداثه أصلاً، أي لا ضرورة إلى إخضاع الشكل لمتطلبات التقانة أو المطلب الاجتماعي. بل التركيز على اختيار الإرادة الحرة لفكر الفرد لوحدها، لذا فإنه يكون موقفاً لا عقلانياً. من هذا الموقف النظري نشأت عمارة ما بعد الحداثة. وسرعان ما فتحت الأبواب أمام التعامل الحر مع شكلية الشكل، وجاعلة إسقاط معالم ملتصقة من مختلف الطرز والعهود ولصقها أمراً مباحاً ومشروعاً. تمكن بسبب ذلك بعض رواد ما بعد الحداثة من توليد شكليات معمارية متميزة لما تفردوا به من مهارة وإمكانيات

---

[١] - رفعة الجادرجي، البعد الاجتماعي لما يبني، ص١٨٥.

[٢] - رفعة الجادرجي، البعد الاجتماعي لما يبني، ص١٨٥.

تصميميه متفوقة. أصبح هدف المعمار محصوراً في ممارسة هدفها البذخ بقصد إثارة قوة رأسمال متراكم، يتمثل في أبنية البنوك والمنظمات التجارية والصناعية وبهرجتها[١].

حدث تشوه معماري في الدول العربية فلا يوجد حالياً ما يمكن أن نطلق علية التجربة المعمارية العربية المتكاملة التي يمكن أن نعتبرها نموذجا يمكن الاحتذاء به، ولكن توجد محاولات من بعض المعماريين لإيجاد معمار ذا خصوصية عربية إسلامية أستمد في بعض الأحيان من نماذج العمارة التقليدية في الريف كما هو الحال في عمارة حسن فتحي، أو كان نتاجا لتفكير وتأمل شديد مع فهم عميق لخصائص العمارة التراثية كما هو الحال في تجربة رفعة الجادرجي أو كان محاولة لعصرنة العمارة التراثية كما هو الحال في تجربة سامي عنقاوي.

حسن فتحي

لقي حسن فتحي شهرة واسعة في العالم بسبب إصراره على تقديم عمارة بديلة ورفضه المطلق للنقل الحرفي من العمارة الغربية، إن ما تميز به حسن فتحي عن غيره هو إحساسه المرهف بالإنسان الذي يبني من أجله العمارة، فجاء كتابه الأكثر شهرة عمارة الفقراء[٢] ليتحدث عن عمارة البسطاء وتجربتهم التي ترسخت عبر قرون طويلة من التجربة، عاني حسن فتحي من عزلة أفكاره، ولكنه كان ذا رؤية عميقة ومبادئ ثابتة واضحة اعتبرها البعض مغالاة في الجوانب العاطفية،كان يدعمها إيمان عميق بمفاهيم أصبحت مقبولة على نطاق واسع اليوم كمفهوم العمارة البيئية[٣]. ونحن ننسي اليوم أن هذه المفاهيم كانت تعتبر ثورية حين نادي بها حسن فتحي.

---

[١] - رفعة الجادرجي، البعد الاجتماعي لما يبني، ص١٨٧، ١٨٨.

[٢] - نشر هذا الكتاب لأول مرة في العام ١٩٦٩ تحت عنوان "القرنة، قصة قريتين"، في طبعة محدودة، بواسطة وزارة الثقافة في مصر، ونشر عام ١٩٧٣م بواسطة جامعة شيكاغو، ونشر في مصر لأول مرة عام ١٩٨٩م باللغة الإنكليزية بواسطة الجامعة الأمريكية غي القاهرة، ثم نشر في سلسلة كتاب اليوم مترجماً إلى العربية بواسطة الدكتور مصطفي فهمي عام ١٩٩١م.

[٣] - عبر حسن فتحي عن هذا المفهوم في كتاب صغير صدر له في سلسلة كتابك التي تصدرها دار المعارف في مصر، عنوانه "العمارة والبيئة"، صدر عام ١٩٧٧م.

ولد حسن فتحي عام ١٩٠٠م، وتخرج من المهندسخانة[1]، وذاعت شهرته في عدة مجالات، منها الفن والعمارة، أو البيئة أو تعمير الصحراء،أو الثقافة المحلية، أو التراث والحضارة، أو الأصالة والمعاصرة،أو التكنولوجيا المتوافقة،إلا وذكر اسم حسن فتحي، وهذا يجعلنا أمام عبقري، فقد كان ذا ثقافة واسعة ومتعددة الجوانب، له دراية بعدة لغات، وله عدة هوايات يجيدها إجادة تامة، كالشعر والرسم والتصوير وتربية الخيل وغيرها، وهو ما ساعده على تكوين رؤية متعددة الجوانب والأبعاد، وإلى تكوين عقلية متوقدة ووجدان مرهف الشعور، وكل هذا جعل منه تركيبة فريدة، وعبقرية نادرة تجسدت في رؤيته للعمارة والإنسان والعلاقة بينهما.

كانت أبحاثه ودراساته لا تنتهي، ودأبه على العمل متواصل برغم كونه لا يسعى للحصول على شهادة أو مكانه علمية، بل لم يكن يؤمن بأن الغرب بإمكانه أن يعطيه شهادة أو أن يتعلم منهم أو يجد عندهم ما يبحث عنه، ويرى أن أعمال الأساتذة والممارسين المتأثرين بثقافة الغرب، هي أعمال متفرنجة وغريبة عن المكان، وعن ثقافتنا. وهذا ما دعاه في وقت كانت الغالبية العظمي من رواد العمارة في عالمنا العربي والإسلامي، من الأجانب والعرب يعملون على الأصول الغربية، دعاه إلى البحث والدراسة في عمارتنا المحلية، كالعمارة التلقائية، خاصة في النوبة والمدن الصحراوية والعمارة المصرية والعمارة الإسلامية، ووجد فيها حلولا فنية وتقنية في غاية من الجمال والكفاءة، ووجد فيها أبعادا لم تكن تحظ بالاهتمام على الساحة، ولم يتعرض لها العلم الغربي، وجد أبعاداً تراعي البيئة وتستطيع توفير مناخ لطيف دون اللجؤ إلى تكييف الهواء صناعياً، وحلولاً تتعامل مع أنشطة الإنسان الحياتية، وتأصل ثقافته وتنميها، وبها من الإبداعات ما لا يمكن حصره وكأنها ترجمة لشخصية الإنسان المسلم ورؤيته للحياة. ويعبر عن ذلك بكلماته "إذا كنت إنساناً عربياً أصيلاً أسمر الوجه، أسود الشعر، أسود العيون، فإن بنات أفكاري تكون مثلي لأنها نابعة، أما إذا ظهرت بنات أفكاري بيضاء اللون، شعرها أصفر، وعيونها خضراء، فإنها تكون غريبة عني ويقال عليها بنت حرام"[2]

---

[1] – كلية الهندسة في جامعة القاهرة حالياً.

[2] – كريم عوف، حسن فتحي، أحد رواد العمارة الإسلامية المعاصرة، ص ٢٤١.

والحال في العمارة كذلك فإذا كنت عربياً مسلماً ولي ثقافتي وخصائصي الطبيعية، ولي متطلبات معيشتي وأسلوب حياتي، فإن العمارة التي أحيا فيها يجب أن توافقني وتشابهني.

وإذا كان العلم المتشعب المتشابك مع الأبعاد الفنية يشكلان معا أرضية خصبة لظهور الأفكار إلا أنها تظل في دور النظريات والدراسات، ولا تكتمل إلا بتجربة عملية، بمحاولة تنفيذ والتحقيق على أرض الواقع، وباحتكاك فعلي مع الإنسان والمكان والإمكانات.

وهذا ما قام به حسن فتحي، فكانت أفكاره وفلسفاته في احتكاك دائم بين النظرية والتطبيق، الحلم والواقع، وكانت البداية في مدينة الأقصر في سنة ١٩٤٢م لإنشاء قرية القرنة الجديدة لينتقل إليها أهالي القرنة بعيداً عن وادي الملوك الأثري[1]. حاول حسن فتحي في هذا المشروع تطبيق فكرة البناء الجماعي بأن تتحول عملية التعمير إلى عملية ذاتية تنبع من الناس أنفسهم بثقافتهم وباستخدام المواد المتاحة لهم وهي الطين وبتقنية بسيطة لا تعتمد على الميكنة المستوردة.

وتجربة مشروع القرنة لم تكتمل ولم يقبلها الكثيرين إلا أنها تعتبر نموذجا يدرس اليوم في المعاهد الهندسية في العالم، حاول حسن فتحي فيه إعادة إرساء العلاقة بين المالك والمهندس المعماري والحرفي، وفسر محاولته هذه بأن مشاريع البناء الرسمية، تقوم إدارة التصميم بإعداد كل الرسومات التفصيلية وتسلمها إلى أحد المقاولين، الذي يكون عليه أن يتبعها بالحرف، تحت إشراف المهندسين المعماريين في الموقع. أما في القرنة فقد كان حسن فتحي يقوم بدور المصمم والمشرف والمقاول. وكان البناؤن ملمون بكل عمليات الإنشاء مثلهم مثل المهندس المعماري نفسه. وهكذا فإن كل ما كان على حسن فتحي أن يرسم المساقط الأفقية على الأرض للبيوت المنفردة، وأن يعطي البناءين الارتفاعات، والرسومات المظللة لبلوكات المجاورة العائلية.

ويذكر حسن فتحي عن هذه التجربة أن أحد أعظم مزاياها استخدام طرق البناء التراثية والعودة بالحرفيين إلى عمل الفريق مع المهندس المعماري، عندما يفعل المهندس ذلك يتحرر من أعمال كان قد أخذها على عاتقه بلا ضرورة[2].

---

[1] – قدم حسن فتحي تجربته في القرنة في كتابه عمارة الفقراء.

[2] – حسن فتحي،عمارة الفقراء، ص٦٦.

نبعت تجربة الترنة من نظرة خاصة لحسن فتحي للتراث، فالتراث عنده هو المماثل للعادة عند الفرد، وهو في الفن له نفس التأثير بأن يحرر الفنان من القرارات الحيوية. وما إن يتم اتخاذ قرار فني، بصرف النظر عن وقت اتخاذه ومن الذي اتخذه، فانه لا يمكن أن يتخذ مرة أخري على نحو مفيد، والأفضل أنه ينبغي أن يمرر إلى مخزن العادة العام. فلا يشغلنا لأكثر من ذلك.

وعن كيفية نشأة الطراز المعماري يذكر: أن التراث ليس بالضرورة طراز قديم وهو لا يرادف الركود.وفوق ذلك، فإن التراث مما لا يلزم أن يرجع إلى ما سبق بزمن طويل وإنما قد يكون مما بدى من وقت جد قصير.فبمجرد أن يجابه أحد العاملين بمشكلة جديدة ويتخذ قرار بكيفية التغلب عليها،يكون قد تم اتخاذ الخطوة الأولى في إرساء تراث. وعندما يقرر عامل آخر اتخاذ نفس الحل، فإن التراث يكون في حركة، وحين يتبع رجل ثالث الرجلين الأولين ويضيف إسهامه، يصبح التراث وقد تم إرساؤه إلى حد كبير. وبعض المشاكل يسهل حلها، وقد يقرر رجل في دقائق معدودة ماذا يفعل. وهناك مشاكل أخري تحتاج وقتا، ربما يوما، وربما عاما،وربما حياة بأسرها، وفي كل حالة قد يكون الحل من صنع رجل واحد. على أن هناك حلول في رأيه قد لا يمكن التوصل إليها كاملة قبل مرور أجيال كثيرة، وهاهنا يكون للتراث دور خلاق يقوم به، ذلك أنه بالتراث وحده، وباحترام عمل الأجيال الأقدم والبناء عليه. يمكن لكل جيل جديد أن يصنع بعض تقدم إيجابي نحو حل المشكلة. وعندما يحل التراث مشكلته ويتوقف عن النمو، يمكننا أن نقول أن الدورة قد اكتملت. إلا أنه في العمارة، كما في النشاطات البشرية الأخرى، وكما في العمليات الطبيعية، يكون هناك من الدورات ما هي في بداياتها فحسب، وأخري قد اكتملت، وأخري عند كل أطوار النمو فيما بين الطرفين، وكلها توجد معاً في نفس الوقت وفي نفس المجتمع. وعلى المهندس المعماري ألا يعترض أن هذا التراث هو عائق له، ويري حسن فتحي أنه عندما تكون كل قوة التراث البشري مدعومة بثقل تراث حي، فإن العمل الفني الناتج يكون أعظم كثيراً مما يستطيع أي فنان إنجازه عندما لا يكون لديه تراث يعمل من خلاله أو عندما ينبذ عامدا تراثه[١]. وحدد حسن فتحي دور المهندس تجاه

---

١ – حسن فتحي، عمارة الفقراء، ص٤٧، ٤٨.

العمارة العربية فهو يري "أن من أول مسؤوليات المهندس العربي المعاصر أن يرجع صفة المعاصرة إلى عمارته كما كانت في كل عصر من العصور التي مرت بها عندما كانت سائرة في طريقها، ولتحقيق ذلك يجب أن نأخذ العمارة العربية من اللحظة التي تخلينا فيها عنها، وأن نعمل على وصل ما انقطع من سلسلة تطورها الطبيعي ... وبحيث نصل بالعمارة العربية إلى ما كان يصح أن تكون عليه وليس ما هي عليه"[1].

تتميز أعمال حسن فتحي بقيمها الجمالية العالية برغم بساطتها، ويشرح ذلك بأن هذه النوعية من المباني توافق القوي الناتجة من التشكيل، وتتوافق مع الطبيعة والبيئة حولها، وتضع نفسها في إطار من النسب لجميلة لا يمكن الفكاك منه.

توجت حياة حسن فتحي التي كرسها لإعادة الإبداع المعماري من الواقع المحلي والبيئي بحصوله على عدد الجوائز لعل أبرزها جائزة الرئيس التي منحتها له مؤسسة جائزة الأغا خان للعمارة الإسلامية عام ١٩٨٠م، ثم الميدالية الذهبية الدولية الأولى الممنوحة من اتحاد المعماريين الدولي[2] عام ١٩٨٥م، كان من أسباب ترشيح حسن فتحي لهذه الجائزة طبقاً لما جاء في تقرير اللجنة التي رشحته لها، مشاركته النشطة في تحسين الحالة المعيشية للإنسان والقضاء على المناطق السكنية المتدهورة، والعمل على تقدم الأقاليم المتخلفة، واعتبار حسن فتحي رمز للكفاح وقوة الإصرار ورسوخ العقيدة واستمرارية التجربة، وهو ما يفتقده المعماريين العرب. وقد توفي حسن فتحي في منزل على لبيب التراثي الذي كان به مكتبه وإقامته في حي القلعة في القاهرة عام ١٩٨٩م.

رفعة الجادرجي

منحت جائزة الرئيس من جائزة الأغا خان للعمارة في عام ١٩٨٦م للمعماري رفعة الجادرجي، تقديراً لمساهماته في العمارة في العالم الإسلامي. ويعتبر الجادرجي أحد المعماريين النادرين الذين صبغوا أعمالهم بتفهم عميق لجذور التعبير الإقليمي الأصيل، مع تقدير صادق للحداثة ومبادئها، كما قد أظهر قدرة فريدة في بلورة الشكل والوظيفة

---

[1] – كريم عوف، حسن فتحي، ص٢٤٣.

[2] – إسماعيل سراج الدين، التجديد والتأصيل في عمارة المجتمعات الإسلامية، ص٢٢.

وترجمة الصيغ المعمارية التقليدية إلى تعبيرات معاصرة. استخدم الجادرجي في أعماله مواد القرن العشرين، وأنتج نوعا فريداً من العمارة المميزة لشخصه وللعمارة الإسلامية[١].

تخرج الجادرجي من المدرسة الإنكليزية، ولكنه لم يجد فيها النماذج التي يمكن أن يتجه إليها أو يستوحي منها تصميماته، حتى وضع لنفسه قاعدة تقول: "إن التجارة والتطورات الدولية تميل إلى إيجاد قاعدة لعمارة اليوم التي تخدم في المقام الأول العمارة العالمية التي تهدم العمارة المحلية والإقليمية والقومية. وعلى جانب آخر فإن تكنولوجيا البناء الحديثة أصبحت ضرورة للتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للدول النامية"، ويستطرد الجادرجي قائلاً: "إن إنكار تكنولوجيا البناء الحديثة معناه تأخر التنمية، ولكن لكل تقدم جانبه السلبي.ويعني ذلك -في محال التشييد- مواد وطرق الإنشاء التي لا تتناسب مع أنواع التكنولوجيا التقليدية أو الطرز المحلية"، ويضيف رفعة الجادرجي: "إنه إذا كان لكل مرحلة خصائصها فيجب أن يكون لكل مرحلة أشكالها المعمارية الخاصة، ومع الوقت تستقر هذه الأشكال إلى أن تكون في مجموعها طرزاً معينة تميز هذه المرحلة" ومع ذلك فهو يفصل بين الوضع بعد الثورة الصناعية على أنها حدث جديد في تاريخ الحضارة، فيقول: "إن عصرنا الحالي لا يجب الحكم عليه على أنه ليس إلا حلقة من حلقات التطور التاريخي للطرز المعمارية، وذلك لأنه ينفصل تماماً عن الماضي. الأمر الذي تسبب في أزمة حادة في العمارة خاصة في الدول سريعة النمو والدول حديثة الاستقلال"، ويري رفعة الجادرجي الحاجة إلى التنظيم والتحكم في التطور التكنولوجي بالطريقة التي تحقق الحلول البيئية والثقافية الخاصة في المواقع المحددة، وهو ما يسميه "الحداثة الإقليمية".

إن الجادرجي لم يؤثر فقط على المعماريين المبتدئين في العراق وتركيا ومصر، بل إنه عمل طويلاً وبإخلاص من أجل تكوين معني نقدي عميق لمكونات التطبيق المعماري في العالم الإسلامي اليوم. وبفضل احساساته النقدية واتجاهه الفكري نحو إبراز المفاهيم المعمارية الثقافية، أصبح الجادرجي مستقلاً عن غيره من المعماريين الذين يمارسون العمارة في العالم الإسلامي. فجوهر أعماله هو فهمه الواعي للتعمق اللازم في عملية

---

[١] - إسماعيل سراج الدين، التجديد والتأصيل في عمارة المجتمعات الإسلامية، ص٤٦.

التطوير الفكري للتصميم المعماري. إن الأصالة في أعمال الجادرجي قد نبعت من الفهم والإدراك العميق لتراث العمارة العراقية. لقد اعتزل الجادرجي في الوقت الحاضر عن ممارسة أعماله الخاصة في مجال العمارة، حتى يستطيع أن يكرس نفسه للبحث والنشر في مجال العمارة. وقد نشر مجلدين باللغة العربية عن سيرته الذاتية، قد أعطاهما عنواناً فرعياً ملائماً هو: "بحث في جدلية العمارة"، كما صدر عمله الذي يفسر به المشاريع التي قام بها، والمؤثرات التي تعرض لها تحت عنوان: "مفهومات ومؤثرات"، والذي يعتبر وثيقة للأمانة الفكرية وللشمولية المتميزة في أعماله. إضافة إلى ذلك فإن مجموعة أعماله التي استخدم فيها النقش المعدني تقف كأحد الآثار الفنية القيمة لفنان وحرفي ماهر. لقد نبعت قدرة الجادرجي على الإبداع من كونه ممارس موهوب، ومدرس متعمق، ومفكر ناقد مثقف.

سامي عنقاوي

ولد الدكتور سامي عنقاوي في مكة المكرمة في عام ١٣٨٦هـ، وهنا يجب أن نتوقف فمكة المكرمة هي البوتقة التي صاغت كل طرز العمارة الإسلامية في بوتقة واحدة أخرجت لنا طرازاً معمارياً له مذاق خاص هو الطراز المكي. ففي مكة استقر صناع من بلاد شتي، حاولوا أن ينتجوا أفضل ما لديهم. ومن هنا تلقي سامي عنقاوي أول درس معماري وهو تنوع العناصر المعمارية التي تنصهر كما تنصهر العناصر الكيميائية المختلفة لتخرج لنا في النهاية عمارة ذات طابع خاص. حصل سامي عنقاوي على درجة البكالوريوس والماجستير من جامعة تكساس في العمارة والتخطيط، وحصل على درجة الدكتوراة في العمارة المكية من جامعة لندن، كما درس في جامعة شتوتجارت، وعند عودته إلى المملكة العربية السعودية شغل العديد من المناصب. وكان أولها إنشاء مركز أبحاث الحج بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، والذي قضي في إنشائه وتطويره أربعة عشر عاماً من حياته باحثاً مع فريق متكامل في شتي مجالات العلوم في مجال الحج وعمران مكة والمدينة المنورة بشكل خاص والعمارة الإسلامية بشكل أعم. ترك عنقاوي العمل الجامعي وفضل عليه التفرغ للعمل المهني والفكري، وكان نتاج ذلك عدد من الأبحاث في العلاقة بين التراث والعمارة وكيفية توظيف التراث في العمارة المعاصرة؟

بلور سامي عنقاوي مجمل أفكاره في منزله الذي شيده في حي الخالدية في جدة فجاء معماره غريباً وسط غابة من العمارة الغربية. وواجهة المنزل بها درجة عالية من التوازن، الذي لا يقوم على التماثل بحيث يتشابه جانبي الواجهة، في مقياس هندسي جاف، بل نجد المدخل عبارة عن دخلة يتوجها عقد مدائني تتوجه ميمه، وهذا المدخل جلبه عنقاوي من أحد منازل جدة القديمة، وعلى جانبي المدخل مكسلتان، والمكسلة جلسة من الحجر الجيري، عرفت في مداخل المساجد، وكان يجلس عليها الكسالى، ومن هنا جاء اسمها، ويتوسط المدخل الباب الخشبي الذي يعلوه عتب من الحجر من كتلة واحدة، يعلوه نفيس، والنفيس عقد عاتق بسيط الهدف منه تخفيف الضغط الواقع على عتب الباب، ويتكون هذا العقد من أحجار مزررة متداخلة تداخلاً يجعلها متماسكة.

وعلى جانبي المدخل نجد الرواشن، والروشن كلمة فارسية الأصل يرفضها عنقاوي، ويذكر أن في مكة كان يطلق عليها الأجنحة، وهذه الأجنحة من خشب الساج، وهي موجهة لاستقبال الهواء الشمالي الغربي، وبالتالي لن يكون المقيمين في المنزل في حاجة إلى مكيفات الهواء الصناعية، والاهتمام باستغلال المواد المستخدمة في تشييد المنزل لكي توفر مناخاً ملائماً لساكنيه، كان أحد شواغل عنقاوي، فاستخدم مواد البناء المحلية الطبيعية، مثل الحجر المنقبي (الجداوي)، وحجر القاحوط والشبيكي (المكاوي) كعازل جيد للحرارة، فالحجر لا يسمح للحرارة بالتسرب بسهولة إلى داخل المنزل، كما لا يسمح للبرودة أن تتسرب خارج المنزل. وإذا عدنا مرة أخري إلى الواجهة سنجد أن تنوع الأحجار المستخدمة أدي إلى تنوع ألوان الواجهة، وهذه الظاهرة عرفت في العمارة المملوكية بالحجر المشهر إذا كان اللونين أحمر وأصفر، وإذا كان أبيض وأسود كالرخام سمي بالأبلق، لكونه يماثل بلق العين. وكل شيء في هذه الواجهة له وظيفة داخلية، ويتلاءم تماماً مع التصميم المعماري الداخلي، وإذا تطرقنا إلى الواجهة الجانبية سنجد بها تنوع في المشربيات، وبها مدخل فرعي يؤدي للداخل، هذا المدخل بارز عن الواجهة، وتعلوه نباتات زينة.وسنلاحظ أن الخضرة قاسم مشترك لكل عنصر معماري في هذا المنزل. أما الواجهة الجنوبية الشرقية، فنلاحظ عدم وجود أي بروز بها، ومعظم الفتحات في هذه الواجهة من الشمسيات، وهي من الزجاج الملون المعشق في الخشب أو الجص،

وهذا النوع من النوافذ يسمح بإدخال الضوء، والهواء في حالة تحريكها بزاوية ٤٥ درجة مئوية. ويوجد عدد محدود من المشربيات في هذه الواجهة، ويرجع استخدام عنقاوي للشمسيات في هذه الواجهة على حساب المشربيات إلى أنها لا تسمح برؤية الجار المقابل، فقد سبق هذا الجار عنقاوي في البناء، وكان علي عنقاوي أن يراعي حق الجوار فاستخدم مفردة إسلامية ابتكرت لهذا الغرض. فأي عمارة نحن نقف أمامها الآن؟ نحن هنا أمام قيم معمارية تصوغ الشكل المعماري.

يتوسط منزل عنقاوي صحن الدار، الذي استخدم كمحور مركزي رئيسي من محاور التصميم للاستفادة منه في التهوية الطبيعية في كافة أجزاء الدار، وقد تم استخدام السطح كحديقة تغطي نحو ٨٠ بالمائة من مساحته ليستمتع بها أصحاب الدار في خصوصية تامة بعيداً عن عيون الفضوليين، وهذه الحديقة تساعد أيضاً في توفير عزل حراري إضافي فلا تتسرب الحرارة الخارجية إلى داخل الدار عن طريق السطح. واستخدام السطح في تنزه بل في نوم أهل المنزل خاصة في فصل الصيف، أمر عرف في منازل جدة الأثرية، وكذلك عرف في منازل رشيد الأثرية.

يضم صحن الدار المسبح الذي صمم بطريقة بديعة ليستمتع به من يسبح فيه أو ينظر إليه من أي موقع داخل الدار. والمسبح قضية تشغل أي مسلم يفكر في ستر أهله عند رغبتهم في السباحة، لأنه عنصر دخل إلى عمارتنا من التصميمات المعمارية الغربية. وعادة ما يوضع في حديقة خارج المنزل. جعل عنقاوي جوانب وأرضية المسبح من فسيفساء الزليج المغربي، التي جمعت قطعاً جنباً إلى جنب في أشكال بديعة، خاصة أرضية المسبح التي تراها وكأنك أمام سجادة أبدعتها يد فنان بارع. وسوف تلاحظ اللون الأخضر في هذا الزليج ودرجاته، ويربطنا المصمم من خلاله بأحواض النباتات والزهور الطبيعية الجميلة المنتشرة هنا وهناك في الداخل والخارج، وتشقي هذه الأحواض بطريقة أوتوماتيكية حيث توزع المياه عليها في أوقات منتظمة، وبقدر احتياج كل حوض دون أي تدخل بشري، وكذلك نلاحظ النوافير التي تنطلق منها المياه على هيئة شلالات يمكن التحكم فيها حسب الحاجة. وأبرز نافورتان في المنزل، واحدة في الجانب المقابل للمسبح،

وأخري في الدور قاعة التي تسبق حجرة المكتب، وكلتاهما مجمعتان من الرخام على طراز نافورات منازل أمراء المماليك بالقاهرة.

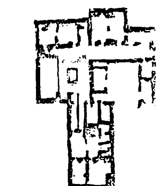
ترتبط الفراغات الموجودة في المنزل مع بعضها البعض بحيث يتمكن الساكن من رؤية أي فراغ أو جزء من الدار في أي وقت يشاء، وحيثما يكون موجودا وبالتالي يستمتع بكل أجزاء الدار بدلاً من إحساسه بأنه محاط بالجدران من كل ناحية.

وإذا دخلت من المدخل الرئيسي ستجد قاعة الاستقبال على يمينك، وهي تتكون من دورقاعة، أي مكان منخفض على جانبيها إيوانان أي مكانان مرتفعان.

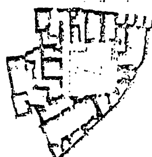
ونصعد بعد ذلك إلى حجرات الأطفال، فنجد حجرة كل طفل تتسع لنومه ومذاكرة دروسه، وتطل على صحن المنزل، أما أنشطة الأطفال من رؤية التلفاز واللعب فقد جمعها المعمار في صالة مقابلة لحجرات الأطفال، والهدف هو أن يعايش الأطفال بعضهم، فيتفاعلوا وتنشأ بينهم روح الأسرة الواحدة.

أما حجرة الطعام، فسوف نجدها تفتح على المطبخ بنافذتين، حيث ينقل الطعام خلالهما إلى طاولة من الخشب يجلس حولها أفراد الأسرة على أرائك منخفضة، مريحة في الجلوس، وبعد تناول الطعام تعود طاولة الطعام إلى مستوي أرضية الحجرة؛ لتستخدم الحجرة في أغراض أخري، وتعدد وظائف المكان الواحد خاصية عرفتها عمارة المنازل الإسلامية. وهذه الخاصية توفر في المساحات وفي التكاليف. فنحن هنا أمام ميزة اقتصادية.

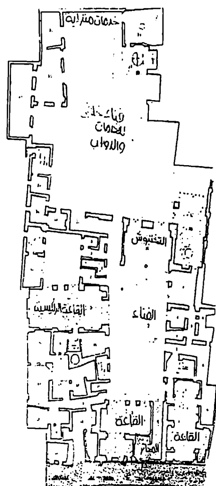
منزل عنقاوي تطور في كل مراحل بنائه مع مهندسه ومالكه فكانت هناك لغة بين المنزل وبين عنقاوي، فهناك حديث دائم بينه وبين كل جزئية في المنزل فالإضاءة والتهوية على سبيل المثال جاءتا نتيجة لدراسة حركة الهواء والضوء. وأحيا عنقاوي استخدام الخط العربي في زخرفة كل ركن من أركان منزله.



شكل ١٤١ منزل السنارى (الدور الارضى)



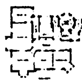
شكل ١٤٢
منزل جمال الدين الذهبى – مسقط افقى الدور الارضى



شكل ١٤٣ منزل السحيمى – مسقط الدور الارضى .

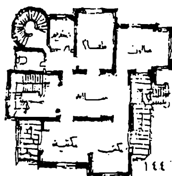
شكل رقم ١



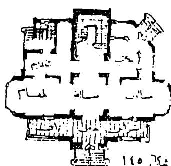


شكل رقم ٢

اختفاء العناصر الفراغيه الرئيسيه من المسكن فى عصر اسماعيل



شكل ١٤٤
مسكن من عصر اسماعيل ـ الدور الارضى



شكل ١٤٥
مسكن من عصر اسماعيل ـ الدور الارضى

شكل رقم ٣

العلاقات المصرية الشامية في أواخر العهد العثماني

(بعض الأمثلة)

د. عبد الرحمن البيطار
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة حلب- سورية

مقدمة

مصر والشام إقليمان مترابطان منذ أقدم الأزمنة التاريخية، وروابطهما كانت ومازالت وستبقى أقوى الروابط بين أي إقليمين في المنطقة العربية, فمصر بوابة أفريقيا والشام بوابة آسيا، وتربطهما صحراء سيناء التي هي طريق الاتصال البري بينهما، كما يربطهما البحران الأبيض والأحمر، فهما في موقعهما عقدة المواصلات في العالم القديم. ويرجح استخدام العلاقات التي يفضل استخدامها بين فرنسا وسورية مثلاً أو بين بريطانيا ومصر أما بين مدينة ومدينة في دولة واحدة, فليست دقيقة أو مناسبة. وتاريخ الساحل الشامي على البحر الأبيض مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالساحل المصري منذ القديم. وهناك دراسات تاريخية كثيرة تناولت ذلك الترابط منذ عهود الفراعنة في مصر والفينيقيين الكنعانيين وغيرهم في الساحل الشامي. وكان الارتباط مستمراً حتى زمننا الحاضر في مختلف المجالات عسكرياً وتجارياً ودينياً.

وكانت العلاقات بين الإقليمين سياسية أي بين الحكام أو بين السكان اجتماعية واقتصادية وثقافية. وكانت كل حضارة أو دولة تنشأ في أحد الإقليمين تشعر بضرورة السيطرة وتقوية الترابط مع الإقليم الآخر. فالفراعنة اصطدموا مع الحيثيين، وأقاموا علاقات مع الفينيقيين والآراميين.

وجاء الآشوريون عبر الشام وخلفهم البابليون. كما جاء الفرس فاحتلوا الإقليمين حتى جاء الإسكندر المقدوني عام ٣٣١ ق.م, وأصبح القطران تحت الاحتلال الإغريقي الذي حاول فرض حضارته عليهما حتى انقسمت إمبراطوريته واستمرت حروب توحيد الإقليمين. ثم أصبح الإقليمان تحت سيطرة الرمان عام ٦٤ ق.م حتى ظهور الإسلام

وتحريرهما من حكم روما الجديدة (القسطنطينية).

وتعرض الإقليمان إلى الهجرات المختلفة حتى كانت موجة الهجرة العربية المسلمة التي رافقت الفتح والتي ربطت الإقليمين ببعضهما وبالجزيرة العربية ارتباطاً عضوياً وكذراعين لها. واستمر هذا الارتباط العضوي السكاني والسياسي أو الوحدة الكاملة حتى سقوط وتحطيم السلطنة العثمانية وتجزئتها، وبالتالي قيام قوى الاحتلال الأجنبي بإنشاء الدول العربية الحديثة التي جعلت حدوداً عازلة بين الإقليمين، وتستخدم الوسائل العلمية والقوة في حماية هذه الحدود ويمنع انتقال الإنسان والتجارة إلا بقيود وحدود. وهذه الحدود تتعرض للتهديد في كثير من الدول العربية.

والشامي في مصر وبالعكس لم يكن في يوم من الأيام غريباً حتى نهاية العهد العثماني. فهو مواطن في دولة واحدة انتقل من إقليم إلى آخر ومن مدينة أو قرية إلى أخرى في إحدى ولايات الشام ومصر. فهو مثلاً لا يختلف عن وضع الحموي في حمص أو الإسكندراني في القاهرة.

ومع مرور الزمن وثبات الحدود تضطر إلى التذكير بالوحدة القائمة حتى نهاية العهد العثماني عبر الإشارة إلى بعض الجوانب التاريخية التي تشير إليها, سواء أكانت سكانية أم اجتماعية أم اقتصادية أم عسكرية وسياسية. ولذلك سأشير إشارات عامة إلى بعض هذه الجوانب فهي أكبر من أن تحصى لأنها تشمل كل مناحي الحياة المشتركة بين سكان مصر وسكان الشام.

من معالم العلاقات في العهد العثماني

ومن أهم جوانب العلاقات بين مصر والشام في ما يسمى التاريخ الحديث أي العهد العثماني، صفحات عديدة ومهمة، ففي زحمة التنافس الأجنبي للسيطرة عليهما منذ القرن ١٨م، كان محاولة علي بك الكبير (١٧٦٠-١٧٧٣م) الذي مد سيطرت إلى الشام فاحتل دمشق بين ١٧٧٠-١٧٧١م حيث استغل انشغال رجال السلطنة في حرب ضروس مع روسيا القيصرية (١٧٦٨-١٧٧٤م) الطامعة باستعادة دولة الروم (البيزنطية) تحت راية صليبية، وادعى علي بك الكبير أن يدافع عن حقوق السكان المحليين في الشام وينهي مظالم واليها عثمان باشا الكرجي.

وهذه المحاولة تذكر بمحاولات والي مصر أحمد بن طولون، ثم محاولات خلفائه الإخشيديين، ثم محاولة نور الدين الشهيد وصلاح الدين في توحيد الإقليمين ضمن إطار الدولة العربية الإسلامية الواحدة.

وما محاولة الحملة الفرنسية عام ١٧٩٩م في مد سيطرتها إلى الشام إلا لقناعتهم بأنه لا يمكن السيطرة على مصر دون السيطرة على الشام تماماً، مثلما حاول الصليبيون المحتلون للساحل الشامي، احتلال مصر.

ثم يأتي والي مصر محمد علي باشا فيقرر ضم الشام إلى منطقة حكمه عام ١٨٣١م بحجة تأديب والي صيدا، لأنه كان بعيد النظر ويخطط لمستقبل أفضل لمصر وشقيقتها الشام في إطار الدولة. ولكنه تحول من حروب قادها بأمر السلطان وأظهر فيها طاعته التامة وأنه وال نشيط، إلى والي متمرد وتسبب في مشكلات سمحت للأجانب المتربصين بمزيد من التدخل ما زلنا نعاني من آثاره.

وحاول بعض المؤرخين النظر في حروب محمد علي في الشام على محاولة لإقامة دولة عربية، ورددوا أن الأفراح عمت بلاد الشام ترحيباً بالحملة المصرية، واستشهدوا بقول شاعر الغاضب من قائمقام حمص في حينه لمعاقبته إياه، فقد مدح إبراهيم باشا بقصيدة وسرد بعض أحوال الموظفين الأتراك وما يراه من فظائع في سلوك بعضهم فقال:

والعز بالعرب استنار مناره ببزوغ شمس مزاحم لن تأفلا

وكانت أخبار الإصلاحات التي قام بها محمد علي باشا في مصر قد بلغت مسامع الشاميين فأخذوا يتمنون لبلادهم مثلما لقيت مصر. ولكن كان لإبراهيم باشا أخطاء في إدارته الشام تسببت في إنهاء الوجود المصري إذ غادرها في عام ١٨٤٠م بعد تدخل أجنبي.

لقد كانت هذه المحاولة تعبراً عن الترابط المصري بين الإقليمين. والشام منذ ذلك الوقت مليئة بالعائلات التي تكنى بالمصري، وما هي إلا بقايا العسكر المصري الذين فضلوا البقاء في الشام لما وجدوه من الترحيب الأخوي. وهؤلاء الأفراد الذين توزعوا في المدن والقرى شكلوا عائلات ارتبط بها اسم (المصري) منذ قانون الأحوال المدنية العثماني الذي ثبتها لتبقى شاهداً على هذا الترابط بني الإقليمين. ومن المعروف أن جيش

إبراهيم باشا المنسحب من الشام إلى القاهرة في ١١ شباط ١٨٤١م بعد انسحاب شاق، قد خسر من رجاله إلى أن وصل غزة حوالي ٢٠٠٠٠ من جراء مناوشات الثوار والبرد القارص[1].

واستمرت خطط الاستعمار الحديث في القرن ١٩م تنصب بصورة أساسية على محاولة السيطرة على مصر والشام لأنهما مفتاح السيطرة على العالم العربي الإسلامي ولأنهما مركز الثقل فيه من جميع النواحي الاقتصادية الاستراتيجية والسكانية والحضارية.

فقد نجح الإنجليز باحتلال مصر عام ١٨٨٢م. في حين توغلت البعثات التبشيرية الأوربية في الشام تمهيداً للاحتلال. وكان النفوذ الفرنسي فيها متميزاً. وكانت محاولات الأجنبي المحتل لخلق حجج الاختلاف والفرقة وإثارة النعرات العرقية والطائفية والدينية. وفي هذه الفترة نجد نموذجاً هاماً من معالم العلاقات بين مصر والشام هو (هجرة الشوام إلى مصر).

هجرة الشوام إلى مصر

وفي هذه الفترة (النصف الثاني من القرن ١٩م) نشطت الهجرة من الشام إلى مصر وكان لها بالطبع أسباب عديدة.

في رأي أكثر المؤرخين كان البحث عن الرزق والغنى هو السبب الرئيسي للهجرة في القرون الأولى من العهد العثماني الذي ضمن الترابط بين مصر والشام وآسيا الصغرى وغيرهما، فنمت التجارة. وتركزت الهجرة إلى دمياط على الساحل كمرفأ تجاري هام. وتعين عدد من المهاجرين من أبناء الطوائف المسيحية قناصل للدول الأوربية كفرنسا وإنجلترا والنمسا وروسيا وإسبانيا والدانمارك وألمانيا وغيرها.

وأشارت الرهبانية الحلبية المارونية في وادي النيل إلى هذه الهجرة. كما أشارت كتبر الرحالة الأجانب إلى وجود هذه الجاليات الشامية في دمياط، مثل الأب فانسيب ١٦٧٢م، والطبيب الرحالة الفرنسي جرانجيه ١٧٣٠م، والأب بينوس الإيطالي ١٧٨٧م. والرحالة الفرنسي سافاري، والفرنسي فولتي أواخر (ق ١٨م)[2].

---

[1] – عبد الفتاح رواس قلعجي، من شعر أمين الجندي، ص ٣٤.

[2] – مسعود ضاهر، الهجرة اللبنانية (هجرة الشوام) إلى مصر، ص ١٠٧.

ثم انتقل كثير من المهاجرين من دمياط إلى الإسكندرية والقاهرة بحثاً عن الرزق في دولة واحدة هي السلطنة العثمانية. ولقد تكاثرت هجرة الشوام إلى مصر وبالعكس في أواخر العهد العثماني لأسباب كثيرة تتفاوت أهميتها من حقبة إلى أخرى:

١- ارتباط الشام بأحداث مصر.

٢- رغبة الشوام أنفسهم في السفر والمغامرة وزيادة الكسب منذ القدم.

٣- التدخل الأجنبي في الشام وما أثاره من صراعات مذهبية وفتنٍ طائفية وانقسامات في الفرق الدينية.

٤- تشجيع نابليون لعدد من السكان للمجيء إلى مصر والتعاون مع الحملة الفرنسية في مجال الترجمة بصورة رئيسية، وخاصة بين الذي قدموا بعض المساعدة للحملة أثناء حصارها لعكا[١].

٥- في أثناء ولاية محمد علي باشا جاء إلى مصر عدد من الشوام مع حملة إبراهيم باشا العائدة واستعان بهم محمد علي باشا في بعض الأمور وخاصة في التجارة لأنهم كانوا على اتصال بالإرساليات الأجنبية. وكان بعضهم مجندين في جيش إبراهيم باشا فرحلوا معه.

٦- طلب العلم في الأزهر الشريف أو في مدرسة الطب التي أنشئت في عهد محمد علي باشا.

٧- وفي عهد الوالي إسماعيل (الذي سمي خديوياً فيما بعد) تزايد عدد الشوام بسبب دعوته إليهم لتطوير البلاد, وتولي معظمهم المصالح الإدارية والترجمة. وعمل بعضهم في الحقل الثقافي. وكان ذلك في افتتاح قناة السويس.

٨- وبعد تطبيق قانون الخدمة العسكرية الإلزامية هرب كثير من الشوام وخاصة من اليهود والمسيحيين إلى مصر.

٩- كما كانت مصر ملجأ لبعض الأفراد الذين يرتكبون جرائم الأفراد أو اتجاه الدولة ليجدوا في مصر الحماية الإنكليزية.

ويمكن القول إنه اختلطت الأسباب السياسية بالاقتصادية بالدينية لهجرة الشوام إلى

---

[١] - مسعود ضاهر، الهجرة اللبنانية (هجرة الشوام) إلى مصر، ص١٢٤.

مصر، وخاصة أن جيل لبنان تعرض لسلسلة من الفتن منذ عام ١٨٤٠م بسبب التدخل الأجنبي الذي نجح في احتلال الشام عام ١٩١٨م. فلقد كانت إمكانيات جبل لبنان محدودة مقابل تزايد السكان لتحسن الوضع الاقتصادي والصحي والتعليمي، ولتزايد القحط والجراد، مما اضطر أبناءه للبحث عن الرزق.

ولكن التركيز في الهجرة إلى مصر له أسبابه الخاصة، وهو سياسة ولاة مصر ثم الاحتلال الإنجليزي الذي هيأ مناخاً أصبح عامل جذب لأنواع من الناس تأثروا بالإرساليات الأجنبية وما قدمته لهم من ثقافة وتعليم، فحملوا ثقافتهم وعلومهم إلى مصر، فكانوا أداة وصل بين الغرب ومصر[١].

ويؤكد بولس قرألي أن الطائفية وافقت الهجرة الشامية إلى مصر في القرن ١٩ ومطلع القرن ٢٠م ويقدم مثالاً عن توزعهم بقوله: "أغلب طائفة الروم الأرثوذكس في طنطا من مهاجري حمص، وأكثر الطائفة المارونية من أهل بكفيا وجوارها"[٢]. وبالطبع كان المجتمع العربي في مصر منفتحاً سمحاً في استقباله لأبناء وطنه الكبير مهما اختلفت مشاربهم ويقول الدكتور حلمي محروس إسماعيل: "إن المسلمين الشوام كانوا يندمجون بسرعة في المجتمع المصري، بينما يحرص المسيحيون منهم بصفة خاصة على عدم اختلاط أنسابهم، فكانت تجمعهم الرابطة الطائفية المسيحية"[٣]، إضافة إلى استفادتهم من المزايا الأخرى المتاحة للمجتمع على حد سواء، وإضافة أيضاً إلى تعاملهم مع القناصل الأجانب وتسلمهم مناصب القناصل وأعمال إدارية في القنصليات. ومن أمثلة ذلك أسرة زيدان التي كان منها جرجي زيدان، وأسرة آل صباغ الأرثوذكسية التي تعود بجذورها إلى حمص، وغيرهم من العائلات، وأحياناً أدى هذا إلى أن اعتبر الأقباط المصريون أن الشوام منافسون لهم وسرقوا منهم الدور التاريخي الذي كان يمكن أن يلعبوه[٤].

المهم أن الشوام في مصر برعوا في ممارسة التجارة والصناعة والأعمال المالية وشاركوا في الحياة السياسية والحركة الثقافية وخاصة بسبب معرفتهم اللغة الأجنبية.

---

١ – أحمد طاهر حسنين، دور الشاميين المهاجرين إلى مصر في النهضة الأدبية الحديثة، ص٢٨.

٢ – بولس قرألي، الجاليات السورية في القطر المصري، ج٤.

٣ – حلمي محروس إسماعيل، دراسات في الحالة الاجتماعية في مصر، ص ٥، ٦.

٤ – مسعود ضاهر، المرجع السابق، ص ١٨٠، ٢٠٠.

واستفاد منهم الأوربيون في التعرف على المجتمع العربي لتجهيز المخططات الاستعمارية. واستعان بهم حكام مصر في مشاريع التنمية المرتبطة بالغرب[١].

وللهجرة الشامية إلى مصر دراسات متخصصة تتحدث عن دورهم في عدة مجالات وخاصة في الحركة الفكرية والأدبية والثقافية مثل الصحافة وحركة التأليف وتطور الطباعة، وفي الفنون مثل الغناء الرقص والمسرح وتوابعهما، وفي الترجمة. وفي تأسيس الجمعيات الأدبية والنوادي، ومن ثم في الحركة الثقافية العربية وفي النهضة السياسية[٢].

أقدم الآن نماذج من هذه الهجرة الشامية

١- الشيخ أمين الجندي الذي هاجر إلى مصر برفقة إبراهيم باشا العائد من الحملة على الشام. ولد الشيخ سنة ١١٨٠هـ/١٧٦٦م بحمص وتوفي فيها سنة ١٢٥٧هـ/١٨٤١م. وقد كان من أهم شعراء الشام في عصره وقد استدعاه إبراهيم باشا لأنه كان يهجو بعض الولاة العثمانيين لخلاف معهم، وهو كالشعراء يمدح كثيراً ويهجو كثيراً. وقد رافق إبراهيم باشا في تنقلاته إلى حلب ومدحه في معاركه، ثم سافر معه إلى مصر مرتين وقدمه إبراهيم إلى والده قائلاً: "أتيت لك بأعز هدية من البلاد الشامية"، فتلقاه محمد علي باشا بالحفاوة وشمله برعايته، فمدحه الشاعر أمين بقصيدة مطلعها:

بدت شمساً وماست سمهريا وغنت بلبلاً ورنت ظبياً

وفي مصر لقي الشيخ من علماء مصر وشعرائها الحفاوة والتكريم, ودار الحديث عن الشعر وفنونه وامتحنه بعضهم بالتشطير والتخميس[٣].

ومن مدحه لإبراهيم باشا بعد انتصاره على جيش حسين باشا في معركة قونية:

هذا ولما فاض جور الترك في ظلم العباد وصار أمراً مشكلاً

---

١ - بطرس لبكي، الهجرة اللبنانية منذ نهاية الحرب داخل لبنان، ص٤.

٢ - انظر: عبد العليم قباني، نشأة الصحافة العربية في الإسكندرية، ص٦ ؛ مسعود ضاهر، المرجع السابق، ص٢٧٢ ؛ أحمد طاهر حسنين، دور الشاميين المهاجرين إلى مصر، ص١٣٣ ؛ الملحق العربي لجريدة أريف الأرمينية، عدد ١٢، س ٣، ديسمبر ٢٠٠٠م ؛ فيليب دي طرازي، تاريخ الصحافة العربية، مصر، ص٣، ٤ ؛ جاك تاجر، حركة الترجمة بمصر خلال القرن التاسع عشر، ص١٤ ؛ والجبرتي، عجائب الآثار، ج٣، ص١٤٢ ؛ وجمال الدين الشيال، تاريخ الترجمة في عهد الفرنسية، ص٥٥- ٥٧.

٣ - ميخائيل بطرس معماري، الشيخ أمين الجندي الشاعر الحمصي الرقيق, ص٩- ١٦.

من يخبر الأتراك أن جيوشهم هزمت وأن حسينهم وليّ إلي

(أي إلى حيث ألقت رحلها أم قشعم: وهي المنية).

ويقول في قصيدة[١]:

نحن الأســود الكاسـرة نحن السيوف الباترة

من أرض مصر القاهـرة سرنا وقـد نلنا المنى

- ومن أمثلة الهجرة في طلب العلم بمصر:

- **سليم الخوري**: من مواليد بيروت، أديب وشاعر، سافر إلى مصر سنة ١٢٩٠هـ وقدم لعزيزها إسماعيل كتاباً يحتوي على قصائد التهنئة التي نظمها بمناسبة زفاف أنجاله، فأجازه بعطية مالية[٢] كما مدح غيره.

- **رزق الله حسون**: من حلب، تاجر وأديب ومترجم، زار مصر وأوربا وعاد إلى الأستانة وأنشأ فيها سنة ١٢٧١هـ/٥٤-١٨٥٥م، جريدة الأحوال[٣].

- **إبراهيم بك النجار**: من دير القمر بجبل لبنان، من أدباء النصارى، وحينما قدم لبنان الدكتور الفرنسوي كلوت بك رئيس أطباء العساكر المصرية سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م، أدخل المترجم مع من أدخله من السوريين في مدرسة القصر العيني في مصر فتلقى فيها الدروس الطبية، ونال الشهادة سنة ١٢٥٨م[٤].

- **بطرس كرامة**: (١٧٧٤-١٨٥١م) من أبناء حمص, شاعر رافق الأمير بشير الشهابي إلى مصر واجتمع بفضلاء مصر وعلماءها وله معهم مفاوضات ومباحثات[٥].

نصر الله الطرابلسي: شاعر ولد في حلب ورحل إلى مصر من تحامل أعدائه عليه، وتوصل إلى محمد علي باشا بواسطة بني البحري، ومدحه ونال من إحسانه[٦].

- **السيد عمر البكري اليافي**: الشيخ، دمياطي الأصل يافي المولد, رحل إلى مصر وأخذ

---

١ - عبد الفتاح رواس قلعجي، من شعر أمين الجندي، ص٥٧.

٢ - خليل مردم بك، أعيان القرن الثالث عشر، ص٣٠١.

٣ - خليل مردم بك، أعيان القرن الثالث عشر، ص ٢٤١.

٤ - خليل مردم بك، أعيان القرن الثالث عشر، ص ٢٢٠.

٥ - خليل مردم بك، أعيان القرن الثالث عشر، ص٢٠٨ ؛ عبد الفتاح رواس قلعجي، من شعر أمين الجندي، ص١٨.

٦ - خليل مردم بك، أعيان القرن الثالث عشر، ص١٤٦.

غن أئمتها ثم عاد إلى غزة، له أدب وشعر.

- **هبة الله العلي:** مفتي بعلبك وشارح الأشباه والنظائر، رحل إلى القاهرة مع والده سنة ١١٦٦هـ/١٧٥٤م فقرأ على بعض علمائها ثم عاد بعد ستة أشهر إلى دمشق. ولم يأخذ من علمائها إلى أن توجه إلى القاهرة مرة ثانية سنة ١١٦٩هـ/١٧٥٦م فأخذ عن علمائها، ثم رجع منها في أوائل سنة ١١٧٣هـ إلى دمشق[١].

- إبراهيم ناصيف اليازجي: الشاعر الحمصي الأصل الذي توفي بمصر عام ١٩٠٦م أصدر مجلة الضياء في عام ١٨٩٨م[٢].

ومن أمثلة الدراسة في الأزهر خاصة

- سليمان الحلبي الذي لا شك يعرفه كل منا، فهو الطالب الحلبي الذي لم يتحمل ما جرى لإخوته المصريين على يد الفرنسيين المحتلين فقام بقتل الجنرال كليبر.

ومن أمثلة الدراسة في القصر العيني بمصر من أطباء بيروت

- الدكتور إبراهيم صافي وشاكر الخوري وملحم فارس وعبد الرحمن الأنسي وغيرهم ممن كانوا يمارسون الطب في بيروت سنة ١٨٩٠م[٣].

- **البطريك مكسيموس مظلوم:** المولود في حلب ١٧٧٩م واسمه ميخائيل. وهو بطريك الروم الكاثوليك الذين حصلوا من السلطان على الاعتراف بهم كنيسة مستقلة. وبعد ذلك رحل القطر المصري واشتغل بما فيه النفع لرعيته. وفي ٢٤ آب غربي سنة ١٨٥٥م توفاه الله بمدينة الإسكندرية فنقل جسده إلى مصر ودفن في كنيستها التي بناها باحتفال عظيم[٤].

- **الشماس أنطوان المخلع:** سافر إلى مصر وأقام بها مدة[٥].

- **ميخائيل مشاقة:** ولد ١٨٠٠م وذهب إلى دمياط وصار كاتباً في محل عمه بين

---

[١] - خليل مردم بك، أعيان القرن الثالث عشر، ص٩١.

[٢] - منير الخوري عيسى أسعد، تاريخ حمص، ص ٤٨٩.

[٣] - عبد الرحمن بك سامي، القول الحق في بيروت ودمشق، ص ٣١.

[٤] - نعمان أفندي قساطلي، الروضة الغناء في دمشق الفيحاء، ص ١٤٩.

[٥] - نعمان أفندي قساطلي، الروضة الغناء في دمشق الفيحاء، ص١٤٩.

١٨١٧-١٨٢٠م حيث غادرها بسبب الطاعون. رافق العساكر المصرية إلى دمشق ثم حمص وعمل طبيباً. وتوجه سنة ١٨٤٥م إلى مصر ولازم كلوت بك في القصر العيني، ثم رجع إلى الشام وانتقل من الكاثوليكية إلى البروتستانتية[١].

– **كامل دوامة**: من أبناء حمص ولد ١٢٥٧هـ/١٨٤٢م، نجح والده في أعماله التجارية في مصر[٢].

– **ميخائيل البحري وأسرته**: من أولاده يوسف باشا الذي برح دمشق إلى مصر وأصبح كاتباً في الديوان وصحب إبراهيم باشا المصري إبان حروبه في بلاد الشام وعاد معه إلى مصر حيث توفي في سنة ١٨٤٥م. وحنا ولد في حمص وسافر إلى مصر وجاء مع إبراهيم باشا وعاد معه إلى مصر وتوفي بمصر سنة ١٨٤٣م[٣].

– **خالد الحكيم**: من أهل حمص جاهد ضد الاحتلال البريطاني في طرابلس أكثر من سنتين وبعدئذ لجأ مع إخوانه إلى مصر ومنها إلى الشام[٤].

– **حنا خباز**: سافر إلى مصر عام ١٩١٤م ومنها سافر بجولة حول العالم لجمع التبرعات لإنشاء مدرسة إنجيلية بحمص ثم عاد إلى مصر مرة أخرى بعد الحرب العالمية الأولى[٥].

– **الشيخ عبد الحميد الزهراوي**: ولد بحمص عام ١٨٧١م وكانت إحدى رحلاته إلى مصر[٦].

ومن رجال الفكر والحركة العربية والأدبية من الشوام المهاجرين إلى مصر أيضاً وجدوا فيها أرضاً خصبة لنشاطهم الإصلاحي وهم معروفون بين رجال النهضة مثل: محب الدين الخطيب[٧]. ومحمد رضا[٨]. وعيسى البابي الحلبي وعبد الرحمن الكواكبي[١]

---

[١] – نعمان أفندي قساطلي، الروضة الغناء في دمشق الفيحاء، ص ١٥٢-١٥٣.

[٢] – منير الخوري عيسى أسعد، تاريخ حمص، ص٤٠٣.

[٣] – منير الخوري عيسى أسعد، تاريخ حمص، ص٣٩٣.

[٤] – منير الخوري عيسى أسعد، تاريخ حمص، ص٤٩٩.

[٥] – منير الخوري عيسى أسعد، تاريخ حمص، ص٥٠١.

[٦] – منير الخوري عيسى أسعد، تاريخ حمص، ص٥٠١.

[٧] – انظر عنه: محمد عبد الرحمن برج، محب الدين الخطيب ودوره في الحركة العربية ؛ سهيلة زكية الريماوي، جمعية العربية الفتاة.

[٨] – انظر عنه: وجيه كوفراني، رشيد رضا، مختارات سياسية من مجلة المنار ؛ إبراهيم العدوي، رشيد رضا الإمام

وشكيب أرسلان[٢] ورفيق العظم وغيرهم المئات.

ومن أمثلة هرب المهاجرين من الشام ولجوئهم إلى مصر المحتلة من قبل الإنكليز

الياس فياض أحد المهاجرين من بيروت إلى مصر يهاجم فيها الوضع السيئ في الشام ظناً من أنه سيجد عكسه برعاية الإنكليز. بل يدعو غيره للهجرة مبيناً لهم الأسباب وهـي فقد العدل والأمن والحرية والمساواة والإخاء والشرف ووجود الذل. يقـول عمـا يـراه مفقوداً[٣]:

العدل

رذلوني وصيروا البُطل حقا وأروني البلاء غرباً وشرقاً
فإلى كـم هذي الشدائد نلقى وإلى كم بالظلم يا قوم نشقى
هاجروها فالله خير وأبقى

المساواة

عفت أرضاً تضيع فيها حقوقي بيدَيْ كـل غاشم زنديق
وبـها الحكـم بـات للصندوقِ كل باغ ينال بالمال حقا
هاجروها فالله خير وأبقى

ومن أمثلة هجرة الشوام الفنية إلى مصر

– (أبو خليل القباني) الذي ذهب إلى مصر ومارس العمـل الفنـي المسـرحي وحمـل موشحات أمين الجندي وغنتها فرقته على مدى سبعة عشر عاماً فحقق شعر الجندي أوسع انتشار[٤].

– وشاعر حمص (١٨٢٩هـ/١٩٠١م) مصطفى زين الدين زار مصـر وفـوجئ فـي القاهرة بانتشار معارضاته مع الشاعر الهلالي الحموي هناك وأنها كانت حديث الناس في

المجاهد.

١ – قدر قلعجي، عبد الرحمن الكواكبي ؛ عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ؛ أم القرى.

٢ – أحمد الشرباصي، شكيب أرسلان داعية العروبة والإسلام.

٣ – تقويم البشر، ١٩٣٣، ص٦١.

٤ – عبد الفتاح رواس قلعجي، من شعر أمين الجندي، ص٢٤، ٢٦.

مصر[١].

ومن معالم العلاقات بين مصر والشام رحلات المصريين إلى الشام

وأقدم ثلاثة أمثلة منها:

١- **رحلة الشيخ محمد عبد الجواد القاياتي:** الذي نفي مع أخيه وكثيرين إلى الشام من مصر عقب الاحتلال الإنجليزي والقضاء على ثورة أحمد عرابي باشا، فوصل الشام سنة ١٣٠٠هـ/١٨٨٢م وبقي فيها ثلاث سنوات ثم عاد. وتجول في الشام خلال زيارته وأصدر كتاباً عن رحلته سماه (نفحة البشام في رحلة الشام) أنهاه سنة ١٣١٣هـ[٢].

وقد تحدث القاياتي في رحلته عن سبب خروجه من مصر، ثم عرف بمدينة بيروت وسكانها وعلمائها وخص بعض العلماء بحديث مفصل. كما أشار إلى رجال الدولة فيها وإلى المصريين المقيمين فيها. ثم عرض تجوله في بعض المدن الشامية الأخرى مثل القدس وبيت لحم والخليل، ثم دمشق التي توسع في ذكر مساجدها ومشاهدتها ومزاراتها وأخلاق أهلها. وختم كتاب رحلته ببعض القصائد التي سمعها أو أرسلت إليه حول الغربة ومدح مصر والشام ومنها ما أرسله الشيخ علي غزال أحد علماء الأزهر بين فيه تشطير القصيدة المدحية لأبي الحسن الكستي:

تباهت بلاد الشام وافتخرت مصر   ونال بكم أوج العلا ذلك العصر

ولا غرو أن تسمو العصور وأهلها بكم يا بني عبد الجواد ولا فخر

فلو عرفت أوطانكم قدر فضلكم لغنت بكم إذ ربعها بعدكم قفر

وما ضركم عنها الجلاء وإنما   أضر بها إذ فاتها اليمن والبر[٣]

وخلاصة القول في هذه الرحلة ما عبرت عنه من الأخوة القائمة بين مصر والشام.

٢- **رحلة عبد الرحمن بك سامي: في عام ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م. يقول في مقدمتها: "الحمد لله قبل كل شيء. وبعد ما أقول أني في أثناء الصيف الماضي بعد منحي الرخصة من الحكومة السنية قصدت الأقطار السورية حسب مشورة الأطباء لتغيير الهواء وترويح**

---

١ - عبد الفتاح رواس قلعجي، من شعر أمين الجندي، ص٢٧.

٢ - الشيخ محمد عبد الجواد القياتي، نفحة البشام في رحلة الشام، ص٥، ٢٠٦.

٣ - الشيخ محمد عبد الجواد القياتي، نفحة البشام في رحلة الشام، ص ١٧٧.

النفس إثر ما ألَم بي من انحراف الصحة. فجلت في بيروت ودمشق ولبنان أياماً عديدة سررت فيها كثيراً من اعتدال الهواء وعذوبة الماء وجودة المكان ولطف السكان. وقد عنيت بكتابة هذه الأسطر الوجيزة لعلها تكون مفيدة لإخواننا المصريين الذين يتوجهون إليها لتغيير الهواء وزيارة الأماكن الشهيرة وبالله التوفيق"[١]. وذكر أنه: شاهد في بيروت سليم بن تقلا صاحب الأهرام وشقيقه إبراهيم بك وهؤلاء من المصريين. وقال: وقد رأيت من الجميع حسن الميل إلى المصريين والمحبة لهم وأيقنت أنهم يحسبون أنهم مرتبطين وإياهم بعلاقات التابعية واللغة الوجيزة والجنسية[٢]. وبعد جولة له في بيروت ودمشق وغيرهما عاد من بيروت إلى الإسكندرية ثم إلى دمنهور ويقول: "ولا نزال نتذكر لطف القول وأنسهم مع المحبة والإكرام"[٣]. وقد تضمنت الرحلة تعريف بيروت ومدارسها الأميرية والتبشيرية الأجنبية ونسائها ومطابعها وجرائدها وضواحيها ومستشفياتها الحكومية والأجنبية التبشيرية. ثم عرف دمشق ومنتزهاتها، وذكر قصيدة للشيخ عبد الغني النابلسي ولغيره من علمائها. كما عرف علمائها وسكانها وآثارها ومعالمها المختلفة وخاصة مساجدها وكنائسها. وزار مدينة أخرى واحدة فقط هي بعلبك فعرفها.

استقبال أهل الشام لمهاجري مصر

يقول عبد الرحمن بك سامي في رحلته: "ومما عددته حسناً لإخواننا السوريين ما بلغني عن ثقة ما أنه لما حدثت الثورة الأخيرة في مصر هاجر كثيرون إلى بر الشام أفرغوا لهم المحلات وأنزلوهم على الرحب والسعة. وليس ذلك فقط، بل إنه لما صدرت الأوامر من الأساتذة العلية بطرد بعض المصريين من سورية التمس الأعيان من دولة الوالي وقتئذ أن يخابر دار السعادة بالعدول عن هذا الأمر، وقال جماعة أنهم يكفلون أولئك الأعيان ويتعهدون أنه لا يبدو منهم حركة ولا عذر. وفتحوا لهم صدور المجالس والمحافل واهتموا بهم اهتمامهم بأنفسهم. وقد علمت هذا الأمر وتأكدته من الثقات فأحببت ذكره إظهاراً لارتباطنا مع إخواننا السوريين برابطة المحبة والولاء. وأن البلدين واحدة

---

١ - عبد الرحمن بك سامي، القول الحق في بيروت ودمشق، ص٥.

٢ - عبد الرحمن بك سامي، القول الحق في بيروت ودمشق، ص ١٩.

٣ - عبد الرحمن بك سامي، القول الحق في بيروت ودمشق، ص ١١٢.

كالأخ يلوذ لأخيه وقت الشدائد والضيقات. وزيادة على ذلك أن كثيراً من وجهاء بيروت وأعيانها كانوا يعقدون الجمعيات ويجمعون الأموال ويساعدون بها المحتاجين من ضيوفهم، أجزل الله ثوابهم"[1].

وصف بيروت

يقول عبد الرحمن بك سامي في جولته في بيروت: "وهي كما وصفها حضرة صاحب اللطائف في المجلد السابع من المقتطف، حيث قال: بيروت زهرة سورية ومركز علومها وفرضة الشام ومصب حاصلاتها". وفي حديثه عن بيوتها الحديثة: "فهي بذلك أشبه بحي الإسماعيلية في القاهرة"[2]. وقال عندما اقترب من منزل (العلامة الدكتور كرنيليوس فنديك): "الشهير الذي خدم البلاد العربية بمؤلفاته وتعليمه وتطبيبه نحواً من خمسين سنة. وقد نال من الحضرة الشاهانية وغيرها النياشين العالية الشأن إقراراً بفضله واعترافاً بجميله، ومكافأة له على خدمة المرضية. وقد أهدى إليه أدباء سورية ومصر هدايا فاخرة تذكاراً لإتمامه الخمسين سنة بين ظهرانيهم، واحتفلوا بذلك العيد احتفالاً شائقاً وسموه بالجميل فإني لم ألق بينهم واحداً من أهل الأدب إلا وذكر أمامي هذا الدكتور الفاضل مفتخراً به، وذاكراً فائدة استفادها من علمه أو عمله[3]. "حرر لهم (أي إلى حضرات بعض تجار بيروت) تلغرافاً حضرة الهمام الفاضل محمد أسعد بك طليمات من تجار معتبري الإسكندرية، لما علم بقيامنا من دار الخلافة في سورية، وذلك بناء على المخابرات التي كانت بيننا مدة إقامتنا هناك"[4].

"وفي ذلك اليوم زرنا سعاد تلو فخري بك، نجل المرحوم محمود باشا، وهو من أعيان مصر فقابلنا بالمحبة والإكرام وعلمنا بما ناله من إخواننا السوريين من الحب والاعتبار حتى آثر الإقامة عندهم على المقام في وطنه"[5]. تحدث عبد الرحمن بك أيضاً عن معمل

---

[1] – عبد الرحمن بك سامي، القول الحق في بيروت ودمشق، ص٢٠.

[2] – عبد الرحمن بك سامي، القول الحق في بيروت ودمشق، ص٩.

[3] – عبد الرحمن بك سامي، القول الحق في بيروت ودمشق، ص١٠.

[4] – عبد الرحمن بك سامي، القول الحق في بيروت ودمشق، ص ٨.

[5] – عبد الرحمن بك سامي، القول الحق في بيروت ودمشق، ص٢٦.

الورق في بيروت فقال: ولا بدع أن أستعمل ورقه في مصر". ووصف النهضة العلمية في الشام بقوله: "وللسوريين ميل للاختراع"[1]، و"السوريون يغارون على العلم والعلماء"[2]. وأشار إلى مشاعر غيره من المصريين في أهل الشام فقال: "وقد قابلنا هناك (في دمشق) حضرة البرنس إبراهيم باشا المصري فإذا هو نظيرنا حامد القوم وشاكرهم. وكذلك شاهدنا الخواجة ميخائيل قطة أحد التجار السوريين المصريين جاء الشام لزيارة أهله وخلانه وقضاء فصل الصيف"[3]. وكان عبد الرحمن بك يربط في كل ما يشاهده بين الشام ومصر مثل قوله: "باب البريد سوق من أشهر أسواق دمشق تباع به الأنسجة الغالية على أنواعها وهو أشبه بالموسكي بمصر من حيث بضائعه وتردد الناس إليه"[4].

٣- رحلة الأمير محمد علي باشا: هو ابن توفيق، وشقيق خديوي مصر عباس حلمي باشا. وكانت رحلته سنة ١٣٢٨هـ/١٩١١م ونشرت بمصر في السنة نفسها بعنوان (الرحلة الشامية)[5]. فقد أعلن رغبته في زيارة دمشق عاصمة الشام مهد الدولة الأموية تلبية لنفر من أصدقائه الكرام وعلية القوم في بلاد الشام. واستأذن من الخديوي ومنحه مرافقاً أحمد بك العريس، وهو من أهل الشام، وأرسل معه محمود خيري أفندي أحد ضباط الحرس الخديوي. وكان انطلاقه من ميناء بور سعيد يوم الجمعة ٢١ ربيع الأول ١٣٢٨هـ. ووصل إلى ميناء بيروت ومنها تجول في عدة مدن بالشام منها دمشق وبلعبك وحمص وحماة وطرابلس وصيدا. وقد وصف هذه المدن والمناطق التي مر بها وتاريخها وآثارها وسكانها تعريفاً لأهل مصر بإخوانهم أهل الشام. وفي أثناء وجوده بحمص أشار إلى النزلاء الحمصيين في كاف القطر المصري عموماً وفي طنطا خصوصاً، وأنه قدم له لفيف من الحمصيين المسيحيين التي يتجرون في القطر المصري، بعض أبيات فيها مدح وتعريف بتجار حمص في طنطا وغيرها[6]. ومنها:

---

[1] - عبد الرحمن بك سامي، القول الحق في بيروت ودمشق، ص٢٧.

[2] - عبد الرحمن بك سامي، القول الحق في بيروت ودمشق، ص٣١.

[3] - عبد الرحمن بك سامي، القول الحق في بيروت ودمشق، ص٥٧.

[4] - عبد الرحمن بك سامي، القول الحق في بيروت ودمشق، ص٧٠.

[5] - أحمد وصفي زكريا، عشائر الشام.

[6] - محمد علي باشا، الرحلة الشامية، ص١٣٧.

لا غرو إن شمت حمص تزدهي طرباً وفي مرابعها تزداد أنوار
أهلاً وسهلاً بمولى زار بلدتنا بموكب قام من بقعة النيل
تجار حمص بطنطا حاصلون على عطف الحكومة مع أقصى عنايتها
ومع بني مصر عاشوا إخوة فإلى مصر تحيتنا الجلى بغايتها

وأما المدن التي زارها الأمير فهي بيروت ودمشق وبعلبك وحمص وحماة وحلب، وبعض القرى في طريقه، وطرابلس وصيدا. وعرف كل ما شاهده في هذه المدن من عمران وآثار وطبيعة وسكان. وفصل الحديث عن حمص التي زارها تلبية لصديقه عبد الحميد باشا الدوروبي أحد أصدقائه. وقال لما رأى في حمص جامع سيدنا خالد بن الوليد ﷺ، فاتح الشام، الذي أعاد بناءه السلطان عبد الحميد الثاني بدلاً من البناء القديم المتهدم الذي بناه السلطان الظاهر بيبرس فقال: "وحقيقة كان هذا المسجد العظيم لا يختلف مع جامع القلعة شيئاً في رسمه ومنظره سواء في شكله من الظاهر والباطن"[1].

وفي حمص وقف أحد الحمصيين نزلاء مصر وهو (كامل لوقا) فرحب بالأمير قائلاً: "يا دولة الأمير العظيم أتشرف الآن بالوقوف أمام دولتكم بالنيابة عن مفوض المسيحيين الحمصيين نزلاء الديار المصرية الذي طالما تمتعوا بالراحة والعدالة والحقوق التجارية تحت كنف العائلة الشريفة المحمدية العلوية. أتشرف بالنيابة عن أولئك العثمانيين لأحيي أميراً عثمانياً مصرياً فأحييكم مرحباً بسلامة قدومك من ديار عربية عثمانية مصرية إلى ديار عربية عثمانية سورية"[2].

ومما يدخل في مجال الرحلات كانت رحلات الأجانب في مصر والشام:

إن رحلات الأجانب إلى منطقة المشرق العربي بهدف كشفه والتعرف عليه أرضاً وسكاناً تمهيداً لاحتلاله والسيطرة عليه، لم تكن تقتصر في غالبيتها على مصر أو على الشام منفردتين، ولكن أكثرها كان يعمل على زيارة الإقليمين معاً، مما يعني معرفتهم المسبقة بارتباطهما وضرورة دراستهما معاً ووضع الخطط المشتركة لهما. ولا أريد أن أتوسع في ذلك وأشير فقط إلى رحلة فولني الفرنسي قبل الحملة الفرنسية والمعروفة

---

[1] – محمد علي باشا، الرحلة الشامية، ص١٣٣.

[2] – محمد علي باشا، الرحلة الشامية، ص١٣٦.

للجميع. فقد درست مصر والشام تمهيداً للاحتلال الفرنسي. وقد سبقها رحـــلات وأعقبهـــا رحلات.

نماذج من العلاقات الاقتصادية بين مصر والشام

من المعروف أن العلاقات الاقتصادية وحركة القوافل التجارية كانت مســتعمرة عبــر التاريخ، ولكن نشير إلى بعض المعالم في أواخر العهد العثماني بدءاً مــن القــرن ١٨م. يذكر محمد المكي في مخطوطة عن الفتــرة مــن ١١٠٠-١١٣٥هـــ/١٦٨٨- ١٧٢٢م مرور قافلة تأتي من مصر سنوياً تحمل ما يسميه (خزنة المال) من مصر إلى اسطنبول. وبالطبع كان يرافقها بعض المسافرين من التجار. كما كانت تأتي برسائل من مصر عــن المسافرين الحمصيين فيها[١].

وفي القرن ١٨م أيضاً يشير علي الحسني إلى أن حلب كانت تصدر إلــى الأناضــول ومصر كثيراً من منتجاتها الصناعية كالصابون والأقمشة الحريرية وغيرها.

وكانت اللاذقية تصدر إلى دمياط القطن والزيت والدخان. وتستورد منها كمية مهمــة من الأرز عام ١٧٤٩م. وكانت السفن السورية المتعددة ترسو في مرفأ دميــاط. ويوجــد (٢٠٠) تاجر سوري فيها من ذوي الثروة[٢].

ولما كانت الصناعات الوطنية في سورية معتمدة على الحرير الذي تنتجه دودة القــز على أشجار لتوت المنتشرة في حينه، فكان يتم تصدير كميات كبيرة من منتجاته[٣]. ولمــا كان التبغ المنتج بأطراف اللاذقية وصور الأولى شهرة كبيرة في مصر بحيث يرسل منه الكثير إلى دمياط[٤].

أما في القرن ١٩م فكانت العلاقات مستمرة كالسابق حتى مجيء حملة إبــراهيم باشــا إلى الشام فتراجعت الزراعة ولم تنل التقدم الإداري المطلوب[٥]. مما انعكس بالتالي علــى

---

[١] -- محمد المكي، تاريخ حمص، ص ١٥، ٧٣، ١١٠، ٢٠٨.

[٢] – علي الحسني، تاريخ سورية الاقتصادي، ص١٦٤، ١٨١، ١٨٤، عن السائح الأسوجي.

[٣] – علي الحسني، تاريخ سورية الاقتصادي، ص١٥٦ ؛ VOLNEY, Voyage en Syirc, 1784, P. 272.

[٤] – علي الحسني، تاريخ سوربة الاقتصادي، ص١٥٨.

[٥] – علي الحسني، تاريخ سورية الاقتصادي، ص١٦١-١٦٢.

عملية التصدير والاستيراد. ويذكر السائح (بوجولات Poujoulat) الذي زار سورية عام ١٨٣٧م شيئاً عن أخطاء الحملة المصرية في الشام على الوضع الاقتصادي إذ مر هذا السائح بحمص في يوم اجتمع فيه أكثر فلاحي البلاد المجاورة لبيع محصولاتهم. وبينما كان السوق غاصاً بأهله والناس يبيعون ويشترون إذ بفرقة من العساكر المصرية أتت بغتة فأحاطت بالسوق وقبضت على كل رجل يصلح للخدمة العسكرة تاركة إلى التصادف والنهب عائلات وأراضي وثمرة أتعاب هؤلاء البؤساء.

وكان من البديهي أن من يصير جندياً هكذا لا يرجع لوطنه على التحقيق. وأحدثت الإدارة المصرية ضريبة جديدة بسورية لم تكن موجودة دعتها (الفرضة / الفردة) وهي معادلة للحرية، على كل سكان سورية آباء وأبناء, وألزمت بأداء هذه الجزية حتى عن الأبناء الذين أدخلوا في سلك العسكرية أو تخلصوا من شؤم تلك الحياة بالموت.

ويقدر عدد الأفراد الأموات أو المهاجرين أو المفقودين الذي أجبر أقربائهم لدفع الفرضة عنهم بمائة ألف نفس. وقال الشيخ إن الضرائب التي وضعتها الحكومة المصرية على السوريين كانت (١٤) مثلاً عما كانت عليه في زمن الأتراك[1].

وهكذا ففي حين رحب أهل الشام في البداية بحملة إبراهيم باشا فإنهم بعد مدة ثاروا عليه. وإن كان بعض المؤرخين يذكرون فائدة للإدارة المصرية بتحسين زراعة القطن وتحسين الأمن و النقل[2]. ويقدم علي الحسن إحصائيات عن حركة التجارة بين مصر والشام أثناء الحملة المصرية وبعدها: تصدير من بيروت لمصر كميات من الحرير في سنوات القرن التاسع عشر[3]. وغيره من المواد وتستورد من مصر بين ١٨٤١-١٨٤٦م ما قيمة ٦٤٩٠٠٠٠ فرنك. وصادراتها ٤٦٧٩٦٠٠ فرنك. وفي عام ١٨٥٠م كان ٣٥٧٣٩٠٠٠ فرنك[4].

ويذكر علي الحسني أن السفن الشراعية التركية المصرية الداخلة إلى ثغر بيروت عام

[1] – علي الحسني، تاريخ سورية الاقتصادي، ص١٦٢.
[2] – علي الحسني، تاريخ سورية الاقتصادي، ص١٦٤.
[3] – علي الحسني، تاريخ سورية الاقتص ادي، ص١٨٦-١٨٧.
[4] – علي الحسني، تاريخ سورية الاقتصادي، ص١٩٢.

١٨٣٥م تتقدم بمجموعاتها على سائر السفن الأجنبية[١].

وكان يدخل الشام (دمشق) من مصر عام ١٨٣٣م من المواد (قهوة ونيل وحنة وجوز الهند وجلد جاموس وعاج ورز وسكر وطرابيش وتمر)[٢]. وتصدر الشام (دمشق) إلى مصر في تلك الفترة خشب البز وأثمار وملابس للرجال وتنباك وشلل كشمير وسيوف عجمية[٣]. وكانت مدة القافلة بين الشام والقاهرة ٢٠-٢٥ يوم[٤]. وعلى سبيل المثال تصدر نابلس والرملة الصابون إلى مصر. وأشير إلى تصدير (القمر الدين) إلى مصر بصورة مستمرة نظراً لكثرة إنتاج المشمش في بلاد الشام. ومن العلاقات الاقتصادية بين مدن الشام ومصر في أواخر العهد العثماني مثال: تجارة حمص مع مصر يذكر المعلم بطرس البستاني في دائرة المعارف الصادرة عام ١٨٨٣م[٥] بعضاً من تجارة حمص مع الخارج ومنها مع مصر. فقد كانت تصدر منتجاتها إلى مصر ما يلي:

٣٥ ثوباً من الملس	برسم البلاد العربية.
١٨٠٠ زنار حرير	برسم الأستانة وإزمير وبر مصر.
١٠٠٠٠ ثوب ديما غزل وحرير	برسم بر مصر.
٢٥٠٠٠٠ ثوب ديما غزل	برسم الأستانة وإزمير ومصر ودمشق وبيروت.
٢٥٠٠٠٠ ثوب ديما غزل	برسم بر مصر.
٤٨٠٠٠ زنار غزل	برسم إزمير ومصر وحلب.
٦٠٠٠ عباءة صوف	برسم الأناضول وحلب وبر مصر.

وفي أثناء ترحيب الحمصيين بالأمير علي باشا سنة ١٩١١م ذكروا آلاف الحمصيين الذين يعملون بالتجارة بمصر منذ خمسين عاماً. وكذلك كان الترحيب والشكر بلسان آلاف

---

١ – علي الحسني، تاريخ سورية الاقتصادي، ص١٩٦.

٢ – علي الحسني، تاريخ سورية الاقتصادي، ص٢٦٤.

٣ – علي الحسني، تاريخ سورية الاقتصادي، ص٢٠٤.

٤ – علي الحسني، تاريخ سورية الاقتصادي، ص٢٠٥.

٥ – دائرة المعارف البستاني، م/٧، ١٦/١١/١٨٨٣م، ص ٢١٨.

الحمصيين الذين ينتفعون ويشتغلون ويقدمون منسوجاتهم الوطنية إلى القطر المصري[1].

وأخيراً يمكننا القول إن الحديث عن العلاقات المصرية الشامية في أواخر العهد العثماني والبحث عن نماذج منها، كمن يشير إلى وجود الشمس في الكون من خلال الإشارة إلى بعض آثارها, ولكنها محاولة للتذكير في هذه الحقبة التي أصبحت الشام ومصر دولاً ذات سيادة أي لها حدود فاصلة لا يجوز تجاوزها إلا بشروط وقيود.

ونذكر بذلك في هذا العالم الجديد الذي بدأ يعرف الوحدة الأوربية والوحدة الإفريقية وسيطرة القطب الواحد على العالم كله، في حين نجد الصلة بين إقليمين متجاورين مترابطين تاريخياً وجغرافياً ومستقبلياً ليست بالمستوى المطلوب لمواجهة الظروف الحالية.

---

[1] – محمد علي باشا، الرحلة الشامية، ص ١٣٦.

المابين الحسابي لعزت محمد باشا وإسماعيل باشا

سنة ١٢٠٥هـ/١٧٩١م

د. عبد الحميد سليمان
كلية التربية بدمياط – جامعة المنصورة

لم يحظ نظام مالي باهتمام الدارسين أو تعرض لانتقاداتهم مثل نظام الالتزام وقد بدا ذلك طبيعياً ومتناسباً مع تعقيدات ذلك النظام ومشاكل تطبيقه حيث تعرضت دراسات عديدة لنظام الالتزام سواء في ولاية مصر أو في الإدارة المركزية فى استنبول ويأتي في مقدمة ذلك كتابات ستانفورد شو وأندريه ريمون وعبد الوهاب بكر وعبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ومحسن على شومان وليلى عبد اللطيف الذين تناولوا بتفاصيل مختلفة ونسبية ذلك النظام فى مصر العثمانية، وعمر لطفي برقان وخليل أنالجيك وليندا دارلنج وشوكت باموك وغيرهم الذين تناولوه بدورهم فى الإدارة المركزية العثمانية في استنبول[1].

على أن جانباً هاماً من الجوانب التطبيقية لذلك النظام وهو المحاسبة البينية بين الباشوات التي اصطلحت على تسميتها وثائق هذه الدراسة باسم ***المابين الحسابي*** وهو ما سوف نعرض لتفصيله وطبيعته مصطلحاً وممارسة وتقييماً في هذا البحث لا يزال يكتنفه الغموض دون أن يبدد ذلك إشارات عديدة بدت متباينة في طبيعتها وإن دلت على أن الأمر قد لفت انتباه مؤرخي مصر العثمانية كمحمد ابن أبى السرور البكري وأحمد شلبي عبد الغنى وأحمد الدمرداشي كتخدا عزبان والقنالي والجبرتي رغم تباين مستوى تناولهم

---

١ – تمثلت تلك الدراسات بشكل أساسى فى عديد من الأعمال العلمية الهامة نشير إلى بعض منها على سبيل المثال لا الحصر:

- Stanford J. Shaw, *The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, 1517-1798* ; Snaw, *The Budget of Ottoman Egypt, 1005-1006 /1596-1597* ; André Raymond, *Artisans et Commerçants au Caire au XVIII^e siècle* ; Ömar Lutfi Barkan, Research on the Ottoman Fiscal Surveys ; Linda Darling, *Revenue – raising and Legitimacy: Tax Collection and Finance Administration in the Ottoman Empire, 1560/1660.*

– عبد الوهاب بكر، الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن١٨ ؛ ليلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة فى مصر في العصر العثماني ؛ عبد الرحيم عبد الرحمن، الريف المصري في القرن الثامن عشر ؛ محسن علي شومان، المقاطعات الحضرية في مصر من الفتح العثماني حتى أوائل القرن ١٩ الميلادي ؛ عبد الحميد سليمان، الموانى المصرية في العصر العثماني، نظمها المالية والإدارية والاقتصادية.

لتلك الأحداث حيث حظت بعض حالات المحاسبة باهتمام البعض دون البعض الآخر وقد تجاهلها بشكل واضح بعضهم مثل الإسحاقي والقلعاوي.

وقد انطلقت أهمية المابين الحسابي على اعتبار كونه عملية انتقال للمسئوليات المالية بين المعزولين من الباشوات والوافدين الجدد، ولا تنبع الأهمية من الجانب الشخصي المتمثل في سعيهم لتحقيق الأرباح والفوائد المادية المختلفة على اعتبار كونهم الملتزمين الأصلاء بولاية مصر لدى الإدارة المركزية في استنبول فحسب وإنما لمسئولياتهم عن جباية إيرادات مصر المختلفة من مظانها والوفاء بما على الإدارة في القاهرة وبالتالي الدولة العثمانية من اتفاقات والتزامات كان في مقدمتها متطلبات الحرمين الشريفين ومكة والمدينة والإرسالية السنوية إلى الباب العالي في استنبول وغير ذلك من المسئوليات المختلفة، ولكن عدداً من الوثائق التي تضمنها سجلان ضبطت فيهما محاضر جلسات الديوان العالي في القلعة في القرن الثامن عشر الميلادي قد رصدت بشكل دقيق لعملية المحاسبة البينية أو بعبارة أخرى التخالص بين الباشا المعزول والباشا الجديد وبحسب وصف الوثيقة التي اخترناها موضوعا لهذه الدراسة لتلك العملية وتسميتها لها (***ما بين حسابلري مصر***)[١]، ولا شك أن تلك الوثائق على إجمالها تسهم بشكل كبير في تبديد الكثير من الغموض حول تلك العملية خاصة إذا حظت بالعناية اللازمة المتفحصة لدلالتها وآلياتها في إطار يستنير بما كتبه المؤرخون في مصادر تاريخ مصر العثمانية.

وفي هذا البحث سوف نعنى بدراسة تحليلية وتطبيقية لتلك الوثيقة مع نشرها بعد ترجمتها إلى اللغة العربية كمحاولة عملية لسد تلك الثغرة في الدراسات المهتمة بنظم

---

١ - أطلقت هذه الكلمة كاصطلاح تاريخي عثماني على الدائرة أو القسم الخاص المعروف باسم "السلاملق" في قصر السلطان العثماني حيث كان السلاطين يستقبلون فيه الوزراء وكبار رجال الدولة والمقربين واعتباراً من عهد السلطان محمود الثاني كان قسم المابين "مابين همايون" هو القسم المعني بإدارة العلاقات والمخابرات مع كل دوائر الدولة "ما بينده جريان ايدن مخابرات" وكان لهذا القسم رجال من أصحاب المراتب الرفيعة مثل المشير "مابين مشيري" والسلحدار وكاتب المابين والجوخة دار وغيرهم وعرف هذا القسم بشكل عام باسم "مابين همايون" كما كانت نفس الكلمة تشير إلى مقر أو قصر السلطان العثماني. على أن مصطلح "المابين الحسابي" قد خرج بالمعنى إلى أفق جديد وهو الحساب المشترك أو التخالص الذي يعقب ذلك بين الباشا المعزول والباشا الجديد كمرحلة أساسية لنقل المسئوليات المالية بينهما وإجراء حساب ختامي للباشا القديم واستخلاص ما يكون قد تأخر لديه من مبالغ مادية أو عينية سواء للخزينة السلطانية أو للأفراد أو المؤسسات المختلفة التي يقع تمويل أنشطتها على عاتق الباشا من إجمالي إيرادات الولاية ثم رفع تقرير إلى الإدارة المركزية في استنبول بعد تسجيل ذلك الحساب في جلسة خاصة للديوان العالي لاتخاذ ما يراه مناسباً في حالة وجود عجز مالي بحيث يعتبر الباشا الجديد إثر تلك العملية والإقرار بها قد أصبح مسئولا بشكل مباشر عن ولاية مصر وإيراداتها ومصروفاتها المختلفة وما تأخر على الباشا السابق من متأخرات.

J.W. Redhouse, *Turkish and English Lexicon*, p. 1651.

دار الوثائق القومية، سجلات الديوان العالي سجل رقم ٢ لسنة ١١٧٧ إلى ١١٩٢! ق٤٢١.

مصر العثمانية المالية والإدارية[١] ويأتي اختيارنا لهذه الوثيقة دون غيرها من وثائق المحاسبات البينية التي أشرنا إليها لأسباب مختلفة يأتي فى مقدمتها تفردها بتحرير أجملت فيه الإيرادات والمصروفات وكان العجز الذي أسفرت عنه ضئيلا لدى إسماعيل باشا المعزول على عكس سوابقها من وثائق المابين الحسابي التي أفردت للتفاصيل الصغيرة الواسعة للإيرادات والمصرفات ودونتها بشكل نظري تقريري، كما أن هذه الوثيقة رغم أنها حررت باللغة التركية إلا أنها أردفت بوثيقة أخرى جاءت بعنوان "***صورت إعلام بوبركه***" وهى عبارة عن رصد نظري لنتائج المحاسبة بين الرجلين أقر فيها الباشا الجديد لسلفه بصحة الحساب البيني ومعرفته وقبوله له وتنازله عن بعض المتأخرات على الباشا السابق وذلك على سبيل الهدية وأعطى تخالصاً بذلك له وتسلم عزت محمد باشا من سلفه إيرادات السنة الأخيرة نقداً وعيناً واعتبرت المسئوليات المالية التي تأخرت على إسماعيل باشا عقب ذلك وبمقتضاه مستحقة لأربابها من الباشا الجديد عزت محمد باشا بعد توقيعه على ذلك التخالص .

على أن جانباً آخر قد رجح اختيارنا لتلك الوثيقة المتأخرة زمنيا عن غيرها وهو جانب تاريخي يتمثل في زمن وقوع تلك المحاسبة وهو ١٢٠٥هـ/١٧٩٠م وهو من أكثر فترات تاريخ مصر العثمانية تراجعاً في نفوذ وسلطة الإدارة المركزية في استنبول على مصر، وبالتالي كانت فترة زادت فيها سلطة ونفوذ القوى الحاكمة المحلية من الأفراد والمماليك وكان النصف الثاني من القرن ١٨ الميلادي ميداناً واسعاً لذلك، وبدا الأمر فى ظل ذلك وكأن أولئك المتنفذين من البكوات المماليك قد سيطروا على الأمر ولم يعد للباشوات العثمانية فى ظل نفوذهم المتزايد سوى إطار شكلي دون سلطة فعلية ورغم استثنائية فترة ظهور على بك الكبير وسيطرته على مقاليد الأمور في الفترة من ١١٨٢هـ/١٧٦٧م إلى ١١٨٧هـ/١٧٧٣م[٢] فإن تلك المقولة الرائجة والفهم السائد عن هامشية نفوذ الباشوات في

---

١ - تفضل الزميل الدكتور شوقي حسن أحمد من قسم اللغات الشرقية بكلية الآداب جامعة القاهرة مشكورا بترجمة تلك الوثيقة مع مجموعة أخرى من الوثائق الهامة.

٢ - رصدت إحدى وثائق السجل الثاني من سجلات الديوان العالي التزام مجموعة من كبار رجال أوجاق مستحفظان من على بك الكبير بمقاطعات الجمارك عن سنة ١١٨٢هـ/١٧٦٨م وأقروا له بالقيام بما على تلك المقاطعات في الإسكندرية ورشيد ودمياط وبولاق ومصر القديمة وتوابعهم من المال الميري للديوان العالي وكشوفية الباشا وعوايد الكتخدا وشهر الحوالة وغير ذلك بما يعني على إجماله استمرار التنظيمات

القرن ١٨ الميلادي وخصوصاً النصف الأخير تبدو مفتقرة إلى إعادة قراءتها بشكل جديد في ظل ما طرحته الوثائق المختلفة ومنها الوثائق التي تعني بها هذه الدراسة من حقائق أوضحت اضطلاع الباشوات بمسئولياتهم التنفيذية والإدارية وإن تم ذلك كله في ضوء سياسة جديدة اتبعتها الإدارة المركزية العثمانية في استنبول إزاء المتنفذين من البكوات المماليك تستوعبهم وتراعي متغيرات الأوضاع وظروف المرحلة ليس في مصر كولاية تابعة للدولة العثمانية وإنما في الإدارة المركزية نفسها التي كانت متورطة في حروب على أطراف الدولة العثمانية شرقاً وشمالاً وغرباً مع الأخذ في الاعتبار ظروف وتقلبات تلك الإدارة والصراع بين تياري الإصلاح والتجديد والتيار المحافظ الذي يرفض التغيير ويدافع عن امتيازات أصحابه وخصوصاً العسكريين الذي برزت ملامحه في عهد السلطان سليم الثالث في أواخر القرن ١٨ الميلادي، جملة القول في ذلك أن الإدارة المركزية في استنبول قد غضت الطرف عن نفوذ المتنفذين من البكوات المماليك وتركت لهم هامشاً أتى على بعض السلطات المباشرة للباشوات وإن دار في فلكه وتحت مظلته دون أن يقلق ذلك تلك الإدارة بل إنها في بعض الأحيان كانت تستجيب لمطالب البكوات المماليك حينما يطلبون عزل بعض الباشوات، ويعني ذلك أن وضعية شيخ البلد التي كان كبار البكوات المماليك يحوزونها كانت محل قبول ومصادقة السلطة المركزية في استنبول وممثلها باشا مصر وذلك في إطار سياسة استوعبت تلك المتغيرات وامتصت زخمها وإن عكس هذا كله تطوراً في نظم الحكم في ولاية مصر من حيث مدى سلطة الحكام وليس في نوع اختصاصاتهم وهو نتيجة طبيعية لحالة الضعف العام التي عاشتها الدولة المركزية العثمانية آنذاك[1].

المالية في زمن علي بك وإن اختلف الأمر في سنوات نفوذه الأخيرة ولمزيد من التفاصيل يرجع إلى: دار الوثائق القومية، سجلات الديوان العالي، س٢ لسنة ٧٧؛ ١٢١٩/١ ق١٦٣.

١ - أفردت عدة دراسات لتلك الفترة وهذا الموضوع كما أوضحت جانبا هاما من طبيعة العلاقات بين الإدارة المركزية في استنبول وبالتبعية لها باشوات مصر وبين المتنفذين من البكوات المماليك في مصر وذلك في إطارها العام باستثناء فترة خروج على بك وثورته ومرحلة وجود حسن باشا الغازي في مصر وجملة القول في ذلك أن التناقض بين أولئك الأمراء لم يكن إلا تنافسا على النفوذ والمناصب الرئيسية داخل نطاق التبعية العثمانية وهو الأمر الذي حالت قوة الدولة وإدارتها المركزية في القرن ١٦ الميلادي وبعض سنوات القرن الذي تلاه دون حدوثه ولمزيد من التفاصيل حول ذلك الموضوع يرجع إلى: عبد الوهاب بكر، الدولة العثمانية ومصر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ؛ بيتر جران، الجذور الإسلامية للرأسمالية، ص٣٨-٤٨ ؛ دانيال كريسليوس، جذور مصر الحديثة، ص٢٥٦-٢٦٦ ؛
S.K. Lusignan, *A History of the Revolt of Ali Bey against the Ottoman Porte* ; Stanford J. Shaw, *Ottoman Egypt in the Eighteenth Century*, 4-8.

وإدراكاً من الإدارة المركزية العثمانية فى استنبول لتلك الظروف كانت تتعامل بهذه المرونة مع المتنفذين في ولاية مصر، كما أنها تدخلت بحسم لتقويم ذلك الخلل حين واتتها الظروف، وقد مثلت حملة حسن باشا القبودان أعلى درجة من درجات ذلك التدخل، وتأتي الوثيقة موضوع هذا البحث بدلالتها المختلفة التي سوف نتناولها في حينه تعضيداً مؤثراً وحاسماً لهذا الرأي وتبياناً واضحاً لطبيعة العلاقات المالية والإدارية بين مختلف عناصر السلطة والإدارة في مصر العثمانية من باشوات ومماليك لاسيما أنهم جميعاً في مستوياتهم العليا كانوا حضوراً في وقائع المحاسبة البينية وشهوداً عليها.

أولاً: الأسس العامة لمسئوليات الباشوات المالية

افترض التنظيم العثماني لمالية ولاية مصر اعتبار كل مخرجات الإنتاج وأدواته تابعة للدولة تتصرف فيها بالأسلوب الذي تراه وتعطى لنفسها حق التدخل الدائم لتوجيه ذلك إلى المسار المتوافق مع ظروفها واستخدمت في إطار ذلك أسلوبي الأمانات والالتزام كنظامين للإدارة المالية والضرائبية بطريقة تبادلية وبتداخل كبير في أحيان كثيرة في القرن السادس عشر الميلادي إلى أن تخففت تماما مما يلقيه نظام الأمانات عليها من أعباء رواتب القائمين عليه وما ينتج عن تطبيقه من قصور ترتب على اختفاء الدافعية الذاتية العائدة لدى الأمناء القائمين على جمع الضرائب من مظانها على اعتبار طبيعة وفلسفة ذلك النظام الذي كان ينظر إلى الأمناء كموظفين لا يحق لهم المشاركة في حصة مما يجمعون اكتفاء برواتبهم.

وتبدو سنة ٩٧٦ هـ/١٥٦٨م هي السنة التي حزمت فيه الإدارة المركزية أمرها في ذلك الاتجاه بعد قيام حامد وتقى وهما من كبار رجال المالية العثمانية بإجراء تعديلات جوهرية على نظم الإدارة الضرائبية فى الإدارة المركزية وتعميم تلك التعديلات في الولايات، واعتمدت نظاماً واحداً لجباية الضرائب وإدارة مختلف الأنشطة الاقتصادية وهو نظام الالتزام، وذلك بعد أن برزت حاجة الدولة للاقتراض وبدأت نذر المشاكل الاقتصادية[١] تلوح فى الأفق وبدا أن ذلك النظام والاعتماد عليه بشكل حاسم سوف يساعد

---

١ - يعزي شوكت باموك الاضطراب المالي والنقدي والاقتصادي الذي شهدته الدولة العثمانية في تلك الفترة إلى أنماط الإنتاج والإدارة التقليدية التي استخدمتها الدولة العثمانية وغياب تنظيم تمويلي حديث على نحو ما عرفته أوربا آنذاك واجتماع ذلك إلى استنزاف جزء كبير من الدخول وعائدات الضرائب في الإنفاق العسكري وامتيازات العسكريين وكبار المتنفذين إلى أن نتج عن هذا كله تزايد حاجتها للقروض وما تبع ذلك من

في معالجة تلك المشاكل إضافة إلى ما يرفعه هذا النظام عن كاهل الإدارة من أعباء إدارية ومالية كبيرة انطلاقاً من فلسفته وطبيعته القائمة بصفة أساسية على أساس تخويل الأفراد حق إدارة نواحي النشاط وجباية ضرائبها لأنفسهم وسداد مبالغ محدودة كضرائب وانتفاع الملتزمين بما يعرف باسم فائض الالتزام وهو يمثل الفارق بين ما يجبى وما يؤدى.

ولا شك أن ذلك النظام بقدر ما كان يضمن جباية ضرائبية واسعة على الأنشطة المختلفة بشكل شامل وبالتالي سداد مبالغ كبيرة للخزينة السلطانية من الملتزمين، فإنه كان فى جوهره يفرز دافعية ذاتية كبيرة للقائمين عليه الذين كانوا يتمتعون بفوائض التزاماتهم لأنفسهم، وهذا لا يعنى اعتبار الالتزام مشروعاً خاصاً لصاحبه ذلك أن الإدارة العثمانية بمستوياتها المختلفة محلياً ومركزياً قد احتفظت لنفسها بحق التدخل لتصحيح مسار الملتزمين أو عزلهم أو تعديل العلاقة بالشكل الذي تراه تلك الإدارة مناسباً لتوجهات وظروف الدولة العثمانية[١].

ولما كانت ولاية مصر من أهم ولايات الدولة العثمانية فقد أعطيت للباشوات القائمين عليها استقلالية مالية لمواجهة المواقف الطارئة دون انتظار للقرارات المركزية، ولذلك كانت مكانتهم تعادل مكانة الصدر الأعظم في استنبول فى القرن السادس عشر الميلادي وإن تراجعت بعد ذلك[٢]، وفى إطار ذلك كان على الباشوات مسئولية جمع الضرائب

مشاكل وثورات للجند. أما ستانفورد شو فيعزى تلك المشاكل إلى ضعف قدرة الدولة العثمانية على الاستمرار فى سياستها القائمة على التكامل الداخلي والاكتفاء الذاتي الذي بدأ مع نهايات القرن السادس عشر واتسع نطاقه تدريجيا فى الوقت الذي كانت فيه دول غرب أوربا قد طورت قواها الاقتصادية والمالية وكان ذلك نتيجة طبيعية لنشأة اقتصاد السوق وآلياته إضافة إلى ما تدفق عليها من ثروات العالم الجديد في الوقت الذي ظل فيه الاقتصاد العثماني المغلق مدعوما بالبنية الصناعية التقليدية القائمة على نظام الحرف والطوائف على حالة دون تطوير يتناسب مع المتغيرات الداخلية والدولية ويضيف خليل ساحلي أوغلو سببا آخر للمشاكل المالية والاقتصادية يرجع إلى السنوات الناشئة عن فارق التقويم بين التقويم الهجري الذي كانت الدولة العثمانية تعمل به والتقويم الشمسي الذي كان يفرز عاماً كل ٣٣ عام بلا إيرادات (سنوات الإزدلاف) وتنتج عن ذلك عجز مالي يبلغ اتفاقات سنة كاملة كانت تعاني منه الدولة بشكل دوري. ولمزيد من التفاصيل حول ذلك يرجع إلى:
Şevket Pamuk, *A Monetary History of the Ottoman Empire*, 84, 87 ; Stanford J. Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, Volume I, p. 172 ;

خليل ساحلي، سنو الإزدلاف أو أزمات الإمبراطورية العثمانية المالية، ص١٤٣-١٥٥.

١ - Darling, *Revenue-raising and Legitimacy*, p. p. 124-136.

٢ - أفرد خليل أنالجيك لإجمالي الإيرادات والإنفاقات والمبالغ المرسلة سنويا من ولاية مصر إلى استنبول ذاكرا أن تلك المبالغ أسهمت فى سنوات مختلفة في تغطية العجز في الموازنة العامة للدولة المركزية العثمانية وقد سجل شو ميزانية ولاية مصر في سنتي ١٠٠٥-١٠٠٦هـ/١٥٩٦-١٥٩٧م من خلال السجلات المالية ولمزيد من التفاصيل حول ذلك يرجع إلى:
Halil Inalcik and Donald Quartaert, eds., *An Economic and Social History of the Ottoman Empire*, Vol. I, p. p. 84-85 ; Shaw, *The Budget of Ottoman Egypt*.

والوفاء بما على الدولة من أعباء تستلزم اتفاقات مختلفة وإرسال المتبقي من ذلك إلى الخزينة السلطانية فى استنبول *"إرسالية الخزينة السلطانية"*، ومثل تلك العملية السنوية المنتظمة وما كان يرسل خلالها من أموال كانت ذات أهمية قصوى باعتبارها تمثل الاحتياطي المالي لخزينة الدولة المركزية ومصروفاً خاصاً بالسلطان نفسه، ولذلك كان نجاح الباشوات يقاس بشكل كبير بقدرتهم على الوفاء بذلك[1].

وانطلاقاً من ذلك كان من أول أعمال الباشوات عند تعينهم وعقب وصولهم إلى القاهرة هو التفتيش والمحاسبة للباشا المعزول بموجب مسئولياتهما المالية المباشرة اعتماداً على العناصر الإدارية العاملة فى الديوان الدفتري الذي له الإشراف العام على مالية مصر وكذلك العاملين في ديوان الروزنامة الذي كان مختصاً بجمع وتحصيل الإيرادات والاتفاقات المختلفة[2]، وقبل تناول تلك العملية وهى محور هذا البحث الرئيس يجدر أن نرصد بشكل عام يلقى الضوء دون أن يتطرق إلى التفاصيل الواسعة لمفردات عناصر إيرادات الباشوات وما عليهم من أعباء[3] ويأتي ذلك على النحو التالي:

١- مفردات الإيرادات

رغم تنوع تلك المفردات وما لحق بها من تطورات عبر فترة الحكم العثماني المباشر فإنها تبدو مفتقرة إلى أن يفرد لها بالبحث لأهميتها وعمق تأثيرها ودلالتها، وهو الأمر الذي يخرج بهذا البحث عن إطاره حال حدوثه ولذلك عولنا على أنه نمسها مساً خفيفاً وبشكل نحدد فيه إطارها العام مع القليل من التفاصيل الضرورية دون أن نتطرق إلى جزئياتها وما اعتوارها من تطورات وما أصابها من نقص أو زيادة وما أثرت فيه وتأثرت به من مؤثرات مختلفة، وقد تمثلت مفردات تلك الإيرادات في جهات بعضها كان يستأثر به الباشوات بشكل مباشر يديرونه لحسابهم دون الاستعانة بملتزمين عن طريق مندوبين أو وكلاء وبعض تلك النواحي يلتزم بها الملتزمون رغم أيلولة ذلك كله إلى

---

١ - سيد محمد السيد، مصر في العصر العثماني، ص١٨-195.

٢ - ليلى عبد اللطيف، الإدارة فى مصر، ص١٩٧-٣١٤.

٣ - أجمل حسين أفندي الروزنامجي فى اقتضاب جهات إيرادات الباشوات والإنفاقات المترتبة عليهم وأسلوب التحصيل النقدي والعيني فى الريف والحضر وأشار إلى أسلوب المال الميري والمصروفات وإرسالية الحرمين الشريفين والإرسالية السنوية للباب العالي وغير ذلك ولمزيد من التفاصيل يرجع إلى: الروزنامجي، ترتيب الديار المصرية، ص١١، ٢٤، ٢٥، ٣٤، ٣٥، ٣٩، ٤٢، ٤٤، ٥٢، ٥٣، ٦١.

حساب ومسئولية الباشا الأساسية باعتباره الملتزم الأول والأصيل بولاية مصر وفيما يلي نعرض لتلك الجهات:

أ- قرى الكشوفية وهى قرى معينة ومعروفة أو بعض الجزر النيلية التي أدارها الباشوات لحسابهم بمختلف أشكال الإدارة المالية التي سبق التنويه إليها وفى معظم الأحيان كانت قرى الكشوفية يديرها كاشف الإقليم الذي تقع تلك القرى فى نطاق مسئوليته الإدارية ويتمتع الباشوات بكامل عوائدها دون أن يكلفهم ذلك إلا أجر صرافين من طرفهم يحصلون الضرائب فيها فى أوان ذلك ، وحينما أعاد إبراهيم باشا الوزير سنة ١٠٨٢هـ/١٦٧١م تنظيم مالية مصر فى ذلك العام، فإنه استدرك للباشوات ما ضاع منهم نتيجة لظروف سابقة مختلفة صاحبت اضطرابات الجند وصراعات البيوت المملوكية وهى قرى الكشوفية.

على أن السنوات التالية لذلك[1] قد سجلت في بعض وثائقها تراجع إنتاج تلك القرى وبوارها على عكس قرى الالتزام التي كانت تخضع لمباشرين وملتزمين لا يعوزهم الدافع لإحكام القبضة عليها وتحقيق أقصى درجات الفائدة والنفع الذي يعود إليهم الحظ الأوفى منه بعد سداد الضرائب عنها، وعلى ذلك شهدت سنوات القرن ١٨ الميلادي تحول كثير من تلك القرى إلى الالتزام العادي شأنها شأن غيرها مقابل حلوان يعود إلى الباشا، بينما يتعهد الملتزمين بها بسداد ما عليهم من ضرائب للخزينة السلطانية في مقابل تخويلهم حق تحصيل تلك الضرائب أو زراعة الأرض لحسابهم مباشرة، ومن ذلك ما حدث في قرية ميت ظافر إحدى قرى ولاية الدقهلية سنة ١٠٩٩هـ/١٦٨٧م والتي نقلت بعض الوثائق بدايات مبكرة تعلن فشل إدارة الباشوات لها كإحدى قرى الكشوفية وبتعبير الوثيقة الذي أشار بوضوح للسبب الإداري كسبب رئيسي لذلك الفشل، وجاء فيه "***اختلت إدارتها والخراب والإهمال سادها والسرقة والفتن وتعطلت زراعتها فتحولت إلى التزام أحد الأمراء***"، وتمثل تلك القرية بداية لذلك الفشل في أسلوب الإدارة لها كتبعية مباشرة للباشا وانتفاء الغرض من ذلك رغم عودتها مرة أخرى للكشوفية على أن سنوات القرن الثامن من عشر وخاصة النصف الثاني منه قد شهدت انتهاء أسلوب قرى الكشوفية ومن ذلك[2]،

---

١ - عبد الحميد حامد سليمان، إصلاح إسماعيل باشا المالي سنة ١١٠٧هـ/١٦٩٤م، ص١٦- ٢٠.

٢ - دار الوثائق القومية، سجلات محكمة الدقهلية، س١٠ لسنة ١٠٩٩هـ/١١٠١م، ق٨٣.

ما حدث في قرية الطرانة سنة ١١٥٧هـ/١٧٤٤م، وقرية المنزلة وتوابعها سنة ١١٦٠هـ/١٧٤٧م[١]، ويعني ذلك إدراك الباشوات جدوى إلزام تلك القرى لملتزمين شأن باقي القرى حيث بدا ذلك أكثر فائدة ونفعاً لهم.

ب- المتحصلات الواجبة للباشوات من أرباب المناصب الإدارية الذين ينتفعون بمنافع مالية من جراء ما تخوله لهم أعمالهم من حقوق ورسوم على نواحي النشاط المختلفة التابعة لهم وقد اصطلح على تسمية تلك المتحصلات باسم "***كشوفية صغير***" ويدور هذا كله بعيداً عن الضرائب المستحقة للخزينة على تلك النواحي والتي يقوم بها الملتزمون وعلى سبيل المثال لا الحصر كان على ملتزم الخردة أن يدافع سنة ١٠٠٤هـ/١٥٩٥م مبلغ ١٢٥ ألف بارة، ثم ارتفعت تدريجياً لتصل في أواخر القرن ١٨ الميلادي إلى حوالي ٢٢٦,٥٣٧ بارة إلى أن ألغى ذلك إثر قيام حسن الباشا الغازي ببعض التعديلات المالية فى هيكل إيرادات ومصروفات الخزينة السلطانية سنة ١٢٠٠هـ/١٧٨٥م[٢]، وقد كانت تلك الضريبة السالفة الذكر جزءاً من عوائد الباشوات على المقاطعات الحضرية سنة ١٢١١هـ/١٧٩٦م، والتي بلغ إجماليها فى تلك السنة ٢,٣٤٩,٠٠٠ بارة، وقد قدر أحد الباحثين نسبة عائدات الباشا من تلك المتحصلات بأنها تمثل حوالي ٣٧ ./٠ من إجمالي إيراداته فى ذلك العام[٣].

جـ- كان على أرباب بعض المناصب الهامة أن يدفعوا على سبيل الهدية الواجبة للباشوات هدايا عينية أو مادية وذلك انطلاقاً من طبيعة تلك المناصب التي كانت تدر على

---

١ - رصد شو جدولا بإيرادات الباشوات من قرى الكشوفية منذ سنة ١٠٨٦هـ/١٦٧٥م إلى سنة ١٢١٢هـ/١٧٩٧م، وبلغت إيرادات الباشوات فيه في سنة الأساس سنة ١٠٨٦هـ/١٦٧٥م مبلغ ٧,٣٠٩,٠٧٢ بارة، ثم تراجعت سنة ١١٠٧هـ/١٦٩٥م إلى مبلغ ٦,٧٢٧,٢٢٩ بارة، وفي سنة ١١٥٥هـ/١٧٤٣م، استمر التراجع ليأخذ منحني جديد بلغت فيه متحصلات الباشوات من قرى الكشوفية ٦,٥٨٣,٠٨٩ بارة وفى سنة ١١٧٤هـ/١٧٦٠م بلغ التراجع مدى جديداً حيث وصل الإيراد من ذلك ٥,٢٠٩,١٧٧ بارة وفى سنة ١١٨٨هـ/١٧٧٤م وحتى أواخر القرن ١٨م أصبح الإيراد من ذلك أقل حيث بلغ ٤,٩٣٩,٩٥٩، ويلاحظ أن نسبة التراجع فى السنوات التي أشرنا إليها كانت على التوالي ٨ ٠/٠، ١٠ ٠/٠، ٢٩ ٠/٠، ٣٢,٥ ٠/٠، وإذا وضع فى الاعتبار التضخم فى أسعار صرف البارة وتراجع قيمها الذي يشير باجتماعه إلى ذلك التناقص التدريجي إلى المدى الكبير لتراجع دخول الباشوات من قرى الكشوفية.

Shaw, *The Financial and Administrative Organization*, p. p. 144-145, 318-320.

٢ - دار الوثائق القومية، دفتر جريدة المطلوب عن طرف مذكورين كشوفية صغير حضرة وزير أبو بكر باشا لسـ١٢١١ عمومي رقم ٢٢٧٥ ؛ عبد الحميد حامد سليمان، مقاطعة الخردة وتوابعها، ص٢٧.

٣ - دار الوثائق القومية، دفتر إجمالي ترتيب زيادات مضافة الميري من غير مضافات مكسار الخزينة العامرة لأجل مساعدة انكسار ولاية محروسة إسماعيل باشا محافظ ولاية مصر سنة ١١٠٧، مخزن تركي ١، عين ٢٤، نوعي ٥، عمومي ٥٠ ؛ محسن علي شومان، المقاطعات، ص٣١٢-٣١٤.

أصحابها عوائد مختلفة ويبدو ذلك طبيعياً فى ظل الازدواج المالي والإداري لأرباب تلك المناصب الذين كانوا فى نفس الوقت ملتزمي تلك الأنشطة دون أن يتعارض ذلك مع ما يتقاضونه من رواتب *"ساليانات"*، باعتبارهم موظفين عموميين في الإدارة المحلية، وقد عرفت السجلات والوثائق المختلفة تلك الهدايا بأنها *"ضريبة البلسية"*، وذلك لأنها لم تكن تُدفع إلا مرة واحدة عند تولى أرباب المناصب لمناصبهم[١].

د- رغم أن الباشوات كانوا هم الملتزمين بولاية مصر إلا أن مصر اعتبرت من ولايات الساليانة، وذلك يعنى أن الباشوات كانوا يحاسبون خصما من إيرادات الدولة لحسابهم على رواتبهم التي كانوا يتقاضونها نقداً في القرن ١٧م، ثم أصبحت تخصم في القرن ١٨م عند التحاسب النهائي للباشوات وقد تمثل جزء من تلك الرواتب فى مقررات عينية من الحبوب والفول والشعير *"جراية وعليق"*[٢].

س- مثلت عوائد الباشوات وأرباحهم من مقاطعات الالتزام الحضرية شطراً بالغ الأهمية من إيراداتهم ومن تلك المقاطعات المتحصلات من عوائد جمارك وأنشطة الموانئ المصرية مثل الإسكندرية ورشيد ودمياط والسويس ومقاطعة الخردة وأمانة البحرين وغيرها، وكان كبار رجال الأوجاقات العسكرية يلتزمون بها من باطن الباشوات، بينما استأثر أولئك الباشوات بإدارة مقاطعة *"عشور أصناف بهار وتوابعها"*، والتي كانت تتمحور بشكل أساسي في جمرك السويس لأنفسهم دون أن يلزموها لأحد لما كانت تدره من عوائد ضخمة لهم ترتبت على الرسوم الضخمة على واردات البن والتوابل عبر مينائي السويس والقصير، ولذلك كانت تلك المقاطعة مطعماً للمتنفذين من البكوات المماليك فى النصف الثاني من القرن ١٨م، كما تمثلت دخول الباشوات من العوائد المادية والعينية على أمين الأنبار الشريفة المسئول عن استلام الحبوب الواردة إلى مصر القديمة ومخازن غلالها من نواحي الصعيد كضرائب عينية في كمية كبيرة من الحبوب وقد سجل

---

١ - أفرد شو لتفاصيل المطلوب للباشوات من ضرائب كشوفية صغير الثلاث (خلعة-البلسية-كشوفية صغير) سنة ١١٥٥هـ/١٧٤٢م وما بعدها، ولمزيد من تفاصيل ذلك يرجع إلى:

. Shaw, *The Financial and Administrative Organization*, p. p. 322-325

٢ - دار الوثائق القومية، دفتر إجمالي حسابات ولاية محروسة ومحصول خراج أراضى مع المضافات ومال أسكلها ومقاطعات لسنة ١١١٧، مخزن تركي ١، عين ٢٩ نوعي رقم ٩، عمومي ٢١١٤ ؛ دفتر كشيدة ديوان مصر وقيد به أوامر شاهانية لسنة ١٢٠٨ تركي ١، عين ٢٩، نوعي ٣٤، عمومي ٢٠٩٦ ؛ دفتر جراية وعليق سنة ١٧٦٠، تركي ١، عمومي رقم ٥٦٠٩.

مُتحصل الباشا من وفر الكيل سبعة آلاف أردب من القمح سنويا وكان بند وفر الكيل يمثل في حقيقته الفارق فى الكيل للحبوب عند استلامها في الأنبار الشريفة وكيلها عند تسليمها للجهات المختلفة حيث كان الكيل فى الحالة الأولى أوفر وأكثر استيفاءً منه في الحالة الثانية، ويمثل ذلك دليلاً كبيراً على حجم ما كان يستحقه الباشوات من الحبوب والتي يمثل وفر الكيل عنصراً هاماً يعطي دلالة على ضخامة عوائد الباشوات من هذا الباب من أبواب دخولهم، وكان كشاف الولايات المختلفة فى الدلتا والصعيد يلتزمون بنواح عديدة من تلك الولايات بينما تطرح باقي القرى كالتزام لحساب الخزينة السلطانية وهو ما يصب فى حساب الباشا النهائي وقد مثلت تلك العملية وما صاحبها من تعدد في التداول من خلال آلية الالتزام من الباطن ***"الإسقاطات"*** عوائد ضخمة للباشوات، وقد عرف المال الذي كان يدفع فى القرن ١٦م من الفلاحين باسم المال القديم وارتفع تدريجياً بما يعرف باسم المضافات وشهد القرن ١٨م والقرن السابق له اتساع الضرائب على مختلف جهات النشاط الحرفي الريفي والحضري وظهور وتنامي ضرائب مادية وعينية مختلفة وتحت تسميات متعددة بشكل غير رسمي[١].

ل – عوائد الباشا من المقاطعات والنواحي التي يموت ملتزموها فى أثناء فترة التزامهم إما من أبنائهم أو العاملين معهم أو ممن يلتزم بها مرة ثانية وقد عرفت الوثائق ذلك واصطلحت على تسميته باسم ***"المحلول"*** أو ***"الحلوان"***[٢]، وعلى سبيل المثال لمتحصلات الباشوات من الحلوان بلغ ما وصل إلى محمد باشا النشنجى سنة ١١٤١هـ/١٧٢٨م ما يربو على عشرة ملايين بارة، قدرها أحمد شلبي بن عبد الغني بأربعمائة كيس، أما الجانب الأخر من ذلك فهو ما يتوفر للباشوات من رواتب الجنود الذين ماتوا ***"العلوفات"***

---

١ – يمثل ذلك البند من إيرادات الباشوات من القطاعين الريفي والحضري القطاع الأكبر والأوسع فى مسئوليات الباشوات المالية وعوائدهم، ولمزيد من التفاصيل حول نظم التحصيل وجهات هذين القطاعين والإنفاقات المترتبة عليها والتطورات التي لحقت بها من حيث الزيادة أو النقص وعلاقة ذلك وتأثره بأوضاع مصر السياسية والاجتماعية فى العصر العثماني يرجع إلى: عبد الحميد سليمان، الموانئ المصرية في العصر العثماني، ص١٨٩-٢٥٧ ؛ الحمايات والمغارم فى مصر فى العصر العثماني، ص٢٣٥-٢٤٥ ؛ ليمن أحمد، نظام حيازة الأرض الزراعية فى مصر منذ العصر العثماني وحتى منتصف القرن ١٧ الميلادي، ص١٠٧-١٢٥ ؛

-Shaw, *The Budget of Ottoman Egypt*, p. p. 4, 7, 20-21, 24, 30-32 .

٢ – عرف إبراهيم المويلحي الحلوان بأنه مبلغ يدفعه من حل محل الملتزمين الموتى فى أثناء التزاماتهم وقدره بأنه يساوي أو يمثل ١٠./. من المال الميرى المستحق عن سنة واحدة بينما قدره شو بثمانية أمثال ما يدفعه الملتزم سنويا واعتبره مجرد رسم يدفع للباشا من الملتزم الجديد لتثبيته فى الالتزام، وحقيقة الأمر أن قيمة الحلوان كانت نسبية ترتبط بمدى المردود الربحي على الملتزمين وهو بذلك يتعلق بطبيعة جهة التمويل محل التعامل حيث اضطر الباشوات والملتزمين الأصلاء إلى التخلي عن الحلوان تماماً فى بعض الجهات التي عجز ملتزموها عن الوفاء بما إلتزموا به ماديا عنها. إبراهيم المويلحي، الأرض والفلاح فى العصر العثماني، ص٢٣٧-٢٣٨ ؛

Stanford J. Shaw, *Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution*, p. 56.

وكذلك من الحقوق العينية لأولئك الموتى "*الجرايات*" وقد عاصر مقصود باشا سنة ١٠٥٢هـ/١٦٤٢م وباءً عظيم ارتفعت به عوائده من ذلك كله فبلغت ٢٧٠ ألف عثماني[١] ذهباً نقداً واثني عشر ألف أردب من الحبوب عينا وتقاضى حلواناً عن ٢٣٠ قرية مات ملتزموها وتحولت مصائب أولئك الموتى إلى فوائد جمة لهذا الباشا[٢].

٢- مفردات الإنفاقات

تحمل الباشوات كملتزمين بولاية مصر أعباء وإنفاقات ترتبت عليهم بحكم مناصبهم ومسئولياتهم عن ولاية مصر التي يقع الجانب المالي والإداري كواحد من أهم جوانبها، وقد دأبت سجلات الروزنامة على وصفهم بما يشي بذلك ويؤكده وكانت تلك المسئوليات تبدو عنواناً بارزاً يتصدر دفاتر وسجلات مالية مصر، ومن ذلك "***دفتر إجمالي واردات وإخراجات خزينة عامرة محروسة مصر حميت من الآفات والأمر در حضره دستور مكرم مشير مفخم حضرة وزير روشن ضمير محمد باشا محافظ ولاية مذكورة عن أول توت الواقع في ٢١ جمادى سنة ١١١٧م***" وسوف نجمل تلك المفردات على النحو التالي:

أ - دين الديوان وهو صلب الإنفاقات المرتبة على الدولة العثمانية من رواتب الجنود عمارة القلاع ونفقات صيانة الجسور وحفر الترع والخلجان، وتمويل المواد العينية من الحبوب والصقور الشواهين والبارود وغير ذلك، التي كانت ترسل إلى الباب العالي في استنبول وقد شكل هذا البند العبء الأكبر الذي كان يذهب بدخول الباشوات ويعرض كثيراً منهم إلى الخسارة ومصادرة أمواله وأموال تابعيه.

وقد رصدت ليندا دارلنج للتزايد المتنامي لاتفاقات الجانب العسكري التي شهدتها الموازنة العامة العثمانية سنة ٩٧٩هـ/١٥٧٠م والتي بلغت ٣١,٦ مليون بارة، على حين رصد خليل أنالجيك ارتفاعها إلى ٥٦ مليون بارة سنة ١٠٨٩هـ/١٦٧١م بنسبة زيادة

---

١ - العثماني هو ما اصطلح أهل مصر على تسميته للأقجة العثمانية وهي إحدى الوحدات النقدية التي كانت تضرب في استنبول، وقد أوردتها بعض المصادر باسم الأخشا، كما وردت في الوثائق أحيانا باسم "عثماني فضة" وأبدلت الثاء تاءً فأصبحت تعرف باسم "عتماني" وتجمع على "عتامنة"، كما استخدمت نفس الكلمة للدلالة على المخصصات العينية التي يتقاضاها العسكريون وهي بذلك قد أصبحت مرادفا لكلمة "علوفة"، وقد سمي المستحقون لذلك باسم "أرباب العلوفات"، وقد تطور الأمر بتلك المخصصات بحيث أصبحت حقوق استحقالها تباع وتشترى بسبب أخطاء الإدارة العثمانية وبيروقراطيتها. أحمد الصاوي، النقود المتداولة في مصر العثمانية، ص٧٩-٨٣ ؛ عبد الحميد سليمان، إصلاح إسماعيل باشا، ص١٦.

٢ - محمد أبي السرور البكري، الروضة الزهية، ص٤٣٧ ؛ أحمد شلبي بن عبد الغني، أوضح الإشارات، ص٣٢٥-٥٣٥.

منوية تصل إلى ٨٨,٦./. وهو الأمر الذي يبدو منطقياً فى ظل اتساع الجهد العسكري العثماني عبر تلك الفترة وإن شكل فى مجمله استنزافاً لحصة كبيرة من الموازنة المالية العامة للدولة العثمانية وذلك إذا وضعنا فى الاعتبار ما يضاف إلى ذلك من أثمان مشتروات عينية ومواد غذائي،ة وتبدو المفارقة واسعة وتأثير تلك الزيادات كبيراً فى ضوء ما رصد من تراجع كبير فى دخل وإيرادات الدولة العثمانية لاسيما من عوائد الجزية والمقاطعات المختلفة فى نفس تلك الفترة[1].

ب- ما كان يدفعه الباشوات إلى السلطان بخلاف الإرسالية المالية السنوية عن أرباحهم وعما كان يتقاضونه من الملتزمين من ضريبة كشوفية صغير التي أشرنا إليها من قبل، وبذلك بدا الأمر أن الباشوات إنما كانوا يدفعون ما اصطلح على تسميته بالكشوفية كبير نيابة عن كبار الملتزمين والمسئولين، ولا شك أن تراجع نفوذ بعض الباشوات كان ينعكس سلباً على ذلك وهو ما أسهم فى عثرات مادية للعديد منهم[2]، وقد دفع عابدي باشا سنة ١١٢٧هـ/١٧١٥م سبعة ملايين ونصف المليون من البارات، وهو ما يوازى ثلاثمائة كيس للسلطان في هذا الصدد، وعلى نحو مشابه دفع محمد باشا النشنجي سنة ١١٣٧هـ/١٧٢٣م مبلغاً كبيراً وبصفة معجلة لكي يتم تجديد تعيينه عاماً آخر فى باشوية مصر وقد صور أحمد شلبى بن عبد الغني ذلك بقوله "***أمر كتخداه فى الديار الرومية أن يأخذ له منصب مصر في هذه السنة وأن يحط عوائد المنصب فدفع ثمانمائة كيس كشوفية المنصب***"، ولا تحتاج ضخامة المبلغ إلى كثير تعليق على ما كان يمثله ذلك من عبء على الباشوات وتأثير على موقفهم المالي وإن كان المتضرر الأكبر من ذلك هم البسطاء من الحرفيين والفلاحين باعتبارهم الممول الحقيقي والأصلي لكل ذلك[3]، كما يلقي ذلك الأسلوب وبتلك الكيفية الضوء على أسلوب الإدارة المركزية في التعامل مع الباشوات

---

١ - دار الوثائق القومية، سجلات أصول لسكلها ومقاطعات لسنوات (١٠٩٣، ١١١٧، ١١٢٩، ١١٧٥، ١٢٠٨هـ) تحت أرقام عمومي، ٤١٤٢، ٢١١٤، ٤١٧٨، ٤٢٢١، ٤٢٧٣.

٢ - أفرد بعض المؤرخين المهتمين بالتاريخ الاقتصادي للدولة العثمانية لمفردات الموازنة العامة عبر سنوات مختلفة منذ القرن السادس عشر وحتى أوائل القرن التاسع عشر الميلادي وما اعتورها من زيادة أو نقص وتناولوا ذلك بالتحليل والتفصيل ومنهم:

Linda Darling, *Revenue-raising and Legitimacy*, p. p. 45-46 ; Inalcik and Quartaert, eds., *An Economic and Social History of the Ottoman Empire*, Vol. I, p. p. 55-86 ; Inalcik and Quartaert, eds., *An Economic and Social History of the Ottoman Empire*, Vol. II, p. p. 710-717.

٣ - أحمد شلبي بن عبد الغني، أوضح الإشارات، ص٣٥٠.

بالعزل أو التجديد أو التعيين وهو الأمر الذي يشير في إجماله إلى أحد أسباب التراجع الإداري العثماني بشكل عام.

ج – ما كان يدفع من نفقات نقل الحبوب من مناطقها المختلفة إلى مصر القديمة ومنها إلى السويس فى طريقها للحرمين الشريفين وإلى دمياط ورشيد ثم نقلها إلى مختلف نواحي الدولة العثمانية وفق أوامر إداريةً من الإدارة المركزية في استنبول إلى تابعتها في القاهرة، وكانت تلك الأوامر تشتمل إلى جانب السلع الغذائية بعض المواد الاستراتيجية التي تحتاجها الجيوش والأساطيل العثمانية من البارود والحبال إضافة إلى تمويل ما ينفق على بعض المساجد والزوايا والشخصيات الدينية، وقد أفردت دفاتر الروزنامة لتلك الوجوه من الإنفاقات بصفة شبه ثابتة تحت بنود مختلفة تفرعت عن إجمالي بند "***إخراجات***" وهو البند الرئيسي الضابط للاتفاقات عبر ديوان الروزنامة[١].

د – إرسالية الخزينة السلطانية وهى مبالغ نقدية كانت ترسل بصفة سنوية بدأت بما يوازي ١٦ مليون بارة وفق تنظيم إبراهيم باشا المالية مصر بعد توليه في سنة ٩٣١هـ/١٥٢٤م، وتعرض هذا المبلغ لزيادة مختلفة عبر سنوات الفترة العثمانية عقب إصلاحات مالية منها ما حدث في سنوات ١٠٧١هـ/١٦٦١م في زمن إبراهيم باشا شقيق السلطان في الرضاعة بعد زيادة قدرها خمسة آلاف بارة إلى كل كيس مصري، وهو وحدة قدرها ٢٥ ألف بارة أي بنسبة مئوية قدرها ٢٠/.، ثم إصلاح عام ١١٠٧هـ/١٦٩٥م زمن إسماعيل باشا، وإصلاح عام ١١٥٥هـ/١٧٤٢م، وإصلاح عام ١١٧٤هـ/١٧٦٠م، وقد تأثر أسلوب دفع الإرسالية السنوية للباب العالي بظروف وتقلبات السياسة خصوصاً في القرن ١٨م، حيث امتنع على بك الكبير زمن نفوذه عن إرسالها ولكن أداءها انتظم بعد ذلك[٢].

---

١ – دار الوثائق القومية، دفتر بسط وتطبيق واردات ومصاريف خزينة لسنة ١١١٧، تركي ١، عين ٢٩، نوعي ٩، رقم ٢١١٤ ؛ دفتر مصاريف سايرة خزينة عامرة مصر حالاً لسنة ١١٨٦، تركي ١، عين ٣٠، نوعي ٩٥، رقم ٢٠٠٠ ؛ سجلات دمياط، سجل ٣٤ لسنة ١٠٠٥، ق ١٠٧، س٤٧ لسـ١٠١٦، ق١٠٥، س٥٩ لسـ١٠٢٨، ق١٥٧، س٥٣ لسـ١٠٢٣، ق٩٦-٣٧٣، س٧٨ لسـ١٠٥٢، ق٥٣٩، س١١٧ لسـ١٠٧٣، ق١٥٤ ؛ عبد الحميد حامد سليمان، الملاحة النيلية، ص١٣٧-١٥٠ ؛ محسن علي شومان، المقاطعات، ص٢٨٦-٣٠٨.

٢ – عبد الحميد حامد سليمان، إصلاح إسماعيل باشا المالي، ص٢٦-٢٨ ؛

- Shaw, *The Financial and Administrative Development*, p. 283 ; Suraiya Faroqhi, *Pilgrims and Sultans*, p. p. 56, 78-79, 81.

هـ – إرسالية الحرمين الشريفين وهى مبالغ محددة كانت تضاف إلى كميات عينية من الحبوب والزيوت عرفته الوثائق باسم *"صرة أهالي حرمين شريفين"*، وبلغ من أهمية ذلك البند أن العادة كانت قد جرت على أن يكون أول فرمان يصدره الباشا الجديد يكون متعلقاً بالحرمين الشريفين[١]، كما كان على الباشا الجديد أن يحاسب سلفه المعزول على مدى وفائه بالتزامات الدولة تجاه الحرمين الشريفين، وقد بلغ إجمالي المدفوع لهذا البند سنة ١٠٠٤هـ/١٥٩٥م مبلغ ٤,٣ مليون بارة، ارتفع سنة ١٠٧٩هـ/١٦٧١م إلى ٩,٥ مليون بارة، وبلغت كميات الحبوب المرسلة في تلك السنة ١٧٢,٥٨٣ ألف أردب من القمح إضافة إلى مواد عينية أخرى، وقد خصص جزء من تلك المدفوعات النقدية والعينية لاتفاقات على قافلة الحج المصري وتسليمات نقدية وعينية إلى مشايخ العربان على طريق الحاج من القاهرة إلى مكة والمدينة[٢].

و– متفرقات أخرى كانت تمثل مدفوعات إلى كبار رجال الجهاز الإداري المركزي فى استنبول فى ظروف مختلفة وما يدفع لتجهيز الجهد العسكري الذي كان يتم تجهيزه وإعداده من العسكريين فى مصر لإخماد صراعات داخلية تعقب خروج فريق من المتصارعين على الحكم والنفوذ في مصر عن دائرة طاعة الدولة والباشا ومن ذلك ما حدث في صراعات الفقارية والقاسمية وغيرهم طوال سنوات القرن ١٨م، ومثل ذلك ما كان يدفع لتمويل حملات عسكرية من مصر لدعم الجهد العسكري العثماني فى مواطن مختلفة خارج مصر مثل كريت واليونان وروسيا وغير ذلك، ومثل تلك الإنفاقات وغيرها

---

١ – فى مقابلة لي مع الدكتورة ثريا فاروقي وحوار طويل حول الحرمين الشريفين وموقعهما لدي السلاطين العثمانيين والإدارة المركزية في استنبول والقاهرة لفتت انتباهي إلى أن ذلك الاهتمام المتوارث بين السلاطين والذي أكسب الدولة العثمانية وجهة إسلامية ومكانة كبيرة انطلاقا من ذلك وما تحملته الدولة العثمانية بصفة سنوية وبشكل متزايد من دعم مالي وعيني للأراضي المقدسة، إلا أنه من العجيب أن ذلك كله لم يصحبه قيام أيهم بالحج أو السفر إلى تلك الأماكن المقدسة رغم ما أولوه من عناية اتسعت لتشتمل الكثير من الإضافات المعمارية والتجديدات والإنشاءات.

٢ – لمزيد من التفاصيل حول مدفوعات مصر نقداً وعيناً ونسبة ذلك إلى مدفوعات الخزينة السلطانية المركزية في استنبول والمستحقين لتلك المدفوعات وإجراءات التسلم والتسليم والقائمين على تلك العملية ابتداءً من أمير الحج رأس الجهاز الإداري المسئول عن تلك العملية وانتهاءً بالحمالة الذين يتكفلون بنقل قافلة الحج والكسوة الشريفة وغير ذلك وما كان يدفع إلى العربان وغيرهم يرجع إلى: عبد الحميد حامد سليمان، مصر والحرمين الشريفين فى العصر العثماني، ص١٣٦-١٤٣ ؛ سميرة فهمي عمر، إدارة الحج في مصر العثمانية، ص١٧٣-٢١٦، ٣٢٧-٣٦٩ ؛ دار الوثائق القومية، سجلات الديوان العالي، سجل ١ لسنة ١١٥١/١١٥٤ ق٢، سجل ٢ لسنة ١٢١٤/١٧٧ ق١٨، ٢٧٢ دفتر واردات إيراد كسوة شريف من لون توت، تركي ١، عين٣٠، نوعى ٩٩، رقم ٢٢٠٠.

مما عرضنا له سلفاً كانت تمول من إيرادات الخزينة السلطانية فى مصر ويحاسب عليها الباشوات خصماً مما عليهم[١].

على أن ما سبق رصده بشكل عام من أوجه الإيرادات والاتفاقات وما كان يعنيه من مسئوليات مالية يقع عبؤها على الباشوات، وذلك كله رغم أهميته كان يشكل جزءاً من المسئوليات المختلفة الموكولة لهم وقد تعرض في ظروف مختلفة لعناصر ومؤثرات تعاورته تأثيراً وتأثراً وهى لا تخرج في أحوالها المختلفة عن مؤثرات تمخضت عن الطبيعة وظروفها المتقلبة من فيضان النيل إلى قصوره إلى حالات الأوبئة والمجاعات وحالات الوفرة والرخاء، وغير بعيد عن هذا كله الاستقرار السياسي أو الاضطرابات وما شهده القرن ١٧م واستشرى فى القرن الذي تلاه من الظروف المتقلبة التي انعكست عليها تلك الأوضاع.

وعلى ذلك فإن إسهامات الباشوات فى تمويل مثل تلك المتفرقات وتكليفهم بها كانت تقابل فى أحيان مختلفة بتحفظ حذر أو تعلل مرده أن ذلك الإسهام إنما كان يمثل عبئاً مضافاً عليهم لا تعترف به الإدارة المركزية خصماً مما عليهم، وآية ذلك ما حدث حينما حاول الفقارية بزعامة زين الفقار بك طلب مبلغ ٤٠٠ كيس أي حوالي عشرة ملايين بارة للاستعانة بها فى تصديهم لمنافسيهم من القاسمية بزعامة جركس محمد وسليمان بك خلال صراعهم الدموي على النفوذ فى مصر سنة ١١٤١هـ/١٧٢٨م من باكير باشا، فقال لهم جملة ذات دلالات واسعة ومهمة عن طبيعة علاقات الباشوات بالمنتفعين ومسئولياتهم المالية ووضعيتهم ونظرتهم ومفهومهم لدورهم ومنصبهم ***"أنا جيت بلدكم آخذ منها فلوس ولا جيت أحط فلوس ما عندي شيء أعطيه لكم .."***[٢]، وتعج المصادر التاريخية للفترة العثمانية وخصوصاً القرن ١٨م بما يفسر ويؤكد ذلك.

---

١ - أفرد بعض مؤرخي الفترة العثمانية لبعض المطلوبات لذلك الجهد العسكري والذي تكفل بعض الباشوات بتمويلها دون تحميل الخزينة السلطانية عبء ذلك، مثل حملة سنان باشا إلى اليمن سنة ٩٧٦هـ/ ١٥٦٨م، وبعضها موّلته الخزينة السلطانية مثل الجيوش الأربعة التي أرسلت من مصر إلى بلاد فارس واليمن والحبشة وأوجله فى الصحراء الليبية زمن أحمد باشا الوزير سنة ١٠٢٤هـ/١٦١٢م، ويبقى دور مصر فى الجهد العسكري العثماني أمرا يستحق دراسات معمقة ومستقلة.

٢ - أحمد شلبي، أوضح الإشارات، ص١١٦-١١٧، ١٣٥-١٤٥-١٤٧-١٥٥-١٦٧-١٧٨-١٨٤، ٥٥٤-٥٥٥ ؛ أحمد الدمرداشي، الدرة المصانة، ص٢٢١.

ثانياً: إطلالة على تناول المصادر العثمانية لعملية المابين الحسابي

تنبهت بعض المصادر العثمانية ومؤرخوها مثل ابن أبي السرور البكري وأحمد شلبي بن عبد الغني والقينالي والدمرداشي وغيرهم لأهمية تلك العملية وتناولوها في شكلها العام وقليل من تفاصيلها البسيطة إلا أن ذلك كله لا يتناسب مع أهميتها وخطورتها رغم نسبية ذلك التناول، أما البعض الآخر فقد تجاهل الأمر بشكل كبير ومنهم الإسحاقي والقلعاوي، ومرد ذلك في تقديرنا إلى حساسية بعضهم دون الآخرين تجاه تلك العملية التي كانت تعقد في ظروف خاصة ويحضرها كبار رجال الإدارة، وذلك انطلاقاً من مدى اهتمامهم وقربهم من دوائر المالية ودواوينها في القلعة، وإن تعلق هذا كله بما كان يصحبها من سلاسة أو تعقيدات وتداعيات، ويبدو ذلك جلياً في اهتمام يبديه أحد المؤرخين لإحدى عمليات المابين الحسابي، على حين يهملها بشكل تام أو يتناولها باقتضاب مؤرخ معاصر له أو لاحق به وسوف نشير بشكل استدلالي لنماذج من ذلك لاحقاً، وقد دفعنا هذا إلى تخصيص هذه الدراسة لبعض الوثائق الضابطة لها على اعتبار جلائها للصورة الفعلية للمابين الحسابي وإجراءاته دون أن يصرفنا ذلك عن التمثل ببعض ما رصده المؤرخين في مصر العثمانية لكونه مهم فى تقريب وتوضيح معالم تلك العملية ويمهد لتفهمها تفهماً صحيحاً ويضعها فى إطارها التاريخي والعملي وفيما يلي أمثلة لذلك:

١. فى رصده لأحداث سنة ١٠٣٢هـ/١٦٢٣م أشار أحمد بن عبد الغني رغم تأخره الزمني في اقتضاب إلى المابين الحسابي بين إبراهيم باشا السلحدار بعد عزله وبين الباشا الجديد مصطفى باشا قائلاً "***تولى مصطفى باشا فنظر فى حسابه ودفع ما كان عليه***"[1]، وكان الإسحاقي المعاصر لذلك الباشا قد أغفل الأمر تماماً، أما تفاصيل ذلك فقد أفرد لها ابن أبى السرور البكري الذي عاش في فترة وسط بين هذين المؤرخين وأشار إلى أن الباشا الجديد قد اضطر لسداد متأخرات مالية على الباشا السابق، لأنه لم ينتبه للأمر إلا متأخراً بعد رحيل الباشا المعزول إلى الإسكندرية وتأهب المركب التي كانت ستقله للرحيل حيث رد على رسول مصطفى باشا قائلاً "***أنا ذاهب إلى حضرة مولانا***

---

١ - القلعاوي، تاريخ صفوة الزمان، ص٢١٩-٢٢٠ ؛ أحمد شلبي، أوضح الإشارات، ص١٣٩ ؛ الاسحاقي، أخبار الأول، ص١٧٤-١٧٥ ؛ ابن أبى السرور البكري، الروضة الزهية، ص٢٩٠-٢٩١.

السلطان وإن كان ثبت عندي شئ أدفعه .."، ثم أقلع سريعاً وأصبح بمنأى عن مدى مدافع قلعة الإسكندرية التي أطلقت عليه في محاولة لإعادته لإجراء المابين الحسابي بينه وبين الباشا الجديد دون جدوى، ولعل ذلك كان سبباً ودرساً جعل الباشوات اللاحقين لا يسمحون للمعزولين منهم بمغادرة القاهرة إلا بعد المحاسبة كما أصبح على أفراد الديوان العالي وخصوصاً كبار رجال الفرق العسكرية منع الباشا المعزول وأتباعه من مغادرة القاهرة إلا بعد إجراء المابين الحسابي، ويمثل الوضع الذي داز بين هذين الرجلين أحد نماذج ونتائج المحاسبة بين المعينين والمعزولين من الباشوات والتي لم تكن تبعد عن احتمالات مختلفة لا تخرج عن التراضي على الحساب أو عفو بعضهم عن اقتضاء جزء مما يستحق لهم أو بيع ممتلكات الباشا المعزول ورجاله المقربين العاملين في معيته وفاءً لمتأخرات عليهم أو حبسهم أو تعذيبهم وقتلهم في بعض الأحايين أو عفو السلطان عنهم، وذلك في حالات استدعائهم لمهام سلطانية أو وظائف أرفع كالصدارة العظمى وقيادة بعض الجيوش فى ساحات القتال وسوف نراعي فى اختيارنا لأمثلة المابين الحسابي التمثيل لتلك الاحتمالات.

٢. على حين تجاهل أحمد شلبي بن عبد الغني المابين الحسابي الذي تم بين بيرم باشا وبين خلفه محمد باشا طبان سنة ١٠٣٨هـ/١٦٢٨م فإن ابن أبي السرور البكري قد أشار إلى تأخر ١٢٠٠كيس على بيرم باشا الذي عزل من باشوية مصر لكي يعين وزيراً ثالثاً في استنبول واكتفى محمد باشا باقتضاء ٩٠٥ كيس قدرها ٢٢,٦٢٥,٠٠٠ مليون بارة، ولعل الباشا الجديد لم يشأ أن يتشدد مع سلفه تقديراً أو استرضاءً يراعي مقتضى الحال وما ينتظر سلفه من عظيم المآل[١].

٣. فى سنة ١٠٤١هـ/١٦٣١م انفرد ابن أبي السرور البكري بذكر المابين الحسابي الذي تم بين موسى باشا المعزول وخليل باشا والذي أتضح منه تأخر ٤٣٧ كيس تبلغ قيمتها ١٠,٩٢٥,٠٠٠ بارة، وتم التصالح بين الرجلين على إعفاء موسى من مائتي كيس، أي حوالي ٤٥,٧./. من الدين بعد أن قام بسداد ما عليه، واضطر في سبيل ذلك إلى بيع

١ - أحمد شلبي، أوضح الإشارات، ص٢٩٠-٢٩١ ؛ البكري، النزهة الزهية، ص٣١٦-٣١٧.

موجوداته كلها، وكتبت حجة بذلك الاتفاق وتخالص في شكل يرسم صورة هامة للإجراءات القانونية المصاحبة لعملية المابين الحسابي[١].

٤. إثر انتشار الوباء الذي أودى بقرابة المليون سنة ١٠٥٢هـ/١٦٤٢م، ورغم أن تلك المصيبة كانت في وجهها الأخير تعكس فائدة كبيرة لمقصود باشا المتولي على مصر آنذاك على نحو ما أشرنا من ذي قبل تأتيه مما يتقاضاه من أموال نقدية وغيرها من عملية المحاليل وإعادة الالتزامات بنواحي وجهات كثيرة، ورغم ذلك فإن الرجل قد حاول التملص من الوفاء بمسئولياته المالية لخلفه أيوب باشا بادعاء قصور النيل وشراقى الأرض، وانتهى الأمر باتفاق على أن يدفع مقصود باشا عند توثيق المابين الحسابي ٣٠٠ كيس بما يساوي سبعة ملايين ونصف البارة، كما كان عليه أن يدفع لحساب أيوب باشا في استنبول ٢٠٠ كيس وكُتبت حجة بذلك في المحكمة الشرعية ثم اختلف الرجلان، ولما وصل مقصود باشا إلى استنبول لامه السلطان وقتله لتقصيره[٢]، ولم يعرض أحمد شلبي بن عبد الغني لهذا الأمر رغم خطورته وواسع دلالته وما كان يثيره ذلك الأمر من تناقض بين ما كان ينبغي أن يقوم به مقصود باشا من سداد ما عليه خصوصاً بعد تلك العوائد التي جاءته إثر تلك الظروف الاستثنائية والتي درت عليه أرباحاً كبيرة، ورغم ذلك يبقى احتمال أن تلك الظروف التي جادت فى هذا الاتجاه قد ضنت فى اتجاه آخر تمثل في قلة العوائد من القرى التي مات أهلها أو جفت أرضها من جراء قصوز النيل، وهو ما انتهى بالرجل إلى هذا المصير.

٥. في سنة ١٠٧٣هـ/١٦٦٢م تولى عمر باشا خلفاً لإبراهيم باشا الملقب بالشيطان، وأسفر المابين الحسابي عن دين قدره ٩٠٠ كيس، بما يساوي ٢٢,٥٠٠,٠٠٠ مليون بارة وسجن إبراهيم باشا لعجزه عن السداد[٣].

٦. في سنة ١١٠٩هـ/١٦٩٧م انتهت مدة إسماعيل باشا في مصر وتولى مكانه حسين باشا أرنؤط، وقد انفرد القينالي والدمرداشي في تفصيل المابين الحسابي للرجلين على نحو كبير، وكان إسماعيل باشا أحد أعظم الباشوات الذين عرفتهم ولاية مصر وأكثرهم شعبية

---

١ - ابن أبى السرور البكري، النزهة الزهية، ص٣٤٠.

٢ - البكري، النزهة الزهية، ص٤٣٧-٨٤٨ ؛ أحمد شلبي، أوضح الإشارات، ص١٥٠-١٥١.

٣ - أحمد شلبي، أوضح الإشارات، ص١٦٠.

لدى الناس، وقد اتضحت قدرات الرجل في الإدارة المالية الناجحة فى كونه لم يتأخر عليه لخلفه شئ، والأكثر من ذلك أنه ذكر عنه أنه ربح من التزامه بمصر ألفي كـيس قيمـتهم خمسين مليون بارة، رغم إنفاقه وكرمه ومآثره الاجتماعية وعطفه على الفقـراء، وربمـا أوغرت قدرته وشعبيته صدر رجال الإدارة المركزية فأمروه بالتوجه مع بعض الباشوات إلى بغداد للاشتراك فى الجهد العسكري العثماني ضد فارس وهم يدبرون أمـر اغتيالـه، فالتجأ إلى شاه فارس فأجاره وعينه قائداً على إحدى القلاع، وظل بها باقي عمره إلـى أن مات بها[١].

٧. في سنة ١١٢٦هـ/١٧١٤م أسفر المابين الحسابي عن ظهـور ٥٠٠ كـيس قيمتهـا ١٢,٥٠٠,٠٠٠ مليون بارة كمتأخرات على ولي باشا لخلفه عابدين باشا بخـلاف بعـض الحقوق للجنود المسافرين لمساعدة الجهد العثماني في أوروبا، واضطر عابدي باشا لإلقاء القبض على معاوني الباشا المخلوع وسجنهم ليلقي ذلك الضوء علـى طبيعـة المسـئولية المشتركة بين الباشا ورجاله العاملين بشكل مباشر فى معيته لحساب دوره كملتزم بولايـة مصر، ورغم دلك فإن ولي باشا برأ ساحاتهم واضطر لبيع موجوداته وممتلكاته ثم أعيـد إلى السجن وأعيد القبض على أتباعه ومصادرة أموالهم وسجنهم، وبلغ ما جادت به تلـك المصادرات حوالي ٤٠ كيساً أي مليون بارة، وبعد تحقيق وتقصي أتضح أن أسباب تلـك المشكلة هى ضعف ولي الباشا الإداري، حيث تبين أن بعض الملتزمين من كبار الأمـراء لم يؤدوا ما عليهم من التزامات، واضطر عابدي باشا إلى اتخاذ إجراءات مختلفة لتحصيل المتأخرات دون جدوى، فاضطر إلى رفع الأمر إلى الإدارة المركزية في استنبول[٢].

٨. في سنة ١١٢٩هـ/١٧١٧م أعيد تولية علي باشا الأزمرلي خلفاً لعابدي باشا الذي كان على علاقة تحالف مع إبراهيم بيك أبو الشنب رأس القاسمية، وذلك قبـل انتهـاء السـنة المالية التي التزم بها عابدي باشا بولاية مصر بخمسة وخمسون يوماً، فاجتهد أبو الشـنب لتحصيل المستحقات عنها وفاءً لحليفه على أن يدفع منها مستحقات متأخرة للجنود قـدرها ٤٠٠ كيس، وبرأت بذلك ذمة عابدي باشا لدى الباشا الجديد، فأوغر ذلك صدر هذا الباشا

---

١ - الدمرداشي، الدرة المصانة، ص٨٩-٩٣ ؛ القينالي، وقائع مصر القاهرة، ص١١٨-١١٩ ؛ أحمد شلبي، أوضح الإشارات، ص٥٤٠.
٢ - أحمد شلبي، أوضح الإشارات، ص٢٦٧-٢٧٢.

فعتب على أبي الشنب ثم أوعز للإدارة المركزية باستنبول فصدر فرمان بتحصيل ٢٠٠ كيس من أبي الشنب فلم يجد الرجل بداً من سدادها[١].

٩. فى سنة ١١٣٣هـ/١٧٢٠م تولى محمد باشا النشنجي وأمرته الإدارة في استنبول بعمل المابين الحسابي مع سلفه رجب باشا، بحيث إذا تأخر عليه شئ فإن المسئول عن سداده هو محمد باشا الصدر الأعظم، ليشير ذلك إلى علاقة وثيقة تربط بين الرجلين وتأثير مثل تلك العلاقات على المابين الحسابي، ومراعاة الباشوات لذلك الجانب، وأسفرت المسألة عن متأخرات على رجب باشا قدرها ٥٠ كيس تعادل ١,٢٥٠,٠٠٠ مليون بارة، فتعهد بها الباشا الجديد إكراماً لسلفه وللصدر الأعظم، رغم أن رجب باشا كان قد عُزل بعد أن أنزله أمراء القاسمية لمؤامراته وإيقاعه الفتن بين القاسمية وعلى رأسهم إسماعيل بن إيواظ والفقارية وعلى رأسهم زين الفقار وجركس محمد بك[٢] الذي كان قد انضم إليهم في صراعه مع ابن إيواظ.

١٠. في سنة ١١٤١هـ/١٧٢٨م تولى باكير باشا خلفاً لمحمد باشا النشنجي فى ولايته الثانية التي بدأت ١١٣٨هـ/١٧٢٥م، وأسفر المابين الحسابي عن تأخره ١٠ آلاف عثماني لجهات استحقاقها المختلفة من الجنود والمتقاعدين وأبناء الموتى منهم، إلا أن أنصار الرجل من الفقارية تعاونوا معه على أن يقوموا عنه بشطر كبير من ذلك، ولم يتراجع باكير باشا عن اقتضاء كل المتأخرات إلا أن الفقارية أجبروه على إصدار فرمان بولاية محمد باشا النشنجي سردارية جدة، ثم ورد فرمان سلطاني بمحاسبته وإخراجه إلى منصبه بالتعظيم والتكريم[٣]، ليشير ذلك إلى تأثير العلاقات بين الباشوات وبين رجال الإدارة المركزية في استنبول إيجاباً أو سلباً على الحساب البيني.

ويلقى ذلك كله الضوء على مدى المرونة التي انتهجتها الإدارة المركزية فى استنبول إزاء المتنفذين من البكوات المماليك فى مصر، وان عكست تلك المرونة فى وجهها الآخر تراجع نفوذ تلك الإدارة لحسابهم، على أن ما أوردناه من أمثلة قد ألقى الضوء على الأسلوب الذي تعاملت به الإدارة المركزية العثمانية فى استنبول مع مدخلات الإيراد

---

١ – أحمد شلبي، أوضح الإشارات، ص٢٩١-٢٩٢.
٢ – أحمد شلبي، أوضح الإشارات، ص٣٢١- ٣٢٢ ؛ الدمرداشي، الدرة المصانة، ص٢١٩-٢٢١.
٣ – أحمد شلبي، أوضح الإشارات، ص٥٣٩-٥٤٠-٥٤١-٥٤٣.

ومخرجاته فى إحدى أكبر ولاياتها وهى ولاية مصر، وهو الأسلوب الذي أتضح مما رصدناه من نماذج مدى صرامته وقسوته، رغم ما أبدته تلك الإدارة من مرونة تجاه بعض الحالات ذات الظروف الخاصة، ورغم ذلك فإن الآثار السلبية لذلك النظام تجلت في إرهاق كبير لدافعي الضرائب بشكل عام عبر انتقال تلك الصرامة خلال مستويات الالتزام المختلفة التي تعامل فيها الملتزمون المختلفون مع إدارة ولاية مصر المالية أو بالأحرى الباشوات الملتزمين بتلك الولاية، وإن عكست آخراً صرامة فى تحصيل الضرائب من دافعيها من فلاحين وتجار وحرفيين، وفتحت الباب أمام عملية مركبة ينتقل فيها الاهتمام بتحقيق عوائد كبيرة بعد أن يتحقق الوفاء بما التزم به كل ملتزم لمن التزم له فى مختلف مستويات الالتزام الأصلي منها، والذي كان يتم من الباطن ليفتح ذلك كله الباب أمام التغاضي عن حالات عديدة تجلت فيها قسوة الملتزمين في تحصيل الضرائب والتغاضي للمتنفذين من العسكريين والمماليك عما فرضوه من رسوم وعوائد غير رسمية وكان القرن ١٨م قد شهد ذروة ذلك عبر سنواته المختلفة، كما أفرز ذلك كله علاقات تباينت قوة وضعفاً بين هذا الفصيل أو غيره من فصائل البكوات المماليك مع الباشوات لتزيد الأمر فى إجماله على مدار فترة الدراسة في شيوع مناخ من الاحتقان السياسي الذي تجلى تأثيره في صراعات عنيفة بين الفصائل المملوكية واتساع دورات الصراع بأبعاده المختلفة والتي مثل البعد المالي وقودها الأساسي والرئيسي.

ثالثاً: المابين الحسابي لعزت محمد باشا وإسماعيل باشا سنة ١٢٠٥هـ/١٧٩١م

أشرنا من ذي قبل لأسباب اختيارنا لوثائق المابين الحسابي لهذين الرجلين كموضوع للدراسة التطبيقية على ذلك، ومن نافلة القول أن تلك الفترة قد جاءت بعد حملة حسين باشا القبودان في سنة ١٢٠٠هـ/١٧٨٦م، التي اعتبرت أضخم وأكبر إجراء عسكري منذ دخول العثمانيين زمن سليم الأول إلى مصر في عمل كان غرضه الأساسي وضع حد للاضطرابات والقلاقل التي ترافقت مع تراجع نفوذ الإدارة العثمانية في مصر لصالح البكوات المماليك، والتي بلغت ذروتها فى طموح علي بك الكبير ومحاولته الانفصالية عن الدولة العثمانية في نهايات العقد السادس من القرن ١٨م[١].

---

١ - الجبرتي، عجائب الآثار، ج٢، ص٦٦،٦٧، ٧٦، ٧٧-٨٣، ١٣٢-١٣٦.

على أنه يبدو ضرورياً الرصد لما جادت به المصادر المختلفة عن شخصية الرجلين، وقد كان أولهما إسماعيل باشا الذي تولى خلفاً لعابدين باشا الذي عاصر قدوم حملة حسن باشا القبودان، وفي المابين الحسابي بين الرجل الذي تم في جماد الآخر سنة ١٢٠٣هـ/ ١٧٨٨م، تقاضى إسماعيل باشا من سلفه عابدين باشا ٣٠٠ كيس قدرها ٧,٥٠٠,٠٠٠ مليون بارة، وتنازل لها عن مثلها في تخالصهما معاً، وارتبط إسماعيل باشا بعلاقات وثيقة مع البكوات المماليك دفعتهم لمحاولة رفض عزله، واقتراح مكاتبة الإدارة المركزية في استنبول لإبقائه، فرفض ذلك إدراكاً منه لضرورة الامتثال لقرار تلك الإدارة حتى لا يذهب ذلك العمل بكل جهود حسن باشا القبودان فى إعادة هيبة الدولة العثمانية فى قلوب الأمراء المماليك في مصر، على أن تلك العلاقة الوثيقة بين إسماعيل باشا وكبار البكوات لم تشفع له حينما بدأت إجراءات المحاسبة، حيث رصد الجبرتي لتعامل أولئك البكوات بمنتهى الصرامة مع إسماعيل باشا عند إجراء المحاسبة، وقد ترك إسماعيل باشا ولاية مصر ليتوجه إلى المورة حيث مقر عمله الجديد، أما عزت محمد باشا فقد أشار الجبرتي[١] إلى أنه كان يعمل فى جدة قبيل قدومه إلى مصر وقبل ذلك كان باشا للمورة، وهذا يعني أنه كان ذا دور بارز قبل وبعد ولايته لباشوية مصر[٢].

أما الدراسة التطبيقية لتلك الوثائق فقد أوضحت أنها لم تكن مجرد رصد حسابي جامد لمعطيات وعناصر المابين الحسابي، وإنما أسهمت في نقل الجو العام والإجراءات التي صحبت تلك العملية ورصدت للحاضرين في وقائع تلك المحاسبة وهو ما نتناوله تفصيلاً على النحو التالي:

---

١ - الجبرتي، عجائب الآثار، ج٢، ص٧٦-٧٧-٩٦.

٢ - تفضل الصديق الدكتور أحمد عبد العال سليم بعد أن هاتفته فى تركيا بإرسال معلومات ضافية عن عزت محمد باشا الذي عرف باسم الصدر الأعظم لأنه ترك مصر لولاية هذا المنصب الخطير وشغله لمدة أربع سنوات تبدأ من سنة ١٢٠٨هـ/١٧٩٤م، وذلك بعد أن تدرج فى الوظائف المختلفة مثل منصب "أغا اليازجية"، وهى الكتابة فى الباب الخاص بالباب العالي ثم أمانة دارسك العملات والنقود "الضرب خسانة"، ثم عمل أمينا لدار صناعة السفن الأميرية "الترسخانة"، ثم تولى على إقليم ديار بكر وأصبح له الإشراف في مرحلة ثانية على القلاع فى الأناضول وقد عُين لفترة قصيرة بعد مغادرته للقاهرة واليا على الأناضول لكنه لم يمارس بشكل عملي ذلك لأنه عُين صدرا أعظما ليسهم فى برنامج السلطان سليم الثالث للإصلاح الذى عرف باسم "النظام الجديد"، ومثلما كانت مصر بداية لوصوله إلى قمة الجهاز الإداري فى استنبول فإن احتلال الفرنسيين لها كان سببا للإطاحة به في ٣٠ أغسطس سنة ١٢١٣هـ/ ١٧٩٨م ومصادرة أمواله، أما إسماعيل باشا فقد كان أقل شهرة ومكانة من سابقه بشكل أسهم بدرجة كبيرة فى غياب تفاصيل واسعة عن دوره قبل وبعد ولايته على مصر.

Turk Ansiklopedisi, Vol. XX, p. 486 ; *Osmanli Ansiklopedisi*, Vol. I, p. p. 689 ; *Turk Tarih Kurumu*, Vol. IV, p. p. 2, 5, 454-503, 604 ; Virginia H. Aksan, *An Ottoman Statesman in War and Peace. Ahmed Resmi Efendi, 1700-1783*, p. 717 ff.

١ – وقائع وإجراءات المابين الحسابي

رصد الجبرتي وصول تقرير لإسماعيل باشا في باشوية مصر لعام جديد بما يعنيه ذلك من اعتباره ملتزماً بمصر لذلك العام في ١١ محرم ١٢٠٥هـ/١٧٩١م، وصاحب ذلك تلاوة لفرمان التولية في القلعة بمحضر علية القوم من رجال الإدارة والمتنفذين من الأمراء المماليك، ومنهم شيخ البلد عثمان بك طبل وكبار الأمراء وقادة الفرق العسكرية العثمانية السبعة *"الأوجاقات"*، وكبير موظفي ديوان الروزنامة الضابط للإدارة المالية في مصر *"الروزنامجي"* وغيرهم، وقد سبق هذا الاجتماع تقاليد ثابتة تتمثل في بعض المراسم كالموكب الذي يتقدمه الباشا وكبار المتنفذين وهم في طريقهم إلى القلعة، وصحب ذلك إطلاق مدافع للإعلان عن هذه المناسبة تشريفاً وتعظيماً لها، أما فرمان العزل فقد وصل في غرة رمضان من ذلك العام، أي بعد ثمانية أشهر وبضعة أيام من تقرير إسماعيل باشا في باشوية مصر لعام جديد وأعقب ذلك مباشرة عقد جلسة للديوان لتلاوة مرسوم العزل.

على أن التنظيم المالي والسنة الضرائبية في ولاية مصر كانا مرتبطين بالتقويم القبطي وليس التقويم الهجري، ولما كانت السنة الجديدة تبدأ من أول شهر توت القبطي الموافق السابع عشر من رجب، فإن الفترة السابقة لهذا التاريخ والواقعة ما بين وصول فرمان تجديد الولاية وبداية السنة المالية في ١٦ رجب سنة ١٢٠٥هـ/١٧٩١م كانت بذلك جزءاً من العام المالي المنصرم، ولذا فإن الفترة التالية للتاريخ السابق وحتى تلاوة فرمان العزل في ١٥ رمضان سنة ١٢٠٥هـ/١٧٩١م، وهى قرابة الشهرين وفق المتعارف عليه من المبادئ التطبيقية لنظام الالتزام بولاية مصر كانت تدخل في حساب الباشا الجديد، ويصبح بذلك على الباشا المعزول تسليم ما استأداه من إيرادات إلى خلفه، وتنتقل بذلك المسئوليات المالية من رواتب ونفقات عن تلك الفترة إلى الباشا الجديد ليشكل ذلك أحد أهم عناصر المابين الحسابي بين الرجلين.

وكان ذلك الأمر قد غاب عن ذهن الحاضرين في جلسة فحص المابين الحسابي التي تلت وصول قرار العزل، والتي عقدت بحضور مندوب عن الباشا الجديد قبل وصوله إلى مصر في غرة شوال من ذلك العام، وبذلك أغفلت أو تغافلت عن مدة الشهرين الواقعين في السنة الجديدة مع الفارق بين الأمرين في دلالتيهما إذا وضعنا في الاعتبار علاقة

أولئك البكوات الطيبة مع إسماعيل باشا وما أبدوه من رغبة في بقائه في منصبه، وعلى هذا أسفرت عملية المابين الحسابي في ظل هذه الغفلة أو التغافل عن دين قدره ٢٠٠ كيس بما يساوي خمسة ملايين بارة وفقما ذكر الجبرتي سددها إسماعيل باشا بمبالغ نقدية ومنقولات عينية وشرع بعدها في التأهب للسفر، إلا أنه فوجئ مثلما فوجئ أعضاء الديوان العالي بوصول مرسوم من الإدارة المركزية في استنبول ينبه إلى مدة الشهرين المنصرمين من السنة المالية الجديدة، بما يعنيه ذلك من سداد إسماعيل باشا لكل ما تقاضاه عن تلك المدة، وهنا اضطر الجميع إلى منعه من السفر وحجزوا على السفن المعدة لنقل متاعه لتعقد جلسة جديدة لإجراء مابين حسابي جديد يراعي تلك المتغيرات، وكما أسلفنا فقد كان أعضاء الديوان العالي مسئولين عن عدم سفر الباشا المعزول إلا بعد قدوم الباشا الجديد لإجراء المابين الحسابي أو حضور وكيل عنه أو توكيل الباشا الجديد لأحد أعضاء الديوان العالي في هذا الأمر وجلاء الصورة، وبالفعل فقد عقدت تلك الجلسة في ١٦ شوال لتناقش ذلك المتغير الجديد، حيث تم فحص المابين الحسابي بين الرجلين والتخالص، وبالتالي انتقال المسئوليات والحقوق والواجبات المالية من الباشا المعزول إلى الباشا الجديد، وأصبح الأخير مسئولاً عن كل متأخرات ومديونيات على خلفه لمستحقيها سواء الرواتب أو غيرها، وله كذلك حق تحصيل المستحقات المتأخرة له من مظانها المختلفة وأبرأت ذمة الباشا المعزول لدى الأفراد ولدى الإدارة المركزية في القاهرة وفي استنبول[١].

وفيما يلي نتناول تفاصيل بنود المابين الحسابي والمعطيات الحسابية لذلك

أشرنا من ذي قبل إلى أن الديوان قد عقد لإجراء المابين الحسابي بين إسماعيل باشا المعزول وعزت محمد الباشا الجديد جلسة في أول شوال سنة ١٢٠٥هـ/١٧٩١م، واعتمد فيها المابين الحسابي بين الرجلين وألغيت نتائج ذلك كله بعد أيام قلائل لوصول فرمان سلطاني يقضي بضرورة سداد الباشا المعزول لمدة الشهرين المنصرمة من السنة المالية الجديدة، وعلى هذا عقدت جلسة جديدة لإجراء المابين الحسابي بشكل يراعي ذلك

---

١ - الجبرتي، عجائب الآثار، ج٢، ص٩١-٩٦-٩٧-١٠١.

المتغير[1]، وعلى ذلك فقد أوردت الوثائق بيانين مختلفين في معطياتهما الحسابية مرتبطين بتلك التطورات، حيث جاء البيان الثاني الذي تم إجراؤه وفق الفرمان الصادر بذلك واختص بفترة الشهرين الذين انصرما من السنة المالية الجديدة مكملاً لما أسفرت عنه المحاسبة الأولى وما تداولته تلك المحاسبة من معطيات ونتائج حسابية على النحو التالي:

(أ) معطيات المابين الأول والثاني

اشتملت تلك المعطيات على قسمين جاء أولهما خاصاً بالإيرادات من التجار وبعض نواحي الالتزام المختلفة، وقد ورد في الوثائق تحت اسم "***حاصلات***"، والثاني خاص بالمبالغ النقدية التي تسلمها عزت محمد باشا نقداً من سلفه، والأموال المحولة له على بعض الأفراد والتي أفردنا لها جدولاً خاصاً تحت اسم "***تسليمات***"، وقد أوردته الوثائق بعنوان "***مقابلة نقداً وحوالة تسليم***" وتفصيل ذلك يتضمنه الجدولان التاليان:

١- جدول الإيرادات

كيس مصري	كسور	بيان كشوفيات وغيره
١٨٨	٣٤٥٨٥	مقبوض من مال الحلوان اعتباراً من غرة المحرم حتى ١٦
٠٦٤	٠٠٠٠٠	رجب
١٣٣	١٤١٧٣	تابعه
١٩٠	١٣١٣٥	مقبوض من الحلوان من ١٧ رجب حتى ٢٠ رمضان المعظم
٠٨٠	٠١٠٠٠	قيمة مستحقات دفعها التجار بموجب دفتر يتضمن بيان ذلك
٠٠٣	١٣٧٥٠	مقبوض من بعض الجهات المختلفة
٠٣٠	٠٠٠٠٠	مقبوض من بيت المال من غرة محرم إلى نهاية شعبان
٠١٠	٠٠٠٠٠	مقبوض من الأغالق[2] وغيرها من الإسكندرية وسائر المناطق

---

١ - دار الوثائق القومية، سجلات الديوان العالي، سجل ٢ للسنوات ١١٧٧ - ١٢١٩هـ ق ٤٢٠-٤٢١.

٢ - الأغالق نوع من الضرائب كان يأخذها الملتزمون وأصحاب النفوذ من المنتفعين الجدد بالأراضي التي تقع داخل نطاق مسئولياتهم بينما الدلالة اللفظية للكلمة تعنى العظمة أو الغرور أو الفضل والكرم. محمد على أنسي، قاموس الدراري اللامعات، ص٢٩.

٦٧٦	٦٤٦٣٣	مقبوض من الأتباع
٠٠٢	إجمالي أكياس[1] من الكسور	
٦٧٨	١٤٦٣٣	إجمالي الإيرادات

٢- جدول التسليمات

كيس مصري	كسور	بيان
١٤٤	٠٠٠٠	نقداً تسلم عزت محمد باشا
١٦٣	٠٠٠٠	عيناً ثمن وقيمة أشياء
٣١٠	٠٠٠٠	حوالة من شيخ عثمان بك[2]
٦١٧		

على أن مقارنة إجمالي أرقام الإيرادات وهى ٦٧٨ كيس ويبلغ ١٤,٦٣٣ بارة كسور بإجمالي التسليمات وهو ٦١٧ كيس، يتضح معها ظهور عجز واجب السداد على إسماعيل باشا وهو مبلغ ٦١ كيس إضافة ١٤,٦٣٣ بارة ككسور للكيس الواحد، وقد نصت وثيقة المابين الحسابي الأول على تنازل عزت محمد باشا لسلفه عن ذلك المبلغ على سبيل الهدية وأعطاه تخالصاً عن ذلك المبلغ بموجب هذه المحاسبة، وبذلك ينتظم إجمالي الإيرادات مع إجمالي التسليمات، ويتساوى الإجماليين بشكل يكون المابين الحسابي قد تساوت فيه الإيرادات مع التسليمات، وليستقيم بذلك الشق الأول من إجراءاته وهو الخاص بالإيرادات على اختلافها، أما الشق الثاني فهو الخاص بالاستحقاقات الواجبة على الباشا المعزول والتي تمثل مقارنتها ومدى وفاء صاحبها بها من عدمه الوجه الآخر من تلك

[1] - مصلح لكسور في وثائق وسجلات ديوان الروزنامة تعني المبالغ التي تقل في إجمالها عن الكيس، وكما سبق التنويه إليه فإن الكيس كان يمثل وحدة مالية اعتبارية تعني خمسة وعشرين ألف بارة.

٢ - حوالة أي دين محول من المدين إلى شخص ثالث يقبل الدائن تعهده بسداد الدين عن المدين الأصلي، وهنا تعهد عثمان بك طبل بسداد هذا المبلغ لعزت محمد باشا بموجب صك حوالة دين مقبول من الدائن. عثمان بيك طبل من مماليك إسماعيل بك تابع محمد بك أبو الذهب - صاحب سيده الذي قدمه على أقرانه وتولى إمارة الحج فى ١٢٠٥هـ/١٧٩٠م ولما مات سيده اتفق الأمراء المماليك على توليه مشيخة مصر ولكنه تورط في صراعات معهم وانتهت حياته السياسية بالهرب إلى غزة ومصادرة أمواله ثم رجع إلى مصر بلا دور ولا مكانة حتى مات بالطاعون في الشام سنة ١٢١٥هـ/١٨٠٠م. ولمزيد من التفاصيل يرجع إلى: الجبرتي، عجائب الآثار، ج٢، ص٤٥٢-٤٥٣.

العملية، وهذا يعني ضرورة محاسبة الباشا المعزول على المتأخرات عليه، وقد لجأ إسماعيل باشا في حالتنا هذه إلى بيع كثير من موجوداته للوفاء بما تأخر عليه من حقوق لدى عناصر استحقاق مختلفة كرواتب العسكريين والمدفوعات إلى أمير الحج وغير ذلك، وقد جاءت تلك الاستحقاقات التي تضمنتها الوثيقة على النحو التالي:

كيس	بيان
٧١٨	الدين الديواني[١].
١٠٠	استلام أمير الحاج المصري[٢]
٨١٨	إجمالي الاستحقاقات

٣- جدول الباقي المطلوب للباشا الجديد من متأخرات الاستحقاقات

وهذا الجدول يتضمن الفارق بين ما استلمه الباشا الجديد من سلفه من إيرادات "*حاصلات*" وبين إجمالي الاستحقاقات الواجبة، وهذا الفارق يعتبر دين واجب السداد وبشكل عاجل للباشا الجديد ما لم يتنازل عنه طوعاً أو يتلقى فرماناً سلطانياً بإعفاء الباشا المدين ليشكل سنداً ومستنداً يعفي الباشا الجديد من هذا المبلغ في مستقبل علاقته المالية مع من سيخلفه من الباشوات، ومثل ذلك التنازل كان يعني إقرار من الباشا بأن يتحمل بصفة شخصية من فائض التزامه وأرباحه المختلفة ذلك المبلغ دون أن يغيب عن خلده ووعيه أنه سوف يحاسب من قبل باشا آخر عند عزله أو نقله وهو أمر ثابت ومعروف، أما في حالات الإعفاء السلطاني فإن ذلك كان يعني خصم هذا الدين المعفى من المطلوبات المستحقة على الباشا الذي نفذ أمر الإعفاء، وعلى هذا فقد رصدت الوثيقة الباقي من المتأخرات على هذا النحو:

كيس	بيان
٨١٨	إجمالي الاستحقاقات المطلوبة
٦٧٨	تنزيل مقبوض من عزت محمد باشا سلفه

---

١ - سبق شرح وتفصيل مدلول كلمة الدين الديواني في معرض حديثنا عن الاستحقاقات المطلوبة من الباشوات كالرواتب وتمويل الواردات العثمانية من مصر وغير ذلك.

٢ - يشكل ذلك المبلغ استحقاق دوري يتسلمه أمير الحج لوجوه إنفاق متعددة ومتنوعة متعلقة بقافلة الحج المصري وقد سبقت الإشارة إلى تفاصيل ذلك.

١٤٠	باقي مستحق عن إيراد ومصروفات سنة ١٢٠٥هـ واجب السداد للجنود من محمد باشا .

وقد أشارت الوثيقة بشكل عرضي إلى أن مستحقات الجنود المتأخرة عن عام ١٢٠٥هـ/١٧٩١م تتضمن إلى جانب ذلك المبلغ ما تم تحويله وتعهد بسداده شيخ البلد عثمان بك طبل لقاء التزامه بمقاطعات التزام مختلفة، وقد أشارت الوثيقة بعد ذلك إلى أن هذا المبلغ وهو ٣١٠ كيس مشكوك في سداده، حيث بدا أن عثمان بك طبل يماطل في سداده، وقد أضاف محرر الوثيقة خطاً أحمر تحت ذلك المبلغ ليؤكد ذلك.

على أن إعادة فحص المابين الحسابي مرة أخرى على نحو ما أشرنا سابقاً لم يكن بسبب ١٢٠٥هـ/١٧٩١م المالية، والتي مثلت البيانات السابقة تفاصيلها وحسابها النهائي وأقر بها الباشا الجديد لسلفه، ولكن المشكلة التي تسببت فى إعادة المسألة إلى البحث مرة أخرى كانت بسبب مدة الشهرين الداخلين في السنة المالية الجديدة ولذلك كان على الجميع مناقشة مابين حسابي عن تلك الفترة، وقد رصدت الوثيقة تفاصيل ذلك على النحو التالي:

٤- جدول المستحقات النهائية لعزت باشا على سلفه إسماعيل باشا

كيس	بيان
١٤٠	مستحق وفق حساب ١٢٠٥ طبقاً للمابين الأول
٢٦١	مستحقات عن فترة إسماعيل باشا فى العام الجديد وهى مدة الشهرين.
٤٠١	إجمالي الدين الواجب للباشا الجديد

وتأتي الوثيقة الأخيرة لتسجل إجمالي ما أسفر عنه المابين الحسابي بين الرجلين، وهي التي جاءت بعنوان *"صورة إعلام بوبركة"*، ثم توقفت الوثائق عند هذا الحد[1] دون أن تردف تلك المعلومات الهامة بما آل إليه الأمر بين الرجلين، وهو الأمر الذي شعر به الجبرتي حينما أشار باقتضاب في تأريخه لأحداث ٢٤ شوال، أي بعد الجلسة الثانية لفحص المابين الحسابي إلى سفر إسماعيل باشا من بولاق بعد أن أدى ما عليه[2]، وهو ما

١ - دار الوثائق القومية، سجلات الديوان العالي، سجل رقم ٢، وثيقة رقم ٤٢١.
٢ - الجبرتي، عجائب الآثار، ج٢، ص٩٨.

يعني انتهاء الأمر وسداد المستحق للباشا الجديد بطريقة أو بأخرى وانتقال كل المسئوليات المالية السابقة واللاحقة إلى هذا الباشا الجديد عزت محمد باشا.

الخاتمة

بدا واضحاً من خلال هذا البحث كيف كانت المسئوليات المالية من حيث جوانبها المختلفة تنتقل في حالة عزل وإقامة الباشوات، وقد عرضنا لآلية ذلك وأسلوبه ومناخه العام وإجراءاته، مع رصد تمهيدي لعناصر الإيرادات والمصروفات المشكلة لدخول الباشوات، وما كان يقع عليهم من أعباء مالية وإدارية، على أن كواليس عملية المابين الحسابي وظروفها وملابساتها إنما كانت تعني في حقيقة الأمر نظاماً إدارياً محكماً لتداول السلطات وانتقالها دون الإخلال بالتزامات الإدارة العثمانية المتمثلة في مستحقات عليها لوجوه متعددة كرواتب الجنود وغير ذلك، وفي نفس الوقت دون ضياع حقوقها المتمثلة في عناصر الإيراد ومتحصلاتها من ذلك، ومثل ذلك النظام آلية دقيقة ومحكمة تضمن انسيابية الأداء في جانبه المالي، وإن عكس الأمر في جانب آخر من الصورة أن الالتزام بولاية مصر كان في أحيان كثيرة عبئاً على الباشوات، حيث رصدنا لحالات عديدة خرج فيها الباشا المعزول خالي الوفاض بعد أن صودرت أمواله وباع أسبابه وفاءً لمتأخرات عليه، بينما لقى سيئ الحظ منهم حتفه سجناً أو قتلاً جزاء تفريطه في واجبه، أو تكالب ظروف أخرى عليه، وإن تغاضت الإدارة أحياناً حينما كانت تستدعي بعض الباشوات إلى مهام أكبر ومناصب أخطر.

ويبقى الجانب الآخر الذي تعكسه عملية المابين الحسابي في حالاتها المختلفة من أعباء على الباشوات كانت تنتقل بدورها إلى الملتزمين الذين كانوا يلتزمون بجهات الإيرادات المختلفة منهم، ولعل ذلك يعطي تفسيراً للصرامة التي كانت تتم بها عملية جمع الإيرادات والعلاقة بين الملتزمين ودافعي الضرائب، ومثل ذلك قد يكون تعليلاً لحالات إغضاء الطرف الذي كانت تقوم به الإدارة في القاهرة، وبالتالي في الأقاليم وسائر الأجهزة الإدارية إزاء بعض مظاهر القسوة التي كان يبديها الملتزمون في مستويات الالتزام الدنيا تجاه دافعي الضرائب إلى درجة خولت بعضهم حق سجن المتأخرين عن سداد المستحقات عليهم وخلطت بين الإدارة والنظم المختلفة المتبعة إزاء تحصيل الضرائب وبين سلطة

المتابعة القانونية والملاحقة والسجن والمصادرة كما تعطي تلك العملية على اتساعها إشارة إلى ما شهدته سنوات القرنين ١٧ و١٨م من تجاوزات في جمع ضرائب نقداً وعيناً وشيوع ظواهر مختلفة كالسخرة والحمايات والفرد، وهى لا تخرج عن كونها إفرازاً طبيعياً لتلك الصرامة في المحاسبة على اختلاف مستوياتها ومراحلها.

غاية القول أن المابين الحسابي حسبما دل البحث كان يمثل إحدى أخطر حلقات نظام الالتزام فى مستواه الأعلى بما اشتمل عليه من إجراءات وما صاحبه من ملابسات وما كان يعنيه من دلالات.

الملحق الوثائقي

ترجمة النص التركي المكمل لوثائق المابين الحسابي

هذه هى صورة الأعلام نتيجة تعيين وتولية الوزير المكرم حضرة صاحب السعادة عزت محمد باشا ولاية مصر القاهرة بإنعام من السيادة العلية السلطانية على أن يتولى الإدارة والحكم اعتباراً من بداية شهر توت الذي يبدأ قبل يوم واحد من حلول شهر محرم لعام ١٢٠٥ فقد تم الإطلاع على حسابات المابين مع سلفه حضرة الوزير المكرم إسماعيل باشا بمعرفة أمراء مصر ورجال البلوكات السبعة ورئيس ديوان الروزنامة فى مصر وسائر الموظفين، ومن بداية شهر توت من السنة المذكورة وحتى نهاية السنة نفسها فإن حاصلات وإيرادات سنة بأكملها سواء الكشوفية أو عوائد الإلباسات وغيرها فإنها كلها فى ذمة حضرة المشار إليه إسماعيل باشا، وقد ظهر ٧٨ كيس أقجة ومن المبلغ المذكور يوجد ١٤٤ كيس أقجة نقداً، و١٦٣ من قيمة وثمن الأشياء و٣١٠ كيس حوالة من شيخ[1] البلد عثمان بك والباقي هو عبارة عن ٦١ كيس فقد تجاوز عنها وتركها حضرة المشار إليه عزت محمد باشا وذلك على سبيل الهدية، وقد تم تسليم الحاصلات والإيرادات المذكورة إلى حضرة المشار إليه عزت محمد باشا، ونظراً لأنه تجاوز عن الدين فقد

---

١ - يلاحظ أن المبالغ المدونة فى الوثيقة الأولى المتضمنة للمعطيات الحسابية للمابين الحسابي تختلف فى بعض تفاصيلها عن بعض المعطيات المشار إليها فى الوثيقة أعلاه وعلى هذا فقد عولنا فى تحليلنا المالي للمابين الحسابي على الوثيقة الأولى، ومثل تلك الأخطاء يمكننا التجاوز عنها وذلك لأن الغرض الحقيقي من النص النثري لم يكن يعول عليه بشكل حاسم فى ضوء وجود نص وثائقي حسابي حرره روزنامجية محترفون تحت إمرة كبيرهم وراجعوه مراجعة دقيقة.

أعطي سلفه حضرة المشار إليه إسماعيل باشا سند الدين مختوماً على الفور، وبموجب الأوامر العلية التي صدرت مرة ثانية بالخط الهمايوني السامي "الفرمان السلطاني" بخصوص الإطلاع على حسابات المابين اعتباراً من تاريخ تعيين وتولية حضرة المشار إليه عزت محمد باشا أمر القاهرة المذكورة، فقد شرع في الإطلاع على الحساب ورؤيته مرة ثانية بمعرفة جميع أمرا مصر وضباط البلوكات السبعة ورئيس ديوان الروزنامة فى مصر وسائر الموظفين، وتم الإطلاع على حسابات المابين طبقاً لحساب قسط اليوم وذلك اعتباراً من تاريخ التعيين، وقد تسلم حضرة المشار إليه عزت محمد باشا من سلفه حضرة إسماعيل باشا إيرادات سنة واحدة سواء نقداً أو من ثمن وقيمة الأشياء طبقاً لتقديرها، وصحيح مجموع ما تسلمه وقبضه هو ٣٠٧ كيس مصري كل سنة من طرف الولاة، فإن المبالغ الواجب دفعها من طرف المشار إليه حضرة إسماعيل باشا لا تشمل حبة واحدة أو أي شئ بخصوص الدين الديواني وذلك حتى تاريخ عزله وبقائه فى ذمة محمد باشا، فإن مقبوض المشار إليه عزت محمد باشا من سلفه نقداً وحوالة هو ٣٠٧ كيس مصري مع بقاء ١٢٠٥ فى ذمته، ويقتضى الأمر قبض ٤٠١ كيس مصري فقط مع ٣٠٧ مصري قبضها حضرة المشار إليه عزت محمد باشا سلفه نقداً وحوالة، وطبقاً لحسابات المابين التي اطلع عليها سابقاً فإنه يوجد ٣١٠ كيس مصري حوالة من شيخ البلد، وبسبب أنه ممتنع كما هو مشار إليه وموضح بالقلم الأحمر فى أعلى الدفتر فإنه كان يُرى في ذمة الوالي السابق حضرة إسماعيل باشا مبلغ ٤٥٠ كيس مصري فإنه كان سيتم إبلاغ المشار إليه ومطالبته بتحصيل المبلغ الباقي المذكور، وطبقاً للحساب الذي تم فحصه والإطلاع عليه للمرة الثانية يكون مبلغ الدين الديواني ٤٠١ كيس مصري، والأمر يوجب ويقتضى تحصيل الدين الديواني الذي مقداره ٤٠١ كيس مصري من حضرة الوزير المكرم إسماعيل باشا للمحافظة على إرسالية أموال وخزينة القاهرة المذكورة، وسوف يتم الإصغاء والامتثال لما يؤمر به من آراء صائبة قيمة أياً كانت بخصوص عملية التحصيل، وقد أعلم ذلك إلى العرش السامي الذي يدعو له جميع أركان مصر ويرجون عطفه.

المصادر والمراجع

أولاً: وثائق غير منشورة

أ – دار الوثائق القومية

١-دفاتر بسط وتطبيق واردات ومصاريف خزينة عامرة محروسة مصر.

٢-دفتر إخراجات يخص ديوان المحاسبة.

٣-سجلات أصول مال اسكلها ومقاطعات تابع قلم شهر.

٤-سجلات الباب العالي.

٥-سجلات الديوان العالي.

٦-سجلات الروزنامة.

٧-سجلات القسمة العسكرية.

٨-سجلات محكمة الإسكندرية.

٩-سجلات محكمة الدقهلية.

١٠- سجلات محكمة القسمة العسكرية.

١١- سجلات محكمة المحلة الكبرى.

١٢- سجلات محكمة بولاق.

١٣- سجلات محكمة رشيد.

١٤- وثيقة رقم٣٢٧.

ب – أرشيف وزارة الأوقاف

١- وثيقة رقم ١٠٧٤.

٢- وثيقة رقم ١٠٨٨.

٣- وثيقة رقم ١٧٦٨.

٤- وثيقة رقم ٣٠٣.

٥- وثيقة رقم١١٧٦.

ثانياً: المصادر المخطوطة

١-البوزجاني، أبو الوفا محمد بن محمد، كتاب أبي الوفا فيما يحتاج إليه الصانع من أعمال الهندسة، مخطوط محفوظ بدار الكتب المصرية.

٢-الفارابي، أبو نصر، كتاب الحيل الروحانية والأسرار الطبيعية في دقائق الأشكال الهندسية، مخطوط محفوظ بمكتبة جامعة أوبسال بالسويد.

٣-القلعاوي، مصطفى الصفوي الشافعي، تاريخ صفوة الزمان فيمن تولى على مصر من أمير وسلطان، مخطوط بمكتبة رفاعة الطهطاوي، سوهاج رقم ٥١ تاريخ.

٤-القينالي، مصطفى بن الحاج إبراهيم، مجموع لطيف يشتمل على وقائع مصر القاهرة من سنة ١١٠٠ إلى آخر تاريخ المجموع سنة ١١٥٢، المكتبة الوطنية بفينا.

ثالثاً: المصادر المنشورة

١-ابن الجيعان، التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، سنة ١٩٧٤م.

٢-ابن الرامي، الإعلان بأحكام البنيان، تحقيق د. فريد سليمان، مركز النشر الجامعي، تونس، سنة ١٩٩٩م.

٣-ابن إياس، أبو البركات محمد بن أحمد الحنفي، ت ٩٣٠هـ/١٥٢٤م، بدائع الزهور فى وقائع الدهور، من ج١ وج٢، طبع بولاق ١٣١١هـ، ج٣ و٤ و٥، الطبعة الثانية، نشر محمد مصطفى، القاهرة، ١٩٦٠-١٩٦٣م.

٤-ابن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣م.

٥-ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة، ج١-١٢ طبع دار الكتب، القاهرة، سنة ١٩٢٩-١٩٥٦م، وج١٣-١٦، القاهرة، سنة ١٩٧٠-١٩٧٢م ؛ وج٦، ٧ نشر Popper، طبع كاليفورنيا، سنة ١٩٠٩م.

٦-ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف، ت ٨٧٤هـ/١٤٧٠م، المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، ج١، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، القاهرة ١٩٥٦م ؛ ج٢، تحقيق د٠ محمد أمين، القاهرة ١٩٨٤م ؛ ج٣، تحقيق د٠ نبيل محمد عبد العزيز، القاهرة ١٩٨٥م ؛ ج٤، تحقيق د٠ محمد أمين، القاهرة ١٩٨٦م ؛ ج٥، تحقيق د٠ نبيل محمد عبد

العزيز، القاهرة ١٩٨٨م ؛ ج٦، تحقيق د. محمد أمين، القاهرة ١٩٩٠م.

٧-ابن تغري بردي، حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور، تحقيق د. محمد كمال عز الدين، جزءان، بيروت ١٩٩٠م.

٨-ابن تغري بردي، منتخبات من حوادث الدهور فى مدى الأيام والدهور، طبع كاليفورنيا، ١٩٣٠-١٩٤٢م.

٩-ابن جبير، محمد بن أحمد، ت ٦١٤هـ/١٢١٧م، الرحلة (التذكرة بالأخبار فى اتفاقات الأسفار)، بيروت، سنة ١٩٦٤م.

١٠- ابن حوقل، صورة الأرض، دار مكتبة الحياة، بيروت، سنة ١٩٧٩م.

١١- ابن خلدون، أبو زيد بن عبد الرحمن بن محمد بن محمد وليّ الدين التونسي، ٧٣٢-٨٠٨هـ، المقدمة، دار الكتاب اللبناني، سنة ١٩٨٢م.

١٢- ابن دقماق، صارم الدين إبراهيم بن محمد بن أيدمر العلائي، ت ٨٠٩هـ/١٤٠٦م، الانتصار لواسطة عقد الأمصار، ج٤، ٥، القسم الأول والثاني، طبع بولاق، ١٣٠٩هـ.

١٣- ابن شاهين الظاهري، غرس الدين خليل بن شاهين الظاهري، ت ٨٧٢هـ/١٤٦٨م، زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، نشر بولس ريوس، المطبعة الجمهورية، طبعة باريس، سنة ١٨٩٤م.

١٤- ابن عبد الظاهر، محيي الدين، الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، تحقيق عبد العزيز الخويطر، الرياض سنة ١٩٧٦م.

١٥- ابن مماتي، قوانين الدواوين، تحقيق عزيز سوريال عطية، مصر ١٩٤٣م.

١٦- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، ت ٧١١هـ/١٣١١م، لسان العرب، ٢٠ جزء، بولاق، ١٣٠٠-١٣٠٨هـ.

١٧- ابن ناظر الجيش، الشيخ تقي الدين عبد الرحمن بن محب الدين محمد التميمي الحلبي، كتاب تثقيف التعريف بالمصطلح الشريف، تحقيق رودلف فسيلي، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة، القاهرة، سنة ١٩٨٧م.

١٨- أبو الفدا، تقويم البلدان، طبع باريس، ١٨٤٠م.

١٩- أبو الفدا، عماد الدين إسماعيل بن الملك الأفضل صاحب حماه، ت ٧٣٢هـ/١٣٣١م، المختصر في أخبار البشر، ٤ أجزاء، طبع استانبول، سنة ١٩٣٨م.

٢٠- أحمد شنبي بن عبد الغني، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من

الوزراء والباشات، تحقيق د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، مكتبة الخانجي، القاهرة، سنة ١٩٧٨م.

٢١- الإسحاقي، محمد بن عبد المعطي، أخبار الأول فيمن تصرف فى مصر من أرباب الدول، المطبعة العثمانية.

٢٢- الاسنوي، جمال الدين عبد الرحيم، ت ٧٧٢هـ، طبقات الشافعية، تحقيق عبد الله الحبوري، جزءان، بغداد، سنة ١٢٩٠هـ.

٢٣- الاصطخري، أبو اسحق إبراهيم بن محمد الفارسي الاصطخري المعروف بالكرخي، ت. حوالي منتصف القرن الرابع الهجري، المسالك والممالك، تحقيق محمد جابر عبد العال الحسيني، مراجعة شفيق غربال، دار القلم، القاهرة، سنة ١٩٦١م.

٢٤- الاصطخري، كتاب الأقاليم، نشر J. H. Moeller، وأعادت نشره مصوراً مكتبة المثنى ببغداد (بدون تاريخ).

٢٥- البغدادي، إسماعيل باشا، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، استانبول سنة١٩٥١م، أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى، بغداد، د. ت.

٢٦- البغدادي، عبد اللطيف بن يوسف، الإفادة والاعتبار في الأمور المشاهدة والحوادث المعاينة بأرض مصر، القاهرة، سنة ١٩٨٨م.

٢٧- البكري، الروضة الزهية فى ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية، تحقيق عفاف مسعد العبد، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، سنة ١٩٩٢م.

٢٨- البكري، المنح الرحمانية في الدولة العثمانية، وذيله اللطائف الربانية على المنح الرحمانية، تقديم وتحقيق وتعليق د. ليلى الصباغ، دار البشائر، دمشق، سنة ١٩٩٥م.

٢٩- البكري، محمد ابن أبي السرور البكري الصديقي، ت بعد سنة ١٠٧١هـ/ ١٦٦١م، الروضة المأنوسة في أخبار مصر المحروسة، تحقيق وتعليق عبد الرازق عبد الرازق عيسى، دار الثقافة الدينية، القاهرة، سنة، ١٩٩٧م.

٣٠- البنداري، الفتح بن على بن محمد، سنا البرق الشامي، تحقيق فتحية النبراوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، سنة ١٩٧٩م.

٣١- الجبرتي، عبد الرحمن بن حسن، ت ١٢٤٩هـ/٢٤- ١٨٢٥م، عجائب الآثار في التراجم الأخبار، طبعة القاهرة ١٣٢٢هـ ؛ عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في

التراجم والأخبار، ٣ أجزاء، دار الجيل، بيروت، د. ت.

٣٢- الجوهري، الخطيب علي بن داود الجوهري الصيرفي، ت٩٠٠هـ/١٤٩٤م، نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، تحقيق د٠ حسن حبشي، ٣ أجزاء، القاهرة ١٩٧٠-١٩٧٤م.

٣٣- الحلاق، الشيخ أحمد البديري، حوادث دمشق اليومية ١١٥٤- ١١٧٥هـ/ ١٧٤١-١٧٦٢م، تنقيح الشيخ محمد سعيد القاسمي، تحقيق أحمد عزت عبد الكريم، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، سنة ١٩٥٩م.

٣٤- الحموي، ياقوت بن عبد الله الحموي البغدادي، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، سنة ١٩٧٧م.

٣٥- الحنبلي، أحمد بن إبراهيم، الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل، جزءان، مكتبة المسجد الحسيني، ١٩٧٣م.

٣٦- خليل مردم بك، أعيان القرن الثالث عشر، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة ١٩٧٧م.

٣٧- الدمشقي، شيخ الربوة شمس الدين محمد بن أبى طالب الدمشقي، ٧٢٧هـ/ ١٣٢٦م، حدائق الياسمين في ذكر قوانين الخلفاء والسلاطين، تحقيق عباس صباغ، دار النفائس، دمشق، سنة ١٩٩١م.

٣٨- الدمشقي، محمد بن عيسى بن كنان الصالحي، ١٠٧٤-١١٥٣هـ/١٦٦٣-١٧٤٠م، المواكب الإسلامية في الممالك والمحاسن الشامية، تحقيق ودراسة حكمت إسماعيل، قسمان، وزارة الثقافة إحياء التراث العربي ٩٢، ٩٣، سوريا، سنة ١٩٩٣م.

٣٩- الدمشقي، نخبة الدهر في عجائب البر والبحر، ليبزج، ١٩٢٣م.

٤٠- رفاعة الطهطاوي، مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية، ط. ثانية، مطبعة مصر، القاهرة، سنة ١٣٣٠هـ/١٩١٢م.

٤١- الروزنامجي، حسين أفندي، ترتيب الديار المصرية في عهد الدولة العثمانية، د. محمد شفيق غربال، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، مج٤، ج١، القاهرة، سنة ١٩٣٦م.

٤٢- السيوطي، عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي، الدر المنثور في التفسير المأثور، المجلد الأول، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، سنة

١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

٤٣- الشعراني، أبو المواهب عبد الوهاب بن أحمد بن على الأنصاري، ت ٩٧٣هـ/ ١٥٦٥م، لواقح الأنوار في طبقات الأخبار، المعروف بالطبقات الكبرى، جزءان، المطبعة العامرة العثمانية، القاهرة، سنة ١٣١٦هـ.

٤٤- الشيزري، عبد الرحمن بن نصر، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، قام على نشر، السيد الباز العريني، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، سنة ١٩٤٦م.

٤٥- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ١١ جزء، ط. الرابعة، دار المعارف، القاهرة، سنة ١٩٧٧م.

٤٦- العسقلاني، الحافظ بن حجر، ٧٧٣-٨٥٢هـ، إنباء الغمر بأنباء العمر، تحقيق د. حسن حبشي، ٤ أجزاء، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، سنة ١٩٦٩-١٩٩٨م.

٤٧- علي باشا مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، ٢٠ جزء، بولاق سنة ١٣٠٤هـ ؛ علي باشا مبارك، الخطط التوفيقية، ج١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، سنة ١٩٩٤م.

٤٨- علي باشا مبارك، تذكرة المهندسين وتبصرة الراغبين، القاهرة، طبع في مطبعة المدارس الملكية، القاهرة، سنة ١٢٩٠ هـ.

٤٩- العيني، بدر الدين محمود، ت٨٥٥هـ/١٤٥١م، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، حوادث سنة ٨٢٤-٨٥٠ هـ، تحقيق د. عبد الرازق الطنطاوي القرموط، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي ١٩٨٩م.

٥٠- الغزي، نجم الدين، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، ثلاثة أجزاء، حققه وضبط نصه د. جبرائيل سليمان جبور، بيروت، سنة ١٩٧٩م.

٥١- الفارابي، أبو نصر إحصاء العلوم، حققه وقدم له وعلق عليه د. عثمان أمين، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، سنة ١٩٦٨م.

٥٢- الفارسي، الحسن بن محمد الوزان، وصف أفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، ط.الثانية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، سنة ١٩٨٣م.

٥٣- الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، ت ٨٢٣هـ/١٤١٨م، القاموس المحيط، ٤ أجزاء، المطبعة الحسينية بالقاهرة، القاهرة، سنة ١٣٣٠هـ.

٥٤- القلقشندي، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن علي، ت ٨٢١هـ/١٤١٨م، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ١٤ جزءاً، دار الكتب المصرية، سنة ١٩١٩-١٩٢٢م.

٥٥- الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، سنة ١٩٧٣م.

٥٦- المقريزي، البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب، تحقيق د.عبد المجيد عابدين، القاهرة، القاهرة، سنة ١٩٦١م.

٥٧- المقريزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية، طبع بالأوفست عن طبعة بولاق، سنة ١٢٧٠هـ.

٥٨- المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي، ت ٨٤٥هـ/١٤٤٢م، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج١-٢(٦ أقسام) تحقيق د. محمد مصطفى زيادة، القاهرة، طبعة ثانية ١٩٥٧-١٩٧٢م ؛ ج٣-٤ (٦ أقسام) تحقيق د. سعيد عبد الفتاح عاشور، القاهرة ١٩٧٠-١٩٧٢م.

٥٩- المكي، محمد تاريخ حمص، يوميات محمد المكي ١١٠٠-١١٣٥هـ/ ١٦٨٨-١٧٢٢م، تحقيق عمر نجيب العمر، المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق، سنة ١٩٨٧م.

٦٠- النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب، ت ٦٧٧-٧٣٣هـ، نهاية الأرب في فنون الأدب، ج٣٠، تحقيق د. محمد عبد الهادي شعيرة، مراجعة د. محمد مصطفى زيادة، القاهرة ١٩٩٠م.

٦١- الوطواط، مباهج الفكر ومناهج العبر صفحات من جغرافية مصر، دراسة وتحقيق د.عبد العال عبد المنعم الشامي، الكويت، سنة ١٩٨١م.

٦٢- اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن واضح الكاتب، البلدان، ليدن، د. ت.

رابعاً: المراجع العربية

١- إبراهيم أحمد العدوي، رشيد رضا الإمام المجاهد، المؤسسة المصرية للتأليف، القاهرة، سنة ١٩٦٤م.

٢- إبراهيم أحمد رزقانه، الجغرافيا التاريخية لشرق الدلتا، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٤٧م.

٣- إبراهيم المويلحي، الأرض والفلاح فى العصر العثماني، بحث منشور ضمن كتاب الأرض والفلاح فى مصر على مر العصور، الجمعية التاريخية المصرية، القاهرة، سنة ١٩٧٤م.

٤- أحمد السعيد سليمان، تاريخ الدول الإسلامية ومعجم الأسر المالكة، جزءان، دار المعارف، القاهرة، سنة ١٩٦٩م.

٥- أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، دار المعارف، القاهرة، سنة ١٩٧٩م.

٦- أحمد الشرباصي، شكيب أرسلان داعية العروبة والإسلام، المؤسسة المصرية للتأليف، القاهرة، سنة ١٩٦٣م.

٧- أحمد تيمور، المهندسون الإسلاميون، مجلة الهندسة، العدد ٢، فبراير ١٩٢٣م.

٨- أحمد طاهر حسنين، دور الشاميين المهاجرين إلى مصر في النهضة الأدبية الحديثة، دار الوثبة، دمشق، سنة ١٩٨٣.

٩- أحمد عبد الرازق أحمد، كشاف بالوثائق الفرنسية في مكتبة جامعة القاهرة، عبد الرحمن الجبرتي، دراسات وبحوث، بإشراف أحمد عزت عبد الكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، سنة ١٩٧٦م.

١٠- أحمد عيسى أحمد، جامع الفقراء (الزبدة) بمدينة جرجا، مجلة آداب قنا، عدد ٥، ج٢، سنة ١٩٩٥م.

١١- أحمد فكري، مساجد القاهرة ومدارسها، القاهرة، ج١، ١٩٦٥م، وج٢، ١٩٦٩م.

١٢- أحمد محمد عدوان، جواز السفر عند المسلمين، مجلة العصور، مج٥، ج٢، دار المريخ للنشر، لندن، يوليو ١٩٩٠م/ ذو الحجة ١٤١٠هـ.

١٣- أحمد وصفي زكريا، الرحلة الشامية، الطبعة الثانية، دار الفكر، دمشق، سنة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١٤- أحمد وصفي زكريا، عشائر الشام، الطبعة الثانية، دار الفكر، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

١٥- آدم متز، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر النهضة في الإسلام، ج١، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريده، الطبعة الثالثة، لجنة التأليف والترجمة

والنشر، القاهرة، سنة ١٩٥٧م.

١٦- ادهام محمد حنش، الخط العربي في الوثائق العثمانية، دار المنهاج، عمان، المملكة الأردنية، سنة ١٩٩٨م.

١٧- أدولف جروهمان، أوراق البردي العربية بدار الكتب المصرية، ج٣، ترجمة حسن إبراهيم حسن، الطبعة الثانية: دار الكتب المصرية بالقاهرة، سنة ١٩٩٤م.

١٨- أسامة طلعت، أسوار صلاح الدين وأثرها في امتدا القاهرة حتى عصر المماليك، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الآثار الإسلامية، كلية الآثار، جامعة القاهرة، سنة ١٩٩٢م.

١٩- إسماعيل سراج الدين، التجديد والتأصيل في عمارة المجتمعات الإسلامية، جائزة الأغا خان للعمارة جنيف ١٩٨٩م.

٢٠- أغناطيوس يوليونوفتش كراتشكوفسكي، تاريخ الأدب الجغرافي العربي، نقله إلى العربية: صلاح الدين هاشم، قسمان، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، سنة ١٩٦١م.

٢١- إلهام محمد علي ذهني، مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن التاسع عشر، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، القاهرة، سنة ١٩٩٥م.

٢٢- إلهام محمد علي ذهني، مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، سنة ١٩٩٢م.

٢٣- آمال العمري، إعادة استخدام الرخام في العصر المملوكي، في دراسات آثارية إسلامية، المجلد الأول، هيئة الآثار المصرية، القاهرة ١٩٨٢م.

٢٤- إميلينو، جغرافية مصر في العصر القبطي أو "معجم أسماء المدن والبلاد والقرى المصرية في العصر المسيحي"، ترجمة حلمي عزيز قلادة ود. محمد السيد غيطاس، مراجعة أ. د. محمد عبد الستار عثمان، تحت الطبع.

٢٥- أندريه ريمون، فصول من التاريخ الاجتماعي للقاهرة العثمانية، دار روز اليوسف، القاهرة، سنة ١٩٧٤م.

٢٦- أيمن أحمد محمد محمود، نظام حيازة الأراضى الزراعية فى مصر من الفتح العثماني وحتى منتصف القرن ١٧، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية

الآداب، جامعة القاهرة، سنة ٢٠٠٢م.

٢٧- بطرس البستاني، دائرة المعارف، طبعة دار المعرفة، بيروت، د. ت.

٢٨- بطرس لبكي، الهجرة اللبنانية منذ نهاية الحرب داخل لبنان، مجلة المشرق، ج١، كانون الثاني، حزيران ٢٠٠٠م.

٢٩- بولس قرألي، الجاليات السورية في القطر المصري، المجلة السورية، السنة الأولى، ج٤، ١٩٢٦م.

٣٠- ج. ومكفرسون، الموالد في مصر، ترجمة وتحقيق د: عبد الوهاب بكر، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، سنة ١٩٩٩م.

٣١- جاك تاجر، حركة الترجمة بمصر خلال القرن التاسع عشر، القاهرة، د. ت.

٣٢- جريدة أريف الأرمينية، عدد ١٢، س٣، ديسمبر ٢٠٠٠م.

٣٣- جلال يحيى، محمد نصر مهنا، مشكلة قبرص، دار المعارف، الإسكندرية، سنة ١٩٨١م.

٣٤- جمال الدين الشيال، تاريخ الترجمة في عهد الحملة الفرنسية، القاهرة، د.ن.

٣٥- جمال الدين الشيال، مجمل تاريخ دمياط سياسياً واقتصادياً، الإسكندرية، سنة ١٩٤٩م.

٣٦- جمال عبد الرؤوف، مساجد مصر العليا الباقية من الفتح العربي حتى نهاية العصر العثماني، ماجستير غير منشورة، قسم الآثار الإسلامية، كلية الآثار، جامعة القاهرة، سنة ١٩٨٨م.

٣٧- حسام محمود مهدي، فلسفة الحفاظ والترميم المعماري للآثار الإسلامية بمدينة القاهرة (١)، في المؤتمر الخامس للآثاريين العرب، دراسات في آثار الوطن العربي (٣)، جمعية الآثاريين العرب، القاهرة، سنة ٢٠٠٢م.

٣٨- حسن الباشا، الألقاب الإسلامية فى التاريخ والوثائق والآثار، دار النهضة المصرية، القاهرة، سنة ١٩٥٧م.

٣٩- حسن الباشا، الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، ٣ أجزاء، دار النهضة المصرية، القاهرة، سنة ٦٥-١٩٦٧م.

٤٠- حسن عبد الوهاب، تاريخ المساجد الأثرية، جزءان، دار الكتب المصرية،

القاهرة، سنة ١٩٤٦م ؛ حسن عبد الوهاب، تاريخ المساجد الأثرية، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، سنة ١٩٩٤م.

٤١- حسن عبد الوهاب، طراز العمارة الإسلامية في ريف مصر، مجلة المجمع العلمي المصري، مج٣٨، ج٢، سنة ٥٦-١٩٥٧م.

٤٢- حسنى نويصر، العمارة الإسلامية في مصر، عصر الأيوبيين والمماليك، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، سنة ١٩٩٦م.

٤٣- حسنين مخلوف، كلمات القرآن الكريم، تفسير وبيان، دار المعارف، بدون تاريخ.

٤٤- حسين فوزي النجار، علي مبارك أبو التعليم، سلسلة أعلام العرب، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، سنة ١٩٨٧م.

٤٥- حسين مؤنس، ابن بطوطة ورحلاته، تحقيق ودراسة وتحليل، دار المعارف، القاهرة، سنة ١٩٨٠م.

٤٦- حسين مجيب المصري، معجم الدولة العثمانية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، سنة ١٩٨٩م.

٤٧- حسين محمد فهيم، أدب الرحلات، سلسة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٩م.

٤٨- حلمي محروس إسماعيل، دراسات في الحالة الاجتماعية في مصر في النصف الأول من القرن ١٩، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، سنة ١٩٧٧م.

٤٩- خالد عزب، فقه العمارة الإسلامية، دار النشر للجامعات، القاهرة، سنة ١٩٩٧م.

٥٠- خالد محمد عزب، الخصائص المعمارية والفنية لمساجد مدينة فوة"، ندوة عمارة المساجد، كلية العمارة والتخطيط، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

٥١- خليل ساحلي أوغلو، سنو الإزدلاف أو أزمات الإمبراطورية العثمانية المالية، المجلة التاريخية المغربية، عدد ١٢، سنة ١٩٧٨م.

٥٢- دانيال كريسليوس، جذور مصر الحديثة، ترجمة وتعليق عبد الوهاب بكر، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، سنة ١٩٨٥م.

٥٣- روبير سوليه، مصر ولع فرنسي، ترجمة لطيف فرج، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، سنة ١٩٩٩م.

٥٤- زهير الشايب، وصف مصر، لوحات الدولة الحديثة، الطبعة ٣، دار الشايب، القاهرة، سنة ١٩٩٤م.

٥٥- زين العابدين شمس الدين نجم، تسحب الفلاحين في عصر محمد علي، أسبابه ونتائجه، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مج٣٦، سنة ١٩٨٩م.

٥٦- سامي نوار، الكامل في مصطلحات العمارة الإسلامية من بطون المعاجم اللغوية، دار الوفاء، الإسكندرية، سنة ٢٠٠٢م.

٥٧- سعاد ماهر محمد، مساجد مصر وأولياؤها الصالحون، خمسة أجزاء، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، سنة ١٩٨٠-١٩٨٥م.

٥٨- سعد زغلول عبد الحميد، العمارة والفنون في دولة الإسلام، منشأة المعارف بالإسكندرية، سنة ١٩٨٦م.

٥٩- سعيد عبد الفتاح عاشور، العصر المماليكي في مصر والشام، القاهرة، الطبعة الثالثة، القاهرة، سنة ١٩٩٤م.

٦٠- سعيد عبد الفتاح عاشور، قبرص والحرب الصليبية، النهضة المصرية، القاهرة، سنة ١٩٥٧م.

٦١- سعيد عبد الفتاح عاشور، مصر في العصور الوسطى، القاهرة سنة ١٩٧٠م.

٦٢- سعيد مغاوري، الألقاب وأسماء الحرف والوظائف في ضوء البرديات العربية، دار الكتب المصرية، القاهرة، سنة ٢٠٠٠م.

٦٣- سميرة فهمي عمر، إدارة الحج فى مصر العثمانية سنة ٩٢٣-١٢١٣هـ/ ١٥١٧-١٧٩٨م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، سنة ٢٠٠١م.

٦٤- سهيلة زكية الريماوي، جمعية العربية الفتاة السرية، دراسة وثائقية ١٩٠٩-١٩١٨م، دار مجدلاوي، عمان، سنة ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.

٦٥- السيد السيد أحمد توفيق دياب، السياحة في مصر خلال القرن التاسع عشر، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، القاهرة، سنة ١٩٩٤م.

٦٦- السيد سابق، فقه السنة، ٣ أجزاء، الفتح العربي للإعلام، القاهرة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٦٧- السيد عبد العزيز سالم، المآذن المصرية نظرة عامة عن أصلها وتطورها منذ

الفتح العربي حتى الفتح العثماني، الإسكندرية، د.ت.

٦٨- السيد عبد العزيز سالم، تاريخ الإسكندرية وحضارتها في العصر الإسلامي، الإسكندرية، سنة ١٩٨٢م.

٦٩- سيد محمد السيد، مصر في العصر العثماني في القرن ١٦، دراسة وثائقية في النظم المالية والقضائية والمالية والعسكرية، مكتبة مدبولي، القاهرة، سنة ١٩٩٧م.

٧٠- السيد محمود البنا، دراسة ترميم وصيانة الآثار تطبيقاً على التكسية الرخامية لضريح إبراهيم أغا مستحفظان -جامع آق سنقر- القاهرة، في أعمال المؤتمر الثاني لمدونة الآثار العثمانية في العالم حول: العمارة السكنية، النقائش الجنائزية وآليات الترميم، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، أغسطس ١٩٩٨م.

٧١- شلبي إبراهيم الجعيدي، طبقة العامة في مصر في العصر الأيوبي ٥٦٧-٦٤٨هـ/١١٧١-١٢٥٠م، الهيئة المصرية العمة للكتاب، القاهرة، سنة ٢٠٠٣م.

٧٢- شوقي عبد القوي عثمان، التجارة بين مصر وإفريقيا في عصر المماليك، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، سنة ٢٠٠٠م.

٧٣- شوقي عطا الله الجمل، الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر (١٨٦٣-١٨٧٩)، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، سنة ١٩٥٩م.

٧٤- صبحي لبيب، التجارة الكاريمية وتجارة مصر فى العصور الوسطى، المجلة المصرية للدراسات التاريخية، مايو ١٩٥٢م.

٧٥- صلاح هريدي، الحرف والصناعات فى عهد محمد علي، الطبعة الأولى، دار المعارف، الإسكندرية، سنة ١٩٨٥م.

٧٦- طارق عبد الرؤوف، عمارة ما بعد الحداثة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، سنة ١٩٩٦م.

٧٧- عاتق بن غيث البلادي، معجم الكلمات الأعجمية والغربية في التاريخ الإسلامي، دار مكة للنشر، سنة ١٩٩٠م.

٧٨- عاصم محمد رزق، المحاريب الفاطمية في جوامع القاهرة ومساجدها وأضرحتها، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، مج٢١، عدد١-٢، سنة ١٩٨٤م.

٧٩- عبد الحمن الكواكبي، أم القرى، دراسة وتحقيق محمد جمال طحان، حلب، سنة

٢٠٠٢م.

٨٠- عبد الحميد حامد سليمان، الحمايات والمغارم في مصر في العصر العثماني، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد ١٧، ١٨، مؤسسة التميمي، تونس، سنة ١٩٩٨م.

٨١- عبد الحميد حامد سليمان، الملاحة النيلية فى مصر العثمانية ١٥١٧-١٧٩٨م، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، سنة ٢٠٠٠م.

٨٢- عبد الحميد حامد سليمان، الموانى المصرية فى العصر العثماني، هيئة المصرية للكتاب، القاهرة، سنة ١٩٩٥م.

٨٣- عبد الحميد حامد سليمان، مصر والحرمين الشريفين في العصر العثماني، مجلة ندوة التاريخ الإسلامي، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد ١٢، سنة ١٩٩٤م.

٨٤- عبد الحميد حامد سليمان، مقاطعة الخردة وتوابعها (دراسة التنظيم المالي والضرائبي للحرف الهامشية والبسيطة في مصر العثمانية)، أعمال سيمنار التاريخ العثماني، الجمعية التاريخية المصرية، تحت الطبع.

٨٥- عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد على، دار المعارف، القاهرة، سنة ١٩٨٢م.

٨٦- عبد الرحمن بك سامي، القول الحق في بيروت ودمشق، الطبعة الثانية، دار الرائد العربي، بيروت، سنة ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٨٧- عبد الرحمن فهمي، النقود المتداولة أيام الجبرتي، عبد الرحمن الجبرتي، دراسات وبحوث، بإشراف أحمد عزت عبد الكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، سنة ١٩٧٦م.

٨٨- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الريف المصري في القرن الثامن عشر، مكتبة مدبولي، القاهرة، سنة ١٩٨٦م.

٨٩- عبد السميع سالم الهراوي، لغة الإدارة العامة في مصر في القرن التاسع عشر، المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، سنة ١٩٦٣م.

٩٠- عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤-١٩١٤م، دار المعارف بمصر، القاهرة، سنة ١٩٦٩م.

٩١- عبد الفتاح رواس قلعجي، من شعر أمين الجندي، وزارة الثقافة، دمشق، سنة

١٩٨٨م.
٩٢- عبد القادر الريحاوي، العمارة العربية الإسلامية، خصائصها وآثارها في سورية، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، سنة ١٩٧٩م.
٩٣- عبد المنصف محمود، على ضفاف بحيرات مصر، جزءان، القاهرة، ١٩٦٧م.
٩٤- عبد النعيم محمد حسنين، دولة السلاجقة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، سنة ١٩٧٥م.
٩٥- عبد الوهاب بكر، الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن ١٨، دار المعارف، القاهرة، سنة ١٩٨٢م.
٩٦- عراقي يوسف محمد، الأوجاقات العثمانية في مصر فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة عين شمس، سنة ١٩٧٨م.
٩٧- عراقي يوسف محمد، الوجود العثماني فى مصر فى القرن الثامن عشر والتاسع عشر، دار المعارف، القاهرة، سنة ١٩٨٥م.
٩٨- علي الحسني، تاريخ سورية الاقتصادي، مطبعة بدائع الفنون، دمشق، سنة ١٣٤٢هـ/١٩٢٣م.
٩٩- علي غالب، أنماط تصميم مساجد القاهرة في الفترة العثمانية، المؤتمر الدولي الرابع، كلية الهندسة جامعة أسيوط، سنة ٢٠٠٠م.
١٠٠- علي غالب، قباب القاهرة في عصر المماليك الشراكسة (دراسة في التكوين المعماري)، في الكتاب التقديري للأثاري عبد الرحمن عبد التواب، هيئة الآثار المصرية، القاهرة، سنة ١٩٨٨م.
١٠١- عمر رضا كحاله، معجم القبائل العربية القديمة والحديثة، ١٣ جزء، المكتبة الهاشمية، دمشق، سنة ١٩٤٩م.
١٠٢- عمر رضا كحاله، معجم المؤلفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت.
١٠٣- عمر طوسون، أطلس تاريخي لأسفل الأرض، الوجه البحري، د. ت.
١٠٤- عمر كمال توفيق، الدبلوماسية الإسلامية والعلاقات السلمية مع الصليبيين، دراسات تحليلية وثائقية في التاريخ الدبلوماسي، شباب الجامعة، الإسكندرية، سنة

١٩٨٦م.

١٠٥- عوض الإمام، المسح الأثري لمحافظة سوهاج يكشف عن مسجدين عثمانيين ببلدة برديس، مسجد أولاد همام بقرية أولاد إسماعيل بسوهاج دراسة أثرية معمارية، كتاب المؤتمر العالمي الرابع لمدونة الآثار العثمانية، تونس، زغوان، سنة ٢٠٠١م.

١٠٦- عوض الإمام، مسجد أولاد همام بقرية أولاد إسماعيل بمحافظة سوهاج ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م، دراسة أثرية معمارية، مجلة كلية آداب سوهاج، عدد ٢٤، ج٢، أكتوبر ٢٠٠١م.

١٠٧- فالتر هنتس، المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة د. كامل العسلي، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، سنة ١٩٧٠م.

١٠٨- فرج حسين فرج، النقوش الكتابية الفاطمية على الآثار المعمارية في مصر، ماجستير غير منشورة، قسم الآثار الإسلامية، كلية آداب سوهاج، جامعة جنوب الوادي، سنة ٢٠٠٢م.

١٠٩- فريد شافعي، العمارة العربية الإسلامية ماضيها وحاضرها ومستقبلها، الرياض، سنة ١٩٨٢م.

١١٠- فهمي عبد العليم رمضان، جامع المؤيد شيخ، مشروع المائة كتاب، هيئة الآثار المصرية، القاهرة، سنة ١٩٩٤م.

١١١- فيليب دي طرازي، تاريخ الصحافة العربية، مصر، د. ت.

١١٢- قاسم عبده قاسم، أهل الذمة فى العصور الوسطى، دار المعارف، القاهرة، سنة ١٩٨١م.

١١٣- قدري قلعجي، عبد الرحمن الكواكبي، دار الشرق الجديدة، بيروت، سنة ١٩٦٣م.

١١٤- كامل جميل العسلي، وثائق مقدسية تاريخية، ٣ أجزاء، عمان -- الأردن، سنة ١٩٨٣-١٩٨٩م.

١١٥- كريم عوف، حسن فتحي، أحد رواد العمارة الإسلامية المعاصرة، مجلة المنهل، المجلد ٥٦، العدد ٥١٩، أكتوبر/ نوفمبر ١٩٩٤م.

١١٦- كمال الدين سامح، العمارة الإسلامية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، سنة ١٩٨٣م.

١١٧- لويس معلوف، تقويم البشر، جريدة البشير، بيروت، سنة ١٩٢٣م.

١١٨- ليلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة فى مصر في العصر العثماني، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، سنة ١٩٧٨م.

١١٩- ليلى عبد اللطيف أحمد، الصعيد في عهد شيخ العرب همام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، سنة ١٩٨٧م.

١٢٠- ليلى عبد اللطيف أحمد، دراسات فى تاريخ ومؤرخي مصر الشام أبان العصر العثماني، مكتبة الخانجي، القاهرة، سنة ١٩٨٠م.

١٢١- المجلس الأعلى للآثار، كراسات لجنة حفظ الآثار العربية، ٤١ كراسة، ١٨٨٤-١٩٦١م.

١٢٢- محسن على شومان، المقاطعات الحضرية في مصر من الفتح العثماني حتى أوائل القرن ١٩ الميلادي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، سنة ١٩٩٠م.

١٢٣- محمد أمين فكري، جغرافية مصر، مطبعة وادي النيل المصرية، ط.أولى، القاهرة، سنة ١٢٩٦هـ.

١٢٤- محمد حسام الدين إسماعيل عبد الفتاح، أربع بيوت مملوكية من الوثائق العثمانية، حوليات إسلامية، مجلد ٢٤، سنة ١٩٨٨م.

١٢٥- محمد حسام الدين إسماعيل، الأصول المملوكية للعمائر العثمانية، دار الوفاء، الإسكندرية، ٢٠٠٢م.

١٢٦- محمد حمزة إسماعيل الحداد، موسوعة العمارة الإسلامية في مصر (٢)، من الفتح العثماني حتى عهد محمد علي ٩٢٣-١٢٦٥هـ/١٥١٧-١٨٤٨م، القسم الأول، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، سنة ٢٠٠٠م.

٦٣- محمد رمزي، القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى ١٩٤٥م، قسمان، ٥ أجزاء بالإضافة للفهرست، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٤-١٩٦٨م.

١٢٧- محمد طاهر الصادق وجليلة القاضي ومحمد حسام الدين إسماعيل، رشيد، النشأة - الازدهار - الانحسار، المعهد الفرنسي لأبحاث التنمية والتعاون O.R.S.T.O.M.

(I.R.D) ودار الآفاق العربية، القاهرة ديسمبر ١٩٩٩م.

١٢٨- محمد عارف، خلاصة الأفكار في فن المعمار، بولاق، سنه ١ : ١ هـ.

١٢٩- محمد عبد الجواد القاياتي، نفخة البشام في رحلة الشام، الطبعة الثانية، دار الرائد العربي، بيروت، سنة ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

١٣٠- محمد عبد الرحمن برج، محب الدين الخطيب ودوره في الحركة العربية، ١٩٠٦- ١٩٢٠م، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، سنة ١٩٩٠م.

١٣١- محمد عبد الستار عثمان، أضواء على أهمية الإنشاء في العمارة الإسلامية، مجلة العصور، مج٥، ج٢، سنة ١٩٩٠م.

١٣٢- محمد عبد الستار عثمان، الإعلان بأحكام البنيان، دار الوفاء، الإسكندرية، سنة ٢٠٠٢م.

١٣٣- محمد عبد الستار عثمان، جرجا وآثارها الإسلامية في العصر العثماني، دراسات آثارية إسلامية، مج٣، سنة ٩٨٨م.

١٣٤- محمد عبد الستار عثمان، عمارة سدوس التقليدية دراسة أثرية معمارية "دراسة حالة"، دار الوفاء، الإسكندرية، سنة ١٩٩٩م.

١٣٥- محمد عبد الستار عثمان، عوض عوض الإمام، عمارة المساجد في ضوء الأحكام الفقهية "دراسة تطبيقية أثرية"، ندوة عمارة المساجد، كلية العمارة والتخطيط، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

١٣٦- محمد عبد الستار عثمان، مراجعة نقدية علمية لنقد بحث المحاريب الفاطمية في جوامع القاهرة وأضرحتها، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، مج٢، ١٩٩٠م.

١٣٧- محمد عبد الستار عثمان، نظرية الوظيفية في العمائر الدينية المملوكية الباقية، دار الوفاء، الإسكندرية، سنة ٢٠٠٠م.

١٣٨- محمد عبد الستار عثمان، وثيقة وقف جامع الأميرين محمد وأحمد بأخميم وأضواء جديدة على تاريخ عمارته، مجلة كلية آداب الإسكندرية، مج٤١، سنة ٩٣-١٩٩٤م.

١٣٩- محمد عبد الغني الأشقر، تجار التوابل في مصر في العصر المملوكي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، سنة ١٩٩٩م.

١٤٠- محمد عبد اللطيف هريدي، شؤن الحرمين الشريفين في العهد العثماني في ضوء الوثائق التركية العثمانية، دار الزهراء للنشر بالقاهرة، القاهرة، سنة ١٩٨٩م.

١٤١- محمد عفيفي، الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، سنة ١٩٩١م.

١٤٢- محمد عفيفي، المصالح الفرنسية فى ميناء دمياط فى القرن الثامن عشر، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلد ٣٧، القاهرة، سنة ١٩٩٠م.

١٤٣- محمد علي باشا، الرحلة الشامية، الطبعة الثانية، دار الرائد العربي، بيروت، سنة ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

١٤٤- محمد فؤاد عبد الباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، مؤسسة جمال للنشر، بيروت، لبنان، د. ت.

١٤٥- محمد كرد علي، خطط الشام، مطبعة المقيد، دمشق، سنة ١٩٣٨م.

١٤٦- محمد لبيب البتنوني، الرحلة الحجازية، الطبعة الثانية، طبع بمطبعة الجمالية بمصر، ١٣٢٩هـ.

١٤٧- محمد موافي، المنشئات المعمارية المملوكية فى شرق الدلتا، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، سنة ١٩٨٥م.

١٤٨- محمود باشا الفلكي، الإسكندرية القديمة، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، سنة ١٩٦٧م.

١٤٩- مسعود ضاهر، الهجرة اللبناني إلى مصر (هجرة الشوام)، الجامعة اللبنانية، بيروت، سنة ١٩٨٦م.

١٥٠- مصطفى أبو شعيشع، من الوثائق العربية في العصور الوسطى، ثلاث وثائق إدارية أثناء الحملة الفرنسية على مصر، دراسة ونشر وتحقيق، مجلة المكتبات والمعلومات العربية، السنة الثانية، العدد الرابع أكتوبر ١٩٨٢م.

١٥١- مصطفى الموسوي، العوامل التاريخية لنشأة وتطور المدن العربية الإسلامية، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٢م.

١٥٢- مصطفى بركات، الألقاب والوظائف العثمانية، دراسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية من خلال الآثار الوثائق

والمخطوطات ١٥١٧-١٩٢٤، دار غريب، القاهرة، سنة ٢٠٠٠م.

١٥٣- مصلحة المساحة المصرية، فهرس الآثار الإسلامية لمدينة القاهرة، القاهرة، ١٩٥١م.

١٥٤- الملحق العربي لمجلة أريف الأرمنية، عدد ١٢، السنة الثالثة، ديسمبر ٢٠٠٠م.

١٥٥- منظمة العواصم والمدن الإسلامية، أسس التصميم المعماري والتخطيط الحضري في العصور الإسلامية المختلفة، مكة، سنة ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

١٥٦- منير الخوري عيسى أسعد، تاريخ حمص، القسم الثاني، مطرانية حمص الأرثوذكسية، سنة ١٩٨٤م.

١٥٧- ميخائيل بطرس معماري، الشيخ أمين الجندي الشاعر الحمص الرقيق، حمص، سنة ١٩٦٣م.

١٥٨- نجاتي أقطاش وعصمت بينارق، الأرشيف العثماني فهرس شامل لوثائق الدولة العثمانية المحفوظة بدار الوثائق التابعة لرئاسة مجلس الوزراء باسطنبول، ترجمة صالح سعداوي صالح، منشورات مركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة الأردنية، عمان ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

١٥٩- نعمان أفندي قساطلي، الروضة الغناء في دمشق الفيحاء, الطبعة الثانية، دار الرائد العربي، بيروت، سنة ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٦٤- نعوم شقير، تاريخ سينا القديم والحديث، مطبعة المعارف بمصر، سنة ١٩١٦م.

١٦٠- نعيم زكى فهمي، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، سنة ١٩٧٣م.

١٦١- نينل الكسندروفنا دولينا، الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، سنة ١٩٩٩م.

١٦٢- هاملتون جب، هارولد بوون، المجتمع الإسلامي والغربي، ترجمه د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصطفى الحسيني، دار المعارف بالقاهرة، سنة ١٩٧٣م.

١٦٣- هيلين آن ريفلين، الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسيني، دار المعارف بمصر، القاهرة، سنة ١٩٦٨م.

١٦٤- وجيه كوثراني، رشيد رضا، مختارات سياسية من مجلة المنـار، دار الطليعـة، بيروت، سنة ١٩٨٠م.

١٦٥- وجيه كوثراني، وثائق المؤتمر العربي الأول ١٩١٣م، دار الحداثة، بيروت، سنة ١٩٨٠م.

١٦٦- وجيه كوفراني، رشيد رضا، مختارات سياسية من مجلة المنار، د.ت.

١٦٧- ويستنفيلد، ف.، جدول السنين الهجرية بلياليها وشهورها بما يوافقها من السـنين الميلادية بأيامها وشهورها، ترجمة عبد المنعم ماجد و عبد المحسن رمضـان، مكتبـة الأنجلو المصرية، القاهرة، سنة ١٩٨٠م.

١٦٨- يوسف توني، معجم المصطلحات الجغرافية، دار الفكر العربي، القـاهرة، سـنة ١٩٦٤م.

خامساً: المراجع الأجنبية

1- Aksan, Virginia H. *An Ottoman Statesman in War and Peace: Ahmed Resmi Efendi, 1700-1783*. Leiden: 1995.

2- Attassi, N. *La Syrie vue par les voyageurs du XVIIIe siècle*. Grenoble, France: 1986.

3- Barkan, Ömar Lutfi. "Research on the Ottoman Fiscal Surveys," in M.A.Cook, ed. *Studies in the Economic History of the Middle East from the Rise of the Islam to the Present Day*. Oxford: Oxford University Press, 1970.

4- Behrens-Abouseif, Doris. "The Abd Al-Rahman Katkhuda Style in 18th Century Cairo." *Annales islamologiques*, TOME XXVI, 117-126.

5- Behrens-Abouseif, Doris. *Azbakiyya and its environs from Azbak to Ismail, 1476-1879*. Cairo: IFAO, 1985.

6- Behrens-Abouseif, Doris. *The Muslim Architecture of Cairo*. Cairo: A.U.C. Press, 1996.

7- Behrens-Abouseif, Doris. *The Minarets of Cairo*. Cairo: A.U.C. Press, 1985.

8- Coste, Pascale. *Architecture Arabe au Monuments du Kaire*. Paris: 1839.

9- Creswell, K.A.C. *The Muslim Architecture of Egypt*. Two volumes. Oxford: Clarendon Press, 1952-60.

10- Creswell , K.A.C. *The Muslem Architecture Of Egypt*, Two volumes. New York , 1978.

11- Darling, Linda. *Revenue-raising and Legitimacy: Tax Collection and Finance Administration in the Ottoman Empire,1500-1600*. Leiden: 1996.

12- Faroqhi, Suraiya, Bruce McGowan, Donald Quataert and Şevket Pamuk. *An Economic and Social History of the Ottoman Empire*. Cambridge: 1994.

13- Feilden, Bernard M. & Jukka Jokilehto. *Management Guidelines for World Cultural Heritage Sites*. Rome: UNESCO, ICOMOS, ICCROM, 1993.

14- Goodwin, Godfrey. *A History of Ottoman Architecture*. London: Thames & Hudson, 1971.

15- Grohman, Adolf. *Einführung und Chrestomathie zur arabischen Papyruskunde*. Two Volumes. Praha: 1954.

16- El-Habashi, Alaa. "Between Comite and Community: The Restoration of the Mosque of Al-Salih Talai." *Bulletin of the American Research Center in Egypt*, no. 181, Fall-Winter 2001-2002.

17- Hanna, Nelly. *Construction Work in Ottoman Cairo (1517–1798)*. Cairo: IFAO, 1984.

18- Hanna, Nelly. *An Urban History of Bulaq in the Mamluk and Ottoman Periods*. Cairo: IFAO, 1985.

19- Holt, P.M., ed. *The Cambridge History of Islam*. Vol. 1. *The Central Islamic Lands: from Pre-Islamic Times to the First World War*. Cambridge: 1985.

20- Inalcik, Halil. *An Economic and Social History of the Ottoman Empire*. Volume I, 1300-1600. Cambridge: 1994.

21- Inalcik, Halil. "The Heyday and Decline of the Ottoman Empire," in *The Cambridge History of Islam*. Volume 1, pp. 324-353. Cambridge: 1985.

22- Inalcik, Halil and Donald Quartaert, eds. *An Economic and Social History of the Ottoman Empire*. Cambridge: 1994.

23- *International Symposium on Conservation and Restoration of the Islamic Architectural Heritage*. Lahore, Pakistan, 7 – 13 April, 1980. "Report and Recommendations."

24- Lewcock, Ronald. "Materials and Techniques," in George Mitchell, ed.

Architecture of the Islamic World. London: Thames and Hudson, 1978.

25- Lezine, Alexandre. "Salles Nobles des palais mamlelouks." *Annales islamologiques* 10, 1972.

26- Lusignan, S.K. *A History of the Revolt of Ali Bey against the Ottoman Porte*. London: 1783.

27- Mahdy, Hossam M. "Attitudes towards architectural conservation, the case of Cairo." Unpublished Ph.D. Dissertation, Glasgow University, 1992.

28- Mahdy, Hossam M. "Travelers, Colonisers and Conservationists," in *Travellers in Egypt*, ed. Paul Starkey and Janet Starkey. London: I.B.Taurus, 1998.

29- Matus, Josef. *Das osmanische Reich, Grundlinien seiner Geschichte.* Darmstadt: 1985.

30- Nezar Al-Sayyad. "Streets of Islamic Cairo, A configuration of Urban Themes and Patterns." The Aga Khan Program for Islamic Architecture, Harvard University and MIT, *Studies in Islamic Architecture* No: 2, 1981.

31- Nikula, Ritta. "Aesthetic versus historical values in Building Conservation," ed. Marja Ivars. Helsinki: The Finnish National Commission for UNESCO, 1989.

32- O'Kane, Bernard. "Domestic and Religious Architecture in Cairo: Mutual Influence," in *The Cairo Heritage, Essays in Honor of Laila Ali Ibrahim*, ed. by Doris Behrens-Abouseif. Cairo: A.U.C. Press, 2000.

33- *Osmanli Ansiklopedisi.* Istanbul: 1999.

34- Pamuk, Şevket. *A Monetary History of the Ottoman Empire.* Cambridge: 2000.

35- Raymond, André. *Artisans et commerçants au Caire au XVIII^e siècle.* Two Volumes. Damas: 1973

36- Redhouse, J.W. *Turkish and English Lexicon.* Istanbul: 1978.

37- Reychman, Jan, and Zajaczkowski, Ananiasz. *Handbook of Ottoman-Turkish Diplomatics.* The Hague: Mouton: 1968.

38- Shaw, Stanford J. *The Budget of Ottoman Egypt, 1005-1006 /1596-1597.* The Hague: 1968.

39- Shaw, Stanford J. *The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt: 1798-1517.* Princeton: 1962.

40- Shaw, Stanford J. *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey.* Volume I. *Empire of the Gazis: The Rise and Decline of the Ottoman Empire, 1280-1808.* Cambridge: 1985.

41- Shaw, Stanford J., ed. *Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution.* Cambridge: 1964.

42- Shaw, Stanford J., ed. *Ottoman Egypt in the Eighteenth Century.* Cambridge: 1962.

43- Smith, Rex, and Moshalleh al-Moraekhi. "The Arabic Papyri of the John Rylands University Library in Manchester." *Bulletin of the John Rylands University Library of Manchester.* Volume 78, Number 2, Summer, 1996.

44- *Turk Ansiklopedisi.* Ankara: 1972.

45- *Turk Tarih Kurumu.* Ankara: 1995.

46- Vitruvius, Marcus Pollio. *The Ten Books on Architecture,* translated by Ingrid D. Rowland. New York: Cambridge University Press, 1999.

47- Volney, C. *Voyage en Egypte et en Syrie, 1784.* Paris: Gaulmier, 1959.

48- Walls, Archie G. "Ottoman restorations to the sabil and to the madrasa of Qaytbay in Jerusalem." *Muqarnas.* Volume 10, 1993.

49- Williams, Caroline. *Islamic Monuments in Cairo, A Practical Guide.* Cairo: AUC Press, 1985.

PAPERS FROM THE THIRD CONFERENCE FOR OTTOMAN STUDIES IN EGYPT

Edited by

Dr. Daniel Crecelius

Dr. Muhammad Husam al-Din Isma`il

Cairo

2004

ACKNOWLEDGEMENTS

The papers presented in this booklet were first delivered at the international conference devoted to "New Studies in the History of Ottoman Egypt" held in Cairo in April, 2003. The editors would like to express their deep appreciation and sincere thanks to Dr. Ann Radwan, Executive Director, and Nevine Gad al-Mawla, Program Officer, of the Binational Fulbright Commission in Egypt for their continuing encouragement and support of our efforts on behalf of Ottoman studies, for these conferences provide an opportunity for Egyptian and foreign scholars to meet on a regular basis, to present the results of their latest research on the history of this neglected period of Egyptian history, and to exchange new ideas in a scholarly atmosphere. The Binational Fulbright Commission provided the financial means to organize under its auspices this third international conference on the history of Egypt under Ottoman rule and to publish this third collection of selected papers delivered at the latest conference.

The editors also would like to offer special thanks to Dr. Jere Bacharach, then Acting Director of the American Research Center in Egypt, who on extremely short notice prepared the comfortable premises of the American Research Center as a venue for the conference. His understanding of our problems and attention to our requests made the conference a success despite difficult times.

RUSSIAN SOURCES ON THE HISTORY OF OTTOMAN EGYPT (16th-18th Centuries)

Constantin Panchenko
Institute of Asian and African Studies
Moscow State University

Despite the geographical distance between Russia and Egypt and their lack of common political and economic interests, these two countries maintained a narrow range of contacts throughout the sixteenth to eighteenth centuries. There exists, therefore, a considerable group of Russian sources offering information about Egypt during these Ottoman centuries.

The authors of Russian sources were interested primarily in the Egyptian Christian community, the Greek Orthodox Patriarchate of Alexandria, Christian Holy places and the famous Sinai monastery of St. Catherine.

Russian sources of the sixteenth to the eighteenth centuries can be divided into three main groups. The first group consists of materials gathered by travelers who visited Egypt during this period. Among this group are Vasiliy Pozdniyakov (1559-60), Vasiliy Gagara (1636), Arseniy Sukhanov (1651), Ippolit Vishenskiy (1708), and Vasiliy Grigorovitch-Barskiy (1727-8). The majority of their travel accounts was published during the period under review. The second group of sources is composed of archival documents, including correspondence between the patriarchs of Alexandria and the Sinai monastery on the one side and Russian tsars and the patriarchs on the other; documents dealing with the dispatch of financial aid from Moscow to Egyptian Orthodox Christians; and consultations between Russia and the patriarchs of Alexandria about different ecclesiastical and political problems. The bulk of these documents are presently kept in the

Russian State Archive of Ancient Acts in Moscow.[1] Some of them have been published, but a considerable part of these documents has not yet been studied properly. The third group of sources is related to the end of the eighteenth century and differs to a great extent from the first two groups. It consists of materials dealing with military and political subjects connected with the Russian-Turkish war of 1768-1774, the Russian naval expedition to the Mediterranean Sea, contacts between the Russians and the Egyptian ruler 'Ali Bey al-Kabir and documents of the Russian consulate established in Alexandria after the Treaty of Küçük Kaynarça of 1774. The bulk of these materials referring to the events of the Russian-Turkish war were profoundly studied in the nineteenth century. Recently the famous Russian orientalist Irina Smilanskaya published several works[2] dealing with the development of Russian-Egyptian political relations in the 1770-80s; these studies were based mainly on the materials of the Archive of Foreign Affairs of the Russian Empire in Moscow.

Several Russian travelers in Egypt were official messengers who delivered to Eastern patriarchs financial aid from Moscow and carried out diplomatic service. The first among this group was Vasiliy Pozdnyakov, who in 1559-60 visited Istanbul, Egypt, and Palestine.[3] He delivered messages and alms to the Middle Eastern Orthodox patriarchs and monasteries from the Russian Tsar. This envoy, who reached Egypt in the autumn of 1559, met with the patriarch Ioakim in Alexandria and together with the patriarch visited Cairo. They then traveled by camels through the desert to the Sinai monastery. On his way back, Pozdniyakov described the town of Raifa, then he reached Alexandria. In the spring of 1560 he moved to Palestine. This was the standard route for all Russian travelers in Egypt: Alexandria (or

[1] *Rossiyskiy Gosudarstvenniy Arhiv Drevnih Aktov (RGADA)* (Russian State Archive of Ancient Acts), Fund 52, *Grecheskiye dela* (Greek affairs).

[2] I.M. Smilanskaya, *Russko-arabskiye sviazi v contekste politiki Ekaterini II v Sredizemnomorie* (Russian-Arabic Contacts and the Policy of Catherine II in the Mediterranean Area); *Arabskiy mir v kontse XX veka* (The Arab World at the End of the Twentieth Century) (Moscow. 1996), 88-110; Smilanskaya, "*O politike Ekaterini II v Sredizemnomorie i pervih rossiysko-arabskih politicheskih kontaktah.* (The Policy of Catherine II in the Mediterranean Area and the first Russian-Arabic Political contacts)," *Annali*, Vol. V-VI (Moscow: 1996).

[3] *Hojdenie kuptsa Vasiliya Pozdniyakova po sviyatim mestam Vostoka. 1558-1561.* (The Pilgrimage of the Merchant Vasiliy Pozdnyakov to the Holy Places of the Orient: 1558-1561) (St. Petersburg: 1887). About Egypt, see pages 1-31.

Dimyat or Rashid)—Cairo—Sinai, with some deviations. In his account of his journey to the Holy Places, which became very popular in Russian literature,[4] Pozdnyakov described his discussions with the patriarch of Alexandria, who was informed by the envoy about Russian military victories and the power of the Russian tsar. The Patriarch Ioachim referred to a prophecy that had spread throughout the Christian Orient that a tsar of Russia would recover his Byzantine heritage and establish his throne in Constantinople. The patriarch quizzed the messenger about Russia. He was interested to learn, in particular, if any heretics or infidels, like Copts, Armenians and Jews, lived in Russia and was deeply gladdened by the negative answer he received. On his side, he explained the religious situation in Egypt and recounted the persecutions organized by the former Mamluk sultans. Besides his discussions with the patriarch, Pozdnyakov described Christian monuments in Egypt, including Greek Orthodox and Coptic churches in Cairo, ruins of ancient monasteries, the Sinai monastery of St. Catherine, his contacts with the Sinai monks, and their difficult relations with the neighboring bedouins. Naturally, the messenger took an interest in other aspects of Egyptian life, such as the local nature and customs that seemed to him exotic. For example, he mentioned that there was no furniture, only carpets, in the patriarch's chamber.

About one century after the journey of Pozdniyakov another Russian messenger, the monk Arseniy Sukhanov (1600-1667), visited Egypt.[5] He was dispatched to the Christian Orient on the eve of the church reform initiated by the patriarch Nikon in Russia, who attempted to unify Russian church customs according to the Greek standard. Sukhanov had a mission to study the liturgical rite of Middle Eastern Christians, its differences from Russian rituals, to collect medieval liturgical and theologian manuscripts and to discuss with Eastern patriarchs several ecclesiastical problems. A large part of Sukhanov's report of his stay in Egypt from August to September 1651 consists of his recounting of his talks with the Alexandrian patriarch Ioannikiy in Cairo about different theological questions. Apart from it, Sukhanov left a complete description of the ruins of ancient Christian monuments and existing churches in Alexandria and

[4] Dozens of manuscript copies of Pozdnyakov's travel account are registered in Russian repositories.

[5] *Proscinitariy Vasiliya Suhanova. 1649-1653.* (The Itinerary of Arseniy Suhanov. 1649-1653) (St. Petersburg: 1889), 31-49.

Cairo, the residence of the patriarch and metochion of the Sinai monastery in Cairo. Unlike most of the religiously minded authors of "Pilgrimages," who reported on nothing but Holy places and relics, Arseniy took a lively interest in the world around him. He described the life of contemporary Egyptian Christians, remarked on Cairo, which seemed to him not less than Istanbul, and did not ignore local exotic objects such as mummies, ostriches, and crocodiles, which every Russian traveler considered his duty to mention.

Other Russian visitors in Egypt were pilgrims who traveled to the Middle Eastern Holy places. They were people of different social and educational levels and had different interests, but in general their attention was focused on Christian subjects--holy places, ruins of ancient monasteries, and the contemporary state of Egyptian Christians of the different sects. The most valuable descriptions belong to pilgrims of the eighteenth century. Authors of this period had both spiritual and secular interests, so they dealt with ethnographic and topographic matters as well as the obligatory religious ones.

One of these travelers was a pilgrim from Chernigov, the monk Ippolit Vishenskiy, who from April-July 1708 visited Dimyat, Cairo, Suez and the Sinai monastery.[6] In his account he described the River Nile, the irrigation network, the Egyptian economy, houses, customs and the clothing of the local inhabitants, who were characterized as poor people, almost naked, suffered in masses from health problems and very aggressive, and were quite dangerous for a foreigner. About two-thirds of Vishenskiy's description is devoted to the Sinai monastery, its buildings, topography, relics, neighboring churches and holy places, relations between the monks and the bedouin tribes, and the nature of the Sinai peninsula. Vishenskiy wrote that "The walls (of the monastery) are 12 *sajen* (about 24 meters) high, and special celias are on each corner and in the middle of each wall. In these celias monks sit to watch over the monastery. When Arabs (i.e. bedouins) come and demand a tribute or try to attack the monastery, they (the monks-guardians) defend the monastery, sitting in their stronghold. ... When Arabs are absent you can go outside the monastery and walk

[6] *Puteshestvie monaha Ippolita Vishenskogo v Jerusalim, na Sinay i Afon. 1707-1709.* (The Journey of the Monk Ippolit Vishenskiy to Jerusalem, Sinai and Athens: 1707-1709) (St. Petersburg: 1914), 32-59.

through the surrounding mountains, but if Arabs are angry it is impossible even to raise your head above the wall because they would kill you at once. However, inside the monastery it is not dangerous. Streets are like caverns and the wall protects from bullets."[7]

The most famous Russian pilgrim of the eighteenth century was Vasiliy Grigorovitch-Barskiy (1701-1747) who spent 24 years traveling through the countries of the Eastern Mediterranean, the Balkans, Palestine, Syria, Egypt, on foot. This author wrote the most detailed work of Russian pilgrimage literature, which includes a description of the countries he had visited. Its volume is only a little less than one thousand pages of printed text.[8] Grigorovitch-Barskiy reached Egypt in July 1727, intending to undertake a journey to the monastery of St. Catherine, but he had to stay in Cairo for half a year because the monastery was besieged by hostile bedouins who attacked both monks and pilgrims. So Barskiy, who stayed in the monastery of the Patriarch Kosma of Alexandria, had enough time to explore Cairo and left an account of this city and the countryside—not only its Christian objects and the patriarch's liturgy but also the climate of Egypt, its architecture, population, a map of Cairo, and interesting places of the city. He treated Cairo as the largest city in the Ottoman Empire and wrote, according to the testimony of Italian merchants, that it could be compared only with Milan and Paris. He wrote that "There are few wide streets there, but most of streets are narrow and houses are standing very close to each other and many buildings have only one entrance for five or six householders. Some of them live downstairs and others live above them.[9] Such lack of space is because of [Cairo's] great population. I was told that there are about 600 mosques only and nobody knows the number of houses. And there are so many people in Cairo that it is hard to walk, not only in the market, but in every street. ... Crowds of people are moving there not only during the day but at night also. There is no hour when all the citizens are sleeping, but some of them work during the day, others at night.

---

[7] *Ibid.*, 48-49.

[8] *Peshehodtsa Vasiliya Grigorovitcha-Barskogo ... puteshestvie k svivatim mestam v Evrope, Azii i Afrike nahodivsstchimsa ...* (The Journey of the Traveler Vasiliy Grigirivitch-Barskiy to the Holy Places of Europe, Asia and Afrika) (St. Petersburg: 1800). 5th edition. About Egypt, see pages 246-283.

[9] This was quite a contrast with one-story Russian cities of the eighteenth century.

especially those who produce food. Lamps are lit in the streets all night to show the way for people walking at night."[10]

The documents of the second group of our sources, the correspondence of Egyptian clerics, are dated from 1517 to the beginning of the eighteenth century. During the sixteenth century the Alexandrian patriarchs and the clergy of the Sinai monastery often addressed letters to Russia together, but since the end of that century they ran their foreign policy separately because of the permanent conflicts between the patriarchs and the priests of the monastery. In their messages to Russia, several patriarchs wrote chiefly about the financial problems of their Church and asked for support from the Russian tsars. Other patriarchs tried to influence Russian foreign and domestic policy and took an active part in Russian political affairs.

The first petition to Moscow was sent in November 1517 from the Sinai abbot Daniel. He explained the troubles endured by monks of the monastery who were "like sheep among wolves," and described the poverty brought on by the losses associated with the Ottoman conquest of Egypt, when Sultan Selim demanded from the monastery two thousand golden coins for payment to his army. The monks wrote that because of these persecutions they were ready to leave Sinai and asked the Moscow sovereign Vasiliy III to send them alms.[11]

Contacts between Russia and Egyptian Christians were rare during the sixteenth and early seventeenth centuries. Only about eight embassies and messages from the patriarchs of Alexandria and the Sinai monastery and about five Russian embassies to the Ottoman Empire bringing alms to Egyptian Orthodox Christians are known. There were undoubtedly more contacts, but some of the archival documents have been lost. For example, not one source concerning the period 1593-1602 has survived. Russian-Egyptian contacts were the most active at the end of the 1550s (note the embassy of Vasiliy Pozdnyakov and attendant correspondence) and at the end of the 1580s—beginning of the 1590s (the establishment of the patriarchal

---

[10] *Ibid.*, 250.

[11] A.N. Muraviev, *Snosheniya Rossii s Vostokom po delam tserkovnim* (Contacts between Russia and the Orient concerning Ecclesiastical Matters) (St. Petersburg: 1858). Vol. I, 34-35.

see in Moscow and negotiations with Eastern patriarchs about the recognition of this act).[12]

The Patriarch of Alexandria Ioachim (1489-1567) represents an interesting evolution in his relations with Moscow. He was the most celebrated person in the Orthodox Orient, a famous ascetic, and confessor of the Christian faith, who suffered persecution by the Mamluk sultan. At first the patriarch behaved independently towards Moscow's rulers. His first message to Russia requesting alms for the Sinai and Palestinian monks was written only in 1533. In April 1543 the patriarch addressed to Moscow a sharp, reproachful letter concerning the case of Maxim the Greek who had worked many years in Russia. Maxim had become involved in political intrigues at the Russian court and in the 1520s was confined to a monastery where he spent about 20 years. In 1543 the Greek clergy, headed by the patriarch of Constantinople, addressed an appeal to the Russian tsar, asking him to pardon Maxim and let him leave Russia. The patriarch of Alexandria sent an analogous message from himself, but in contrast to the humble and self-deprecating letter of the Constantinople patriarch, Ioakim began his message with hard didactic instructions on how a powerful sovereign must treat a poor monk. He asserted that prisons are intended for villains and criminals who are not afraid of the tsar but not for the wretched teacher. Ioakim concluded the letter, saying, "I never wrote to you before and never asked you for anything, so do not refuse my request and do not force me to write you once again."[13] So, the attitude of the patriarch to the Russian tsar was extremely critical.

In a discussion with the afore-mentioned Vasiliy Pozdnyakov seventeen years later, the same patriarch Ioakim spoke about the tsar with tears of admiration and wrote to the tsar Ivan IV that he, Ioakim, prays for him and asks God to crush his enemies and to scatter them throughout the Earth like the wind disperses dust, because the tsar is the stronghold of the whole of Christianity.[14] The patriarch of Alexandria now realized that Russia could be protector of his Church. In their letters to Russia Ioakim and other Egyptian clerics of the

[12] *Ibid.*, 34-312.
[13] *Ibid.*, 44-48.
[14] *Ibid.*, 101-102.

sixteenth and seventeenth centuries many times repeated the wish that the Russian tsar would drive out the godless Hagarians and liberate eastern Christians from the infidel yoke. It is difficult to say if they themselves treated these words seriously. Perhaps they only tried to receive more alms from Moscow by emphasizing and exaggerating their poverty and tribulations.

The following patriarchs of Alexandria participated more actively in the affairs of the Orthodox world and Eastern Europe in particular. The Patriarch Silvestrus (1569-1590) repeatedly addressed letters to the Russian tsar Feodor Ioannovitch and to the Moscow metropolitan Dionisiy with instructions to hold firmly to the true faith, to avoid contacts with Catholics and Lutherans, and to open schools for the study of the Greek language. At the same time he did not forget to complain of the problems of the Alexandrian Church and to ask for financial aid.[15] The Patriarch Meletius Pigas (1590-1601), who tried to play the role of spiritual leader of the whole Orthodox world, sent dozens, if not hundreds, of messages to Russia and especially to the leaders of the Ukrainian Orthodox community which was engaged in a struggle at that time against the Catholic Uniates.[16]

The social and political crisis in Russia at the beginning of the seventeenth century, the so-called *Smuta*, interrupted contacts between the Russian state and the Orthodox Orient, but since the 1620s the patriarchs of Alexandria and the Sinai monastery resumed their embassies to Russia. In the Fund "Greek Affairs" of the State Archive of Ancient Acts there are 21 original messages written in Greek and four more written in Slavonic that the Egyptian clergy sent to Russian tsars in the period 1625-1717. Besides these, there are 44 archival files in Russian for the period stretching from the seventeenth to the beginning of the eighteenth centuries that contain documents about embassies of Egyptian Christians to Russia, translations of letters of the Alexandria clergy, copies of messages of the Russian tsars to the patriarchs of Alexandria, and reports of Russian ambassadors in the

[15] *Ibid.*, 148-151, 155-163.

[16] I. Malishevskiy, *Alexandriyskiy patriarch Meletiy Pigas i ego uchastie v delah Russkoy tserkvi* (The Patriarch of Alexandria Meletiy Pigas and his Participation in Russian Church Affairs) (Kiev: 1872).

Ottoman Empire relating to the distribution of alms among Eastern Christians.

The most intensive contacts between Russia and the Egyptian Orthodox community in the seventeenth century were during the 1640s and 1650s; these contacts came in the first years of the reign of tsar Alexey Mihaylovitch (1645-1676), who initiated an active church policy in that period and pretended to be the protector of all the Orthodox believers. His contemporaries, the patriarchs Gerasimus (1620-36) and Mitrophanus (1636-9), addressed letters to Moscow, asking mainly for financial support, but their successor, the patriarch Ioannikiy (1645-57), who maintained the closest contacts with the Russian government, often debated political and military matters with the tsar. For example, in 1656 the Russian tsar aborted the triumphal war against Poland for the Ukraine, concluded an armistice with the Poles and started the war against Sweden for control of the Baltic coasts. It was a strategic mistake of the tsar, as later events showed, because Russia achieved nothing in this war, but gave the Poles the time to concentrate their forces for a future struggle, while Russia lost ground in Ukraine. It is interesting to note that the patriarch Ioannikiy was against the war with Sweden from its beginning and insisted that Russia must first defeat Poland and neutralize the threat from the Crimean Tatars. He proved that Russian authorities should not have believed any Polish declarations of peace or their oaths because the Pope of Rome had in advance allowed the Poles to break all their oaths for the sake of state interests. Addressing the tsar, Ioannikiy wrote "and me, despite the long distance from you, great sovereign, know everything, and I know that you should not believe any word of the Polish king ...."[17]

A large group of sources is connected with the patriarch Paisiy (1657-78), who visited Russia from 1666-69 and played an active role in Russian ecclesiastical and political affairs. By the invitation of the tsar, Alexey Paisiy, together with the Antiochean patriarch Macarius, arrived in Moscow and presided in December 1666 over the Council of Russian clergy assembled to judge and depose the Moscow patriarch Nikon who sought theocratic power and did not obey the tsar In 1667 the Eastern patriarchs also chaired the Council that

[17] *RGADA*. Fund 52/1, 1658, N.11.

condemned the doctrine of the Old Believers and worked out the principles of division between religious and secular powers. The Russian archives preserve a considerable number of documents connected with this visit of the Eastern patriarchs. Besides materials in the Ministry of Foreign Affairs (*Posolskiy prikaz)* in the "Greek Affairs" Fund, twelve more files are among the materials of the "Ministry of Secret Affairs" (*Prikaz Taynih Del)*—the security service of tsar Alexey Mihaylovitch. Most of these documents deal with domestic Russian ecclesiastical and political problems, but some of them also touch subjects connected with the Ottoman Empire. Because of the fact that a considerable part of the Greek clergy did not approve the exile of the patriarch Nikon, who was treated as an instrument of Greek influence in Russia, the patriarch of Constantinople Parfenius deposed the patriarchs of Alexandria and Antioch for their unauthorized journey to Russia. Tsar Alexey had to send a special embassy to the Ottoman Sultan to request him to reinstate both patriarchs in their sees. In the Archive of Ancient Acts there are translations of the sultan's decrees relating to this problem.[18] The first of these documents is the edict of the Sultan about the reinstatement of Paisiy with attached a brief list of his powers and privileges. According to this document, the Orthodox community was obliged to respect the patriarch and to pay him traditional taxes; the non-interference of anybody into church affairs was guaranteed as well as the inviolability of the property of the patriarch and monasteries, such as villages, gardens and other lands. The Russian translation contains also the description of the exterior of the Sultan's document: "Overhead, at the left side a floral ornament is painted in a golden color and within the ornament there is the signature by the Sultan's hand."[19] The second document is the translation of the Sultan's order (dated 2 of May 1669) to the Egyptian governor Ibrahim Pasha, dated 2 of May 1669, about the fulfillment of the abovementioned decree. The document about the authority of the patriarch Paisiy is the short variant of text in the Sultan's *berat*, usually given to a newly-elected patriarch. As far as I know, the oldest texts of *berats*, survived till nowadays, belong to the end of the eighteenth century; so the document from the Archive of Ancient Acts is perhaps the earliest text of this kind.

[18] *Ibid.*, 1669, N. 11.
[19] *Ibid.*, 31.

Another interesting document of this period is the petition of 1669 to the Russian tsar from the whole community of Egyptian Orthodox clergy—monks, priests, deacons—and from secular Christians, Greeks and Arabs, with their request to let their patriarch leave Russia, where he spent about three years, and to give him alms because of the difficult financial problems of the Egyptian church.[20]

At the end of the seventeenth century the most intensive contacts with Russia were maintained by the Sinai monastery, which asked mostly for financial aid. At the beginning of the eighteenth century ties between Russia and the Orthodox Orient weakened and the scale of financial support from Moscow to eastern co-religionists was sharply reduced. This can be explained by the change of cultural and political orientations of the Russian state during the reign of Peter the Great, by the loss of interest by Russia's ruling class in the Orthodox Orient and perhaps by the aggravation of relations between the Russian and the Ottoman Empires in the eighteenth century, which impeded contacts between these states.[21]

Egypt is often mentioned in sources that appeared during the Russian-Turkish wars of the later eighteenth century. During the years 1769-1774 the Russian navy operated in the Mediterranean Sea as it tried to block Ottoman communications. In 1771 the Russian Command established contacts with local rulers in Arab provinces who aspired to emancipation from Ottoman power–'Ali Bey al-Kabir in Egypt and Shaykh Dahir al-'Umar in Palestine. In the spring of 1772 'Ali Bey was overthrown by the pro-Ottoman group of Mamluks led by Muhammad Bey Abu Dahab and fled to his ally, Shaykh Dahir. From Palestine 'Ali Bey sent his envoys to the Russians to discuss plans for a joint operation to re-establish his power in Egypt. In the spring of 1773 a large Russian squadron appeared near the Egyptian coast, but 'Ali Bey preferred not to wait for his Russian allies. He moved on Cairo, was defeated and killed. The events of the autumn of 1772, when troops of 'Ali Bey and Shaykh Dahir besieged the

---

[20] *Ibid.*, 1669, N. 36.

[21] See also about relations between Russia and the Eastern Mediterranean Christians at that period: N.F. Kapterev, *Harakter otnosheniy Rossii k pravoslavnomu Vostoku v XVI i XVII stoletiyah.* (Relations between Russia and the Orthodox Orient in the 16th and 17th centuries). (Sergiev Posad: 1914), 2nd edition.

Ottoman garrison in Jaffa, were described in a notable Russian source—a diary of a lieutenant of the Russian navy, Sergey Plesheev,[22] who visited Palestine and met 'Ali Bey in his camp near Jaffa. 'Ali Bey asked Plesheev to be his military adviser during the siege of Jaffa, for the Egyptian ruler said that he was more skillful in field battles, not in sieges. Plesheev left a detailed description of his meetings with 'Ali Bey, his appearance, dress and lifestyle. The Russian officer wrote that 'Ali Bey was of medium height, about 45 years old, had a long face, light-brown hair, large eyes under bushy eyebrows and a red pointed beard.[23]

According to the terms of the treaty of Küçük Kaynarça, Russia established several consulates in the Eastern Mediterranean area. The most active was the Russian consulate in Alexandria (1785-1787) headed by Conrad Tonus, the Russian diplomat of Austrian origin. He worked in the period of the open conflict between the central Ottoman government, which sent to Egypt the expedition of the kapudan-pasha Hasan, and the rebel Mamluk beys Ibrahim and Murad, who consolidated their position in Upper Egypt. The Consul Tonus maintained secret contacts with the Mamluk rebels, whom he planned to use in a future war between Russia and the Ottoman Empire. After the beginning of this war (1787-1791) the consul had to leave Alexandria and return to St. Petersburg. Based on plans of a new naval expedition to the Mediterranean Sea, which was prepared by the Russian government, Tonus presented a project of a military alliance with the Egyptian Mamluks against the Ottoman Empire. This plan was rather utopian, for Tonus exaggerated the importance of Georgian origin of many Mamluk leaders who, he believed, held strong sympathies with Russia. In 1788 Tonus appeared in Egypt again, and tried to renew his contacts with Murad Bey and Ibrahim Bey. He also met secretly with the Mamluk ruler of Egypt Isma'il Bey and advised

---

[22] S. Plesheev, *Dnevniya zapiski puteshestviya iz arhipelagskogo, Rossii prinadlejashego ostrova Parosa v Siriyu i k dostopamyatnim mestam v predelah Jerusalimu nahodyashimsya s kratkoyu istoriey Alibeevih zavoevaniy Rossiyskogo flota leytenanta Sergeya Plesheeva v ishode 1772 leta.* (A Diary of the Journey from the Island of Paros belonging to Russia in the Archipelago to Syria and memorials of Jerusalem with the Addition of a Short History of the Campaigns of 'Ali Bey composed by the lieutenant of the Russian navy Sergey Plesheev at the end of the 1772 year) (St. Petersburg: 1773).

[23] Ibid., 24-25, 37.

him to separate Egypt from the Ottoman Empire. But Tonus was arrested by the Ottoman authorities and spent a year in Egypt as an honored hostage. When it became clear that Russia would not send a new expedition to the Mediterranean Sea, Tonus in September 1789 was executed by Isma'il Bey, who was afraid that the Ottomans might discover the fact of his secret talks with the Russian envoy.[24]

We can see, therefore, that the Greek Orthodox community in Ottoman Egypt maintained an active policy, which was reflected, in particular, in the Russian sources. It is necessary to add also that at the end of the nineteenth—beginning of the twentieth centuries many Greek sources of the sixteenth and seventeenth centuries dealing with Ottoman Egypt were published with Russian translations. I refer to the letters of the patriarch Meletius Pigas, Greek descriptions of Sinai, and treatises about the history of this monastery and its relations with the patriarchs of Alexandria and Jerusalem.[25] It would appear that without knowledge of the Russian sources it is hard to come to an accurate understanding of the development of the Alexandrian church, which was one of the important Christians institutions of Egyptian society in the Ottoman period.

---

[24] Smilanskaya, *O politike Ekaterini...*

[25] Malishevskiy, *op. cit.*; Papadopulo-Keramevs (ed.) *Materiali dlia istorii arhiepiskopii Sinayskoy gori* (Materials concerning the History of the Sinai Archbishopric), Vols. I-II (St. Petersburg: 1908-1909); *Paisiya Agiapostilita mitropolita Rodosskogo opisanie gori Sinayskoy i ee okrestnostey. Mejdu 1577 i 1592.* (The Description of the St. Sinai Mountain and Its Neighbourhood by Paisiy Agiapostlit, the Metropolitan of Rodos: Between 1577 and 1592) (St. Petersburg: 1891).

The Christian Community in the Social-Political Life of Ottoman Egypt (XVI^th^ - XVIII^th^ Centuries)

Taras Y. Kobishchanov
Institute of Asian and African Studies
Moscow State University

At the time of Sultan Selim I's triumphal entry into Cairo in 1517 the Christians formed about 10 per cent of the entire Egyptian population, which was less than in any other country the Ottomans had already conquered. Under the new regime Egypt did not lose its reputation as one of the leading theological and cultural centres of the Muslim world. Nevertheless, under the Ottomans the process of Islamization in the province practically stopped. In fact, the Egyptian Christians not only managed to avoid assimilation into the Muslim majority and turn into a historical relic, they rather strengthened their economic, social and political status in many respects. Why did it happen? What place did the ethno-religious minorities find in the new circumstance of Ottoman rule? In what way did Islamic and Christian interaction proceed? These are the questions on which we shall focus in this paper.

The life of the Egyptian Christians had scarcely been noticed, for during the period the Christians were literally in the shadow of the other major ethno-religious minority, the Jewish community. The disproportional attention that both Western and Eastern sources of the sixteenth and the beginning of seventeenth centuries paid to the Jewish community rather than to the Coptic one—that was fifty times larger—only testifies to the high status and wealth of the Jews in Egypt. To some extent, it can also be explained by the fact that all the 3-4,000 Egyptian Jews, unlike the Copts, were concentrated in the largest cities of the province so they were in sight of both the local chroniclers and the European travelers.

By the end of the fifteenth century the Jewish community of the Middle East received a powerful impulse due to the influx of refugees to the Eastern Mediterranean from the territories of Muslim Spain that had been occupied as a result of the *reconquista*. Most of the refugees were craftsmen, although many were merchants; many were also involved in financial management. Their business skill was much appreciated in the Ottoman Sultanate and the lords of the Sublime Porte[1] could be sure of the loyalty of these Jews banished from their places by the so-called "most Christian Monarchs." The Jewish tax collectors, officials of the Imperial Treasury and customs inspectors, played the leading part in the Egyptian province's financial management. In the last third of the seventeenth century the British traveller Edward Brown noted that "starting with the Pasha of Cairo and ending with the most minor aga of his garrison there was no one who was not accompanied by a Jew giving advice how to exploit people and get rich."[2]

"The Golden Age" of this Jewish community lasted almost two centuries.[3] The gradual replacement of the Jews by the Christians from profitable positions in the financial administration of Egypt in the seventeenth and eighteenth centuries reflected the process of their losing their balance in the system of dual Ottoman and Mamluk[4] power.[5]

---

[1] *Porte*, or *al-Bab al-'Ali*, the Ottoman government in Istanbul. Europeans came to call the Foreign Ministry the "Sublime Porte" after its remarkable gateway, but natives of the Ottoman Arab lands had called the Ottoman government the "gate" long before that.

[2] E. Brown, *Le voyage en Egypte d'Edward Brown, 1673-1674* (Le Caire: 1974), 126.

[3] See: Muhsin 'Ali Shuman, *al-Yahud fi Misr al-'Uthmaniyya hatta-l-Qarn al-Tasi' 'Ashar* (Jews in the Ottoman Egypt until the Nineteenth Century) (Cairo: 2000).

[4] *Mamluk*—a male slave; also the name of the dynasty that dominated Egypt and Syria from 1260 until 1517.

[5] See D. Crecelius, "Egypt in the Eighteenth Century," *The Cambridge History of Egypt*. Volume 2. *Modern Egypt, from 1517 to the End of the Twentieth Century*, (Cambridge: 1998).

The wealth of the Egyptian Mamluk beys and officers, unlike the Ottoman officials, was based upon their control of *iltizams*[6] and the Coptic managers, *mubashirs*, provided management in running these tax farms. Snatching political and economic instruments of power in Egypt out of the Ottoman governor's hands, *multazims* of Mamluk origin entrusted their private affairs to their Coptic secretaries, in this way turning the latter group into significant social figures. In contrast to the Jews, the Copts did not enjoy close ties with the imperial authorities in Istanbul, a fact of great importance in explaining the dependence of the Coptic managers on their Mamluk patrons.

Exercising the increasing influence of their protectors, the Egyptian commanders who at the same time were the most powerful *multazims*, the Coptic managers successfully started to force out the Jews from various financial bodies in Egypt as well as from the corporation of *sarrafs* (money-changers and money handlers), which endowed its members with considerable fiscal and administrative powers. In the eighteenth century sources the logical connection "*sarraf*-Jew" gave way to the set expression "*sarraf*-Copt." Some official documents and chronicles of the period even substituted the term *sarraf* with *Nasrani*, that is, Christian.[7]

So the Coptic employees secured management over the majority of the land taxes—the *miri*—through their appointment as tax collectors for the Mamluk-controlled provincial government as well as control over a broad range of other taxes. Either legally or illegally, the Coptic bureaucracy managed to concentrate quite considerable sums in its hands. A Muslim chronicler, Shaykh Khalil ibn Ahmad al-Rajabi, exaggerated just a bit when he was complained that, "The poorest among the infidels has become richer than an amir."[8]

---

[6] *Iltizam*—a tax-farm granted to a *multazim*.

[7] A. A. Abdul Rahim, "The Documents of the Egyptian Religious Courts (Al-Mahakim Al-Shar'iyya) as a Source for the Study of Ottoman Provincial Courts Administration in Egypt 923/1517—1213/1798," *Les provinces arabes à l'époque ottomane*: Actes du VI^e Congrès du C.I.E.P.O (Zaghouan: 1987), 13.

[8] Khalil ibn Ahmad al-Rajabi, *Ta'rikh al-Wazir Muhammad 'Ali Basha li al-Shaykh Khalil ibn Ahmad al-Rajabi*, edited and annotated by Daniel Crecelius, Hamza 'Abd al-'Aziz Badr, and Husam al-Din Isma'il 'Abd al-

The most famous Egyptian chronicler of the period, 'Abd al-Rahman ibn Hasan al-Jabarti, pointed to the epoch of 'Ali Bey al-Kabir (1760-1772) as marking the beginning of the rise of the Coptic officials to prominence. Yet the increase of political influence by the *archonts*,[9] both inside and outside the Coptic conmunity, had commenced at least a hundred years before.

By the middle of seventeenth century the Coptic Patriarchate was completely bankrupted. The debts of "Pope" Markus VI (1646-1656), who failed to collect the capitation tax, the *jizya*,[10] from the Copts and settle accounts with the Ottoman treasury, were paid after his death by one of the *archonts*. Markus VI himself was the first patriarch elected not by the agreement of the bishops and *archonts* but exclusively by the representatives of the Coptic elite. This practice went on until 1718 when Butrus VI (1718–1726) was raised to the patriarchal throne by the personal decision of the "head of the *archonts*," the *mu'allim*[11] Lutfalla Abu Yusuf.[12]

Their close ties to the political rulers of the province helped the heads of the Coptic community to present the community's interests officially to the authorities, but that was also their main liability in the eyes of their coreligionists who believed that their leaders enriched themselves through their positions. Besides their close contact with the authorities, the other important fact that helped to raise the *archonts'* social prestige were the many public charitable acts which they undertook.

From the middle of the seventeenth century there was an active movement to reconstruct the old religious edifices and to build new churches throughout Egypt. This process continued so that by the end

---

Fattah (Cairo: 1997), 209.

[9] Archont (*arkhan*)—the self-name of the Coptic secular nobility.

[10] *Jizya*—the head-tax levied on all adult male non-Muslim subjects of a Muslim ruler.

[11] *Mu'allim*—master. The respectful titled applied to a *dhimmi*.

[12] See Magdi Girgis, "*Athar al-arakhina 'ala awda' al-qibt fi-l-qarn al-thamin 'ashar* (The Archonts' Role in the Status of the Coptic Community in the Eighteenth Century)," *Les Annales islamologiques*. 34 (Cairo: 2000).

of the next century almost all the churches and cloisters surviving since pre-Islamic times had been restored. The seventeenth century has preserved for us the biggest number of Coptic icons as well as lists of theological books, both translated for the first time and newly rewritten, which were decorated with refined miniatures. These charitable acts were carried out with the political support and at the expense of the Coptic *archonts*.

The events of the second half of the eighteenth century and the beginning of the nineteenth century undermined the Ottoman and Mamluk systems in Egypt, and as a consequence a number of the Coptic *archonts* moved from the background of the Egyptian political scene into its foreground. 'Ali Bey al-Kabir, nicknamed "Bulut kapan" (He who draws clouds apart), made a radical attempt to free Egypt from the dominance of the Ottoman central government. Forced vacancies within the Ottoman bureaucracy in Egypt were filled by the Mamluks who were truly devoted to 'Ali Bey but very often were inept in matters of finance and management. At that moment the Coptic *archonts* whom the Mamluk beys had already allowed to manage their own financial affairs came into their glory.

The Syrian-Christian merchants who had immigrated from Syria from the early eighteenth century also attempted to take advantage of the opportunity following the banishment of the heads of the Janissary corps and the Ottoman officials who had protected the Jewish customs tax-farmers. In the favourable conjuncture of political and commercial events that mark the period of 'Ali Bey's *mashyakha*, the small and formerly powerless group of Syrian Melkites began to play a significant role in the economy of Egypt and the ports along the Levant coast.

After 'Ali Bey's death his successors, the *shaykhs al-balad*[13] of the Qazdughliyya household, continued the ethno-confessional policy of their predecessor. In spite of some diminution in their status and the restriction of some of the prerogatives of the Coptic employees resulting from the return of the Turkish officials to Egypt in the wake of the assault on the Mamluks undertaken by Ghazi Hasan Pasha (1786-87), the Christian "managerial class," still reliant on its Mamluk

[13] *Shaykh-al-balad*—a title that emerged in the early eighteenth century to designate the chief of the Mamluk hierarchy in Ottoman Egypt.

patrons, managed to regain its lost positions once the regime set in place by Ghazi Hasan Pasha was overwhelmed by Ibrahim Bey and Murad Bey in 1791.

The restitution of the leading administrative offices to the Copts was personified in the figure of Ibrahim al-Jawhari who, according to al-Jabarti, "attained ... power ... and great renown and fame ... unmatched by any member of his community, as far as we know."[14] A new *shaykh al-balad*, Ibrahim Bey, "entrusted him with all the affairs and he became the one to whom everything, in general and particular, was referred, including the records of the *ruznama*, and the *miri* lands, and all the income and expenditure, and all the secretaries and cashiers were under his control and direction."[15]

It was during Jawhari's period that the factual merger of two corporations took place: shroffs-*sarrafs* and scribes-*katibs*, and the lead in this process was played by the Copts. As a result, the Muslim officials in the *ruznama*[16] had only two offices left that were transferred by right of succession. These were the positions of *katib al-haramayn* and *katib al-surra.*[17] Other Jewish and Muslim officials of the tax authority lapsed, according to the figurative expression of a chronicler, "into cloaks of idleness and poverty and were driven by the Copts out of the court like sparrows."[18]

What was the reason for the ascent of the Christian communities in Egypt during these centuries of Ottoman rule?

First of all, the Ottoman imperial system aimed at the active incorporation of the representatives of various ethnic and ethno-religious minorities into the bodies of public management. The special system of coexistence of various ethno-religious groups had been

[14] 'Abd al-Rahman al-Jabarti, *'Abd al-Rahman al-Jabarti's History of Egypt: 'Aja'ib al-Athar fi 'l-Tarajim wa 'l-Akhbar,* ed. by Thomas Philipp and Moshe Perlmann (3 books). Book 1 (vol. 1-2): vol. 2 transl. by G. Salinger, W.M. Brinner (Stuttgart: 1994), 262.

[15] *Loc. cit.*

[16] *Ruznama*—one of two departments of the Imperial treasury in Egypt responsible for the collection of taxes and the administration's expenditures.

[17] Al-Rajabi. *Ta'rikh al-Wazir Muhammad 'Ali Basha,*209.

[18] *Loc. cit.*

developed already in the early Middle Ages by Islamic religio-legal and social-political conceptions. The system was based on the observance of a number of mutual liabilities and restrictions. Up to the last third of the eighteenth century the ethno-religious system in the Middle Eastern territories of the Ottoman Empire was extremely close to the aforementioned "ideal" Islamic model.

By the time the Ottomans conquered the Arab territories between 1516–1520, they had already acquired extensive experience in coexistence with the Christian populations of Asia Minor and the Balkans. The high level of religious tolerance and lack of blind fanaticism were caused by the pragmatism and common sense of the Ottoman imperial authorities. Moreover, the remoteness of Egypt from the battles the Ottomans continued to wage against the Christian territories of Europe secured order and safety for the Egyptian *dhimmis*.[19] The only question in the province, then, was which non-Muslim community would gain preference in the management of the affairs of the mighty of this world and would manage the system of taxes and control the flow of trade. As we have already seen, the Christian officials and merchants ultimately gained the upper hand.

But it would be unfair to impute the rise in the social and political status of the Egyptian Christians to their Mamluk patrons alone. The relatively liberal religious atmosphere in Egypt also contributed a great deal to the welfare of the Christian communities. It is worth noting that, with the interested connivance of the Muslim theologians and religious authorities, during Ramadan a number of coffee houses were kept open from morning until night in Cairo and there was no end of Christians and Jews who wanted to visit these places.[20]

The reason for this religious "liberalism" was, in our view, owing to the fact that the Coptic *archonts*, the leaders of the largest non-Muslim community in Egypt, managed to gain the support and

---

[19] *Dhimmi* (*ahl ad-dhimma*)—Christians, Jews and Zoroastrians who had accepted the political sovereignty of Muslims over their lives in return for freedom of worship, life and property.

[20] A. Gonzales, *Le voyage en Egypte du père Antonius Gonzales, 1665-1666*, Vols. 1-2 (Le Caire: 1977), Vol. 1, 229.

protection not only of the "men of sword," that is, the officers of the Ottoman military corps stationed in the province and of the Mamluk beys, but also of the "men of the pen," the Egyptian theologians, or *'ulama'*.

The well-disposed attitude of the Egyptian *'ulama'* to the native Christians was based on two principles. The first consisted in the close relations of the Coptic *"archonts"* with the Mamluk beys who in turn influenced the important religious leaders of the province. The second referred to the generous gifts of money given to the powerful Muslim theologians by Coptic leaders on behalf of their community.

In was therefore common in Egypt for *'ulama'* to look the other way in case of minor public offences by *dhimmis*, but they also talked away more serious breaks of *shari'a* laws, e.g. the building of new churches. Of course we should not think that all the Egyptian theologians looked with immutable placidity at the non-observance of the restrictions imposed by Muslim law on the non-Muslims. We could not expect the same conduct from so many thousands of custodians of the Islamic tradition who were people of various origins and backgrounds, of unequal social authority and wealth, or of different life experiences and personalities.

Some of the theologians, like the author of an enthusiastic treatise titled "Presentation of the Clear Proof for the Obligatory Destruction of the Churches of New and Old Cairo,"[21] attributed to the Cairo shaykh al-Damanhuri (died in 1778), without any hesitation insisted on the strict observance of the social and common restrictions by the Egyptian non-Muslims.

Not only some representatives of the Egyptian elite, but also common upholders of Islam endeavoured to force non-Muslims to observe the traditional rules of conduct. For example, until the

[21] Al-Damanhuri, *Iqamat al-hujja al-bahira 'ala hidm kana'is Misr wa al-Qahira* (Presentation of the Clear Proof for the Obligatory Destruction of the Churches of Old and New Cairo), edited and translated with an introduction and notes by M. Perlmann, *Shaykh Damanhury on the Churches of Cairo (1737)* (Berkeley: 1975).

nineteenth century passers-by forbade Christians and Jews to pass before important mosques[22] and ordered *dhimmis* to dismount when they were passing on donkeys in front of common mosques or the residences of powerful Muslims.[23] Nevertheless, in all these cases we can speak about attempts by "true believers" to prevent the violation of the sanctity of Islam rather than about oppression of the ethno-religious minorities.

Some western travellers complained about the fanatic intolerance of the Egyptian Muslims. The French priest Antoine Morison who visited Egypt wrote afterwards that when Egyptians saw him they began to spit or pronounce loudly the symbol of their belief, the *shahada,* and one time they slapped the back of his head rather hard.[24] But most likely the honourable priest was a victim of the religious stereotypes that were quite usual in Europe. Analysis of the greater part of the memoirs written by the travellers of the sixteenth to eighteenth centuries does not confirm any overwhelming or aggressive malevolence of the Egyptian Muslims towards the "Franks" visiting their country. We can perhaps compare the reaction of the inhabitants of a European city to a Muslim in oriental clothes strolling along one of their streets.

In fact, there was no hostility in everyday relations between the *ahl al-sunna wa al-jama'a* and the *ahl al-dhimma* who inhabited the Near Eastern provinces. A lot of common Muslims quite willingly visited Christian festivities where they enjoyed and paid tribute to the prophet 'Isa. Representatives of *a'yan* (the nobility) could not participate in the celebrations of "infidels, but it is known that in the eighteenth century at Easter some officers of the military corps and other officials in Egypt visited the European consuls, powerful Christian merchants and other high ranking Christians and presented them bunches made of roses, elders and "Turkish cornflowers."[25]

---

[22] E.W. Lane, *An Account of the Manners and Customs of the Modern Egyptians* (London: 1890), 103.
[23] G. Sandys, "Le voyage en Egypte de George Sandys (1611)," in *Voyages en Egypte des années 1611 et 1612* (Le Caire: 1973), 127.
[24] A. Morison, *Le voyage en Egypte d'Anthoine Morison, 1697* (Le Caire· 1976), 129-130.
[25] Gonzales, *Le voyage en Egypte,* Vol. 2, 528.

The first three centuries of Ottoman rule in Egypt, up to the invasion by Napoleon in 1798, were characterized by an absence of conflicts based on religious causes. The only violent conflict between the Muslims and Christians stated in the Egyptian chronicles from 1517 up to 1798 was caused in 1749 by the attempt of the Coptic community to organise a pompous pilgrimage to Jerusalem at Eastertime.

In the last quarter of the eighteenth century the ethno-religious climate in the Egyptian province became significantly worse. The wealth and influence of the Christian employees and merchants irritated ardent Islamic orthodox believers. It was typical that the Turkish commander Ghazi Hasan Kapudan Pasha, who undertook "the second conquest of Egypt" in 1786, aimed to win the sympathy of the natives by carrying out a noisy but fairly short-lived campaign to force the *dhimmis* to observe the imposed social and common restrictions.

The international situation, unfavourable to the Ottoman Empire, influenced the general feeling of the Muslim majority as well. While the Ottoman Empire was waging wars against the Christian states far from its Near Eastern provinces, the local authorities did not take many pains in trying to discover traitors among their non-Muslim subjects. But by the end of the eighteenth century the situation changed completely. The first alarm bell for the Ottoman authorities was the intrusion by a Russian squadron under the command of the Count Orlov into Syrian waters in 1772. The squadron plied the Ottoman coastal areas attacking Muslim settlements and threatened to make common cause with the rebellious beys of Egypt.[26]

[26] See S. Plesheev, *Dnevnye zapiski puteshestviya iz arkhipelagovskogo Rossii prinadlezhachego ostrova Parossa v Siriyu i k dostopamyatnym mestam v predelakh Ierusalima nakhodiachimsya s kratkoyu istorieyu Ali-beevykh zavoevaniy, rossiyskogo flota leytenanta Sergeya Plesheeva v iskhode 1772 leta* (Daily Travel Notes from the Russian Archipelago Island of Paros to Syria and to the Memorable Places in Jerusalem's Bounds with the Short History of Ali-bey's Conquests, by the Lieutenant of the Russian Navy Sergey Plesheev) (St. Petersburg: 1773).

The defeats suffered by the Ottoman Empire on the European fronts deeply affected relations between the Egyptian Christians and Muslims. The prevention of European expansion became the *leitmotif* of the speech by the *shaykh al-balad* Muhammad Bey Abu al-Dhahab (1772–1775) delivered to the people of Cairo during his struggle against 'Ali Bey. Muhammad Bey warned the Muslims that if 'Ali Bey regained power he would bring Christians with him and then threatened that "they will steal your property, wives and children. They will force you to change your belief too.[27] He gave an example of the miserable life of the inhabitants of Hindustan oppressed by the European colonizers.

Undoubtedly twenty years later when the French expeditionary corps landed in Egypt some of Cairo's inhabitants remembered the prophecy of the Mamluk bey who had died a long time earlier. The years of the French occupation (1798–1801) and the rule of Muhammad 'Ali (1805–1849) were periods for the political and social emancipation of the Christians in Egypt and provided the springboard for the next epoch of their economic and cultural prosperity. But we should not forget that the ground for this flourishing had been laid already in the previous centuries of the Ottoman domination.

[27] Saveur K. Lusignan, *A History of the Revolt of Aly Bey, against the Ottoman Porte, including an Account of the Form of Government of Egypt; together with a Description of Grand Cairo and of Several Celebrated Places in Egypt, Palestine and Syria; to which are added, A Short Account of the Present State of Christians who are Subjects to the Turkish Government, and The Journal of a Gentleman who traveled from Aleppo to Bassore* (London: 1783), 87.

Egypt in the Late Eighteenth—Early Nineteenth Centuries: The "Hierarchy" of Islamic Religious Dignitaries at the Stage of Its Formation

Svetlana Kirillina
Institute of Asian and African Studies
Moscow State University

The main goal of this paper is to examine the mechanism of formation of the Egyptian religious "hierarchy," which differentiated the *'ulama'*, bearers of the values of official Islam and "true Islamic tradition," into ranks. In Egypt, the Ottoman Empire's largest province, the *'ulama'* were extremely influential on various levels of society. The prominent Egyptian historian of the late eighteenth—beginning of the nineteenth century, 'Abd al-Rahman al-Jabarti, who was an *'alim* himself, used grandiloquent expressions in referring to his colleagues. He called them "God's true elite among mankind," "melodious nightingales in the gardens of learning and discourse," "vicars of the Merciful One, shining lamps of the invisible world, and keys able to open the locks of hearts."[1] According to al-Jabarti, the *'ulama'* were "unique in the universe and few at any time."[2] Indeed, the religious elite in Egypt included a very limited number of individuals. Ottoman Egyptian chronicles mention not more than 600 *'ulama'*, who were organized according to a special pattern.

---

[1] 'Abd al-Rahman b. Hasan al-Jabarti, *'Aja'ib al-Athar fi'l-Tarajim wa'l-Akhbar* (Marvelous History of the Past in Biographies and Descriptions of Events), Vols.1-4 (Bulaq, al-Qahira: 1297AH/1879/80AD), Vol 1, 8; 'Abd al-Rahman ibn Hasan al-Jabarti, *'Aja'ib al-Athar fi 'l-Tarajim wa'l-Akhbar: 'Abd al-Rahman al-Jabarti's History of Egypt*, Thomas Philipp and Moshe Perlman, eds., Book 1, (vols. 1-2): vol. 1 transl. by D. Crecelius, B. Abd al-Malik, Ch. Wendell, M. Fishbein; vol. 2 transl. by G. Salinger, W.M. Brinner. Book 2 (vol. 3-4): vol. 3 transl. by T. Philipp, M. Perlman; vol. 4 transl. by C. Peycheff, T. Philipp, D.P. Little; Book 3. Thomas Philipp and Guido Schwald, *A Guide to 'Abd al-Rahman al-Jabarti's History of Egypt* (Stuttgart: 1994), Vol. 1, 11.

[2] *Ibid.*

During the period under review this religious "hierarchy" had not yet reached its fixed forms. That is why when we apply the definition "hierarchy" to a rather amorphous community of *'ulama'* of that time we should bear in mind a relative connotation of this term. The final crystallization of the Egyptian Islamic "hierarchy" occurred only in the nineteenth century, but the cluster of its key figures had developed during the course of the eighteenth century. This cluster included such leading positions as rector of the most famous Egyptian collegiate-mosque of al-Azhar, the *muftis* of the Hanafi, Shafi'i and Maliki *madhabs*. In the mid-eighteenth century the *naqib al-ashraf*, the head of the Egyptian descendants of the Prophet Muhammad, joined this influential group of religious leaders, which also included the heads of the Wafa'iyya and al-Sadat *darwish* orders.

One of the most important characteristics of the "religious establishment" in Ottoman Egypt was that the official religious "hierarchy" was split between a small group of Ottoman *'ulama'*, judges in Muslim courts sent almost exclusively from the imperial center of Istanbul, and a native religious elite, more numerous and powerful in comparison with their Ottoman partners.

In the eighteenth century the *shari'a* courts of Egypt continued to be under the direct control of the Ottoman central government. Those "servants of God," whose mission was to "strengthen the foundation of justice and to keep the rules of the Divine Law,"[3] were subordinated to the Chief Qadi of Egypt, who was also called *qadi al-qudat*, *qadi 'askar* or *Qadi* of Cairo. Ottomans monopolized the post of the chief judge and the highest judicial positions in the Egyptian *pashalik*. The Chief Qadi was annually appointed by the sultan's *firman*, or decree, and was sent from Istanbul.[4] The duties of this important office holder included control over the local authorities and supervision of the activities of the Ottoman governor of Egypt, the *wali*. The Chief Qadi approved court sentences, transmitted a part of Egyptian *shari'a* courts revenues to the imperial center, gave recommendations to candidates for vacant posts in judicial institutions, and supervised the vast system of religious endowments

---

[3] *Ibid.*

[4] Muhammad 'Abdallah 'Inan, *Ta'rikh Jami' al-Azhar* (History of the Mosque of al-Azhar) (al-Qahira: 1958), 175.

(*awqaf*). The Chief Qadi of Egypt was obliged to control the execution of orders sent from Istanbul and to inform the central imperial *diwan* about evident violations of the law.

The office of chief judge was extremely prestigious and could be used as a springboard for obtaining the position of *Shaykh al-Islam* or Chief Qadi of the Ottoman state. Moreover, it gave a perfect opportunity for its holder to enlarge his fortune, because the main source of the *qadi 'askar's* income was not a salary from the state treasury, but a proper interest in the court revenues. Since the Chief Qadis' terms of office were normally short, they did their best to enrich themselves as quickly as possible.

As a high-ranking representative of the official Ottoman bureaucracy, the *qadi al-qudat* occupied one of the highest judicial positions in the Ottoman Empire that could allow him to be a real leader of the religious "hierarchy" in the Egyptian province. Chief Qadis of the Egypt were assigned to act independently, exercise supervision over both army and bureaucracy and serve as an effective instrument of justice and punishment as the representative of the sultan. However, these dignitaries did not concern themselves with the interests of Egyptians, often neglected their duties and were reluctant to maintain relations with the local population.

The evidence of Ottoman Egyptian chronicles, which helps us to reconstruct portraits of Ottoman chief judges in the Egyptian "interior," leads to sad thoughts and reflections. The situation did not seem to have changed a great deal since the Ottomans conquered Egypt in 1517 and started to restructure the *shari'a* court system. The renowned historian of the sixteenth century, Ibn Iyas, making a laughing-stock of a Turk who was then Chief Qadi in the Egyptian *pashalik*, described this person as being "more ignorant than a donkey" and having "no understanding of the religious law."[5]

Nevertheless, from the end of the eighteenth century we can trace a tendency towards gradual "Egyptization" of the *shari'a* court system in Egypt. The noticeable decrease of Turkish representation in

---

[5] Michael Winter, *Egyptian Society under Ottoman Rule, 1517–1798* (London: 1992), 111-112.

the judicial corps of Egypt and the gradual replacement of the Turkish language by Arabic in certain kinds of court documentation appeared to be the most common characteristics of this phenomenon. In the first part of the eighteenth century local *qadis* started to supplant Ottoman Turkish judges, and by 1798 not more than 6 *qadis*, including the *qadi 'askar*, were appointed by the imperial center.[6]

Even so, the dependence of Egypt on the Ottoman Empire in the sphere of judicial administration lasted for rather a long period of time. The Egyptian government only gained a right to appoint all *qadis* in the country in 1856, although the Chief Qadi was still nominated in the Ottoman capital. The first judge of Egyptian origin was assigned to the post of Qadi of Cairo only in 1876. After the British occupation of Egypt the practice of bringing the Chief Qadi from Istanbul was restored, thus the deceiving character of the dependence of the local bodies of justice on the Ottoman authorities remained.

Along with the *qadi al-qudat*, the religious elite included the *muftis* of the Hanafi, Maliki and Shafi'i rites, who were recruited from the corps of the Egyptian *'ulama'*. Besides fulfilling their main religious duty, the application of the Divine Law handed down to them by the Islamic tradition of many generations, grand *muftis* performed important administrative functions. They were members of the *diwan* and participated in governmental activities. It is noteworthy that the Hanbali Sunni rite with its handful of followers was insignificant in Egypt.[7]

---

[6] *Huseyn Efendi*. No title. Transl. from original Arabic with introduction and notes by Stanford J. Shaw, *Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution* (Cambridge: 1964), 28; André Raymond, *Le Caire sous les Ottomanes (1517–1798): Palais et maisons du Caire*, Vol. 2, *Époque ottomane (XVI^e-XVIII^e siècles)*, B. Maury, A. Raymond, J. Revault and M. Zakariya (eds.), (Paris: 1983), 32; Galal H El-Nahal, (Minneapolis: 1979), 14; André Raymond, *Le Caire: Économie et société urbaines à la fin du XVIII^e siècle: L'Égypte au XIX^e siècle* (Paris: 1982), 123.

[7] E.W. Lane, *Nravi i obitshai egiptian v pervoy polovine XIX veka* (Manners and Customs of the Modern Egyptians in the First Half of the Nineteenth Century), Transl. from English into Russian by A.S. Rappoport, introduction by V.V. Naumkin, (Moscow: 1982), 91; H.A.R.Gibb Harold Bowen, *Islamic Society and the West: A Study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East*, Vol. 1, *Islamic Society in the Eighteenth Century*, Part 2 (London: 1965), 123.

During our period of review, Egypt continued to remain a province of the Ottoman Empire. In this situation, because of his dominant position in the official religious institution, the Chief Qadi could be recognized as the leading religious authority in the Egyptian *pashalik* or, in other words, could enjoy a position superior to every other religious official within the Islamic "hierarchy." However, despite his high formal position, the Chief Qadi became rather an insignificant figure and along with other representatives of the "foreign religious elites" never aspired to exercise religious leadership in Egypt.

In the meantime, the rector of the leading scholastic academy of al-Azhar, called the Shaykh al-Azhar, started to rise to the top of the religious "hierarchical pyramid." It is worth mentioning here that heads of al-Azhar became the most powerful religious leaders of Egypt during the course of the nineteenth century and only at the beginning of the twentieth century was the Shaykh al-Azhar finally recognized as the supreme shaykh of the religious structure. He became the most important religious dignitary and the unchallenged leader of the Islamic community in Egypt (Law of 1911).

It is known that al-Azhar had its recognized head under the Fatimids and the Mamluks and that he held the title *al-mushrif*, then *al-nazir*. The title *Shaykh al-Azhar* appeared relatively late, not earlier than at the end of the seventeenth century. This dating comes from Jabarti's chronicle *'Aja'ib al-Athar fi'l-Tarajim wa'l-Akhbar* (Marvelous History of the Past in Biographies and Descriptions of Events), which mentions shaykh 'Abdallah al-Khurashi (died in 1689/90) as the first holder of this title.[8] Other narrative sources call shaykh al-Khurashi "a seal of the *'ulama'*, [a person], who achieved supremacy in Egypt."[9]

It is assumed that the title *Shaykh al-Azhar* could have emerged in an earlier period, for before the above-mentioned Muhammad al-Khurashi it was used by a man by the name of Ibrahim al-Birmawi

[8] 'Abd al-Rahman b. Hasan al-Jabarti, *'Aja'ib al-Athar,* Vol. 1, 208; *'Abd al-Rahman al- Jabarti's History of Egypt,* Vol. 1, 341; 'Inan, *Ta'rikh Jami' al-Azhar,* 294.

[9] Muhammad b. Muhammad Makhluf, *Shajara al-Nur al-Zakiyya fi Tabaqat al-Malikiyya* (A Tree of Pure Light in Maliki Circles) (Beirut: n.d.), 317.

(died in 1694).[10] Despite all existing assumptions, without any exact evidence of an earlier date for the emergency of this title shaykh al-Khurashi has an honorary right to head a list of learned men of religion—holders of this remarkable title. After the position of *Shaykh al-Azhar* had been well established and recognized, al-Azhar was always, without any exceptions, presided over by a leading member of the *'ulama'* (that was not an obligatory condition before shaykh al-Khurashi was nominated the first candidate to fill this position).

The influential status of the *Shaykh al-Azhar*, the scholar qualified as "the highest among the *'ulama'*,"[11] was determined not only by his administrative duties and membership in the *diwan*, but also by his being in charge of vast *waqf* revenues that were at his disposal. Therefore, it is not surprising that this post was very attractive to those who "loved honor and riches, leadership and position."[12] Being an object of passionate desire, this post gave rise to enmity, rivalry, envy and malice among the *'ulama'*[13] and their patrons from the ruling elite. The available evidence confirms that Egyptian *'ulama'* involved in the competition for this position used all possible means to gain their goal. They were very skillful in diplomatic intrigues and demarches, and from time to time acts of open violence took place in the struggles for the office. But more often, in order not to attract much attention and keep everything secret and decent, a selection of the new candidate and his "lobbying" was carried out with the help of hidden political pressure and hard maneuvering by different cliques, alliances and factions.

The situation was usually aggravated by the absence of clearly defined rules for the candidate's selection or related formal procedures.[14] Examining historical data of the Egyptian-Ottoman

---

[10] Bayard Dodge, *Al-Azhar: A Millennium of Muslim Learning* (Washington D.C.: 1974), 83.

[11] 'Abd al-Rahman al-Jabarti, *Egypet v kanun expedizii Bonaparta* (Egypt before the Expedition of Bonaparte) (1776–1798), Transl. from Arabic into Russian, introduction and commentaries by H.I. Kilberg, (Moscow: 1978), 84.

[12] *Al-Jabarti.. 'Aja'ib al-Athar*, Vol. 1, 8; al-Jabarti, *'Abd al-Rahman al-Jabarti's History of Egypt*, Vol. 1, 11.

[13] Al-Jabarti, *Egypet pod vlastiy Muhammade Ali (1806–1821)*, (Egypt during the Reign of Muhammad 'Ali), Trans. from Arabic into Russian, introduction and commentaries by H.I Kilberg, (Moscow: 1963), 48.

[14] Daniel Crecelius, "The Emergence of the Shaykh al-Azhar as the Pre-eminent

chronicles and biographical compendiums of various Muslim authors, we can clearly see that besides *'ulama'*, many others, including Ottoman officials, Mamluk amirs, sufi leaders and students of *madrasas* took an active part in those "election races."

Here we should emphasize one important circumstance. Ottomans were very persistent while upholding the "Turkish character" of the judicial system in Egypt. Nevertheless, they never once tried to insinuate their "agent," a Turkish *'alim,* into the *mashyakha* of al-Azhar. In addition, during the Ottoman-Mamluk period of rule none of the adherents of the Ottoman's predominant legal school, the Hanafi *madhab,* was able to obtain the position of *Shaykh al-Azhar*. That office was traditionally occupied by Egyptian *'ulama'*, followers of the two schools of jurisprudence most widespread in Egypt: by Malikis from 1690 to 1725 and by Shafi'is from 1725 to 1870.[15]

Only once throughout the eighteenth century a Hanafi *mufti* of Egypt became an aspirant for this prestigious post and derived support from the Ottoman-Mamluk rulers in this respect. This demarche, dated from 1778, was qualified by the native religious elite as scandalous and outrageous and led to a total fiasco. The troublemaker was dismissed as chief Hanafi *mufti* and, as Jabarti stated, "descended into obscurity."[16]

Through the investigation of the Ottoman-Egyptian chronicles it becomes clear that social mobility is one of the striking characteristics of the religious elite of that time. It is noteworthy that it is impossible to find among rectors of al-Azhar even one born in the Egyptian capital and almost all of them came from humble origins. It means that the Ottoman *ilmiyye* model, or religio-legal institution, which had emerged in the sixteenth century and according to which

---

Religious Leader in Egypt," *Colloque international sur l'histoire du Caire, 27 mars—5 avril 1969* (Grafenhainchen, DDR: 1972), 110.

[15] 'Inan, *Ta'rikh Jami' al-Azhar*, 294-296.

[16] Al-Jabarti, *Egypet v kanun expedizii Bonaparta,* 84-86; Abd-el-Rahman El-Djabarti, *Merveilles biographiques et historiques au chroniques du Cheikh Abd-el-Rahman el Djabarti*, Traduites de l'arabe par Chefik Mansour Bey, Abdulaziz Kahil Bey, Gebriel Nicolas Kahil Bey et Iskender Ammoun Effendi, Vols. 1-9. (Le Caire: 1888–1896), Vol. 4, 67-68.

the corps of Ottoman high *'ulama'* recruited its members mainly from 'established' *'ulama'* families, didn't take root in Egypt.

References in chronicles indicate the participation of Ottoman officials and Mamluk amirs in the transfer of high religious offices. Nonetheless, their interference in the selection of Egyptian shaykhs to high offices was marked first and foremost by using veiled means of pressure. In non-conflict situations, when a nominee suited all the sides, or at least didn't provoke visible dissatisfaction, they confirmed his appointment almost automatically. The ruling circles could refuse to recognize the status of this or that Islamic hierarch if he didn't wish to collaborate with them. Demarches of this kind were never undertaken *post factum*. The ruling elites preferred to settle the matter before the option of the candidate took place and, if the interference was inevitable, they would rather put it down to "an action against their own will" and widely recruited learned men of religion to promote their initiatives.

Different groups of *'ulama'* eagerly used the opinion of the rulers as a weighty argument in favor of their nominees. In this case "patron-client" relations became very important and confirmed the significance of the authorities in the matter. As the American scholar Daniel Crecelius rightfully stated, "the foreign military-bureaucrat elites and the native *'ulama'* had known from long experience that they were bound together by the necessity to cooperate with one another if aspirations of each were to be fulfilled, and though the native *'ulama'* were very unequal partners to the relationship they nevertheless profited greatly from their association with the foreign elites."[17]

As it was stressed at the beginning of the presentation, we should bear in mind a relative meaning of the definition "hierarchy" while speaking about the rather amorphous *'ulama'* community of eighteenth century Egypt. This might give us a clue why the position of the rector of al-Azhar as "a shaykh dominating all other shaykhs" did not depend only on his status, but on the individual abilities of a particular person to influence different parts of society. The official functions of the *Shaykh al-Azhar* were rather ordinary and limited. He

[17] Crecelius, "The Emergence of the Shaykh al-Azhar," 110-111.

was obliged to control the teaching process at the university, to maintain discipline among students and teaching staff and also to supervise al-Azhar, which meant mainly keeping its buildings in order. His right to administer vast *waqf* revenues didn't yet mean that the *Shaykh al-Azhar* played a decisive role in social and religious life and had the deciding vote in the political arena.

It happened only once during the eighteenth century that an extraordinary personality occupied the respected post of *Shaykh al-Azhar* and emerged as a religious leader on an all-Egyptian scale. It was the gifted and authoritative shaykh 'Abdallah al-Sharqawi (died in 1812) who participated in all major political events of the late eighteenth and early nineteenth century Egypt.[18]

In contrast to shaykh al-Sharqawi, a lot of heads of al-Azhar were not people of mark who left any trace in history in comparison with their more persistent and purposeful colleagues who comprised the "cream" of the *'ulama'* community. The *Shaykh al-Azhar* became the most powerful leader of Egypt only later, in the second half of the nineteenth century. In the eighteenth century as a religious dignitary he was often overshadowed by other notable religious leaders with greater popularity and influence.

At the end of the eighteenth century the *naqib al-ashaf*, an official appointed by the government to supervise the corporation of descendants of the Prophet Muhammad, became a member of the native religious elite and enlarged the number of its leading positions. Getting ahead of the story, we should note that in the nineteenth century the *naqib al-ashaf* enjoyed second place in the native religious "hierarchy" after the *Shaykh al-Azhar*.

Until about the middle of the eighteenth century this post of high social standing was occupied by Turks who were just ordinary Turkish-Ottoman functionaries like pashas and *qadi 'askers*. The *naqib al-ashraf* of the Egyptian province was appointed annually, or

[18] See about him: al-Jabarti, *Egypet pod vlastiy Muhammada Ali*, 365-376; Rif'at Ghanimi, "Al-Ta'lim al-Azhari wa-'l-Ta'lim al-Hadith fi Misr fi Nisf al-Awwal fi 'l-Qarn al-Tasi' 'Ashar (The Educational System in al-Azhar and the Modern System of Education in Egypt in the First Half of the Nineteenth Century)," *Al-Majallah al-Ta'rikhiyya al-Maghribiyya* (Tunis, Zaghouan), 57-58, July 1990, 433- 435.

reappointed, from the imperial capital and submitted to the *naqib al-ashraf* of Istanbul. In 1754/55 this appointment was finally received by an Egyptian.

From this time onwards this office has become an object of intense competition between two distinguished "aristocratic" families, al-Sadat al-Wafa'iyya, whose members traced themselves back to the fourth caliph 'Ali b. Abi Talib, and al-Bakriyya, who united descendants of the first caliph Abu Bakr al-Siddiq and Hasan, the grandson of the Prophet Muhammad. A high status of the heads of both family groups in the corporation of the Prophet's descendants was complemented by their high position in the sufi "hierarchy" as leaders of respected and widely recognized *darwish* confederations, or *turuq*.

In the last quarter of the eighteenth century the office of *naqib al-ashraf* was retained by six Bakris. Meanwhile, appointment from Istanbul was no longer necessary and the transmission of the office turned into a routine procedure that only required a formal approval of the new incumbent by Egyptian authorities.

The fact that the leading position in the Sharifian corporation passed from Ottoman Turks to representatives of the native religious elite clearly indicates that this office became very prestigious socially and religiously and, moreover, that descendants of the Prophet Muhammad, *ashraf*, reinforced their positions significantly in Egyptian society. The weakening of the direct authority of Istanbul in the Egyptian *pashalik* and the constant political instability further increased the influence of this corporation of native notables. Along with the *'ulama'*, the Prophet's descendants in Egypt demonstrated the capability to adapt themselves to the changing political situation and managed to fulfill their intermediate mission, forming, according to Gibb and Bowen, "the one positive link between the governing classes and the governed."[19]

The heads of the al-Bakri and al-Sadat families possessed a kind of Sharifian and Sufi charismatic "aura" and often became true religious leaders of the Egyptian Muslim community since they were

[19] Gibb and Bowen, *Islamic Society and the West*, Vol. 1, Part 2, 110.

not directly linked with the Ottoman-Mamluk regime. In the eighteenth century the Shaykh al-Bakri assumed a unique position in Egyptian sufism as unofficial head of all *darwish* brotherhoods in Ottoman Egypt.[20]

According to Jazzar Ahmad Pasha, one of the leading Mamluk beys of eighteenth century Egypt and later the Ottoman governor of Syria, the influence exerted by the al-Bakri and al-Sadat shaykhs upon Egyptians was so enormous that they were able "to assemble in a single day a powerful military regiment of at least seventy or eighty thousand men who were docile and loyal to them."[21] Although these figures could be grossly exaggerated by Jazzar Pasha, he was absolutely correct in indicating that those two shaykhs could act as capable mediators in settling various conflicts of a social, political or religious nature.

Analyzing common features of the Egyptian religious elite, we can suggest that during at least the eighteenth century a factor of "irresistible charm" of the higher religious rank was not entirely "routinized." To make a successful career within the Islamic institutional framework still fully depended on creative potential, personality, political connections and the abilities of the man himself.

The distinguished career of the well-known *naqib al-ashraf* 'Umar Makram vividly illustrates this observation. He held this post in the late eighteenth—early nineteenth century for 15 years (with a break from 1793 to 1809). 'Umar Makram was neither a sophisticated intellectual an illustrious religious scholar, nor a devoted adherent of *tasawwuf*, but a natural leader with a refined political flair, outstanding talent for organization and indisputable authority that allowed him to attain the preeminent position in the official Islamic

---

[20] For the changes in the status of sufi *turuq* in this period see: F. de Jong, "Al-Mashayikh al-Bakriyya and the Transformation of their Authority in 19th Century Egypt," in *Akten des VII Kongresses für Arabistic und Islamwissenschaft* (Göttingen: 1976); F. de Jong, *Turuq and Turuq-linked Institutions in Nineteenth Century Egypt: A Historical Study in Organizational Dimensions of Islamic Mysticism* (Leiden: 1978).

[21] *Ahmed Pasha Cezzar, Nizamname-i Mısir*, Ed. and transl. from the original Turkish by Stanford J. Shaw, *Ottoman Egypt in the Eighteenth Century: The Nizamname-i Misir of Cezzar Ahmed Pasha* (Cambridge, Massachusetts: 1962), 23.

"hierarchy" of Ottoman Egypt and to become the leading shaykh of his day.

As it has been already stated, in the eighteenth century the religious "hierarchy" of Ottoman Egypt was at the stage of formation and had not reached its fixed forms. The period of its transition from a diffuse to a structured state lasted another hundred years. However, it is apparent that a precise system of intercommunication between the native religious dignitaries and particular corporative communities and religious institutions took its shape in the course of the period spanning the late eighteenth and the beginning of the nineteenth century. The *Shaykh al-Azhar* dominated the circle of *'ulama'*, which included the *naqib al-ashraf*, the shaykhs al-Bakri and al-Sadat who interacted with sufi brotherhoods and the corporation of the Prophet's descendants, and the Maliki, Hanafi and Shafi'i *muftis*. Each structure of this kind stipulated an inner system of subordination and provided for consolidation of the members of the native religious elite.

Such issues as complexity and diversity of historical dynamics of a native elite's development and its transformation can undoubtedly be explained in the context of the social and political history of Ottoman Egypt. The relations between the religious institutions and Ottoman-Mamluk rulers in the eighteenth century can be described by the formula "interaction–opposition–interdependence." The autonomy of the Egyptian *'ulama'*, organized into a particular "hierarchy," gave them the opportunity to ignore the opinion of those in power in the state and to protect the suppressed and the poor, though this opposition never went to extremes. At the same time, the Ottoman sultans and local authorities never aimed at limiting the rights of religious circles.

Muhammad 'Ali's coming to power changed the situation radically and brought significant changes in the life of Islamic institutions. The previous formula was transformed to the "interaction–dependence" by religious institutions on civil power. "The honeymoon period between Muhammad 'Ali and the religious circles,"[22] that assisted him in becoming the Egyptian governor, was

[22] Afaf Loutfi el-Sayed, "The Role of the *Ulama* in Egypt during the Early Nineteenth Century," in *Political and Social Change in Modern Egypt* (London:

not long. Seeing in the religious opposition a real threat to his future dominance, the new Egyptian *wali* rapidly dropped the image of obedient promoter of the interests of the religious circles. Following the policy "divide and rule," he started to suppress his rivals in the ranks of the spiritual leaders and eliminated them from the political arena. At the same time, he promoted *'ulama'* loyal to him. The land and tax reforms undertaken by the Egyptian ruler in 1808–1815, including the abolition of the *iltizam* system, the confiscation of "illegal" *waqfs* and the taxation of *waqf* property, affected the religious establishment drastically.[23] Having lost their most popular and active leaders, the men of religion could not act as an organized political power or any longer resist the innovations unfavorable to them. Muhammad 'Ali continued the general line of strengthening the dependence of Islamic institutions on the state power and all the key figures of the native religious elite once and for all lost their autonomous status.

1968), 275.

[23] See Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot, "The 'ulama' of Cairo in the Eighteenth and Nineteenth Centuries," in *Scholars, Saints and Sufis: Muslim Religious Institutions in the Middle East since 1500* (Los Angeles: 1972); Afaf L. al-S. Marsot, *Egypt in the Reign of Muhammad Ali* (Cambridge: 1984); Daniel Crecelius, "Nonideological Responses of the Egyptian 'ulama' to Modernization," in *Scholars, Saints and Sufis: Muslim Religious Institutions in the Middle East since 1500* (Los Angeles: 1972); S.A. Kirillina, "Vishee musulmanskoe duhovenstvo Egypta v pervoy polovine XIX veka (The 'Ulama' of Egypt in the First Half of the Nineteenth Century)," *Moscow University Historical Journal* (Oriental Series), 1992, 4.

Stabilité monétaire dans l'Egypte ottomane du XVI[e] siècle et commerce de l'or en poudre à partir du bilâd al-Takrûr

Michel Tuchscherer
Université de Provence—IREMAM

Durant le XVI[e] siècle, l'évolution monétaire de l'Egypte était notablement différente de celle des autres régions de l'empire ottoman. Ce fait devrait d'autant moins nous surprendre que l'empire ottoman était encore loin de constituer une entité économique homogène. En effet, plusieurs zones monétaires spécifiques se maintenaient à l'intérieur de ce vaste ensemble politique.[1] Il en était probablement de même au niveau économique et commercial. L'Egypte se trouvait toujours au coeur d'un vaste réseau commercial d'échanges. Les caravanes continuaient à se rendre du Maghreb et de l'Afrique sahélienne à l'Arabie en passant par Le Caire. D'autre part, les échanges entre Méditerranée et océan Indien à travers l'Egypte et la mer Rouge se maintenaient à un niveau très élevé.

Une analyse de ces réseaux, et en particulier de celui liant l'Egypte à l'Afrique occidentale sahélienne, de même qu'une réévaluation des décisions d'ordre monétaire, fiscal, politique et militaire prises par les Ottomans permettent d'apporter de nouvelles hypothèses sur le maintien des spécificités monétaires de l'Egypte jusqu'à l'extrême fin du XVI[e] siècle.

I Spécificités du système monétaire égyptien

Le système monétaire égyptien, qui était en crise depuis la fin du règne du sultan Qaytbay en 1496, retrouva sa stabilité aux alentours

---

[1] S. Pamuk, *A Monetary History of the Ottoman Empire (*Cambridge: Cambridge University Press, 1999), 88-112.

de 1525. Elle allait se maintenir à peu près pleinement jusqu'aux dernières années du XVI[e] siècle.

La longue crise monétaire, qui avait agité l'Egypte durant les vingt dernières années de la période mamelouke et les premières années de la présence ottomane, était due à plusieurs facteurs. Les difficultés monétaires étaient alors générales à toute la Méditerranée, cependant elles affectaient l'Egypte de manière plus grave et surtout plus durable. Comme ailleurs, ces difficultés étaient d'abord dues à une raréfaction de la circulation des métaux précieux.[2] Mais à cela venaient s'ajouter des effets pervers spécifiques. La mort de Qaytbay en 1496 avait entraîné une âpre lutte pour la succession qui ne trouva son épilogue qu'en 1501 avec l'arrivée au pouvoir du sultan al-Ghawri. Par la suite, son successeur dut s'engager dans des guerres dispendieuses: sur mer d'abord face aux Portugais qui menaçaient le Hedjaz et l'Egypte à partir de l'océan Indien, sur terre ensuite contre les Ottomans qui, à partir de l'Anatolie, avaient relancé leur pression contre les possessions mameloukes.[3] Ces dépenses militaires étaient d'autant plus lourdes qu'elles survenaient à un moment de forte contraction des revenus de l'Etat. Cette baisse était en partie liée aux difficultés du commerce de transit du poivre en direction de l'Europe en raison de la concurrence portugaise.[4] La chute des Mamelouks ne mit pas un terme à la crise. Au contraire, des mesures particulièrement maladroites prises par Khayr bey, le nouveau gouverneur mis en place par les Ottomans, l'aggravèrent considérablement. Sa volonté d'imposer l'*aktche* ottoman à la place du médin ou *nisf fidda* égyptien acheva de destabiliser le marché monétaire en Egypte.[5] La crise ne fut résolue que progressivement, par une série de mesures prises par les

[2] V. Magalhaes-Godinho, *L'économie de l'empire portugais aux XV[e] et XVI[e] siècles* (Paris: SEVPEN, 1969), 715-717.

[3] P. Brummett, *Ottoman Seapower and Levantine Diplomacy in the Age of Discovery* (New York: SUNY, 1994), 51-87.

[4] Magalhaes, *L'économie de l'empire portugais*, 717-720; E. Ashtor, "La découverte de la voie maritime aux Indes et les prix des épices," in *Mélanges en l'honneur de Fernand Braudel*, I (Toulouse: 1973), 31-47; reprinted in E. Ashtor, *Studies on the Levantine trade in the Middle Ages*, Variorum Reprints, 1978, XII.

[5] Sur la crise monétaire cf. G. Wiet, *Journal d'un bourgeois du Caire. Chronique d'Ibn Iyâs* (Paris: SEVPEN, 1960), Tome 2, 323-4, 345, 388, 419, 426-7, 440-1, 444-5, 452, 459; M. Tuchscherer, "Quelques réflexions sur les monnaies et la circulation monétaire en Egypte et en mer Rouge au XVI[e] et au début du XVII[e] siècle," *Annales islamologiques* 33 (1999), 264.

Ottomans et dont la teneur nous échappe encore en grande partie. Elles débouchèrent sur la mise en place d'un système monétaire rénové que consacra en 1525 la promulgation du *qanûn-nâme*, ou règlement organique. Pour la monnaie d'or, appelée *dînâr sultânî* ou *sikka jadîda sulaymâniyya*, on appliqua les normes du dinar d'Istanbul, lui-même identique au ducat de Venise et à l'ancien dinar mamelouk.[6] Par contre pour la monnaie d'argent, le règlement signifiait l'abandon définitif de l'idée d'imposer l'*aktche* ottoman à l'Egypte. On revenait à l'ancien médin d'argent, tel qu'il avait existé du temps des Mamelouks. Sous l'appellation de *nisf fidda jadîda sulaymaniyya* il était en fait en circulation depuis au moins 1522.[7] D'après le *qanun-nâme*,[8] il reprenait très exactement poids et titre tels qu'ils avaient été établis par le sultan al-Mu'ayyad Shaykh pratiquement un siècle plus tôt.[9] De ce fait, la province ottomane d'Egypte allait constituer une zone monétaire distincte au sein de l'empire ottoman. Il ne s'agissait pas là d'un cas unique. Les Balkans, la Crimée, l'Anatolie orientale et les provinces mésopotamiennes ainsi que les provinces du Maghreb conservaient aussi des singularités monétaires.[10] La zone monétaire égyptienne, qui incluait aussi le Hedjaz et dans une moindre mesure le Yémen, connut une remarquable stabilité tout au long du XVI^e^ siècle. Elle semble avoir échappé à la plupart des tensions monétaires qui affectèrent le restant de l'empire, en particulier durant le dernier quart du XVI^e^ siècle.

Dans cette zone monétaire égyptienne, l'or allait progressivement occuper une place centrale. D'après les plus anciens documents issus des tribunaux ottomans en Egypte qui nous sont parvenus, en particulier dans la série Dasht qui débute en 1522, transactions commerciales, contrats de mariage ou reconnaissances de dettes étaient principalement libellés en *fidda jadîda*. Cela laisse

---

[6] *Qânûnnâme-i Misr*, éd et trad. en arabe Ahmad Fuâd Matwalli (Le Caire: 1986), 92-93 de la traduction arabe et 32-33 texte turc repris de l'éd. de Barkan.

[7] [Wi]ict, *Journal d'un bourgeois du Caire*, 444-45, et Archives nationales d'Egypte, série Dasht, registre 1, p. 19, document 1 du 18 Shawwâl 928/11 Septembre 1522.

[8] *Qânunnâme-i Misr*.

[9] E. Ashtor, *Les métaux précieux et la balance des paiements du Proche orient à la basse époque* (Paris: SEVPEN, 1971), 45.

[10] Voir à ce propos S. Pamuk, *Monetary History*, 88-112, qui distingue à ce titre outre l'Egypte, les Balkans, la zone de circulation du shahi iranien, la Crimée et le Maghreb.

supposer une domination des espèces argent, bien qu'il faille rester prudent quand à l'interprétation de cette réalité (s'agit-il en l'occurence de monnaie réelle ou de monnaie de compte?). Par la suite, on constate une très nette évolution. A partir des années 1550-1570, les monnaies d'or (*sikka jadîda* surtout, mais aussi *bunduqî* ou ducat de Venise, et *ungurûsi*[11] et *qurûna* ou pièce d'or hongroise) sont de plus en plus fréquemment citées dans les registres non seulement pour les opérations commerciales importantes,[12] mais aussi pour des transactions plus limitées telles que la vente de bétail ou de blé[13] ou la location d'habitations même modestes. Même constat pour les espèces décomptées dans les liquidations de successions. D'après une analyse encore très partielle portant sur un échantillon très limité entre 1562 et 1577, la domination des espèces or apparaît très nettement, avec 71,4% du total.[14] Là encore, gardons-nous de toute conclusion hâtive. Les espèces léguées par un défunt ont pu faire l'objet de thésaurisation ne reflétant pas nécessairement la réalité de la circulation monétaire. Autre changement à noter, à partir des années 1560 le sultanin d'or se substituait fréquemment au médin comme monnaie de compte pour l'évaluation des liquidations de succession. Ce sont là autant de signes révélateurs d'une importance croissante des espèces or dans la vie économique égyptienne durant la seconde moitié du XVI^e^ siècle. Autre indice encore allant dans ce sens, la réactivation du commerce de transit des épices par la mer Rouge, Le Caire et Alexandrie à partir des années 1540. Elle se fit aussi à peu près exclusivement avec des espèces or.

A partir de 1565, l'argent américain issu des richissimes mines du Pérou pénétrait progressivement en Méditerranée. De Séville, il atteignait les ports français ou italiens, puis de là il poursuivait sa route vers les Echelles du Levant. Par ailleurs, la mort du sultan Soliman coïncida avec une très nette détérioration de la situation financière de l'empire ottoman. Elle entraîna rapidement des troubles

---

[11] *Ibid.*, 65.

[12] Voir à ce propos Archives nationales d'Egypte, les registres 1 à 10 de la qisma 'askariyya.

[13] Ainsi, un exemple parmi d'innombrables documents: 'Alî b. Hasan al-Sayrafî changeur à Bûlâq réclame de Yûsuf b. Ahmad al-Ishâqî 10 dinars pour la vente de 10 *irdabb* de blé de Haute Egypte, cf. qisma 'arabiyya, 9, p. 225, doc. 394 du 5 Muharram 989/9 Février 1581.

[14] Tuchscherer, "Quelques réflexions sur les monnaies," 267.

monétaires graves marqués notamment par l'altération de l'*aktche*. Pendant longtemps, la plupart des historiens[15] virent un lien de cause à effet entre l'afflux d'argent européen d'une part, les difficultés qui affectaient la plupart des régions de l'empire ottoman à partir des années 1570 d'autre part. Ces difficultés, rappelons-le, se manifestaient en particulier par une forte inflation, des dévaluations successives de l'*aktche*, des déficits bugdétaires répétés dans les caisses de l'Etat ottoman, des troubles sociaux et des révoltes militaires. Aujourd'hui, la vision des historiens est beaucoup plus nuancée sur les causes de ces troubles. Si l'arrivée massive d'argent américain sous forme d'espèces frappées en Europe eut indéniablement des répercussions à l'intérieur de l'empire ottoman, bien d'autres facteurs sont à présent pris en compte. La monétarisation croissante de l'économie, qui engendra à son tour une demande accrue en espèces, en est une. Pression démographique, croissance urbaine, développement des relations entre villes et campagnes ont eux-aussi lourdement pesé dans cette évolution.[16]

Un constat s'impose pour l'Egypte, elle est restée à l'écart d'une grande partie de ces mouvements monétaires, et ce jusqu'à l'extrême fin du XVI^e siècle. Contrairement à l'*aktche*, le médin n'a pas été dévalué en 1585-86.[17] Il continuait donc à s'échanger au taux de 41 paras ou médins le sultanin bien au-delà de cette date. Tous les documents consultés dans les registres des tribunaux l'attestent. D'après des sondages effectués dans divers registres, ce taux parait s'être maintenu juqu'en 1604 au moins. Autre constat, si les monnaies d'argent européennes ont atteint l'Egypte par ses ports méditerranéens dès les années 1560 au moins, elles n'ont vraisemblablement commencé à circuler et à avoir cours dans les souks du pays que bien plus tardivement, durant la dernière décennie du XVI^e siècle. Dans le commerce des épices et du café en mer Rouge, un des moteurs fondamentaux du commerce égyptien, elles ne semblent avoir fait leur apparition qu'au cours des toutes premières années du XVII^e siècle.[18] En l'absence de dévaluation, le médin aurait donc conservé la

[15] Ainsi F. Braudel, *Civilisation matérielle, économie et capitalisme XV^e-XVIII^e siècle. Les jeux de l'échange* (Paris: A. Colin, 1979), 169-170.
[16] Pour une discussion de cette question cf. S. Pamuk, *Monetary History*. 112-130.
[17] Tuchscherer, "Quelques réflexions sur les monnaies," 272.
[18] *Ibid.*, 273-277.

confiance des négociants bien plus longtemps que cela n'avait été le cas pour l'*aktche* ailleurs dans l'empire ottoman.

Cette pénétration plus tardive des espèces européennes dans les circuits monétaires de l'Egypte est évidemment à mettre en relation avec le rôle déterminant qu'occupaient les espèces or durant toute la seconde moitié du XVIe siècle. Ce métal était relativement abondant en Egypte, bien plus sans doute que dans les autres provinces de l'empire ottoman. De la sorte, les frappes de dinars pouvaient répondre à une demande accrue en espèces monétaires. L'Egypte n'a certainement pas échappé à ce phénomène. Bien que les recherches sur les mouvements monétaires et l'économie de l'Egypte au XVIe et au début du XVIIe siècle soient encore très insuffisantes, il est à peu près certain qu'on assista ici comme ailleurs dans l'empire ottoman[19] à une monétarisation croissante de l'économie, à un certain développement urbain (les études sur Le Caire, Alexandrie et Rosette vont dans ce sens[20]), à une intensification des relations commerciales entre les villes et les campagnes[21] et à une hausse des prix.

II Monnaies, métaux précieux et politique ottomane

C'est la relative abondance d'or et son importance dans le système monétaire qui pourraient expliquer au moins en partie les singularités monétaires de l'Egypte durant la seconde moitié du XVIe siècle. Diverses mesures prises par les autorités ottomanes dans les domaines financiers, fiscaux, commerciaux et militaires ont puissamment contribué à cette singularité.

---

[19] Pour l'argumentation, cf Pamuk, *Monetary History*, 115-118.

[20] A. Raymond, "Le Caire sous les Ottomans," in B. Maury, A. Raymond, J. Revault, M. Zakariya, *Palais et maisons du Caire. II Epoque ottomane (XVIe-XVIIIe siècle)* (Paris: CNRS, 1983), 19-20; M. Tuchscherer, "Evolution du bâti et des fonctions à l'époque ottomane," in S. Denoix, J.-CH. Depaule, M. Tuchscherer, *Le Khan al-Khalili. Un centre commercial et artisanal au Caire du XIIIe au XXe siècle* (Le Caire: IFAO, 1999), Tome 1, 74-76; N. Hanna, *An Urban History of Bûlâq in the Mamluk and Ottoman Periods* (Le Caire: IFAO, 1983), 32-56; N. Hanna, *Making Big Money in 1600. The Life and Times of Isma'il Abu Taqiyya, Egyptian Merchant* (New York: Syracuse University Press, 1998), 119-137; Jalîla Jamâl al-Qâdî, Muhammad Tâhir al-Sâdiq, Muhammad Husâm al-Dîn Ismâ'îl, *Rashîd, al-nash'a, al-izdihâ al-inhisâr* (al-Qâhira: Dâr al-Afâq, 1999), 75-169.

[21] N. Hanna, *Making Big Money in 1600*, 70-99.

Dans le domaine fiscal d'abord, les Ottomans imposèrent à partir de 1525 à l'Egypte le versement d'un tribut régulier à la Porte,[22] payable uniquement en pièces d'or.[23] Ainsi l'Egypte devint une source fondamentale pour l'approvisionnement en or du Trésor d'Istanbul. Pour l'année 940/1533-4 nous avons quelques précisions. Le Caire versa environ 500,000 pièces or, les trois quarts en dinars sultanins *sulaymâni*, donc frappés en Egypte depuis 1520. Le restant consistait en sultanins anciens de l'époque mamelouke et en ducats vénitiens.[24] Outre ce tribut remis à La Porte, l'Egypte devait aussi assurer l'essentiel de la dotation en espèces ou *surra* destinée d'une part aux notables des deux villes saintes d'Arabie pour gagner leur faveur, d'autre part aux chefs des tribus bédouines pour assurer la sécurité de la caravane des pèlerins.[25] Il s'agissait d'une somme de près de 27,000 dinars, également payables en or, du moins au XVI^e siècle. A ces besoins importants en or liés aux dépenses de l'Etat, il conviendrait d'ajouter les sorties d'espèces en direction du Yémen, de l'Inde et de l'Extrême-Orient. Comme nous l'avons vu plus haut, jusqu'à la fin du XVI^e siècle, le déficit commercial avec ces régions était à peu près exclusivement compensé en or, sans doute parce que l'essentiel du commerce se faisait encore avec les ports du sud de l'Inde et de Sumatra, traditionnellement zones monétaires or. L'Egypte avait donc besoin de sommes considérables en or pour faire face à ses obligations fiscales et pour assurer ses activités commerciales à travers la mer Rouge.

Le commerce avec l'Europe ne fournissait que des quantités fort limitées de pièces d'or, ducats de Venise ou couronnes hongroises, les négociants vénitiens ou marseillais préférant porter à Alexandrie plutôt des marchandises que du numéraire. Et dans ce dernier cas, ils choisissaient plutôt de l'argent que de l'or, notamment durant la

---

[22] S. Shaw, *The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt: 1517-1798* (Princeton: Princeton University Press, 1962), 283.
[23] H. Sahillioglu, "Harakat al-naqd bayn Istanbûl wa-l-Qâhira," in *Min târîkh al-aqtâr al-'arabiyya fi-l-'ahd al-'uthmânî. Buhûth wa wathâ'iq wa qawânîn* (Istanbul: Munazzamat al-Mu'tamar al-Islâmî, 2000), 130-3.
[24] H. Inalcik, *An Economic and Social History of the Ottoman Empire, 1300-1914* (Cambridge: Cambridge University Press, 1994), 100, note 23; voir aussi Shaw, *The Financial and Administrative Organization*, 284-312.
[25] Shaw, *ibid.*, 254-258; S. Faroqhi, *Pilgrims & Sultans. The Hajj under the Ottomans* (London & New York: I.B. Tauris, 1994), 56 et 79.

seconde moitié du XVI[e] siècle. Par ailleurs, pèlerins venus du Maghreb ou négociants venus d'Istanbul, des Balkans ou d'Anatolie n'apportaient eux aussi que des quantités limitées de numéraires.[26] La source principale d'approvisionnement du Caire en or, sous forme de paillettes ou poudre (*tibr al-dhahab*), se situait dans l'Afrique occidentale sahélienne, région désignée par le terme générique de Bilâd al-Takrûr.

Dès juin 1524, les autorités ottomanes prirent des mesures pour réguler les mouvements de l'or à l'intérieur de l'Egypte. Ils tentèrent d'interdire à la fois la circulation des dinars d'or anciens frappés du temps des sultans mamelouks et le commerce de l'or, notamment celui du *tibr* auprès des changeurs.[27] L'année suivante, le *qanûn-nâme* précisa les standards du nouveau dinar *sulaymani* frappé à la Monnaie à partir de poudre d'or en provenance du Bilâd al-Takrûr. En même temps, le règlement réitérait l'interdiction à quiconque et notamment aux changeurs d'en faire le commerce.[28] Les autorités prirent aussi quelques mesures plus incitatives. Comme ailleurs dans l'empire, l'or fut exempté de droit de douane à son entrée en Egypte.[29] On modifia aussi la parité entre l'or et l'argent. En juin 1522[30] le taux du dinar avait été fixé à 25 *nisf sulaymâni*. A une date non connue mais se situant sans doute vers la fin du gouvernorat de Sulayman pacha en Egypte vers 1538, le taux de change était passé à 41 *nisf*, selon des modalités que nous ignorons pour l'instant. Ce changement signifiait de fait une forte valorisation de l'or par rapport à l'argent en Egypte. Ainsi, le ratio or-argent au Caire s'alignait pratiquement sur celui d'Istanbul.[31]

---

[26] Sahillioglu, "Harakat al-naqd," 133.

[27] Archives nationales d'Egypte, série Dasht, 3, p. 96 du 13 Sha'bân 930/16 Juin 1524.

[28] *Qânûnnâme-i Misr*, 92-93 de la traduction arabe et 32-33 texte turc repris de l'éd. de Barkan.

[29] T. Walz, *Trade between Egypt and Bilâd as-Sûdân: 1700-1820* (Le Caire: IFAO, 1978), 56, note 2.

[30] G. Wiet, *Journal d'un bourgeois du Caire*, 444-445. Ce cours est confirmé par des documents de dasht, 1, p. 37 du 27 Shawwâl 928/19 Sept. 1522.

[31] Sur la base d'un dinar de 3,559 g d'or fin et d'un médin de 1,031 g d'argent fin on parvient au ratio de 7,24 en 1525, assez proche de 8,5 celui donné par Ashtor pour l'année 1507 sous al-Ghawri (cf E. Ashtor, *Les métaux précieux*, 49). Pour un change de 41 *nisf* pour 1 dinar le ratio passe à 11,86, soit une valeur légèrement supérieure à celle d'Istanbul, établi à 11,2 à partir de 1532 (cf. Pamuk, *Monetary History*, 63).

Outre ces mesures en faveur de l'or à l'intérieur de l'Egypte, les Ottomans entreprirent entre 1550 et 1560 de placer le trafic de l'or africain sous leur contrôle. Certes toute conquête des zones de production (hauts plateaux éthiopiens et massifs montagneux de l'ouest africain) était hors de leur portée, faute de moyens militaires et logistiques suffisants pour une telle entreprise, par contre ils étaient en mesure de placer sous leur domination les débouchés d'une partie des routes commerciales en provenance de ces mêmes zones. La conquête des côtes éthiopiennes sur la mer Rouge en 1555 par Özdemir pacha est à interpréter dans cètte perspective. Elle s'explique davantage par la volonté des Ottomans de capter le flux d'or en provenance de l'Ethiopie que par la crainte, peu vraisemblable à ce moment, d'une alliance entre les chrétiens éthiopiens et les Portugais.[32]

Si l'Ethiopie était un producteur non négligeable, la source principale de l'or africain en ce début de XVI^e siècle se situait cependant ailleurs, dans l'ouest africain sahélien. C'est lui qui allait dès lors retenir toute l'attention des Ottomans. Des liens anciens liaient cette partie de l'Afrique à l'Egypte. Déjà du temps des Mamelouks, notamment au XV^e siècle, de l'or soudanais parvenait régulièrement au Caire.[33] D'après un rapport portugais daté de 1511, deux caravanes par an chargées de poudre d'or atteignaient Le Caire via le Fezzan.[34] Cependant, cet or était en grande partie capté par les Européens. Au XV^e siècle, marchands génois et vénitiens venaient le chercher régulièrement dans les ports maghrébins de Tripoli, Tunis, Bougie, Oran, Ceuta et Tanger, là où aboutissaient les principales pistes caravanières transsahariennes.[35] Par ailleurs, depuis le début du XVI^e siècle, les Portugais drainaient vers Lisbonne une part importante de l'or soudanais grâce à leurs comptoirs établis sur la côte atlantique depuis le Maroc jusqu'au golfe de Guinée.[36] A partir de 1520, ce trafic

---

[32] S. Özbaran, *The Ottoman Response to European Expansion: Studies on the Ottoman-Portuguese Relations in the Indian Ocean and Ottoman Administration in the Arab Lands during the 16th Century* (Istanbul: Isis, 1994), 191; C. Orhonlu, *Osmanli imparatorlugu'nun güney siyaseti. Habesh Eyalati* (Istanbul: 1974), 32-3.
[33] E. Ashtor, *Les métaux précieux*, 15-29; J.-Cl. Garcin, *Un centre musulman de la Haute-Egypte médiévale, Qus* (Le Caire: IFAO, 1979), 426-432.
[34] V. Magalhaes-Godinho, *L'économie de l'empire portugais*, 122.
[35] F. Braudel, *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II* (Paris: Armand Colin, 1966), t. 1. 424-428.
[36] V. Magalhaes-Godinho, *L'économie de l'empire portugais*, 219.

portugais connut néanmoins un important déclin, puis une longue crise entre 1550 et 1600. A cette forte contraction du flux d'or soudanais vers Lisbonne, Braudel voyait trois explications possibles: une forte concurrence avec les autres nations européennes, une hausse des frais d'exploitation pour les armadas et garnisons portugaises, la concurrence de l'or américain.[37] A celles-ci, il conviendrait d'en ajouter une quatrième qui est peut-être la principale, la réactivation du trafic caravanier entre l'Egypte et les marchés du Bilâd al-Takrûr: Agadès, Gao, Kano et Tombouctou. Ce redressement était d'autant plus intense qu'au-delà de 1525 les Vénitiens cessaient eux aussi de se rendre en Barbarie pour en ramener de l'or.[38] Entre temps, les Ottomans avaient entamé une conquête systématique du Maghreb: Alger et Bougie en 1519, Tlemcen, Tripoli et Djerba en 1551, Ouargla et Touggourt en 1552, enfin Tunis en 1574. Seul le Maroc leur échappait. Durant le dernier quart du XVIe siècle, ils avaient donc le contrôle de la quasi-totalité des débouchés caravaniers transsahariens sur la Méditerranée. Cette politique n'aurait sans doute pas suffi à attirer l'or soudanais vers la Méditerranée et en particulier vers l'Egypte si le Bilâd al-Takrûr n'avait pas connu parrallèlement une évolution favorable à une intensification des relations avec la vallée du Nil. A partir de la fin du XV^e siècle, le nouvel empire Songhay s'était développé à partir de Gao pour s'étendre au nord vers Tombouctou et les mines de sel du Sahara, puis vers l'est en réduisant le sultanat d'Agades en Etat tributaire. Au début du XVI^e siècle le puissant souverain de Gao, Askiya Muhammad, contrôlait l'ensemble des territoires qui s'étendaient depuis le fleuve Sénégal à l'ouest jusqu'à l'Aïr à l'est. Il entama alors un long pèlerinage à La Mekke. En passant au Caire, il se fit investir par le calife abbasside. Il renoua ainsi les liens anciens avec la vallée du Nil et le Hedjaz. Lui, puis ses successeurs, exerçaient sans doute aussi un contrôle étroit sur le commerce des cauris provenant des lointaines Maldives[39] et importés exclusivement à partir de l'Egypte via la mer Rouge.[40]

---

[37] F. Braudel, *La Méditerranée*, 427.

[38] *Ibid.*, 427 et 431

[39] Sur le rôle des cauris, cf M. Johnson, "The cowrie currencies of West Africa," *Journal of African History* 11 (1970), 17-49, 331-53; M. Hisket, "Materials relating to the Cowrie Currency of the Western Sudan (II). Reflections on the provenance and diffusion of the cowrie in the Sahara and the Sudan," *Bull. SOAS* 29 (1966), 122-42, 339-66.

[40] Sur l'histoire de l'empire Songhay, voir en particulier J. Hunwick, *Timbuktu and*

A partir des années 1550, toutes les conditions étaient donc réunies pour que l'Egypte drainât vers elle d'importantes quantités d'or produites dans le lointain Bilâd al-Takrûr. S'il est impossible pour l'instant de chiffrer ce trafic, le témoignage du vénitien Seguezzi est significatif. Il constata en 1635 que, suite à l'arrivée des caravanes de Takrur, l'or était en telle abondance sur les marchés du Caire qu'il perdit 10% de sa valeur.[41] De même en 1692, le consul français De Maillet faisait état de 1000 à 1200 qintars d'or provenant encore chaque année du Bilâd al-Takrûr.[42] S'il faut évidemment prendre ces chiffres avec beaucoup de prudence, ils soulignent néanmoins l'importance de ce flux et sa continuité, bien au-delà du XVI^e siècle.

Ce mouvement est abondamment attesté dans les divers documents (contrats de sociétés en commandite, inventaires après décès, réclamations de créances) conservés dans les registres des tribunaux du Caire[43] surtout, mais aussi d'Alexandrie. Il a déjà retenu l'attention de quelques chercheurs, notamment de Terence Walz dès la fin des années 1970,[44] puis tout récemment de Husâm 'Abd al-Mu'ti dans le cadre d'une thèse consacrée aux Maghrébins en Egypte.[45] De ces travaux ainsi que des documents que j'ai moi-même pu consulter, il ressort clairement que la route commerciale entre l'Egypte et l'Afrique occidentale sahélienne avait connu une forte réactivation, sans doute dès le second quart du XVI^e siècle, puis qu'elle assurait des échanges importants entre ces deux régions tout au long de la seconde

---

the Songhay Empire. Al-Sa'di's Tarikh al-Sûdân down to 1613 & other Contemporary Documents (Leiden: Brill, 1999), XXXIV-LXI.

[41] S. Seguezzi, *Estat des revenus d'Aegypte par le sieur Santo Seguezzi 1635* (Le Caire: IFAO), coll. Voyages en Egypte, vol. 13, 97-98.

[42] Source citée par T. Walz, *Trade between Egypt and Sudan*, 51 en se référant à A. Raymond, *Artisans et commerçants au Caire au XVIIIe siècle* (Damas: IFEA 1973), t. 1, 48.

[43] Il s'agit en particulier des séries Dasht, de Bâb 'Ali, Sâlihiyya Najmiyya, les deux Qisma, mais aussi Tulun en raison de l'implication très forte des Maghrébins dans ce mouvement et de leur implantation très forte dans ce quartier du Caire.

[44] T. Walz, *Trade between Egypt and Sudan*, 1978; T. Walz, "Gold and Silver Exchanges Between Egypt and Sudan, 16th-18th Centuries," in *Precious Metals in the Later Medieval and Early Modern Worlds*, ed. by J.F. Richards (Durham, North Carolina: Carolina Academic Press, 1983); T. Walz, "Trading into the Sudan in the Sixteenth Century," *Annales Islamologiques XV* (1979), 211-234.

[45] Husâm Muhammad 'Abd al-Mu'ti, *al-Buyût al-tijâriyya al-maghribiyya fî Misr fî-l-'asr al-'uthmânî (1517-1798).* Thèse de doctorat soutenue à l'Université de Mansûra en 2002. Voir notamment pp. 113-119.

moitié du siècle, enfin que ce flux s'était maintenu à un niveau élévé tout au long du siècle suivant, voire au-delà. Le Caire était relié directement au Bilâd al-Takrûr par une piste caravanière. Depuis son point de départ, le village de Kirdâsa non loin des pyramides de Guizeh, cette route était en partie commune avec celle empruntée par la caravane des pèlerins maghrébins jusqu'à l'oasis d'Awjila.[46] De là, elle s'enfonçait vers le sud ouest en direction du Fazzan et d'Agades. Les caravanes atteignaient Tombouctou au bout de 90 jours environ d'un voyage particulièrement éprouvant à travers le désert. Ce commerce était pour l'essentiel entre les mains de négociants venus du Maghreb oriental. Ils étaient originaires de régions et villes surtout côtières telles que Misrâta, Tajûra, Tripoli, Djerba, Sfax et Tunis. A ceux-ci s'ajoutaient un certain nombre de marchands d'origine andalouse, ou venant des oasis sahariennes situées sur les routes caravanières (Awjila, Ghadâmis, Tawât), ou encore quelques Soudanais du Bilâd al-Takrûr.

D'Egypte, on portait toutes sortes de textiles vers cette partie de l'Afrique: cotonnades indiennes, toiles de lin égyptiennes, soieries syriennes ou italiennes, tapis anatoliens, draps européens. Les métaux apportés d'Europe, des Balkans et de l'Anatolie occupaient aussi une grande place dans ces exportations: cuivre en barre, fer, plomb, étain, mercure et acier. A cela s'ajoutaient bien sûr les cauris, si essentiels dans la mesure où ces coquillages constituaient la principale monnaie dans une vaste zone couvrant pratiquement l'ensemble de l'Afrique sahélienne. Enfin, poivre et épices diverses de l'Inde et de l'archipel indonésien, laque de Chine, perles de verres et papier de Venise venaient compléter les chargements des chameaux. Au retour, on ramenait surtout de l'or en poudre, par centaines voire par milliers de *mithqâl*,[47] des esclaves, des plumes d'autruche. Le montage des opérations commerciales, dans leur forme, n'était guère différent de ce que l'on sait déjà dans des cadres différents. Il s'agissait très souvent de sociétés en commandite (*sharîka*) avec partage des profits en fonction de l'apport initial en capital. Assez fréquemment, des juifs eux-mêmes d'origine maghrébine ou andalouse participaient au financement de ces

[46] T. Walz, *Trade Between Egypt and Sudan*, 21.
[47] Le mithqâl du Caire valait 4,68 g d'après W. Hinz, *Islamisse Masse und Gewichte* (Leiden: Brill, 1955), 4. Pour le mithqâl d'Agades, fréquemment cité dans les registres des tribunaux du Caire pour la seconde moitié du XVI[e] siècle nous n'avons pas d'informations.

opérations, ce qui peut s'expliquer d'une part par le monopole que détenait alors cette communauté sur le fermage de la Monnaie en Egypte, d'autre part par le caractère fortement maghrébin de cette route commerciale transsaharienne.

Contrairement à l'Afrique occidentale sahélienne, l'Ethiopie, autre zone productrice d'or en paillette, ne semble guère avoir contribué à l'approvisionnement en or de l'Egypte au XVI[e] siècle, bien que les Ottomans eussent conquis ses principaux débouchés à partir de 1555. A Sawâkin, Massawa ou même Zayla, l'or éthiopien était irrésistiblement capté par les marchands indiens qui venaient y porter les cotonnades et les épices réclamées par les marchés de l'intérieur éthiopien. Ce n'est qu'au siècle suivant lorsque l'Inde du nord-ouest, avide d'argent en raison notamment de la politique des Moghols, dominait le commerce dans la partie occidentale de l'océan Indien et en mer Rouge, que l'or éthiopien put trouver une voie pour s'écouler vers le nord par voie terrestre en direction de l'Egypte. Ce n'est sans doute pas pure coïncidence si la piste entre le Sennar, le Darfur et l'Egypte s'ouvrit au cours du XVII[e] siècle.[48] Poudre d'or et esclaves éthiopiens commençaient alors à parvenir à Djirdja et Manfalut où ils s'échangeaient contre des textiles égyptiens ou des marchandises tirées de la Méditerranée, voire de produits indiens arrivés par Suez.[49] C'était sans doute aussi une des conséquences de la réintégration de la Haute Egypte dans l'ensemble économique égyptien et méditerranéen, après son isolement au XV[e] et sans doute une partie du XVI[e] siècle.[50]

Conclusion

L'or du bilâd al-Takrûr a sans doute joué un rôle bien plus important dans Egypte XVI[e] siècle que celui soupçonné jusqu'à présent. C'est à l'aune de cette appréciation qu'il convient de réévaluer certaines des décisions prises par les autorités ottomanes en Egypte, en particulier durant le second quart du XVI[e] siècle. Qu'il s'agisse de la politique monétaire (importance donnée à la frappe du dinar *sultanî*, nécessité de régler en espèces or les obligations envers la Porte et les

[48] T. Walz, *Trade Between Egypt and Sudan*, 12-16.
[49] *Ibid.*, 30-49.
[50] J.-Cl Garcin, *Un centre musulman de la Haute Egypte*, 411-435; J.-Cl Garcin, "La méditerranéisation de l'empire mamelouk sous les sultans bahrides," *Revista degli Studi Orientali* XLVIII (1974), 109-116.

lieux saints) ou de la politique de conquête (littoral éthiopien et Maghreb), l'or pesa fortement dans les décisions prises. L'afflux d'or, à peu près exclusivement en provenance de l'Afrique sahélienne occidentale, a certainement contribué au maintien des spécificités monétaires de l'Egypte durant la seconde moitié du XVI^e^ siècle. En l'état actuel de nos connaissances, il est évidemment impossible de chiffrer le flux, mais il devait être d'autant plus important qu'il était stimulé à la fois par une demande forte en métal jaune au Caire, par une conjoncture politique et commerciale favorable dans l'empire Songhay et par les nécessités du commerce en direction de l'Inde et de l'Extrême-Orient. Ce commerce asiatique, en déficit permanent, nécessitait une compensation de la balance des paiements non pas en argent mais en espèces or surtout, tant que l'Inde méridionale et l'archipel indonésien restaient des partenaires importants dans ce commerce. Cet or takrûri a aussi contribué à l'accumulation de capital dans le milieu des négociants impliqué dans ce commerce.

La rupture à l'extrême fin du XVI^e^ siècle et au début siècle suivant a sans doute été très brutale et très profonde. La conquête de Tombouctou par les armées du sultan chérifien al-Mansur en 1591 a probablement eu comme conséquence la capture d'une partie du flux au profit du Maroc. Cette réorientation de l'or soudanais en direction de l'Atlantique a été amplifiée par la réactivation des réseaux commerciaux menant vers les comptoirs européens établis dans les golfe de Guinée et du Bénin, sans pour autant tarir le flux vers l'Egypte qui se maintenait certes à un bon niveau mais sans doute pas suffisant pour répondre aux besoins monétaires croissants de l'Egypte. La voie s'ouvrait à une pénétration profonde de l'argent européen en Egypte. Elle était d'autant plus massive qu'elle répondait aussi aux besoins nouveaux du commerce égyptien en mer Rouge. Par cette voie, l'argent était à présent fortement attiré vers l'Inde du nord et la Chine, d'autant plus facilement que le commerce du café avec le Yémen et les importations de cotonnades indiennes fabriquées au Gujarat faisaient plus que compenser le déclin lent mais cette fois irrémédiable qu'amorçait au même moment le commerce des épices par la mer Rouge.

The Fate of Georgian Students in the First Egyptian Student Mission sent to France by Muhammad 'Ali

Gotcha Djaparidze
Tsereteli Institute of Oriental Studies
Georgian Academy of Sciences
Tbilisi, Georgia

After Russia had extended its influence to the South Caucasus region by the beginning of the 19^{th} century, the slave trade and, accordingly, the flow of Georgian slaves to the Ottoman Empire,[1] including Egypt,[2] was significantly reduced, although not

[1] This subject is widely discussed by Georgian scholars. See P. Gugushvili. *Saqartvelos da amierkavkasiis ekonomikuri ganvitareba* (*The Economic Development of Georgia and Transcaucasia*), Vol. I (Tbilisi: 1949), 259-350; *Saqarrvelos istoriis narkvevebi* (*Essays on the History of Georgia*), Vol. IV (Tbilisi: 1973), 158, 183, 219-20, 400, 472, 482, 484, 525, 528, 642, 662-63; M.Rekhviasvili. *Imeretis samefo XVI saukuneshi* (*The Kingdom of Imereti in the 16^{th} century*) (Tbilisi: 1978), 108-121; M.Rekhviashvili. *Imeretri XVIII saukuneshi* (*Imereti in the 18^{th} Century*) (Tbilisi: 1982), 311-329; A. Kilasonia, "Tkveebit vachrobis organizacia da centrebi gviani shua saukuneebis dasavlet Saqartveloshi (Organization of the Slave trade and it's Centers in Western Georgia in the Later Middle Ages)" *Macne (Herald), Series of History, Archaeology, Ethnography, and the History of Art, Vol.* 3, (1982),107-114; V.Gabashvili. "Tkvis skidva shua saukuneebis saqartveloshi/qartvel tkveta evropuli masalebi (Slave trade in Medieval Georgia. According to the Materials of the European Sources)," *Macne (Herald), Series of History, Archaeology, Ethnography, and the History of Art, Vol.* 4, (1983), 29-48; T.N. Beradze, *Moreplavanie i morskaia torgovlia v srednevekovoi* Gruzii *(Navigation and Sea Trade in Medieval Georgia)* (Tbilisi: 1989), 118-139.

[2] From the 16th century, Georgians started to fill the ranks of various military corps stationed in Egypt. Starting in the 18th century they began to play a prominent role in these military corps and to occupy positions in the Beylicate. Georgians such as Ibrahim Katkhuda (1749-1754), his mamluk 'Ali Bey al-Kabir (1768-1772), and then Ibrahim Bey al-Kabir and Murad Bey (from 1775 until Napoleon's invasion in 1798) dominated the Egyptian political scene in the second half of the 18th century (See the lists of beys predominantly of Georgian origin in S. Lusignan. *A History of the Revolt of 'Aly Bey against the Ottoman Porte (* London: 1783), 81-82 ; V.G.

entirely eliminated.[3] One can still find a number of Georgian slaves in Egypt and in the service of Muhammad 'Ali during the first half of the 19th centuruy.[4] For instance, among 44 students of Egyptian and other nationalities who were sent by Muhammad 'Ali to acquire education in France in 1826,[5] there were three Georgians.[6]

Macharadze. *Gruzinskie dokumenty iz istorii russko-gruzinsko-egipetsko-efiopskikh otnoshenii 80-kh godov XVIII veka (Georgian Documents from the History of Russian-Georgian-Ethiopian Relations of the 1780s* (in Russian) (Tbilisi: 1967), 22-23; On Georgians in the Qazdaghli household, see Sabry Ahmed al-'Adl 'Aly, *The Supremacy of the Qazdaghli Household in Egypt* (1662-1768) (In Arabic), M.A. Thesis, 'Ain Shams University, Faculty of Arts, History Department, Cairo 1995, 211-218; J. Hathaway, *The Politics of Households in Ottoman Egypt: The Rise of Qazdaghlis* (Cambridge: Cambridge University Press, 1997), 15, 44, 47, 101-106; Apolon Silagadze and Gotcha Djaparidze, *New Materials for the Epigraphy of 18th-Century Egypt: The Inscription of the Grave of Ibrahim Katkhuda* (Tbilisi: 2002); On the ethnic origins of Mamluks see: D. Crecelius, "The Mamluk beylicate of Egypt in the last decades before its destruction by Muhammad 'Ali Pasha in 1811," in *The Mamluks in Egyptian Politics and Society*, ed. by Thomas Philipp and Ulrich Haarmann, (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), 128-149. 134-139, 147; On the relations of Georgian mamluks with their homeland see D.Crecelius and G. Djaparidze, "Relations of the Georgian Mamluks of Egypt with their Homeland in the Last Decades of the Eighteenth Century." *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, 45/3 (2002), 321-341.

[3] Bernard Lewis. *Race and Slavery in the Middle East. A Historical Enquiry* (New York: Oxford University Press, 1990), 12; Ehud R.Toedano. *The Ottoman Slave Trade and its Suppression, 1860-1890* (Princeton: Princeton University Press, 1982),14-17, 47, 115-123, 138-143; Id. *Slavery and Abolition in the Ottoman Middle East* (Seattle: University of Washington Press, 1998), pp.11-12,31; Suzanne Miers, "White Slavery," *Macmillan Encyclopedia of World Slavery*, Vol. 2, edited by Paul Finkelman and Joseph C.Miller (New York: 1998), 957.

[4] Dar al-Watha'iq al-Qawmiyyah (Cairo). Bitaqat al-Dar, Raqam 206, 16 Rabi' II, 1239/ December 20, 1823; Ramadan 24, 1240/ May 24, 1825; Sha'ban 4, 1239/ May 4, 1824; 'Imad Ahmad Hilal, *al-Raqiq fi Misr fi qarn al-tasi' 'ashara* (al-Qahira: 1999), 18, 400, 401, 402, 411.

[5] B. Lewis. *The Middle East and West* (1964), 39; Alain Silvera, "The First Egyptian Student Mission to France under Muhammad Ali," *Middle Eastern Studies* Vol.16 (May 1980),1-22; Adnan Şişman, "The First Ottoman Students in France at the Beginning of the 19th Century," in *The Great Ottoman-Turkish Civilization*, T. 2, *Economy and Society*, Editor-in-Chief Kemal Çiçek (Ankara: 2000), 669-673.

[6] Jomard. "L'École Égyptienne de Paris," *Nouveau Journal Asiatique*, t. II (Paris: 1828), 109,110; 'Umar Tusun. *al-Ba'that al-'ilmiyah fi 'ahd Muhammad 'Ali, thumma fi 'ahd 'Abbas al-awwal wa Sa'id* (Iskandariyya: 1353/1934), 26-27; J.Heyworth-Dunne, *An Introduction to the History of Education in Modern Egypt* (London: 1939), 159, #3, #4, 160, #6. Among these students is mentioned also Rashid Efendi who was born in Abazia, i.e. Apkhazeti, in the north-western part of Georgia (Jomard, *op. cit.*, 109). He may also have been Georgian as well. Rashid

The authors who dedicated their works to the history of Egyptian education noted that one of the Georgians, Muhammad Taymur Efendi Khusraw al-Kurji,[7] who studied civil administration, died soon after his return to Egypt.[8] The second Georgian, Salim Efendi al-Kurji, studied civil administration and upon his return began working in the Egyptian education system.[9] He often visited France together with Egyptian students and received the nickname of Salim "al-Fransawi" on account of his long stays in France. He became a supervisor (*nazir*) of the Egyptian student mission to France and retired towards the end of 1862. His son Salim Bey was among the Egyptian students sent to France during the period 1864-1867.[10]

The third student, 'Ali Efendi al-Kurji, who studied military engineering in France, disappeared on his way back to Egypt in 1831 and nothing has been heard about him since then.[11] What actually happened to 'Ali Efendi? The subsequent history of 'Ali Efendi provides us the opportunity to demonstrate how outside (Georgian and Russian) sources can help us solve a problem that the Arabic archives cannot resolve. After 'Ali's disappearance from the Egyptian scene, we can trace his further activities back to his homeland of Georgia. The 27-year 'Ali made a decision to go back to his home country. On

---

Efendi studied military administration and returned to Egypt in August 1832. His further fate is unknown for me. In his *Ta'rikh al-haraka al-qawmiyya wa tatawwur nizam al-hukm fi Misr: 'Asr Muhammad 'Ali* t. III (al-Qahira, 1349/1930), 'Abd al-Rahman al-Rafi'i noted another Georgian, Amin Bek al-Kurji, who studied metalurgy and arms-making in France in 1826-1832. But according to Jomard (*op. cit.*, 111), he was born in Constantinople; and according to 'Umar Tusun (*op. cit.*, 42) and J.Heyworth-Dunne (*op. cit.*, 161) he is the same 'Umarzadah Efendi Amin al-Islambuli.

[7] al-Kurji was the accepted *nisba* to denote Georgians in both Egypt and the Arab world.

[8] J.Heyworth-Dunne, *op.cit.*, 159.

[9] Yacoub Artin Pacha, *L'Institution Publique en Égypte* (Paris: 1890), 195, #117, 450; Ahmad 'Izzat 'Abd al-Karim, *Ta'rikh al-Ta'lim fi 'asr Muhammad 'Ali* (al-Qahira: 1938), 220, 235, 324-25; Ahmad 'Izzat 'Abd al-Karim, *Ta'rikh al-ta'lim fi Misr fi nihayat hukm Muhammad 'Ali ila awa'il hukm Tawfiq: 1848-1882*, t. I (al-Qahira: 1945), 44-45.

[10] 'Umar Tusun, *op. cit.*, 174, 493; Ahmad 'Izzat 'Abd al-Karim, *Ta'rikh*, t. I, 272; Id. *Ta'rikh al-ta'lim fi Misr min nihayat hukm Muhammad 'Ali ila awa'il hukm Tawfiq: 1848-1882*, t. II (al-Qahira: 1945), 707; J. Heyworth-Dunne, *op.cit.*, 324.

[11] 'Umar Tusun, *op. cit.*, 41; J. Heyworth-Dunne, *op.cit.*, 161.

his way back from France to Egypt, 'Ali requested from the Russian embassy in Istanbul permission to return to Georgia. His appeal was granted and after returning to his homeland he restored his Georgian name, Ioseb Tsilossani, and returned to the Christian religion.[12]

The personal records of Ioseb Tsilossani reveal some important episodes of his life. He was born in 1804, in Lanchkhuti, Guria, West Georgia, in the family of Lazare Tsilosani and Mariam Urushadze. In 1812, at the age of 8, robbers kidnapped and brought him to the Georgian Black Sea port of Poti, which at that time was under the Ottoman control. A slave trader by the name of Hasan Misir-Oghli bought him along with other Georgian slaves, sold part of the slaves in Istanbul, and brought another part, that included Ioseb along with another like-age boy from Samegrelo (Western Georgia), to Egypt. In Egypt, these Georgian slaves were acquired by the Amir Akhur Muhammad Agha Kapici Bashi, who was then in the service of Muhammad 'Ali.

Ioseb and his companion converted to Islam, adopted Muslim names, 'Ali and Salim respectively, and received an elementary Islamic education. In about 1818 their patron manumitted them and shortly before their trip to France in 1826, they graduated from Cairo's Qasr al-'Aini military school.

In Egypt 'Ali learned Arabic and Turkish, some Italian and in Paris French. At the same time he retained his native language, Georgian, along with a memory and love of his homeland of Georgia. It is perhaps difficult to imagine such a phenomena, considering the fact that he had left Georgia at a very young age, but it is a fact.

In Paris 'Ali/Ioseb received the news of his patron's death, which affected him strongly because he loved him very much. He decided to start a new life in Georgia instead of returning to Egypt and

---

[12] Iv. Ardjevanidze, "Ioseb Tsilosanis/Ali-Amedi-Efendis sabiografio masala (Biographical materials of Ioseb Tsilossani/Ali Amed Efendi)," *Masalebi Saqartvelosa da Kavkasiis Istoriisatvis (Materials for the History of Georgia and the Caucasus. Iv.Djavakhishvili Institut of History)*, Vol. I (1946), (Tbilisi: 1947), 24-95; A.Avaliani, "Samshoblo Kartvelisa" (Georgian's Homeland), in the newspaper '*Komunisti,*" 11 January, 1987, 3.

fulfilling his deceased master's will, to marry his daughter Zaynab and thus inherit his master's wealth.

It is quite possible that his final decision was strongly influenced by an extraordinarily warm and melancholy letter sent to him by his mother. It is unknown how his mother managed to trace his son, or where and how the letter reached him. But the fact is that he ultimately received the message from his mother.

It is impossible that at the age of eight a kidnapped child from Georgia had knowledge of Georgian writing, so most likely the letter reached him with the help of someone who could translate it for him. It is possible that 'Ali managed this in Paris through a help of Marie Brosset (died in 1880), a famous French scholar, a specialist in Georgian culture and Georgian history. Such a conclusion is based on a letter that is still retained in Brosset's archive at the Institute of Oriental Studies in Petersburg. Here is the text:

> You, my great inextinguishable hope, my son and lord, Iesika[13] Tsilossani, I hope you are still alive. This letter is written by your poor, miserable, crucified, crying mother, who is blinded by misery, your Mariam Urushadze. I am sending you my best/sweet regards, and I long to hear any news that you are still alive and safe. I wish to kiss the hair on your head , my beloved son. If you are still alive and if you write me a letter, I will know that you are alive and well. To the present I have not heard anything from you, neither in written nor in oral form. Thousands of people vanished, oh, my son, but they have sent letters home and if you are alive, and if you send to me a letter, I will consider that I have seen you. As for other matters, if you would like to know what is going on here, my son, here everything is in order, though if anything is lacking here it is you. It will be God's kindness if this letter reaches you in the country where you reside.[14]

[13] Iesika is the diminutive form of Ioseb.

[14] A. Avaliani, "Dedis cerili (The Mother's letter)," in the newspaper "*Komunisti*", 8 January, 1989, 3.

Unfortunately, the mother was unable to kiss her beloved son's forehead, for by the time Ioseb Tsilossani returned home, his parents were no longer alive.

What became of Ioseb Tsilossani's life in Georgia? Already in November 1832, he began to work as a translator of Oriental languages at the Chancellery of Russia's Viceroy in Tbilisi, Georgia. He fought in Russia's wars in the Caucasus, reached the rank of colonel in the Russian army, and died in 1873.

Ioseb Tsilosani had two daughters and one son. His son Niko Tslilosani (1847–1893) was a well-known Georgian military topographer and archeologist. His grandson Ioseb became a Russian military officer and died in 1917 during the Russian-Turkish war in the Caucasus.

Ioseb Tsilossani published two books: *Nouveux Dialogues Russes, Français, Turcs et Tartares avec la prononciation des deux derniers langues en Russe*, which was published in Russian with a French title (Tiflis: 1856) and another in Russian, *Self-Study Book of the Muslim Alphabet* (Tiflis, 1862). He composed a third book sometime during the1830s, a composition of over 500 pages entitled *Dialogues français et arabes: exercie ou familier pour apprendre à parler la langue arabe*. This work was never published and the manuscript has been lost, but thanks to his two publications he can be considered one of the first Orientalists of Georgian nationality.

Unlike Salim Efendi and a number of young people kidnapped in Georgia and sold abroad, who ultimately were lost for their own home country, Ioseb Tsilossani not only came back to Georgia but also made a significant contribution to Georgian culture. He was quite popular among nineteenth century Georgian society. A poem of "The Mtiuli (Mountainer)" by the Georgian poet David Machabeli (died in 1873) is partly based on the life of Ioseb Tsilosani.[15]

Thus, the story of 'Ali Efendi, or Ioseb Tsilossani, demonstrates the psychology of a Georgian slave sold in Egypt and his deep feelings towards his lost homeland.

---

[15] S. Khucishvili, "Adamianta bedi (The Fate of People)," in the newspaper "*Komunisti*", 3 March, 1988.

Autobiographical *maqâmât* of the 17th and 18th Centuries: A nearly typically Egyptian genre

Ralf Elger
Bonn, Germany

In the last few decades researchers in the fields of Islamic and Arabic studies have made several highly contested and ill-fated attempts to strengthen the thesis that at least some of the early modern Arab intellectuals—in contrast to the widespread "stagnation thesis"—were highly original writers. The idea of renewal and reform in eighteenth century Sufism, allegedly leading to the establishment of a "neo-Sufism," attracted several scholars for a while, but did not prove to be convincing. An insightful critique of Radke/O'Fahey settled the matter.[1] Also the storm of criticism provoked by Peter Gran's book on Islamic capitalism is over, and, thirdly, the largely inner-German debate about various attempts by Reinhard Schulze to show the existence of an "Islamic Enlightenment" in the eighteenth century seems to have calmed down.[2] Though none of the revisionist pioneers really succeeded, their attempts were not made in vain since they stimulated fresh research in early modern Arabic culture. Some scholars are now prepared to accept the idea that something new happened, something which we cannot grasp yet, let alone are we able to pin it down with such broad categories as "Enlightenment," but we can say for sure that during the "stagnation-period" things constantly developed and that here and there a remarkable cultural creativity existed in several cultural milieus.[3]

This paper will argue that one aspect of Arab cultural creativity was the production of autobiographical *maqâmât*, a genre rather typical for

---

[1] Rex S. O'Fahey and B. Radtke, "Neo-sufism Reconsidered," *Der Islam* 70 (1993), 52-87..
[2] See Stefan Reichmuth, "Arabic Literature and Islamic Scholarship in the 17th and 18th Centuries: Topics and Biographies," *Die Welt des Islams* 42 (2003), 281-288.
[3] Loc. cit.

seventeenth and eighteenth century Egypt. This is not to say that Egyptians produced masses of these texts,[4] but at least three authors may be mentioned, Ahmad al-Khafâjî, Mustafâ al-Laqîmî and Hasan al-'Attâr, whereas outside Egypt only one, although a very important one, is known to me. This author's name is Mustafâ al-Bakrî. These authors did not promote themselves as revolutionary innovators, but referred to an old tradition going back to Badî' al-Zamân al-Hamadhânî (968-1008 AD) and al-Qâsim al-Harîrî (1054-1122 AD), who wrote highly esteemed models of the *maqâma* genre. What the younger contributors to the genre did was to modify that tradition.

Since the texts of al-Hamadhânî and al-Harîrî are well known, I will refer only to some aspects that will be important for my attempt to demonstrate this modification. In a classical *maqâma* a largely fictive narrator tells a story about an adventure of a similarly fictive hero. This hero is portrayed as a poor, but educated and witty man

---

[4] But Gran, *The Islamic Roots of Capitalism: Egypt, 1760-1840* (Austin: Texas University Press, 1979), 58 and 61, is correct in remarking that Egyptians of the eighteenth century displayed a broad interest in the *maqâma*, as well in al-Hamadhânî's and al-Harîrî's collections, and in the production of their own original works. Here is a list of those texts I know of, not all of them being of the autobiographical type. Excluded are the texts treated in this paper:

- Muhammad Hammûda as-Sadîdî (d. 1163/1749-50) wrote a *maqâma* to make fun of the shaykh 'Ammâr al-Qarâwî. See 'Abd al-Rahmân al-Jabartî, *'Abd al-Rahmân al-Jabartî's History of Egypt. 'Ajâ'ib al-âthâr fî l-tarâjim wa-l-akhbâr*, ed. by T. Philipp and M. Perlmann (Stuttgart: 1994), Vol. I, 336. I follow the pagination of the Bulaq Edition, which is retained in Philipp's index).
- Yûsuf al-Hifnî (d. 1178/1764) wrote two *maqâmât*. (al-Jabartî/Philipp, *History*, I,. 263).
- Muhammad b. Ridwân al-Suyûtî's (d. 1180/1766-7) *maqâma* is mentioned in al-Jabartî/Philipp, *History*, I, 265.
- Hasan Shamma said that he wrote a *maqâma* eulogizing the Khalwatî shaykh and scholar Muhammad al-Hifnî with the title "Al-faid al-mughnî bi-madh al-Hifnî." See Hasan Shamma, Muntahâ l-'ibârât fî ba'd mâ li-shaykhinâ mina l-karâmât, Ms. Dâr al-Kutub: Târîkh 1008, 11a; al-Jabartî/Philipp, *History*, I, 290.
- Al-Idkâwî wrote "al-Maqâma al-Iskandariyya", which is full of rhetorical figures (see al-Jabartî/Philipp, *History*, I, 341, for an excerpt) and "Al-maqâma at-Tâshifiyya," (a short excerpt in found in al-Jabartî/Philipp, *History*, I, 370).
- Murtadâ al-Zabîdi (d. 1205/1791) wrote "Maqâmat is'âf al-ashrâf" (Ms. Dâr al-Kutub, Cairo, Adab Taymûr 616; it is mentioned in al-Jabartî/Philipp, *History*, II, 204).
- Isma'îl Efendi b. Khalîl b. al-Mursî al-Hanafî (d. 1211/1796-7) wrote several *maqâmât*.

who encounters the ups and downs of life with sometimes unconventional, sometimes criminal devices. A *maqâma* is written in a highly artificial rhymed prose with an amount of verses integrated in it. Although some of these texts can be read as autobiographical accounts, neither al-Hamadhânî nor al-Harîrî laid much stress on the autobiographical function of their *maqâmât*.

In this respect the autobiographical *maqâmât* of the seventeenth and eighteenth centuries are different and therefore develop the genre's potential in quite new directions. How their authors use the *maqâmât* as rather peculiar forms of first-person narrative will be demonstrated in the following pages. The first author is Ahmad b. Muhammad al-Khafâjî (d. 1069/1659 AD)[5] whose fame rests mostly on his biographical dictionary of *udabâ'*, called "Rayhânat al-alibbâ'." The last of the dictionary's biographies is about himself, followed by his "Maqâma Rûmiyya" and other texts of the same genre. I will just deal with the "Rûmiyya," which is interesting as an autobiographical document. In order to demonstrate how closely this text is connected with the before-mentioned self-biography, I will first summarize this self-biography[6] before I come to the *maqâma*.

The self-biography says that al-Khafâjî grew up happily in the house of his father and from his early youth studied the Islamic sciences. In the course of the hajj he came to Mecca where he furthered his education. A second journey—obviously the usual trip Arab scholars undertook in order to promote their careers[7]—took him to Istanbul which was then full, he says, of brilliant scholars. After being appointed as *qâdî 'askar* in Egypt, he again visited the city, but this time found its culture in a desolate state.

---

[5] For biographies of al-Khafâjî see Fritz Krenkow, "Al-Khafâdjî" in *Encyclopaedia of Islam*, IV, 8-9; 'Abd al-Fattâh Muhammad al-Halw, the Introduction to his edition of al-Khafâjî's Rayhânat al-alibbâ' wa-zahrat al-hayât al-dunyâ (Cairo: 1967)." Gran, *Islamic Roots of Capitalism*, 61, calls al-Khafâjî, probably correctly, the initiator of a revival of *maqâma* studies that focused largely on the works of al-Harîrî.

[6] See pages 327-340 of the 1967 edition.

[7] See Ralf Elger, "Selbsdarstellungen aus Syrien. Überlegungen zur Innovation in der arabischen autobiographischen Literatur im 16. und 17. Jahrhundert," in *Eigene und fremde Frühe Neuzeiten: Genese und Geltung eines Epochenbegriffs*, hrsg. von Renate Dürr, Gisela Engel und Johannes Süssmann (Frankfurt: Beiheft zur *Historischen Zeitschrift*, Winter, 2002).

Because he addresses a letter criticizing this situation to a high-ranking Ottoman official, who does not appreciate it, al-Khafâjî was deposed and forced to leave the city. After this he writes a letter to another personality, which starts with the following verse:

> I saw how fate promotes every fool and degrades all those with good qualities.[8]

The letter is an example of the *shakwâ 'alâ al-zamân*, complaint about time, i.e. bad fate,[9] a literary category to which also the following passage belongs:

> It was said that fate is a teacher. If you don't learn from him you will be punished. I saw no better lesson than fate and no less competent student than man. Oh, how much time educated me. It threatened me with the stick whose bite made me forget [my] maladies.[10]

In this manner al-Khafâjî goes on until the end of the *tarjama*. Then he writes:

> Now I will present the "Maqâma Rûmiyya," which I wrote in order to describe the situation of the people of Istanbul (Rûm) and the city's scholars. The *maqâma* begins thus: An-Nu'mân b. Mâ' al-Samâ' told me what he heard from a friend of his. This friend said ... [11]

---

[8] Ahmad b. Muhammad Shihâb al-Dîn al-Khafâjî, Rayhânat al-alibbâ' wa-zahrat al-hayât al-dunyâ, ed. by 'Abd al-Fattâh Muhammad al-Halw, 331.

[9] See, for the topic of bad fate in 17[th] century Arabic literature, Ralf Elger, "Der Raum als Zeichen göttlicher Macht und des Wirkens der Zeit im Libanon-Reisebericht al-manâzil al-mahâsiniyya fî l-rihla al-Tarâbulusiyya des Yahyâ al-Mahâsinî (d. 1053/1643)," in *Erzâhlter Raum in Literaturen der islamischen Welt*, hrsg. von Roxanne Haag-Higuchi und Christian Szyska (Wiesbaden: 2001), 69-80; and Elger, "Adab and historical memory: The Andalusian poet/politician Ibn al-Khatîb, presented in Ahmad al-Maqqarî's (986/1577—1041/1632) "Nafh al-Tîb,"" in *Die Welt des Islams* 42 (2002), 289-306.

[10] Al-Khaffâjî, Rayhâna, 331.

[11] *Ibid.*, 340 f.

The reader will notice that the introduction of the "Maqâma Rûmiyya"[12] is typical of the genre. The passage makes clear that al-Khafâjî has no role to play in the following story. But this is a literary device not to be taken literally, as the further course of the story shows. It starts with the narrator, "the friend," being in some kind of crisis caused by bad fate, but striving to improve his lot. He therefore embarks on a journey to Istanbul. Upon his arrival he regards and describes the outer appearance of the city, its geographical setting, the buildings, and seems to be quite pleased. But suddenly his mood changes. He characterizes the place as "a paradise filled with *hûrîs*" that stir up dangerous and corrupting passions (*shahawât*).[13] And indeed, those who should be immune, the Sufis and the scholars, are among the most corrupt. The narrator complains that he found none whom he might call a righteous man. Typical for a *maqâma*, all this is expressed through a number of different images and rhetorical devices.

Although no person called al-Khafâjî enters the stage in the "Rûmiyya," it is quite clear to the reader or the listener that he is confronted with a first-person narrative of the author. Al-Khafâjî gives a clear hint of this by recalling elements of his "realistic" self-description that immediately precedes the *maqâma*. His literary strategy can be characterized as a doubling of one story in two different literary genres. Why did he do this? Certainly he wanted to transpose his individual story into a more general statement, a kind of parable, thus providing it with additional relevance. Al-Khafâjî could have reached this goal by quoting some poems about ignorant *'ulama'* or about the general crisis of Islamic *umma*,[14] but instead he adds to the *tarjama* a second self-narrative in which he—only slightly disguised—comments again on the problem of human corruption as an outcome of destructive fate.

The genre of the autobiographical *maqâma* offered more literary potential than al-Khafâjî was willing or able to explore. The Damascus born Mustafâ al-Bakrî (d. 1162/1749 AD), as far as I know

[12] See pages 341-354 of al-Hawl's 1967 edition.
[13] Al-Khaffâjî, Rayhâna, 343.
[14] For examples of the "decline literature" see D.A. Howard, "Ottoman historiography and the literature of "decline" of the sixteenth and seventeenth centuries," *Journal of Asian Studies 22 (1988), 52-77.*

the only non-Egyptian to produce texts of this genre, was able to prove this at a later date. Al-Bakrî, often incorrectly regarded merely as a Sufi shaykh of the Khalwatiyya order, had many interests and qualities, being also a scholar and a highly proficient *adîb.*[15] Among his *adab* works are, beside poetry and travelogues, eleven *maqâmât*. The first one, written in the year 1138/1725 AD, was directly inspired by al-Khafâjî.[16] It was also a "Rûmiyya," but longer (20 folios) than the Egyptian's text and more ambitious in terms of literary style.

Al-Bakri's story is as follows. A traveller arrives at Üsküdar, the town on the Asiatic side of the Bosporus just opposite Istanbul, encounters a group of young people also on a journey and becomes something like their spiritual and moral guide. In this capacity he soon is needed because his adepts step into some "danger." While they cross the Bosphorus on a boat the rowers "uncovered their arms and showed the play of their muscles"[17] and thus cause a certain sexual excitement to arise in the youngsters. But the boat people are also intellectually attractive. The adepts, rather brilliant *udabâ'*,

> delved with them into a good conversation. The sublimity of those words made them drunk and bewitched them.[18]

The narrator, keen to save his adepts from moral pitfalls, tries to distract them from the boat-people, but in vain. Luckily they soon reach the other shore, and the group leaves the boat. But other moral dangers are menacing, in the market, in the baths and in other places where fine young lads are present. A climax is reached during a banquet in the house of an Istanbul notable, but then a Sufi appears and admonishes the group to seek repentance (*tauba*) for their worldly desires:

> people, the world is not a house of success. It lasts only a short time ... The one without experience

---

[15] See Elger, Die Netzwerke, and my still unpublished comprehensive thesis about al-Bakrî. Those who are interested in it may contact me directly.

[16] As al-Bakrî says himself in al-Maqâma al-Raumîya wa l-Maqâma al-Rûmîya, Ms. Yale University: 182, folio 1b.

[17] *Ibid.*, folio 3a f.

[18] *Ibid.*, folio 3b.

> loses himself in passion for his game.[19]

The message of the Sufi is that only a refuge in god brings salvation. With this the story ends.

Although a fictive narrator is acting in al-Bakrî's *maqâma*, it seems not to be too far fetched to say that he speaks about himself. In his introduction al-Bakrî explains that he travelled to Istanbul in the year 1138—when the *maqâma* was written—and adds that he wrote a travelogue that describes this journey, "Tafrîq al-humûm wa-tafrîq al-ghumûm fî al-rihla ilâ bilâd al-Rûm".[20] Thus, as in the case of al-Khafâjî, a parallel, "realistic" autobiographical text about the author's visit to Istanbul existed. The problem only is that this text has not yet been found, thus it is impossible to compare it with the *maqâma*. But a few words on al-Bakrî's use of his "Maqâma Rûmiyya" can be said in spite of this.

Regarding his other travel writings that we do have and also his other first-person narratives, I am convinced that those slightly indecent scenes described in the *maqâma*, especially the sexual allusions, are not likely to appear in the parallel text. Thus the *maqâma*, although describing a visit by al-Bakrî to Istanbul, most probably establishes a reality different from the one which al-Bakrî constructs in the parallel text. Unlike al-Khafâjî who, so to speak, just doubles his self of the *tarjama*, al-Bakrî's "Rûmiyya" presents a side of himself that is not found in his other autobiographical writings. It explores the possibility of a fictional genre in order to show the author in an alternative reality.

This hypothesis is strengthened by an examination of al-Bakrî's second *maqâma, "Al-mudâma al-ishrâqiyya fî l-maqâma al-*'Irâqiyya"[21] from 1141 AH, and the existing parallel travelogue, "Kasht al-ridâ wa al-'asal ar-rân fî ziyârat al-'Iraq wa-mâ walâhâ mina l-buldân."[22] There are again two narrators who, though both being al-Bakrî, act in a significantly different way. I will not deal with these

[19] *Ibid.*, folio 17a.
[20] *Ibid.*, 1b.
[21] Ms. Princeton University: 4083, f 60b-75b.
[22] Ms. Cambridge: Qq. 111, 137 folios.

two texts in this paper, but instead focus on the "Maqâma maghribiyya" from 1147/1734. No parallel travelogue or other "realistic" first-person narrative exists in this case since al-Bakrî never went to the Maghreb. He explicitly states this in the introduction, thus making clear that the whole story is invented.[23] Nevertheless, the narrator is again "al-Bakrî," as he mentions in some of the poems inserted in the prose text.[24] This narrator, traveling with a group of people through the Maghreb, is not the dominant figure of the story. This role is played by a Sufi shaykh who proves to be a highly successful *murshid* who finds many new adepts in the places he visits and each time appoints one of them as a *khalîfa*. The narrator is highly impressed by the shaykh, and in the end himself becomes his *khalîfa*.

The Sufi shaykh of the *maqâma* represents somewhat of a contrast to the "real" al-Bakrî who often makes clear in his writings that he was very reluctant to accept a new *murîd*, and even more reluctant to appoint a *khalîfa*. Does he want to express a certain critique towards the Sufi's behavior? I can see no hint of that since the Sufi is portrayed in positive terms. It seems to be more likely that al-Bakrî just reflects on a potential alternative for his "real" life.

Al-Bakrî's autobiographical *maqâmât* certainly are more sophisticated than al-Khafâjî's and represent a quite remarkable progression. Also, al-Bakrî personally inspired other writers to devote themselves to the genre. Among the adepts of his Khalwatî branch were people not only interested in his mystical works, but also in his *maqâmât*. One of them was the Dimyâtî scholar/*adîb* Ahmad al-Laqîmî (d. 1173/1759-60) who became a Khalwatî during a visit to al-Bakrî in Jerusalem[25] and was especially dear to the shaykh because of his literary interests. Al-Laqîmî, one of al-Bakrî's Egyptian followers whom Delanoue describes as "esprits curieux et bien doués,"[26] wrote an autobiographical *maqâma* which al-Jabartî quotes in full length in

[23] Al-Bakrî: Al-ghamâma al-gharbiyya fî l-maqâma al-maghribiyya, Ms. Princeton University, I:4083, folio, 77b.
[24] See, for example, *loc. cit.*
[25] Described in his travelogue "Mawânih al-uns bi-rihlatî li-wâdî l-Quds," Ms. Berlin 6151.
[26] Gilbert Delanoue, *Moralistes et politiques musulmanes dans l'Egypte du XIX^e siècle* (Cairo: 1982), 11.

his "'Ajâ'ib"[27]—and, indeed, the text is *'ajîb*.

Basically, this *maqâma* wants to win the favor of the Cairene Amir Ridwân Katkhudâ 'Azabân al-Jalfî who was a great connoisseur of *adab* and a distinguished patron of its exponents. The story of the *maqâma* unfolds as follows. The narrator, who does not mention his home-town, for a long time had a longing for Cairo because of its architectural beauties and the presence there of great scholars and *udabâ'*, with whom he wishes to get in touch. So he journeys to Cairo, where he takes up residence. He at first happily explores what the city has to offer, but suddenly his fate turns for the bad and deprives him of the means to survive. In this desperate situation, "a voice" admonishes him to seek help from Ridwân:

> He is the foremost in liberality and the best refuge, so resort to him.[28]

The narrator follows the counsel. Arriving at the patron's house, he is astonished by its marvelous portal and the interior. After having praised these beauties, he mentions the many other guests, cultivated scholars, poets and the like. Then he approaches the amir himself, praises his outward appearance and addresses a poem to him that openly reveals his hope for some material support.[29] His goal attained, the narrator comments on the generosity of the patron and closes with a *hadîth* about the generosity of the prophet, thus drawing a parallel between Muhammad and Ridwân.

The factual context of the story is quite clear. Two of the actors are identified as real persons and called by their real names, the patron Ridwân and the narrator/author Mustafâ As'ad[30] (al-Laqîmî). The time in which the story happened, the year 1162/1748-9, is also stated in several chronograms. But the rules of the *maqâma* genre are respected too. Thus a first introductory verse reads:

> On the loom of Badî' (i.e. al-Hamadhânî) a *maqâma* has been woven, adorned with beauty and

[27] Al-Jabartî/Philipp, *History*, I, 221 - 229.
[28] *Ibid.*, I, 224.
[29] *Ibid.*, I, 227 f.
[30] *Ibid.*, I, 228.

novelty.[31]

Then, in accordance with the famous model, the story begins with the following words:

> The incomparable Bashîr b. Sa'îd relates the following story from Rabî' b. Rashîd ...

Thus, Mustafâ As'ad al-Laqîmî is not introduced as the narrator, but a fictive person—the trick which both al-Khafâjî and al-Bakrî used in order to, rather playfully, cover the identities of their narrators.

Certainly al-Laqîmi's *maqâma* secured him some favors from the powerful amir. Rather cleverly he—in contrast to the narrator in his text—does not openly approach the addressee with his rather mundane wish, but hides it in a genre most appropriate for this, the autobiographical *maqâma*. The partly fictionalized setting of the text smoothes its pragmatic function.

The *maqâma* of Hasan al-'Attâr,[32] written around 1800 in a rather early phase of his literary career marks a further step in the development of the genre. The unnamed first-person narrator presents himself as a witness to the French occupation of Egypt from 1798-1801. He says that he had heard many negative things about the French, and was not prepared to accept them at face value. Thus he sought contact with some French scholars working in Cairo and was impressed by their erudition. He conversed a while with them, then took his leave. The course of the story that can be summarized in a few words is not really exciting, but it is interesting to explore more deeply the narrator's rather positive attitude towards the French. This attitude becomes clear already in the beginning of the story. Those who criticized the occupiers as cruel and frightening are described as "profligate wine-drinking people." In terms of contrast, "knowledgeable people" are referred to later who say that the French are "not cruel except to those who make war on them," a statement that is then proven by the narrator's own experience. Also, the

---

[31] *Ibid.*, I, 221.

[32] Gran gives a translation in *Islamic Roots of Capitalism*, 189-191; the Arabic text is found in *Al-maqâmât as-Suyûtiyya. Mudhayyila bi-maqâmat Hasan al-'Attâr*, ed. by Sâlih al-Yâfi (Cairo: 1858), 91-96. I follow Gran's translation.

"knowledgeable people" reported that the French

> esteem intellectual labor and reflection, and they seek out those who have a knowledge of it and they would have the deepest conversations with them.

The narrator himself discovers that some French scholars speak fluent Arabic and are experts in Arabic literature as well as in the Islamic traditions of learning. He delves with them in a discourse about those matters, and the French scholars are very fond to encounter in him an Arab scholar from whom they can learn.

But there are two points that somewhat disturb the narrator. Firstly, he sees his hosts drinking wine, on which he comments disapprovingly. More important yet is the influence of the "devil of desire" (*shaytân al-mahabba*) on his heart. That means that he feels some sexual attraction towards the French that is visible already in his first description of them:

> These youths stood out like suns, vibrating and swaying like bridegrooms; their faces were veiled with beauty ... and I stared at them, gazing passionately.

Later one of the French is singled out as being especially attractive:

> His looks had the same effect on my heart as old wine.

When the narrator recites verses like this one to his French hosts they become very fond of him, and, as he adds, they "urged me to live with them, making me realize that this was a real request which they meant." Whether they want the narrator as a scientific counselor or for some other reasons does not become clear, but he nevertheless declines, "knowing that if I had gone ahead with this matter, rebukes and hostility would have awaited me." The narrator leaves the French and closes with the words, "May God forgive me for what I have done."

If the expressions of passion made by al-'Attâr's narrator are

taken literally, we would have to read the *maqâma* as a kind of erotic literature. This may be so, but certainly the author's scientific and literary interests are not to be left out of the account. The attraction towards the French results from their cultural achievements that opened new horizons for the Middle Eastern scholar, but at the same time disturbed him because he recognized the superiority of the infidels. Thus the sexual attraction of the French may be a kind of a symbol for the attractiveness of their civilization which was felt by al-'Attâr. At the same time, passionate for their erudition and alienated by their moral faults (wine-drinking), he is stuck in an unhappy love story.

Although the name of the narrator in al-'Attâr's text is not mentioned, his identity seems to be quite clear. The setting of time and place shows the reader that he is talking about himself. The question arises, why was the genre of the *maqâma* chosen? Why did al-'Attâr not just describe his experiences with the French in simple prose? I think that he did not really have an alternative genre at his disposal. A chronicle in the manner of al-Jabartî's opus would have been larger than his text. Then there was the *tarjama*, but this usually covers the whole or at least a longer passage of a person's life. The travelogue, while offering many different modes of self-presentation,[33] basically describes a journey, and al-'Attâr's narrator does not undertake one. So the *maqâma* was an obvious choice for him. The second reason I would suggest is that the *maqâma* allowed the author, by it's belonging to the category of fictional literature, to preserve a certain distance between the narrator's embarrassing behavior and his own person. On the one hand, al-'Attâr did not want to cover his contacts with and sympathies for the French, and I am inclined to believe that the *maqâma*'s final apologetic statement should not be taken too seriously, but on the other hand, he was keen not to stir up too much reproach from Egyptian compatriots.

Peter Gran certainly is right with his statement that al-'Attâr's *maqâma* represents an "important forerunner of modern literary realism."[34] He took the genre of the *maqâma* quite a long way from its

[33] Ralf Elger, "18th century Arabic travelogues from the Mashreq," in *The Evolution of genres*, ed. by Christian Szyska and Friederike Pannewick (in print).
[34] Gran, *Islamic Roots of Capitalism*, 206.

beginning, and also from the model of the autobiographical *maqâma* which al-Khafâjî probably invented. Whether al-'Attâr knew the texts of al-Khafâjî, al-Bakrî and al-Laqîmî is not certaom, although some similarities, especially to the sexual allusions of the two former authors, point in this direction. There was certain a tendency towards this strange kind of auto-biographical writing in the early modern Middle East, especially in Egypt.

The final question I would like to pose is: Were the authors whom I presented just playing a literary game with their readers, a game of identification and dissimulation, or did a more serious purpose exist? We should not over-interpret these texts and avoid reading a psychological depth into them that they do not have. Nevertheless, the fictionalization of the self that they all share is worthy of contemplation. Beyond the functions these texts have on the surface, an especially pragmatic one in the case of al-Laqîmî, they also seem to carry some other message. They show man's self as a multifaceted thing. They say that there is more than one way of speaking about it. Beside the seemingly plain realistic, although also constructed, self of the *tarjama*, another self exists. This self is in a way a potential one that can be transformed into a real self, but, for one reason or another, is not transformed, or made manifest.